الخليج العربي والديمقراطية

"حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"

اعد الدراسة وحررها: علي خليفة الكواري

التعقيبات

أسامة عبد الرحمن	**علي محمد فخرو**
إسماعيل الشطي	**غانم النجار**
ثناء فؤاد عبد الله	**مايكل ميتاس**
سعيد حارب	**محمد جابر الانصاري**
عبد العزيز الدخيل	**منصور الجمري**
عبد العزيز الخاطر	**منيرة فخرو**
عبد الخالق آل عبد الحي	**موزة عبيد غباش**

و

مناقشات اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية حول الموضوع

الدوحة: ٢/١٠/٢٠٠١

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

فهرس

تقديم.....

القسم الأول : الدراسة.....**إعداد علي خليفة الكواري**

مقدمة

الفصل الأول: مفهوم الديمقراطية المعاصرة

١-١ الانتقال إلى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي

١-٢ مقومات الديمقراطية

١ ٢ ٠ المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات.

١-٢-٢ الإقرار بأن الشعب مصدر السلطات

١-٢-٣ الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي .

١-٢-٤ امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة.

١-٢-٥ تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية و معيار أخلاقي

الفصل الثاني: محصلة التجارب السياسية

٢-١ التنمية في دول المنطقة

٢-٢ حقوق المواطن وحقوق الإنسان

٢-٣ المشاركة السياسية

الفصل الثالث: البنى الراهنة في دول المنطقة

٣-١ البنية السياسية

٣-٢ البنية الثقافية

٣-٣ البنية الاقتصادية

٣-٤ البنية الاجتماعية

٣-٥ البنية الجيوسياسية

الفصل الرابع: الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها

٤-١ إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به

٤-٢ التمهيد لبدء عملية تنمية شاملة مستديمة ذات بعد إنساني

٤-٣ بناء مقومات الأمن الوطني

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

٤-٤ إصلاح إدارة الدولة والمجتمع وإقامة الحكم الرشيد
٤-٥ التوافق على دستور ديمقراطي
٤-٦ مكانة الديمقراطية بين الأهداف الوطنية الكبرى
الفصل الخامس: تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية
٥-١ أصحاب المصلحة في الديمقراطية
٥-٢ الواقع الراهن للحركة الديمقراطية
٥-٣ الإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي
٥-٤ العقبات والعوامل المعوقة للتحول الديمقراطي
الفصل السادس: متطلبات تنمية الرؤية المستقبلية
٦-١ متطلبات فكرية وسياسية
٦-٢ متطلبات مؤسسية وتنظيمية
المراجع

* * * * * * *

القسم الثاني: التعقيبات.....

٢ ١ أسامة عبد الرحمن
٢ ٢ إسماعيل الشطي
٢ ٣ ثناء فؤاد عبد الله
٢ ٤ سعيد حارب
٢ ٥ عبد العزيز الدخيل
٢ ٦ عبد العزيز الخاطر
٢ ٧ عبد الخالق عبد الله آل عبد الحي
٢ ٨ علي محمد فخرو
٢ ٩ غانم النجار
٢ ١٠ مايكل ميتاس
٢ ١١ محمد جابر الانصاري
٢ ١٢ منصور الجمري

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

٢ ١٣ منيرة فخرو

٢ ١٤ موزة غباش

ملاحق:

١- مناقشات منتدى التنمية لملخص الدراسة .

٢- مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين

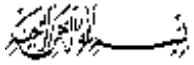

تقديم

البحث عن مداخل انتقال إلى نظم حكم ديمقراطية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

هذا الكتاب تجربة جماعية جديدة في الحوار –عن قرب وعن بعد– من اجل تنمية فهم مشترك افضل وبلورة قواسم مشتركة، تساهم في اكتشاف وتبني مداخل مرحلية تساعد بلدان المنطقة على الانتقال إلى الحياة الديمقراطية وإرساء نظم حكم ديمقراطية تتوافق عليها القوى والتيارات التي تنشد التغيير من ناحية، ومن ناحية أخرى تتوافق عليها تلك القوى في كل بلد مع حكومتها كي يتم التوصل إلى التوافق المجتمعي وإرساء شرعية دستور ديمقراطي يحتكم إليه.

إن الانتقال من نظم حكم شمولية أو تسلطية تدعى الوصاية على الناس، إلى نظم حكم ديمقراطية تستمد شرعيتها من ارادات الشعوب، هو النقلة النوعية والسبيل الوحيد الذي تصبح فيه عملية التحول الديمقراطية الشاقة وما تتطلبه من تنمية شروط الممارسة الديمقراطية الحقة أمر ممكن، بل هو الخطوة الأولى في الطريق الصحيح الذي يمكن ضمن مساره تنمية الحد الأدنى المتصاعد من مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة في عملية تحديد الخيارات الوطنية واتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بتطبيقها. وبدون الانتقال الدستوري إلى الديمقراطية لا ينتظر من حكم الغلبة والوصاية أن يسمح بإنضاج الظروف التي تساعد على امتلاك الشعوب مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة. إن الحكم الشمولي والتسلطي بطبيعته يسعى دائماً إلى إجهاض أي تقدم يقود إلى تحقيق شروط التحول الديمقراطي ويتجه إلى إعادة إنتاج نفسه وتكيف آليات حكمه التسلطي، بما يحول دون نمو شروط عملية التحول الديمقراطي. ولذلك فأن الانتقال الدستوري المدعوم بتوافق رموز الفكر والعمل السياسي، إلى الديمقراطية مهما كانت أسبابه ودوافعه هو أمر حاسم في الانتقال إلى الديمقراطية وبدأ عملية التحول الديمقراطي والانتقال تدريجياً من شكل الديمقراطية إلى مضمونها بواسطة النضال الديمقراطي الذي يوفره الانفتاح السياسي وسقوط دعوى الوصاية على الناس. ومن هنا فأن الانتقال إلى الديمقراطية هو الشرط اللازم لبدء عملية التحول الديمقراطي ولكنه ليس شرط كافيا لذلك، حتى تمتلك الكثرة من أبناء الشعب تدريجيا مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة وتستقر الممارسة الديمقراطية. إن الانتقال إلى الديمقراطية في حد ذاته يمثل أما حالة توازن للقوى وأما حالة تراضي عقلاني تعبر بموجبه التيارات التي تنشد التغيير عن توافقا فيما بينها واتفاق مع حكومتها على أسس نظام حكم لا يقصي أحداً، وإنما يتيح المجال للجميع بفضل إدارته السلمية لاختلاف الآراء وتعارض المصالح، أما عملية التحول الديمقراطي فأنها عملية تاريخية تتطلب شروط اكثر واكبر من شروط الانتقال إلى الديمقراطية.

والجدير بالتأكيد أن هذا الطموح المشروع ليس حكرا على شعوب أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإنما هو طموح جميع الشعوب العربية والإسلامية وكل شعب مازال يرزح تحت وطأة حكم الفرد أو القلة، نتيجة الغلبة على الحكم وتكريس التسلط على مقدرات الوطن بالقوة والعنف بكافة أشكاله. ولعل اختيار أقطار مجلس التعاون –هذه المرة أيضاً– قد جاء باعتبارها شريحة عربية يضمها تجمع إقليمي يمكن الاستفادة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

من إطاره في تحليل الواقع الوطني والإقليمي وعرض رؤية مستقبلية إقليمية لتعزيز المساعي الديمقراطية في الحياة السياسية الرسمية والأهلية على حد سواء.

ويتألف هذا الكتاب من قسم أول تناول الدراسة التي قمت بإعدادها. وقسم ثانٍ ضم تعقيبات باحثين ومفكرين وممارسين مهتمين ومعنيين بقضية إرساء نظم حكم ديمقراطية في دول المنطقة . كما يضم الملحق الأول المناقشات التي دارت في اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية والذي عقد في دبي من ١-٢ فبراير ٢٠٠١ ، بينما يضم الملحق الثاني المداخلة التي طرحتها في نادى العروبة في البحرين بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠١ في سياق مناقشة رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول المنطقة . وكل هذه المادة تأتي في سياق البحث الجماعي المشترك عن مداخل الانتقال إلى الديمقراطية وإرساء نظم حكم ديمقراطية، جرت على مدى عام كامل من تبادل الآراء بين شريحة مهتمة بالقضايا العامة من أبناء المنطقة .

بدأت هذه المحاولة بإعداد ورقة من أجل تقديمها إلى اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية بعنوان "تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية" ضمن موضوع اللقاء، الذي كان يدور حول "متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"●. وقد تطلب طرح مثل تلك الرؤية تناول مفهوم الديمقراطية، وتقييم محصلة التجارب السياسية، وتحرى البنى المجتمعية والنظر إلى مكانة الديمقراطية بين الأهداف الوطنية الكبرى، قبل الحديث عن الرؤية المستقبلية. الأمر الذي جعل حجم الورقة يتعدى ما يمكن تقديمه ضمن الوقت المتاح في اللقاء، فجاءت فكر تطوير الورقة إلى كتيب. وبعد اللقاء وبفضل الملاحظات القيمة التي أبداها المشاركون فيه وتأييدهم لفكرة تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، ووضع متطلبات تنميتها موضع التطبيق، قمت باستكمال عناصر الدراسة ونقحت الرؤية التي طرحتها على اللقاء مستفيداً من مناقشات الحضور الكرام. (انظر الملحق(١)) .

وحين انتهيت من كتابة مخطوطة الدراسة دفعت بها إلى عدد من المفكرين والباحثين والممارسين المعنيين بالشأن العام والمهتمين بقضية الانتقال إلى الديمقراطية وإرساء نظم حكم ديمقراطية في دول المنطقة، معظمهم ممن لم يحضروا اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية، وتمنيت عليهم التعقيب على فكرة تنمية رؤية مستقبلية وإمكانية وضع متطلبات تنميتها موضع التطبيق (انظر الرسالة في مقدمة القسم الثاني) وقد تفضل عدد كبير ممن كتبت إليهم بالتعقيب (انظر القسم الثاني) وأعتذر اثنان بسبب ضيق الوقت ولم يرد علىّ في الوقت المحدد بعض الذين حرصت على الاستماع إلى آرائهم، ومازلت احرص على مشاركتهم فيما يلي نشر هذا الكتاب من جهد مشترك بين الديمقراطيين من مختلف القوى السياسية والتيارات الفكرية المؤثرة على الحياة السياسية في دول المنطقة.

●انظر الكتاب الصادر عن المنتدى حول اللقاء : عبد الخالق عبد الله وآخرون ، متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، دار قرطاس ، الكويت ، ٢٠٠١

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

وحسب تقديري فإن ما سوف يلي نشر هذا الكتاب من جهد جماعي مشترك، يتمثل فيما أشارت إليه مداخلات أعضاء منتدى التنمية وما أكد عليه المعقبون على الدراسة من تأييد لوضع متطلبات تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، موضع التطبيق. وذلك من خلال إيجاد أداة للحوار الديمقراطي، تتمثل في منتدى للحوار يكون لمنتدى التنمية الفضل في إطلاق مبادرته.

وفي الختام أؤكد أن هذه التجربة الجماعية، في الحوار والهادفة إلى تنمية فهم مشترك افضل من اجل التوصل إلى قواسم مشتركة تساهم في تعزيز المساعي الديمقراطية وتساعد على الانتقال إلى الديمقراطية وإرساء نظم حكم ديمقراطية في المنطقة، ما كان لها أن تتحقق لولا فضل أصحاب الفضل عليَّ . وأصحاب الفضل كثيرون لا أستطيع حصر أسمائهم ، أذكر منهم منتدى التنمية الذي أتاح لأبناء المنطقة –على مدى ربع قرن– تناول الموضوعات الهامة ذات التأثير على حاضر ومستقبل دول المنطقة بقدر ما تسمح به البيئة السياسية في دول المنطقة، وكذلك أخواني وأخواتي أعضاء المنتدى الذين حضروا اللقاء الثاني والعشرين، واثروا الورقة بآرائهم ودعموها بتوجهاتهم الجادة. وكانت استجابة عدد من المفكرين والباحثين والممارسين من أبناء المنطقة، وتعقيباتهم على الدراسة في سابقة غير معهودة في حياتنا العربية، بادرة اعتز بها وأحيي جهد من قام بها واشكرهم جميعاً على إغناء الموضوع بملاحظاتهم واقتراحاتهم القيمة. وأخيرا وليس آخرا فإن المناقشات التي جرت والدراسات التي تمت على مدى عقدين من الزمن في إطار منتدى التنمية وإطار مركز دراسات الوحدة العربية إضافة إلى مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية الذي يتخذ من اكسفورد مقراً له، كانت بارزة فيما طرحته من تحليل للواقع وتعبير عن الطموح، الذي لا يتعدى دوري فيه دور الناقل لهموم وطموحات جيل عربي يبحث عن نظام سياسي ديمقراطي يسمح لبلداننا العربية بالاستقرار والتطور وتحقيق الأمن والنماء.وتبقي بعد ذلك مسئوليتي الشخصية عما اجتهدت فيه، فأعتذر لعجزي وتقصيري عن التعبير عما أتيح لي من آراء قيمة وروئ مضيئة والله من وراء القصد.

على خليفة الكواري

الدوحة ٢٠٠١/١٠/٧

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

القسـم الأول
الدراســة

علي خليفة الكواري

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

نحو تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية

في أقطار مجلس التعاون"

علي خليفة الكواري

مقدمة

يتوقف مستقبل الديمقراطية في أية دولة على مسار تجربتها السياسية، وما أدت إليه تلك التجربة من محصلة في مجال المشاركة السياسية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية. كما يتوقف على نوعية البنى المجتمعية الراهنة في كل من السلطة والمجتمع وعلاقاتهما الداخلية وارتباطاتهما الخارجية. ومن هنا فإن رصد مستقبل الديمقراطية والحديث عن رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية لابد أن يجري في إطار كيان محدد، وشعب يتحرك فيه الأفراد والجماعات ويتفاعلون ضمن إطار منظومة قانونية وأعراف تقليدية وظروف عامة تخص ذلك الكيان، وتحدد علاقة الحاكم بالمحكوم وتؤثر على علاقة السلطة بالمجتمع والتفاعل بينهما. هذا دون أن ننكر ما للروابط والانتماءات القومية والدينية والأبعاد الهامة الأخرى من تأثير على وعي الأفراد والجماعات وتوجهاتهم ولاءاتهم . ولكن يبقى الكيان السياسي الواحد هو الإطار الذي يتحرك فيه المواطنون في نضالهم من أجل الديمقراطية.

إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكننا تحري مستقبل الديمقراطية والحديث عن تعزيز المساعي الديمقراطية في مجموعة من الدول لا تشكل كيانا سياسيا وقانونيا موحداً في الوقت الحاضر. وأصعب من ذلك كيف يمكننا تعزيز الجهود الديمقراطية عبر الحدود في مجموعة من الدول يعجز المواطنون في أغلبيتها عن طرح الموضوع -بشكل رسمي- للحوار الوطني داخل بلدانهم ، بسبب تدني مستوى الحريات العامة ونتيجة حظر العمل العلني السلمي -عن طريق الترغيب والترهيب- على كافة التوجهات التي تنشد التغيير الديمقراطي .

إن الإجابة على هذه التساؤلات أمر صعب ، وربما تكون الإجابة بالنفي إذا كان تعزيز المساعي الديمقراطية يعني تكوين حركة ديمقراطية إقليمية تناضل من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في المنطقة. فذلك النضال غير متيسر بشكل إقليمي موحد من الناحية الواقعية، بل تقف دونه حدود الدولة القطرية، كما تحول دونه القوانين الوطنية في كل دولة.

لذلك فإن ما ظنه منتدى التنمية ممكنا – حسب تقديري – عندما قرر طرح قضية الديمقراطية في الدول الأعضاء بمجلس التعاون للحوار في لقائه السنوي الثاني والعشرين ، لا يتعدى إعمال الفكر والنظر من قبل أبناء المنطقة في أسباب تقدم الشعوب في العالم بشكل عام على طريق الديمقراطية،

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

وتخلف دول المنطقة التي مازال الحكم المطلق غير المقيد بدستور ديمقراطي هو السائد في أغلبيتها العظمى ، إن لم يكن من حيث الواقع سائدا فيها جميعا (Derbyshine 1991: 49) بدرجات مختلفة في أغلب الأوقات.

ولعل ما قصده منتدى التنمية من طرح قضية الديمقراطية يتمثل في سعيه إلى تنمية فهم مشترك أفضل بين المعنيين بالتحول الديمقراطي حول معضلة الديمقراطية في المنطقة والبحث المشترك عن المداخل والسبل التي تعزز المساعي الديمقراطية فكريا ومعرفيا وربما إعلاميا وثقافيا في نهاية المطاف. أما مسألة النضال من أجل الديمقراطية والتوافق على قيام الحركة الديمقراطية في كل دولة فإنها من اختصاص القوى التي تنشد التغيير الديمقراطي في تلك الدولة، وذلك في ضوء إدراك حكومتها لمكانة الديمقراطية وتقدير أهميتها لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى التي يجب أن تسعى إلى تحقيقها كل حكومة حتى تكون حكومة شرعية تراعي المصالح الوطنية .

وفي هذه الدراسة ، التي بدأت بورقة أعدت لمنتدى التنمية وتطورت إلى كتيب، سوف نقدم قراءة أولية –مستفيدين مما دار من مناقشات في المنتدى وخارجه– على أمل أن تساعد من الناحية الفكرية والمعرفية على تعزيز المساعي الديمقراطية في دول المنطقة، وسوف نتناول في هذه الدراسة ست نقاط تتمثل في: أولا: مفهوم الديمقراطية . ثانيا: محصلة التجارب السياسية المعاصرة. ثالثا: البنى الراهنة. رابعا: الأهداف الوطنية الكبرى. خامسا : تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية . سادساً: متطلبات تنمية رؤية مستقبلية.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الفصل الأول
مفهوم الديمقراطية المعاصرة

بادئ ذي بدء نحتاج من أجل تحديد مفهوم الديمقراطية التي نسعى إلى تعزيز جهودها، إلى التأكيد على أن الديمقراطية منهج يؤدي اتباعه إلى تفعيل عملية سياسية وإرساء أسس نظام حكم وليست عقيدة جامدة تنافس غيرها من العقائد والنظريات وتنفيها، وإنما يتأثر مضمون الممارسة الديمقراطية بالتفضيلات العقائدية للمجتمعات وثوابتها في إطار المحافظة على الديمقراطية باعتبارها منهجا لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح سلميا وفق مبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات لا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة إذا لم يتم العمل بالحد الأدنى اللازم منها.

ونقطة البداية في تحديد مفهوم الديمقراطية تتمثل في التأكيد على إن الديمقراطية لا يوجد لها تعريف جامع مانع، ولا شكل تطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطية في العالم. وربما لن يوجد مثل هذا التعريف أو الشكل الثابت، طالما استمر وجود الأمم والشعوب والمجتمعات والدول المتعددة المرجعيات الثقافية والتاريخ الاجتماعي، وذات التجارب السياسية المتنوعة. ولو كان للديمقراطية شكل جامد ومضمون عقائدي ثابت، لما استطاع نظام الحكم الديمقراطي أن ينتشر عبر القارات ويتكيف مع مختلف الثقافات دون أن ينفي عقائد المجتمعات وقيم الشعوب المختلفة، بل إن الممارسة الديمقراطية الحقة قد ساعدت على تنمية الثقافات الوطنية وأكدت على الثوابت التي تُجِلّها الشعوب. الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على نظام الحكم الديمقراطي من قبل الشعوب في كافة الدول غير الديمقراطية دون استثناء .

إن الديمقراطية اليوم مفهوم حي ينمو وينضج لتلبية الحاجة المتعاظمة لنظام الحكم الديمقراطي. وقد بدأ مفهوم الديمقراطية أميل إلى الأخذ بصفة المنهج ونظام الحكم والعملية السياسية، واصبح له من التعريفات بعدد ما هناك من باحثين تناولوا الديمقراطية. بل ان نفس الباحثين قد غيروا تعريفاتهم عبر الزمن (Vanhanen 1997:28-31). كما نمى فهم مشترك افضل لدى الدارسين حول دواعي وأسباب وشروط الانتقال إلى الديمقراطية، ولم تعد الشروط المسبقة التي كان يعتقد في الماضي أنها تتمثل في النمو الاقتصادي وانتشار الثقافة الديمقراطية شروطا لازمة لحدوث انتقال إلى الديمقراطية (Vanhanen 1997:10-26). بل لم يعد يرى المتابعون لعملية الانتقال إلى الديمقراطية ان الشروط الاقتصادية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

والاجتماعية كافية في حد ذاتها إلى جانب عدم كونها غير لازمة للانتقال (Waterbury 1999:261)، وإنما قد يكون تردي أداء النظام السياسي في مجال الأمن والتنمية –على سبيل المثال– ومن ثم الوصول إلى مأزق سياسي Stalemate وطريق مسدود يحول دون قدرة النظام السياسي على الحكم بأساليبه السابقة، وعدم قدرة أي من فصائل المعارضة على الاستحواذ على الحكم منه ، سببا للانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي باعتباره الاختيار الثاني المتاح لجميع القوى الفاعلة (Waterbury 1999:261). هذا إضافة إلى عدد كبير من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى الانتقال إلى الديمقراطية حيث لم يكن يتوقع حدوث الانتقال في الماضي (Diamonds and others 1989 (vol.3): IX-XXV) مثل وجود حاكم مستنير أو وجود قيادات واعية ومسئولة تتوافق على الانتقال إلى الديمقراطية. ومن هنا يمكن القول ان شروط الممارسة الديمقراطية، من بنى مجتمعية ناضجة وثقافة ديمقراطية ووجود مجتمع مدني ورأي عام مستنير، يمكن أن تنمو من خلال عملية التحول الديمقراطي نفسها بعد إعلان القطيعة مع قبول حكم الفرد والقلة وإنكار هيمنتهم على مقدرات الدولة والمجتمع، وليس من الضروري أن تكون تلك الشروط مكتملة قبل الانتقال إلى الديمقراطية.

وجديرٌ بالتأكيد أيضاً أن عدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية صالح لكل زمان ومكان، لا يعني بأي حال من الأحوال أن الديمقراطية شئ هلامي غامض غير محدد المعالم والصفات. فالديمقراطية لها ثوابت تتجلى اليوم في مبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات الدستور الديمقراطي. كما أن للديمقراطية قيما تتمثل في الحرية والمساواة والعدل والتسامح تفترض ضرورة قبول الآخر والتعامل معه على قدم المساواة .

ولذلك كله فإن قضية الانتقال إلى الديمقراطية وما يجب أن يليها من تحول ديمقراطي سلمي ليست مجرد مسألة فنية إدارية وإنما هي قضية إرادة سياسية تؤسس على التوافق السياسي والمصالحات التاريخية بين القوى التي تنشد التغيير من ناحية وبينها وبين السلطة الحاكمة من ناحية ثانية، كما تتطلب بالضرورة مقاربات جادة لإزالة اوجه التعارض المحتمل بين ما هو من ثوابت المجتمعات بالضرورة وما هو من ثوابت الديمقراطية بالضرورة أيضا . فبدون إجراء مثل هذه المراجعة، وإبداع مقاربات جادة ومسئولة تواجه إشكاليات الديمقراطية، وتؤسس لها في ثقافة المجتمع واعتبارات المصالح المشروعة لأفراده وجماعاته ، يستحيل أن يتم الانتقال إلى الديمقراطية مهما كانت المبررات الفعلية للانتقال قوية وملحة. وحتى لو تم انتقال قسري تكتيكي دون توافق حقيقي ومقاربات موضوعية، فإن عملية التحول الديمقراطي لن تبدأ ولن تستقر ما لم يؤسس النظام السياسي على حد أدنى من القواسم

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

المشتركة التي تجعل من التجمع البشري مجتمعاً بالمعنى العلمي ، ما يربط بين جماعاته اكثر مما يربط أي جماعة منهم بمجتمع آخر، الأمر الذي يوحد مصيرهم المشترك في الحاضر والمستقبل ويجعل منهم جماعة سياسية واحدة في إطار التنوع.

ومن هنا يمكننا التأكيد منذ البداية، إن الديمقراطية مفهوم سياسي حي ومتطور يؤثر في المجتمعات التي تجرى ممارسته فيها وتؤثر قيم المجتمعات وثقافتها ومصالحها في مضمونه. ويعود ذلك إلى حقيقة كون الديمقراطية منهجا وعملية سياسية وليست عقيدة مثل غيرها من العقائد ، وإنما تتأثر الممارسة الديمقراطية بعقائد المجتمعات التي تتم فيها وتراعي ثوابتها، تعبيرا عن اختيارات الجماعة التي تمارسها. إن الديمقراطية اليوم هي –في المقام الأول– نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة اوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح. ويتم ذلك من خلال إقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الكثرة Polarchy في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية (Dahl 1989: 1-9)، بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطي (الكواري ١٩٩٦(أ): ١٢١–١٦٠).

ولعل كون إحدى تجليات المشاركة السياسية الفعالة تتمثل في تداول السلطة سلميا من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، توضح لنا أيضا أهمية العملية الديمقراطية على الأرض، باعتبارها منهج اختيار متجدد لمتخذي القرار من قبل الملزمين بالقرارات العامة، يتم بواسطته ومن خلال الانتخابات الدورية النزيهة تفويض كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وفقا للبرامج الفردية أو الحزبية التي عرضها متخذو القرارات الجماعية على الناخبين عندما رشحوا أنفسهم لتولي السلطة (Schumpeter 1970: 269-273) . إن تلك البرامج التي يتم انتخاب المفوضين لتولي السلطة على أساسها قد تحمل تفضيلات عقائدية وتفضيلها لمصالح دون غيرها طالما كانت تلك التفضيلات والمصالح لا تتعدى على حقوق الآخرين وتتم وفق مبادئ الشرعية الدستورية.

وخاصية المنهج هذه، تفك ارتباط الديمقراطية المعاصرة بالمحتوى العقائدي الذي اكتسبته من خلال سبق الغرب الرأسمالي الليبرالي إلى تطبيقها، وتبعد عنها شبهة العقيدة المنافسة لغيرها من العقائد، وتسبغ عليها صفة نظام الحكم السياسي. ومن هنا فان السعي لتعزيز الجهود الديمقراطية في الديمقراطيات الناشئة خارج دائرة الحضارة الغربية، يتطلب مقاربة مفهوم الديمقراطية باعتبارها نظامَ حكم ومنهجاً لإدارة اوجه الاختلاف في ضوء التأكيد على اعتبارين جوهريين :

أولهما : إن نظام الحكم الديمقراطي نظام له معالم واضحة وحدود فاصلة عن غيره من نظم الحكم

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

البديلة، فالديمقراطية ليست لفظا مشاعاً يمكن إطلاقه على أي فعل أو فكرة نريد أن نحسنها. ولذلك لابد من تحديد المبادئ والمؤسسات والآليات والضمانات العامة المشتركة التي لا تقوم للممارسة الديمقراطية قائمة– على المستوى الكلي والجزئي – إذا لم يتم تطبيق حد أدنى من كل منها في الحياة السياسية على المستوى الرسمي وفي المجتمع المدني.

ثانيهما: تحديد الثوابت وهي بالنسبة لمجتمعاتنا الدين الإسلامي والانتماء العربي في إطار التنوع الإثني والديني والمذهبي. وكذلك تنقية ثقافتنا السياسية من شوائب الاستبداد والتعرف على القيم الإيجابية والمصالح المشروعة لشعوبنا وتأكيد ذلك في مضمون الممارسة الديمقراطية المنشودة وتأسيسها عليه. كما أن نظام الحكم الديمقراطي أيضا، لا تقوم له قائمة إذا لم يؤسس على أرضية مشتركة (الغنوشي ٢٠٠٠: ٢١٧) وجوامع فكرية ومصلحيه، يجد فيها أفراد الشعب وجماعاته، مرجعية مقبولة لتضامنهم وتعاونهم وتفاعلهم الاجتماعي من اجل كسب الحاضر وتأمين المستقبل من منطلق وحدة المصير .

ولتحقيق هذين التحفظين الجوهريين باعتبارهما شرطين لازمين لا تقوم للديمقراطية الحقيقية قائمه إذا جرت التضحية بأي منهما ، يجب علينا إعمال الفكر وإجراء المقاربات الجادة المسئولة باعتبار الديمقراطية إشكالية بالنسبة للمجتمعات العربية وليست مجرد مشكلة (الحسن١٩٨٨: ١٤٩–١٥١). ومن هنا يتطلب أمر مقاربة الديمقراطية بما تحمله من قيم إنسانية وثوابت منهجية مع ثوابت مجتمعاتنا، إبداعا حقيقيا في الفكر السياسي وحل معادلة صعبة، ليس بغير العقل في ضوء المصالح المرسلة وفي إطار الثوابت والقيم العليا التي يجلها المجتمع ، من سبيل لمقاربتها بشكل جاد مسئول و مقبول من قبل دعاة الديمقراطية والمتحفظين على بعض احتمالاتها.

ومما لا شك فيه أن الديمقراطية في البلاد العربية والإسلامية إشكالية معقدة ، وهذا ما يفسر جزئيا تأخر العرب والمسلمين في مجال الديمقراطية بالرغم من حاجتهم الماسة لمواجهة الاستبداد وحكم الغلبة الذي طبع تاريخهم السياسي وأدى إلى تخلفهم، هذا في حين تقدم غيرهم من الأمم والشعوب على طريق مواجهة الاستبداد ووضع حد لحكم القوة الغاشمة وفتحوا آفاقا رحبة للاستقرار الحقيقي والتراكم الذي قاد إلى الأمن والتنمية والتقدم العلمي والتقني. هذا بالرغم من كون الولاية في الإسلام للأمة وليست للفرد ولا للقلة، وأمرهم شورى بينهم والعدل أساس الحكم والمسلمون جميعاً متساوون ومدعوون إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل أن تلك المبادئ تشمل الجماعة السياسية كلها دون تمييز من منطلق المصالح المرسلة. وللمسلمين في رسول الله وصحيفة المدينة أسوة حسنة.

إن الديمقراطية في الدول غير الديمقراطية تمثل بحق إشكالية وليست مجرد مشكلة بسيطة يمكن

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

حلها عن طريق استيراد تكنولوجيا الديمقراطية بمضمونها القيمي والعقائدي، وفي ضوء انحيازها المصلحي التقليدي الليبرالي والرأسمالي والإمبريالي ، دون فرز لما هو من الديمقراطية بالضرورة . وإنما يجب تأصيل الديمقراطية وتأسيسها في الحياة الثقافية والتوجهات الاجتماعية، بعد ضبطها بثوابت المجتمع وتأسيسها على القيم الإيجابية والمصالح المشروعة. وذلك من اجل توطين الديمقراطية وإقرارها في الحياة السياسية العربية وحمايتها بإطار أخلاقي يجعل ممارستها نابعة من الضمير وخاضعة لمحاسبة "النفس اللوامة" ومحصنة بتنظيمات المجتمع وقيمه وهادفة لتحقيق مصالحة. وألا فإن "الديمقراطية" سوف تتحول إلى مجرد لعبة تقنية انتهازية مستوردة تتوقف عند حد عد الأصوات بعد تزويرها أو التأثير على الناخبين بذهب السلطة وسيفها، يقصد منها استمرار أوضاع الاستبداد والاستغلال والإقصاء والفساد بكافة مظاهره في إطار الهيمنة الأجنبية والعجز الوطني بعد أن يتم اختراق وتفكيك البنى التقليدية ونظم القيم المرتبطة بها، دون أن تحل محلها بنى ديمقراطية. وفي هذه الحالة لن تستقر الديمقراطية ولن تقوم لها قائمة إلى أن يتصالح مضمون الديمقراطية مع شكلها وتتم المقاربة الموضوعية بين ثوابت الديمقراطية وثوابت المجتمعات التي تنتقل إليها.

ولعل انحراف التجارب الديمقراطية في البلاد العربية عن مقتضيات المساواة والعدل والإنصاف وعجزها عن تحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية التي تنشدها الشعوب ، كان في الماضي وسيكون في المستقبل ، السبب في سقوط النظم التي تدعي تطبيقها وتقف عند حدود الشكل دون المضمون. هذا مهما قلنا إن هذه النواقص أو العجز استخدم بمثابة الحق الذي يراد به باطل عندما سقطت تلك التجارب أحيانا لصالح " العادل المستبد" وآلت إلى يد المستبد دون عدل، لان العدل والاستبداد لا يجتمعان.

****

وفي سياق محاولتنا تحديد مفهوم الديمقراطية التي نسعى إلى تعزيز جهود الانتقال إليها، يحسن بنا أن نشير أولا: إلى مسار الانتقال ومن ثم عملية التحول الديمقراطي . وثانيا: نناقش أهمية بناء مقومات الديمقراطية ومرتكزاتها قبل وخلال عمليتي الانتقال والتحول الديمقراطي المستمرة والمتجددة.

١-١

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الانتقال إلى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي

يتم الانتقال إلى الديمقراطية من نظم حكم الوصاية –بمختلف أشكالها– حيث يؤسس الحكم على الغلبة وتكون السيادة لفرد أو لقلة من الناس وليس الشعب مصدر السلطات . وهذه الأنواع من نظم الحكم هي التي سادت العالم وتوالت على حكمه عبر العصور حتى برز نظام الحكم الديمقراطي. وبالرغم من أن النموذج المثالي ideal لهذه النظم قد يتم الاقتراب منه لفترات قصيرة واستثنائية في عمر الدول والقيادات "الكرزمية" الفذة، إلا أن نظم الحكم هذه لا تلبث أن تؤسس على حكم الغلبة والعصبية وتمر بدورة ابن خلدون (ابن خلدون ١٩٧٨: ١٤٥–١٤٧) حتى تصل في نهاية الأمر إلى الضعف والعجز والاستبداد، الأمر الذي يسهل لعصبية طامحة وطامعة أخرى أن تتغلب على الأولى وتعيد الكره . وقد أجرى روبرت دال مناقشات شيقة بين حجج دعاة نظم حكم الوصاية وحالة الفوضى حيث لا توجد حكومة ، فوجد أننا عندما نقارن واقع نظام الحكم الديمقراطي بواقع بدائله فإننا لا شك مدركون تميزه في المدى البعيد (Dahl 1989: 37-82) .

ويمكننا أن نعرض تصورنا لنموذج حكم الغلبة في الرسم (١).

الرسم : (١) نموذج مبسط لحكم الغلبة /الوصاية

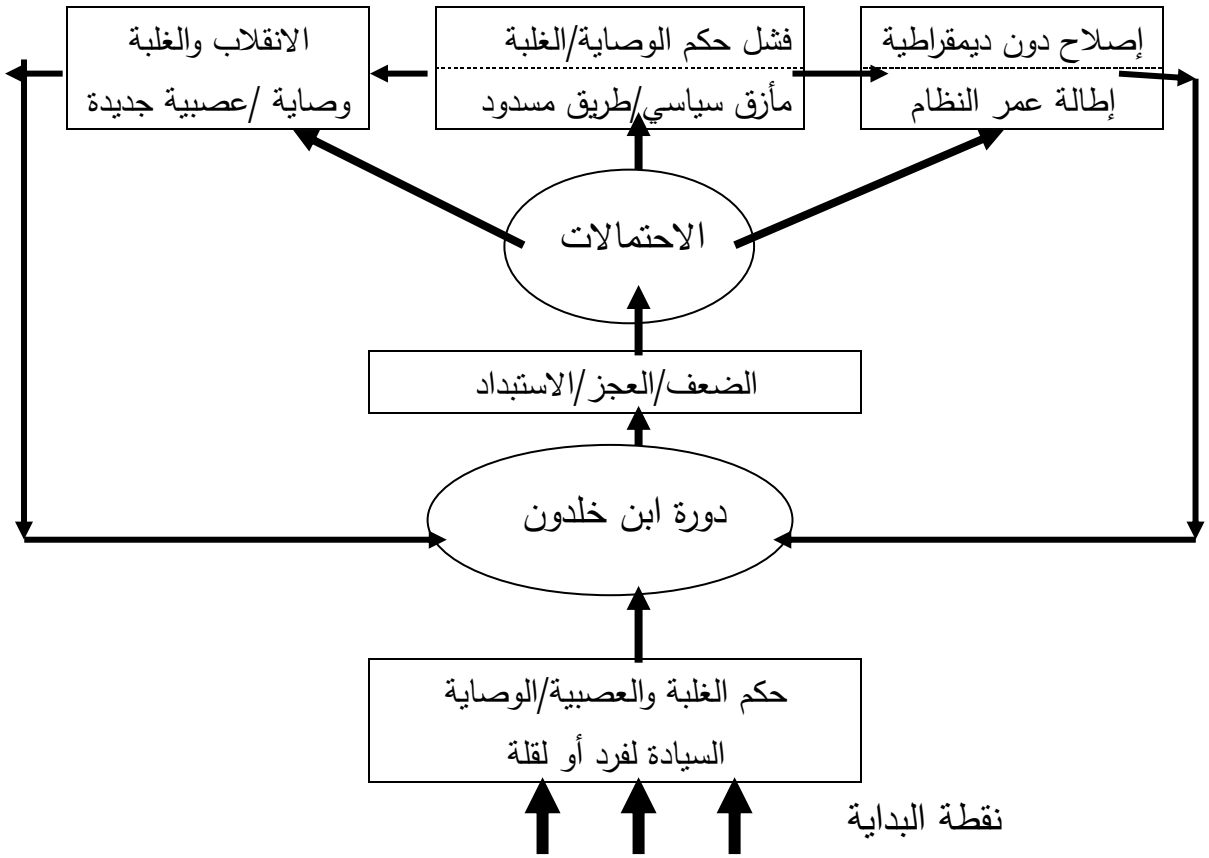

وفي هذا النموذج نجد أن نظام حكم الغلبة نظام مغلق بسبب توارث قيادته وتآكل عصبيته

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

وطغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة فيه تدريجياً، ولذلك لابد أن يؤدي إلى الضعف ويؤول إلى العجز عن تحقيق الأهداف الوطنية المتغيرة بتغير الأوضاع الداخلية والمحيط الخارجي وتحدياتهما، الأمر الذي يتيح فرص انقضاض أقلية استراتيجية عليه–عصبية أو عصابة–، يؤول مصيرها بعد تغلبها بفترة –طالت أو قصرت– إلى مثل ما آل إليه مصير العصبية السابقة. وهلم جرا.

وقد أتاح نظام الحكم الديمقراطي منذ أن أعيد اكتشاف مبادئ المواطنة والمشاركة السياسية وحكم القانون في دائرة الحضارة الغربية (الكواري ٢٠٠١: ١١١–١١٧)، بديلا لحكم الغلبة وسيادة الفرد أو القلة على الناس، نتيجة معاناة الشعوب من الاستبداد ووعي حكمائها ومفكريها والناشطين فيها بإمكانيات نظام الحكم الديمقراطي وأهميته في كسر الحلقة المفرغة التي دار فيها حكم الغلبة عبر التاريخ . وإذا كان هذا الوعي بإمكانيات الديمقراطية قد مثل إبداعا إنسانيا عند بدايته في العالم الحديث، فقد اصبح بالنسبة للشعوب بعد نجاح كل من الثورتين الأمريكية والفرنسية في أن يؤسسا نظم حكم ديمقراطية يكون الشعب فيها مصدر السلطات ويؤسس الاجتماع السياسي على مبدأ المواطنة المتساوية، أمرا واقعيا يمكن إدراكه ومقارنته مع واقع نظم الحكم البديلة الأخرى. ومن هنا انفتح المجال لوجود بديل عملي لمصيدة حكم الوصاية والغلبة والأنفكاك من دورة ابن خلدون للدول وحتميتها، تمثل في الانتقال إلى الديمقراطية وفق تعاقد مجتمعي متجدد، تغير بموجب شرعيته الدول قياداتها وتصوغ أهدافها العامة المرحلية. ويوضح الرسم رقم (٢) مسار هذا البديل الذي يمكن أن يجد حكم الغلبة والعصبية نفسه فيه منتقلا بسلام إن هو أدرك ضرورات الانتقال في الوقت المناسب، أو بانتفاضة شعبية إلى نظام حكم ديمقراطي بدلاً من أن يستمر في عجزه حتى يتاح لعصبية أخرى أن تنقض عليه وتغلبه.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الرسم : (٢) مسار الانتقال إلى الديمقراطية

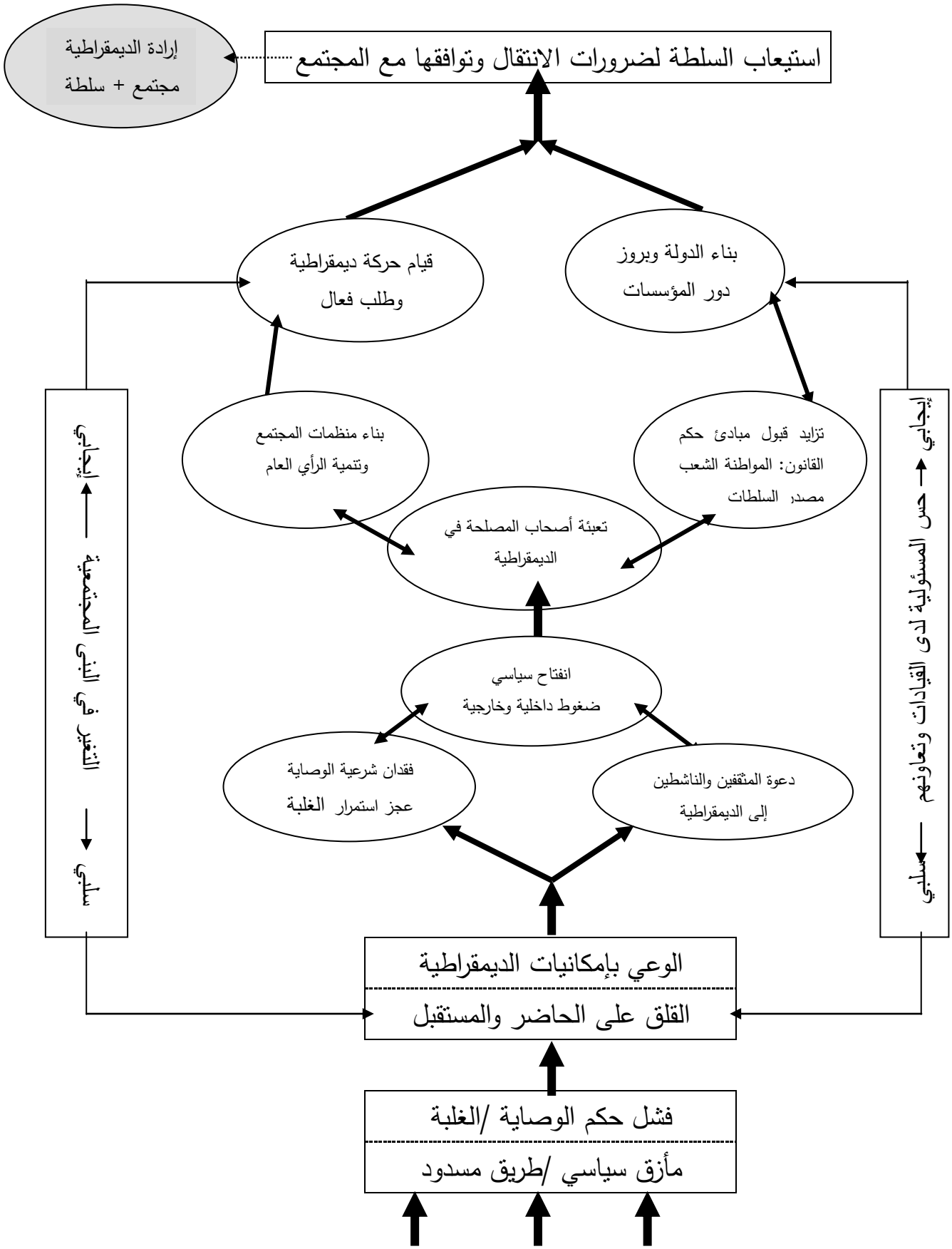

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

نقطة البداية

ونقطة البداية في البحث عن بديل لنظام الحكم غير الديمقراطي ليست واحدة في كل زمان ومكان وظرف من الظروف . ولكن يمكننا القول –بقدر من الاطمئنان– إن البحث الجدي عن بديل لنظام حكم الوصاية القائم على الغلبة ، يبرز بقوة عندما يعجز ذلك النظام عن الحكم بأساليب حكمه السابقة ، في وقت تجد فيه كل من العصبيات التي تنشد تغييره نفسها غير قادرة على الانقلاب عليه بمفردها، لأسباب داخلية أو خارجية . عندها يصل المجتمع كما وصلت السلطة إلى طريق مسدود وتتعاظم الأزمات وينتشر القلق على الحاضر والمستقبل بين أفراد الشعب وجماعاته. عند هذا المنعطف تجد المجتمعات الحية كما تجد السلطة الحكيمة نفسها على مفترق طرق ويأخذ المثقفون والناشطون دور نشر الوعي بإمكانيات الديمقراطية وقدرة النظام الديمقراطي على إخراج السلطة والمجتمع من المأزق والطريق المسدود .

ويمكن أن يقود ذلك الوضع المأزوم إلى قيام انتفاضة مؤسسة للديمقراطية. كما يمكن أن يقود إلى انفتاح سياسي يخفف الضغط على نظام الحكم ويفتح الأمل للشعب في احتمالات التغيير السلمي. وهذا الانفتاح السياسي يمكن أن تستفيد منه القوى التي تنشد التغيير بعد أن تعذر عليها الانقلاب على السلطة ، في إعادة طرح نفسها كقوى تنشد التغيير الديمقراطي وتنمي الديمقراطية داخلها وفيما بينها. الأمر الذي يتيح تعبئة وتنظيم القوى صاحبة المصلحة في الديمقراطية، كما يوسع من دائرة قبول مبدأ المواطنة المتساوية ومبدأ الشعب مصدر السلطات وحكم القانون . وقبول هذه المبادئ الديمقراطية نفسيا وفكريا وتأسيسها في الثقافة الوطنية يفتح آفاقا لبناء الدولة وبروز دور المؤسسات، كما يسمح بنمو حركة ديمقراطية وطلب فعال تدفع به القوى التي تنشد التغيير وتعمل على التوافق عليه مع السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطي. وإذا استوعبت السلطة ضرورة الانتقال وتوافقت مع المجتمع على تعاقد مجتمعي متجدد وفق شرعية دستور ديمقراطي تكون إرادة الديمقراطية قد تبلورت وانتقل المجتمع إلى عملية التحول الديمقراطي التي يوضحها الرسم رقم (٣).

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الرسم (٣) عملية التحول الديمقراطي: تفاعلات العملية الديمقراطية

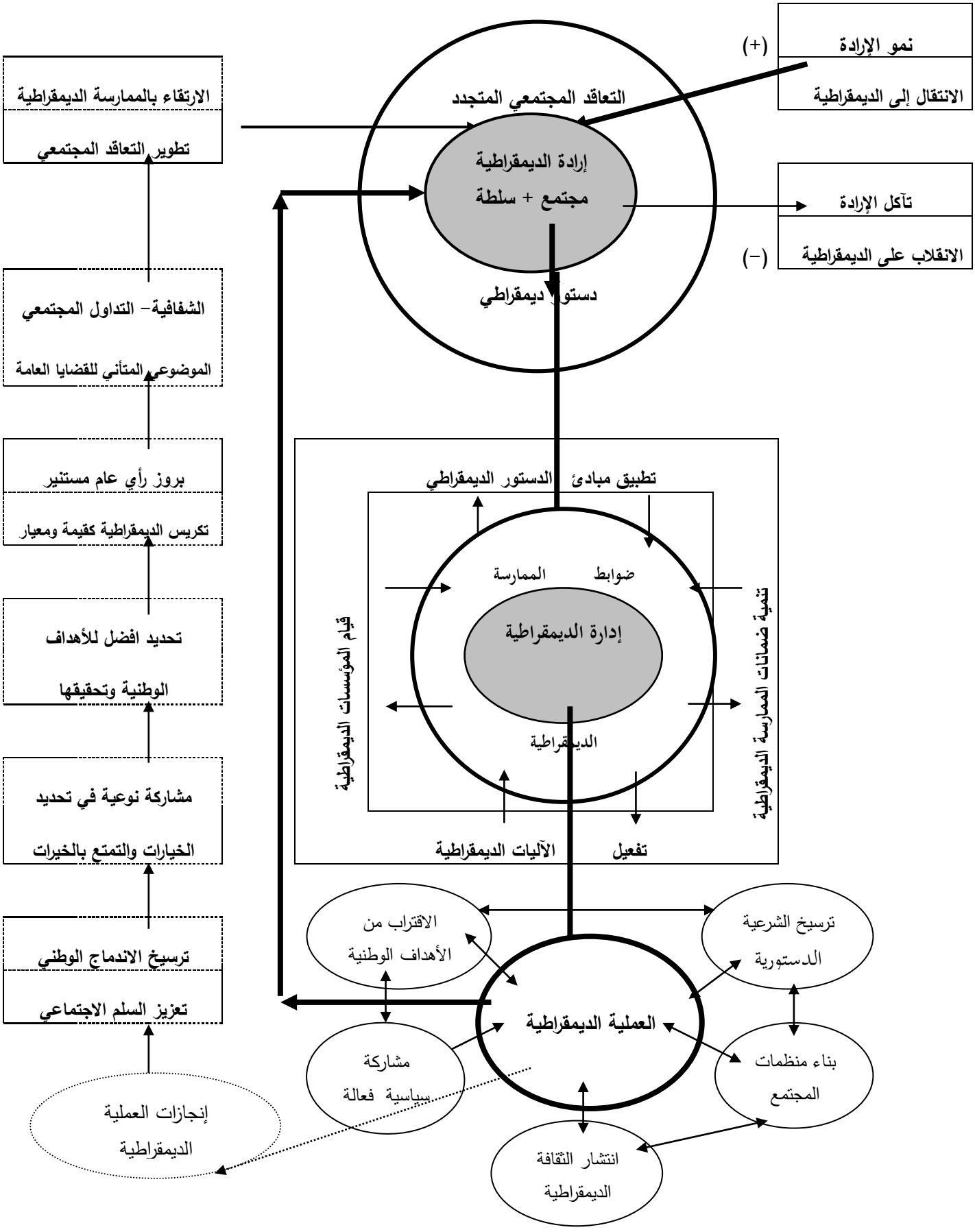

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

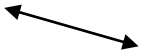

وجدير بالتأكيد أن كلا من مسار الانتقال إلى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي اللذين أوضحناهما في الرسم (٢) و (٣) ، ليسا بالبساطة والحتمية التي يبدوان بهما من تتبع الرسم وإنما هما عمليتان معقدتان يحكم مسارهما صراع الإرادات وتوازن القوى وتركيب البنى المجتمعية ونضج الثقافة السياسية من عدمه. كما يتأثران بالعوامل الداخلية والخارجية وروح العصر. ولذلك قد تتراجع عملية الانفتاح السياسي أو تتغير المعطيات التي تمهد للتوافق بين أطراف المعارضة أو بينها وبين السلطة بحيث تعود فرص الانتقال إلى المربع الأول أو قد يحدث ما ليس في الحسبان، مثل نمو قناعة بالديمقراطية لدى الحاكم الفرد أو ضغط خارجي أو انقلاب يتبنى الانتقال إلى الديمقراطية ويتم الانتقال إليها سلمياً. كما أن عملية التحول الديمقراطي ، بعد أن تبدأ بالاحتكام إلى شريعة دستور ديمقراطي ، قد تنتكس ويعطل العمل بالدستور الديمقراطي ويعود الحكم سيرته الأولى، حكم غلبة وعصبية ، يعمل الديمقراطيون فيه على عودة انتقاله إلى الديمقراطية مرة أخرى وأخرى وهكذا دواليك، حتى يتجاوز نظام الحكم الديمقراطي مرحلة الانتقال الأولى وتترسخ مقومات الديمقراطية، من شرعية دستورية ورأي عام وبنى مجتمعية وثقافة ديمقراطية. وتصبح الديمقراطية قيمة اجتماعية ومعياراً أخلاقيا. وتجارب الإنسانية تشير إلى عدة قرون يحتاجها المجتمع حتى تستقر الممارسة الديمقراطية فيه ولدينا قد تكفي عدة عقود بفضل إمكانية استفادتنا من تجارب الآخرين إذا احسنا الاستفادة ووعينا مسار التاريخ الإنساني وضرورات العصر الذي نعيش فيه.

٢-١

مقومات الديمقراطية

يتضح أيضا من عرضنا لمفهوم الديمقراطية المعاصر والإشارة إلى مسار الانتقال إليها وبدء عملية التحول الديمقراطي ، أن نظام الحكم الديمقراطي لابد له من مرتكزات فكرية ومقومات تنظيمية يتم بناؤها تدريجيا في الثقافة السياسية ويتم تصحيح البنى المجتمعية وفقا لها. وإذا كان غياب المقومات الكاملة وانتشار الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع كله ليس أمرا لازما للانتقال إلى الديمقراطية ، فأن ذلك لا يعني غياب الحد الأدنى من مقومات الديمقراطية ووجود حد أدنى من الثقافة الديمقراطية عند الناشطين السياسيين على الأقل. بل إن عملية التحول الديمقراطي لا تستمر آلا إذا أرسيت مقومات الديمقراطية وانتشرت الثقافة الديمقراطية في المجتمع واتسع نطاق قبولها النفسي والفكري تدريجيا بعد

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

تأسيسها على ثوابت المجتمع والقيم العليا التي يجلها المجتمع. ويمكننا إجمال هذه المقومات في خمسة مرتكزات: أولها: اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات وثانيها: الإقرار بأن الشعب مصدر السلطات وثالثها: الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي ورابعها: قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير. وخامسها: تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي.

١ ٢ ٠ المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات.

مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المذهب أو الجنس أو أي تمييز آخر، يشكل حجر الزاوية في بناء الديمقراطية، وهو أيضا مبدأ حاكم للنظام الديمقراطي (الكواري ٢٠٠١: ١٠٤-١٢٥). ويحسب للفكر السياسي الإسلامي (الافندي ٢٠٠١: ١٤٤-١٥٨) والفكر الوطني-القومي (الحروب ٢٠٠١: ١٢٦-١٤٣) المعاصرين، تقدمهما السريع على طريق حل هذه الإشكالية وإجراء مقاربات هامة من اجل إقرار مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية غير المنقوصة لكل المواطنين دون تمييز بما في ذلك تولي المناصب العليا والمشاركة السياسية الفعالة على قدم المساواة . إن إقرار مبدأ المواطنة هو حجر الزاوية في نظام الحكم الديمقراطي الذي لا يمكن قبل قبوله والاستعداد للتصرف بمقتضاه الحديث عن الديمقراطية. وإذا كان قبول المواطنة المتساوية من حيث المبدأ قد تقدم على المستوى الفكري والنفسي فإن الدول العربية ما زال أمامها شوط طويل قبل أن تصل إلى إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به على ارض الواقع.

١-٢-٢ الإقرار بان الشعب مصدر السلطات

هذا أيضا مبدأ حاكم ، ولا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة إذا لم يتم إقراره والعمل بموجب مقتضياته على ارض الواقع . وإقرار هذا المبدأ هو التعبير الحقيقي عن قبول مبدأ المواطنة المتساوية. ويبدأ هذا الاعتراف من خلال استيعاب معنى أن "لا سيادة لفرد ولا لقلة على الناس"(متولي ١٩٨٩: ١٥٣). والمنطق الديمقراطي في ذلك ينطلق من كون السلطة تتم ممارستها بإرادة بشرية مهما تم الإدعاء بغير ذلك. ومن المؤكد انه لا يوجد اليوم بشر معصوم ولا يوجد تفويض إلهي ولا طبيعي لبشر. إن تفويض ممارسة السلطة إما أن يسبغه الفرد أو القلة الحاكمة على نفسها بالقوة أو تفوضه بإرادتها البشرية لمن هو تحت سلطتها من البشر مع الاحتفاظ بإدعاء حق السيادة على الشعب. والشعب أو الكثرة من الشعب Polarchy على الأقل -بكل تأكيد- أحق من الفرد أو القلة بتفويض السلطة للحكام والمشرعين. ولذلك فالحاكم والمشرّع الديمقراطي يستمد شرعية ممارسته للسلطة من الشعب ، فالشعب في نظام الحكم الديمقراطي مصدر السلطات وهو الذي يفوض السلطتين التنفيذية والتشريعية عبر

انتخابات دورية حرة ونزيهة . (Dahl 1989: 1-9).

وجدير بالذكر أن إقرار مبدأ الشعب مصدر السلطات قد اصبح مقبولا في الفكر الحركي الإسلامي المعاصر كما ورد على لسان مأمون الهضيبي (حسن ١٩٩٧: ١٧٨) طالما كانت الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع كما نص عليها دستور مصر لعام ١٩٧١. وجدير بالتأكيد أيضا أن مبدأ الشعب مصدر السلطات لا يقتضي بالضرورة أن يكون البرلمان صاحب السيادة المطلقة في التشريع – على نمط وستمنستر – ، وإنما –حسب اعتقادي– يمكن أن يتم التشريع وفق شرعية دستور تراعي فيه مبادئ تشريعية مثل، مقاصد الشريعة أو الشريعة الإسلامية في حالة المسلمين باعتبارها مصدرا رئيسيا أو المصدر الرئيسي للتشريع (متولي ١٩٩٠: ١٥–٢٥و٢٤٦–٢٩٧) شريطة أن يتم أولا: تحديد المقصود بالشريعة الإسلامية الملزمة ، بشكل واضح لا يتعدى الوحي الإلهي. وثانيا : تحديد المحكمة الدستورية باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة بالنظر في هذا القيد الدستوري، والمختصة وحدها بالحكم بدستورية القوانين . ولا يجوز أن يترك الأمر للفقهاء أو "رجال" الدين فليس في الإسلام رجال دين ولا حكومة دينية وإنما يعهد به إلى القضاء الدستوري. ومما يحسب للفكر السياسي بكافة تياراته وفصائله في البلاد العربية هو إدراكه لأهمية هذه المقاربة التي تساعد على تجاوز إشكالية احتمال التعارض بين الديمقراطية والإسلام، كما تعزز الحوار الجاد والمسؤول باتجاه مقاربة هذه الإشكالية.الأمر الذي يفتح المجال أمام قبول نظم الحكم الديمقراطية شعبيا في البلاد العربية بعد إجراء المقاربات الأخرى اللازمة لإزالة شبهة التعارض بين نظام الحكم الديمقراطي وثوابت المجتمع وقيمه الإيجابية. انظر على سبيل المثال : (حسن ١٩٩٧: ١٧٢–٢١٦) (التميمي ١٩٩٧) (مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٩: ٣٢١–٣٥٨) إضافة إلى إصدارات مشروع دراسات الديمقراطية في البلاد العربية.

١–٢–٣ الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي .

والمقوم الثالث لنظام الحكم الديمقراطي يتمثل في وجود الدستور الديمقراطي . والدستور الديمقراطي يمثل الحد الفاصل بين نظام الحكم الديمقراطي وغيره من نظم الحكم الأخرى، ويمثل بحق الارتقاء إلى مرتبة التعاقد المجتمعي المتجدد (وقيدي ١٩٩٧: ٥٠–٧٠) وفق شرعية دستور ديمقراطي. فالديمقراطية المعاصرة هي اليوم ممارسة تجري وفق شرعية دستور يرتكز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، كما يقيم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية وضمانات الرأي العام الواعي والمستنير الذي تعبر عنه منظمات المجتمع ابتداءً من الأحزاب السياسية والنقابات والروابط

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

والجمعيات وأجهزة الإعلام الحرة النزيهة ذات الاهتمام بالشئون العامة. وإذا كان الدستور الديمقراطي لا يضيره أن يكون تعبيرا عن توافق مجتمعي على حدود الممارسة الديمقراطية (ديمقراطية توافقية مرنة) ، إلا أنه لا يجوز أن يؤدي ذلك إلى جمود ذلك التوافق وإنما يجب أن تكون هناك مرونة تسمح بأن يعكس التوافق الحاجة لمقتضيات التعاقد المجتمعي المتجدد بتجدد الحاجات المجتمعية وتغير الظروف وموازين القوى في ضوء ثوابت المجتمع.

وجدير بالتأكيد أن الدستور الديمقراطي يختلف اختلافا نوعيا عن دستور المنحة الظاهرة أو المبطنة بالاستفتاءات، حيث يكون الحاكم الفرد أو القلة الحاكمة هي صاحبة الرأي الأخير في تعديل الدستور أو تفسيره حسب أهوائها متى أرادت وكيفما أرادت. ومهما تم تغليف تلك الإرادة الفردية بإجراءات شكلية – مثل الاستفتاءات الموجهة إعلاميا أو المزورة – فإن الديمقراطية تفقد مضمونها من حيث هي مشاركة سياسية فعاله من قبل جميع المواطنين في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة. ولعل الدليل واضح على دساتير المنحة الظاهرة أو المبطنة في سائر الدول العربية التي يتم تعديل دساتيرها أو تعطيلها وفق الإرادة المنفردة للحاكم الفرد أو القلة الحاكمة، ويغطى ذلك في بعض الأحيان باستفتاءات نتائجها معروفة مسبقا. فذلك مع الأسف ظاهرة عربية عامة لا تحتاج إلى كثير من العناء لإثباتها، وعلى العرب أن يتخلوا –لفترة من الزمن على الأقل– عن الاستفتاءات التي أصبحت تسئ إلى الشعب وتزور إرادته وتحط من كرامته. إن الديمقراطية ليست مجرد تصويت وإنما هي مداولات متأنية تسمح بتحديد المصالح وبيان المسارات والتعرف على الخيارات من خلال الحوار الواسع قبل الدعوة إلى التصويت.

ومن هنا يمكن التمييز بين الممارسات الديمقراطية بغرضها . فهناك من يريد تحقيق الشكل دون المضمون فيسرع إلى التصويت ويلجأ إلى الاستفتاءات الموجهة من اجل اكتساب شرعية ديمقراطية مزورة ، وهناك من يتريث في التصويت إلى أن تتم في المجتمع مداولات متأنية Deliberative Democracy حتى يتبين الخيط الأبيض من الأسود قبل أن يدعو إلى التصويت (Gutmann & Thomson 1997: 1992-229).

ولعل ما يميز الدستور الديمقراطي عن دستور المنحة أيضاً يتمثل في النظر إلى الدولة باعتبارها مؤسسة تقف على مسافة واحدة من جميع مواطنيها. ومن هنا يجب احترام الدستور الديمقراطي والالتزام به من قبل الحاكم والمحكوم باعتباره عقدا يفصل شخص الحاكم عن شخصية الدولة . كما يفصل المال العام والملكية العامة والنفوذ العام للدولة عن الحاكم، باعتبار الدولة مؤسسة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

منفصلة عن شخص من يحكمها، يجب على الحكومة أن تقوم بتوجيه وتوظيف إمكانياتها وسلطتها لما فيه الصالح العام. فليست الدولة هي الحاكم والحاكم هو الدولة، يفعل بها ما يشاء متى شاء . و هذا يقتضي:

أولا : أن يختلف الدستور الديمقراطي من حيث طريقة وضعه وإقراره وإجراءات تعديله أو تعطيله –في الظروف الطارئة المؤقتة–، حيث يجب أن يتم وضع ومناقشة و إقرار الدستور الديمقراطي من قبل جمعية وطنية تأسيسية منتخبة انتخابا عاما حرا ونزيها. وهذه نقطة البداية التي يجب أن تليها حصانة للشرعية الدستورية تتمثل في حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ممثلا في المحكمة الدستورية . هذا إضافة إلى قدرة المجتمع المدني والرأي العام على إيقاف أي تعد للسلطة على الشرعية الدستورية .

ثانيا : أن يؤسس الدستور الديمقراطي على خمسة مبادئ ديمقراطية عامة مشتركة لا تقوم للدستور الديمقراطي قائمة إذا غاب أي منها عن روح ونص هذا الدستور . أولها : لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب ، والشعب مصدر السلطات . ثانيها : سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه. ثالثها: عدم الجمع بين أي من السلطة التنفيذية أو التشريعية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة . رابعها: ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا وقضائيا، ومن خلال تنمية فاعلية المجتمع المدني وقدرته على الدفاع عن حق ممارسة الحريات العامة . خامسها : تداول السلطة التنفيذية والتشريعية سلميا وفق آلية انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل وشفافية تحد من الفساد والإفساد والتضليل في العملية الانتخابية.

١–٢–٤ امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة.

المرتكز الرابع للديمقراطية يتمثل في امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات للحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي والتصرف الاجتماعي والفعل السياسي. وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب حقوقهم القانونية وبواسطة ممارستهم على ارض الواقع لحرية التعبير والتنظيم. والتي تتطلب بدورها بناء مجتمع مدني وتنمية رأي عام مستنير تعبيرا عن نمو القدرة على تنظيم الأفراد والجماعات لأنفسهم. إضافة إلى حق وإمكانية وصولهم إلى مصادر المعلومات البديلة التي تساعدهم على المشاركة السياسية الفعالة الواعية المستنيرة لما فيه تحقيق مصالحهم . إن امتلاك مصادر وسائل المشاركة الفعالة، هو الوجه الآخر للديمقراطية والضمانة الأهلية لوضعها موضع التطبيق.

إن التجربة الديمقراطية تبقى حبراً على ورق ومجرد نصوص دستورية وشكل ظاهري أجوف، إلى أن تتوفر للمواطنين أفرادا وجماعات مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة والقدرة على ممارسة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الحقوق وأداء الواجبات التي ينص عليها الدستور الديمقراطي، والتي لا تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة دون ممارستها على ارض الواقع من قبل الكثرة Polarchy من المواطنين على الأقل (Dhal 1989: 163-192).

وإلى أن تمتلك الكثرة من المواطنين الحد الأدنى من مصادر المشاركة السياسية الفعالة وتتوفر لها الوسائل التنظيمية للتعبير عن مصالحها وتنمية قدرتها على اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لما فيه تحقيق مصالحها، تبقى "الديمقراطية" مهددة بان تكون ممارسة للإقصاء والاحتواء، تسيرها إرادة الحاكم الفرد ومصالح القلة الحاكمة والقوى الخارجية الداعمة لاستمرار السلطة. وقد يتحكم في مسار هذه "الديمقراطية" نظام حكم سلطوي غايته الاستمرار في الحكم بأي ثمن ، مستخدما ذهب الدولة وسيفها من اجل الترغيب والترهيب.

ولعل هذه المفارقة بين الديمقراطية من حيث الشكل والمضمون والتي نشهد نماذج لها على الساحة العربية بشكل عام ، تشير إلى ضرورة مقاربة عدد من إشكاليات الديمقراطية الناشئة في البلاد العربية. وتتمثل تلك الإشكالية في احتمالات عجز الديمقراطية عن تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة للجماهير، وابتعاد الديمقراطية عن مقتضيات العدالة الاجتماعية، وانحراف الديمقراطية عن متطلبات صيانة الأمن الوطني. بل أن بقاء هذه الإشكاليات دون مقاربات مقنعة لما فيه صالح توفير مصادر المشاركة السياسية الفعالة للجماهير، سوف يشكل مقتلا للتجارب "الديمقراطية" التي تبتعد عن مقتضيات تحقيق العدالة الاجتماعية والعدل السياسي وسيطرة أحكام القانون واستقلال القضاء، وتعجز عن توفير مقومات الأمن الوطني وتنصرف عن الاهتمام بالتنمية الشاملة المستديمة ذات البعد الإنساني.

إن الممارسة الديمقراطية حتى تستمر لابد أن يتمكن المواطنون بشكل سلمي –نتيجة امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة– من التأثير على مضمونها ومسارها حتى تكون سبيلا لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى ومواجهة المشكلات التي يتطلع المواطنون إلى الديمقراطية من اجل مواجهتها. وذلك عندما يتمكن المواطنون من خلال المجتمع المدني والرأي العام المستنير من تأكيد ثوابت المجتمع وتحقيق أهدافه الوطنية الكبرى عن طريق المشاركة الفعالة في الممارسة الديمقراطية.

أن الديمقراطية إذا كان تطبيقها مشوها وغلب عليها الشكل الدعائي الخالي من المضمون، فإنها تسلب المواطنين مصادر المشاركة السياسية الفعالة، وتتجه إلى إنكار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهم، مما يمنعهم من القدرة على ممارسة حرية التنظيم والتعبير ويعرقل حصولهم على العلم والمعرفة ووصول المعلومات البديلة التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم، بما فيه تحقيق

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

مصالحهم. وفي هذه الحالة تصبح التجربة الديمقراطية المشوهة مصدراً للإحباط وعرضه للضغوط ولطمع الطامعين في السلطة . الأمر الذي يكرس نمط حكم الغلبة والتأرجح بين الحكم الشمولي والحكم السلطوي بواسطة الانقلابات والمؤامرات، وتضيع بذلك فرصة الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية مستقرة مهما تغير أشخاص الحكام.

إن الانقضاض على "الديمقراطية" المشوهة يمكن أن يكون حقا يراد به باطل ، وذريعة للطامعين في السلطة عندما يجدون أن الكثرة من المواطنين ليست مشاركة في القرار ولا مصالحها مأخوذة في الاعتبار. وهذا ما يفسر تأييد الجماهير للانقلابات في البلاد العربية والإسلامية عند بدايتها والتذمر منها بعد أن تخبر حكمها. ولعل هذا يشير أيضا إلى التبادل بين "الديمقراطية" المنحرفة عن تطلعات الجماهير، والانقلابات العسكرية التي شهدتها عدة بلدان عربية وإسلامية وبقية دول العالم الثالث.

ومن هنا يمكننا التأكيد على أن امتلاك الكثرة من المواطنين أفرادا وجماعات لمصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة ، يمثل مقوما من مقومات الديمقراطية ، لا تتقدم التجربة السياسية باتجاه الديمقراطية ما لم يتوفر حد أدنى متصاعد من هذه المصادر والوسائل لكافة المواطنين دون تمييز. ولذلك لابد من النص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدستور الديمقراطي. وكذلك تحصين الديمقراطية الناشئة وحماية قابليتها للاختراق الخارجي والهيمنة الداخلية من قبل القلة المقتدرة، وذلك عن طريق قيام مجتمع مدني فعال ورأي عام مستنير. ان الديمقراطية إذا كانت في جوهرها نفيا لسيادة الفرد أو القلة على الشعب فإنها لابد من أن تمنع القلة التي تحتكر النفوذ الاجتماعي والقوة الاقتصادية من أن تتحكم بمصيرها وتهيمن على مقدراتها باسم "الديمقراطية".

وعلينا كذلك إدراك مخاطر انزلاق الممارسة الديمقراطية الناشئة نتيجة افتقار الكثرة من المواطنين لمصادر المشاركة السياسية الفعالة واحتمالات تحولها ضد مصالح وآمال الشعوب الساعية إلى العدل السياسي والعدالة الاجتماعية والتواقة إلى تحقيق الأمن الوطني والتنمية الشاملة المستديمة ذات البعد الإنساني . ومن هنا لابد من تأسيس نظام الحكم الديمقراطي على أساس توفير شروط امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات لمصادر المشاركة السياسية الفعالة وضمان وضع تلك الشروط موضع التطبيق من خلال فعالية المجتمع المدني وحيوية الرأي العام. ويمكننا بإيجاز الإشارة–على سبيل المثال– إلى ثلاثة مصادر ووسائل هامة لتحقيق مشاركة سياسية فعالة من قبل المواطنين:

أولها : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتشمل تقارب مستويات الدخل والثروة والتعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساواة في الفرص دون تمييز، ويتطلب ذلك إقرار الحد

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل والعاجزين عنه والمتقاعدين . كما يتطلب إقرار حق العمل وتنمية فرص العمل المنتجة المجزية اقتصاديا وتأهيل المواطنين ذكوراً وإناث من حيث التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية للقيام بالوظائف المنتجة المجزية اقتصاديا في مجالات الإنتاج السلعي والخدمي في القطاع الخاص والعام .

ويمكن أن يتحقق هدف تقارب مستويات الدخل والثروة تدريجيا ونسبيا عندما يتم ربط المكافأة بالجهد والإنتاجية، وتوجه الثروة في القطاع الخاص والعام لأداء وظيفتها الاجتماعية، وتقلق المصادر غير المشروعة لتكوين الثروات الاستفزازية واستخدام السلطة للاستحواذ على المال العام ، ويوضع حد للفساد المالي والإداري والسياسي وخاصة فساد متخذي القرار المناط بهم رعاية المصلحة العامة وحمايتها المفترضين. كما يتطلب تحقيق ذلك في الدول الريعية، استثمار الريع النفطي –على سبيل المثال– في بناء قاعدة اقتصادية منتجة توفر فرص عمل منتجه عبر الأجيال وتحد من قوة التوظيف السياسي للريع.

ومقاربة هذا كله والتوجه باتجاهه لا تتحقق إلا إذا استقرت أسس الحكم الصالح الرشيد وتم بناء الدولة ومؤسساتها، وجرى الفصل بين شخص الحاكم وشخصية الدولة على ارض الواقع، وباشرت الحكومة الإصلاحات الجذرية لأوجه الخلل المتعددة التي ترهن المستقبل وتكرس التخلف وتعيق امتلاك مصادر المشاركة الفعالة وتحول دون إمكانية بدء عملية التنمية . وذلك عندما تنعتق الدولة الديمقراطية من خاصية الدولة السلطانية حيث يكون "الجاه مفيدا للمال" و"التملق مفيدا للجاه" (الجابري ٢٠٠٠ ب: ١٢).

ثانيها : امتلاك المواطنين للحد الأدنى من المعرفة وضمان حرية انسياب المعلومات وتنمية القدرة على الوصول إلى المعلومات البديلة التي تساعد المواطنين على التعرف على مصالحهم وتحري وجهات النظر التي تعبر عن توجهاتهم . وهذا يقتضي العمل تدريجيا على تخفيض معدلات الأمية بكافة أشكالها وانتشار التعليم وضمان حرية التعبير وسماع الرأي والرأي الآخر واعتماد الشفافية منهجا في كل ما يتعلق بالشأن العام وكل ماله تأثير عليه . ويتطلب امتلاك المواطنين الحد الأدنى من المعلومات التي تمكنهم من المشاركة السياسية الفعالة، تنوع مصادر الإعلام والقضاء على احتكار السلطة ورأس المال لوسائل الأعلام. كما يتطلب رعاية المصلحة العامة وحمايتها من الغش في الإعلام مثلما يجب أن تكون الحماية من الغش التجاري .

ثالثها : يتمثل في نمو روافد الرأي العام وبناء المجتمع المدني المستقل ، غير الخاضع لتوجيهات

السلطة التنفيذية أو تحكمها غير الدستوري من خلال قوانين الأحزاب والنقابات والجمعيات ، وغير المخترق من الخارج بسبب يسر التمويل لما هو مدعوم من الخارج من قيم وعقائد ومصالح . إن نمو المجتمع المدني وتنوع تنظيماته ، ابتداءً بالأحزاب السياسية التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة من خلال التداول السلمي، مرورا بالنقابات والجمعيات المهنية التي تدافع عن مصالح منتسبيها، وانتهاء بجمعيات النفع العام والجمعيات غير الهادفة للربح... هي السبيل إلى توفير الحد الأدنى من مصادر المشاركة السياسية الفعالة لجماعات المواطنين وبناء مقومات الرأي العام الواعي المستنير .

وبناء المجتمع المدني القادر على التعبير عن وجهات نظر المواطنين وتمثيل مصالحهم والرافد بأحزابه ونقاباته وجمعياته للرأي العام الواعي المستنير يقتضي شرطين: أولهما : أن يتم بناء مؤسساته على أساس وطني تضم كل منها أصحاب الروئ المتقاربة وأصحاب المصلحة المشتركة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس . وان لا تكون أيضا منظمات المجتمع المدني امتدادا للتكوينات الوراثية من قبلية ومناطقية ومذهبية، والتي تعود إلى الحياة السياسية الحديثة بزعاماتها الوراثية لتأخذ شكلا حديثا ومسميات معاصره بينما هي إقصائية وفئوية تميز بين المواطنين وتحول بينهم وبين عملية الاندماج الوطني وإقرار مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة. وثانيهما : أن تمارس منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات، الديمقراطية داخلها وفيما بينها، بما في ذلك تنمية مصادر المشاركة السياسية الفاعلة لأعضائها . إن ممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع بشكل عام هي الضمانة لنمو منظمات المجتمع المدني وبلوغها الحجم الذي يسمح لها بالفاعلية ويجنبها مخاطر الإنشقاقات والجمود ويجعلها معبره عن الفكر الذي تدعي انتماءها إليه والمصالح التي تمثلها . وذلك عندما يتم الفصل بين شخص الزعماء وشخصية المنظمة الأهلية . كما أن الديمقراطية داخل الأحزاب التي تسعى للوصول إلى السلطة تضمن إضافة إلى ذلك إمكانية الالتزام بالديمقراطية عندما تؤول السلطة سلميا إلى هذه الأحزاب، ففاقد الشيء لا يعطيه.

١-٢-٥ تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية و معيار أخلاقي

وهذا المرتكز الخامس للديمقراطية يمثل البنية التحتية والإطار الثقافي والاجتماعي لممارستها. إن الديمقراطية في حقيقتها نظام حكم ومنهج لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح. ويتم ذلك من خلال توفير شروط المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين أفرادا وجماعات من أجل المساهمة في اتخاذ

القرارات الجماعية الملزمة لهم. ومن هنا فإنها ممارسة سياسية تجري وفق شرعية دستورية وتحكم ممارستها منظومة قانونية ويضبط أداءها ومستوى إنصافها ، توازن القوى بين الدولة والمجتمع وبين جماعاته التي يتشكل منها المجتمع المدني الحديث والمجتمع الأهلي التقليدي. ولذلك فأن ممارستها على ارض الواقع مسألة نسبية وقربها من مثالها الأعلى Ideal أو بعدها عنه قضية أزلية سوف تبقى ما بقيت الإنسانية، ولن يتم الوصول إلى التطابق بين ممارسة الديمقراطية ومثلها الأعلى في أي وقت من الأوقات، كما لم يتم التطابق ولن يتم بين أي مثل أعلى وواقع ممارسته.

وجدير بالملاحظة أن الديمقراطية في بداية ممارستها كانت ومازالت ترتيبا سياسيا عقلانيا تتوافق عليه القوى السياسية الفاعلة من أجل إدارة أوجه الصراع سلميا. وتعبر عن اتفاقها هذا بإقرار شرعية دستورية وضمان ذلك بتوفير قدر من الحقوق للمواطن ومساحة من الحريات العامة تسمح للقوى من خلال ممارستها أن تعبر عن أوزانها وتحدد مصالحها وتدفع بوجهات نظرها ومصالحها ، التي قد تكون أخلاقية ومنصفة وقد لا تكون كذلك.

وإذا علمنا أن انتشار نظام الحكم الديمقراطي اليوم يتم في إطار حضارات ذات نظم قيميه مختلفة، كما يتم نقله أو الدفع به لاعتبارات مختلفة. فإننا يجب أن لا نتوقع أن ينتقل نظام الحكم الديمقراطي بقيمه التي ترسخت في المجتمعات الذي استقر فيها ولانتوقع أن يكون الوازع الأخلاقي والسلوك الثقافي الذي ترسخ في تلك المجتمعات عبر الزمن واصبح موجها وضابطا لتحقيق الديمقراطية هناك، إلى الممارسات الديمقراطية الناشئة. إن الديمقراطية كقيمة ومعيار أخلاقي لم تستقر في تلك المجتمعات ألا بعد أن جرت مراجعات لما تحمله ثقافتها من قيم سلبية في الثقافة السياسية أفرزتها عصور الاستبداد، وتم إصلاح لنظام القيم يتجاوب من ناحية مع حاجات نظم الحكم الديمقراطي إلى ثقافة سياسية متسامحة ومختلفة عن الثقافة السياسية لنظم الحكم السابقة عليه. ومن ناحية أخرى تعزيز الثقافة السياسية الجديدة بثوابت الحضارات والقيم الاجتماعية التي يجلها المجتمع وتحميها آلية الضبط الاجتماعي بعد إجراء المقاربات العقلانية لتلك الثوابت، وتميز ما هو ضمن الثوابت بالضرورة وما أفرزته الأعراف والتقاليد والعادات التي قد تكون لازمة لمجتمع الأمس لكنها قد لا تكون مناسبة لمجتمع اليوم.

ولذلك فإننا نجد الثقافة الديمقراطية تحتاج إلى جهد إضافي من الحضارات خارج دائرة الحضارة الغربية، وتتطلب القيام بمراجعة لنظام القيم وتميز ما هو ثابت بالضرورة وما يمكن مقاربته في ضوء المصالح المرسلة. كما تحتاج الثقافة السياسية الجديدة إلى تنمية مستمرة من قبل الديمقراطيين في

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الديمقراطيات الناشئة حتى يتم استيعاب الديمقراطية كقيمة اجتماعية تخضع للضبط الاجتماعي ومعيار أخلاقي يشكل ضمير الجماعة ووازعا للفرد عند ممارسته الديمقراطية على أرض الواقع.

وحتى تتحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية تخضع للضبط الاجتماعي وتصبح معيارا أخلاقيا يوجه السلوك، لابد من إزالة التعارض بينها وبين قيم وأخلاقيات المجتمع الذي وفدت إليه. ولابد أيضا من استيعابها من قبل ذلك المجتمع وتأصيلها في ثقافته، بعد أن تجرى مراجعة نقدية على الشكل الذي وفدت به محملة بقيم وأخلاق حضارات مختلفة ، ودعمها بما هو لازم من مساندة أخلاقية لتوطينها حتى تصبح ممارستها قيمة اجتماعية، تخضع مثل غيرها من القيم التي يجلها المجتمع للضبط الاجتماعي .

ولعل تأسيس الديمقراطية في البلاد العربية والإسلامية على قيم المساواة والعدل والإنصاف والتكافل والصدق عند التزكية واقتران القول بالفعل، وعدم التعسف في استخدام القوة وضبط الحرية الفردية المتطرفة في المجال الاجتماعي وضبط الأنانية في المجال الاقتصادي باعتبارات الوظيفة الاجتماعية للثروة، تساعد كلها على تكيف مضمون الديمقراطية الوافدة للقيم والمعايير الأخلاقية الإيجابية للعرب والمسلمين بعد أن تجري المراجعة الضرورية لتلك القيم من منظور التسامح والاعتدال. أن مثل هذا التكيف مسألة هامة لتوطين الديمقراطية. كما أن مراجعة نظام القيم وتغيير بعض العادات السلبية السائدة، بما يعزز قيم المساواة والعدل والأنصاف ويرسخ فضيلة التسامح والسعي إلى السلم الاجتماعي القائم على إعطاء الاعتبار للمصالح المشروعة للأفراد والجماعات الأخرى وأخذ وجهات نظرهم في الاعتبار ، كلها أمور لازمة كي تقبل الديمقراطية أن تستقر بمالها من مبادئ وقيم وما فيها من مؤسسات وما وصلت إليه من آليات وما تتطلبه من ضمانات تؤدي إلى وضعها موضع التطبيق من ناحية . ومن ناحية أخرى يتم قبول الديمقراطية وتأصيلها في ضمير المجتمع حتى تصبح متطلبات الممارسة الديمقراطية أساسا من أسس الثقافة السياسية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قضية مثل قضية نزاهة الانتخابات ذات الأهمية المركزية والأثر الحاسم في الممارسة الديمقراطية على ارض الواقع ، تتطلب الارتفاع بالأمانة على صوت المنتخب الفرد إلى مستوى الأمانة على الشهادة . فإذا كان شاهد الزور ملعونا وكاتم الشهادة أثما والمحرض على شهادة الزور بأي وسيلة كانت – ترغيب أو ترهيب – فاسقا . فإن صوت الناخب هو في حقيقة الأمر شهادة وتزكية يترتب عليها مصير الشأن الذي يتم الانتخاب من اجل أدائه بأمانة.

ومن هنا فإننا إذا ارتفعنا بمستوى المسئولية الفردية والمسئولية المجتمعية عن صوت المنتخب

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

إلى مستوى المسئولية التي تعطيها ثقافتنا للشهادة ، وأدى ذلك إلى تردد الفرد عن شهادة الزور (عدم انتخاب من ليس أهلا لأداء الأمانة) وتغير كذلك موقف الجماعة من شاهد الزور والمحرض على شهادة الزور (بائع الصوت أو المجامل به بدون وجه حق وشاري الصوت والمحرض للحصول عليه بدون وجه حق أيضاً)، فإننا نكون قد نمينا الوازع الداخلي لدى المنتخب والمرشح وعظمنا من مسئوليته في القيام بالانتخاب ووضعنا الفرد تحت ضغط "النفس اللوامة" وطائلة المسئولية الاجتماعية وسلطة الضبط الاجتماعي، إذا تقاعس عن القيام بالانتخاب –عندما يكون الانتخاب حرا مكتمل الشروط– أو صوتا مقابل منفعة أو جراء خوف. فعندما نضع صوت المنتخب في مرتبة الشهادة بالتزكية للمرشح، فأن الناخب لن يتساهل في صوته ولن يجامل في شهادته وتزكيته للمرشح. ولعل إضافة قسم اليمين أمام القاضي، على صدق الاعتقاد بأحقية من يزكيه الناخب قبل الإدلاء بصوته تساعد على الارتفاع بصوت الناخب إلى مستوى الشهادة. وفي هذا الصدد يمكننا أن نرى مع عبد الحميد الأنصاري إمكانية حقيقية لأن تستفيد الديمقراطية المعاصرة من رقابة الضمير التي يهتم الإسلام بتنميتها لدى الإنسان باعتبار "رقابة الضمير خير ضمان لنجاح التشريعات المختلفة في ميدان التطبيق" (الأنصاري ١٩٨٠: ٤٥٠).

وإذا كان مفهوم الديمقراطية –كما نراه– يرتكز على خمسة مقومات لابد من وجود الحد اللازم من كل منها حتى تقوم لنظام الحكم الديمقراطي قائمة ، فإن تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي يمثل مرحلة استقرار حقيقي لنظام الحكم الديمقراطي وبداية بلوغ طور النضج الذي لا يخشى فيه على الديمقراطية من طمع الطامعين ولا يكون فيه مجال لاستقرار حكم الغلبة والقوة الغاشمة. ومع ذلك فإن هناك حدا أدنى –من قبول الديمقراطية كقيمة اجتماعية، واعتبار الاستبداد وحكم الغلبة أمرا غير أخلاقي– لابد من وجوده لدى الكثرة من المواطنين لاسيما لدى النخب السياسية في الحكم والمعارضة، حتى يتم الانتقال إلى الديمقراطية وتبدأ عملية التحول الديمقراطي المستمر . أما استقرار النظام الديمقراطي وبلوغه طور النضج فإنه يحتاج إلى تأسيس الديمقراطية في الثقافة الوطنية واعتبارها قيمة اجتماعية ومعيارا أخلاقيا يخضع للضبط الاجتماعي. هذا إلى جانب الاعتراف بكون الشعب مصدر السلطات ، وإقرار مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة ، والاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي ، وامتلاك المواطنين أفراداً وجماعات لمصادر ووسائل ممارسة المشاركة السياسية الفعالة .

وعندما تتحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي تنتقل الممارسة الديمقراطية من مجرد كونها توافقا آنيا وترتيبا سياسيا بحتا تعكسه نصوص جامدة، لتصبح الديمقراطية من حيث هي

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

منهج إدارة اوجه الاختلاف، من خلال المشاركة السياسية الفعالة على مستوى منظمات المجتمع المدني ومستوى الدولة –بل في الأسرة والمدرسة ومكان العمل وحيث يكون هناك طابور انتظار–، قيمة اجتماعية مطلوبة في حد ذاتها من منطلق الإيمان بأهميتها في تحقيق المساواة والعدل والإنصاف، يتردد الفرد في تجاهلها وتستنكر الجماعة من يتعدى عليها.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الفصل الثاني
محصلة التجارب السياسية

يمكن تقييم أداء التجارب السياسية في كل من دول المنطقة في سياق هذه الدراسة، من خلال ثلاثة مؤشرات هامة . أولها : مدى نجاحها في بدء عملية التنمية الشاملة . ثانيها : مراعاتها لحقوق المواطن وحقوق الإنسان . ثالثها : مستوى المشاركة السياسية ومدى استقرار مقومات ممارستها بشكل فعال . وجدير بالتأكيد أن سجل دول المنطقة في كل من هذه المؤشرات المتداخلة ليس متطابقا وإن كان يتشابه إلى حد كبير في مجال التنمية. فمحصلة التجارب السياسية في دول المنطقة متشابهة إلى حد كبير ولا تختلف نوعياً . والاختلافات الجوهرية تتمثل في الحياة الدستورية والسياسية في الكويت والحياة الدستورية القصيرة في البحرين والمعارضة السياسية القوية والمستمرة فيها وما أسفرت عنه من توافق مع السلطة على عودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣ بعد أن تم التصويت على ميثاق العمل الوطني، وربما أيضا اختلاف مدى خطورة الخلل السكاني في الدول الصغيرة وتداعيات البطالة في الدول الكبيرة نسبياً، والفروقات الأخرى– إن وُجِدت أحيانا– لا تعدو أن تكون فروقات كمية أو زمنية مرحلية ، تسبق دولة من الدول غيرها في مجال أو أخر ضمن مسار تحكمه معطيات متماثلة وأساليب حكم متقاربة .

وإذا كان لابد لنا هنا من إشارة إلى محصلة التجارب السياسية المعاصرة والنظر إلى مؤشراتها في دول المنطقة بشكل عام ، فإن هذه الإشارة لا يمكن أن تتعدى الإشارة العابرة والموجزة كي لا نغرق في بحر "نمط التنمية" في المنطقة ، أو مدى مراعاة مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان، أو علاقة دساتير المنطقة ونظمها الأساسية بالدستور الديمقراطي الذي سبقت الإشارة إليه ، باعتبار الدستور الديمقراطي هو نقطة البداية في إقرار أهمية المشاركة السياسية وتوفير الحد الأدنى لممارستها على أرض الواقع .

إن دراسة تاريخ التجارب السياسية المعاصرة في كل دولة ورصد نتائجها وإبراز مؤشراتها في مجال التنمية والنمو الاقتصادي ومجال الأمن الوطني والمجتمعي ومجال المشاركة السياسية الفعالة وما أسفرت عنه من تثبيت مبدأ المواطنة من عدمه وحماية حقوق الإنسان، كلها تتطلب دراسات مفصلة ومطولة لابد من إجرائها بالنسبة لكل دولة من دول المنطقة قبل استشراف مستقبل الديمقراطية فيها. أما

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

في دراستنا هذه فسوف نضطر بسبب طبيعة الدراسة والغرض منها وتغطية الدراسة لدول المنطقة كلها، إلى التوجه مباشرة إلى رصد مؤشرات التجربة السياسية الحديثة لدول المنطقة كمجموعة، ونقوم بتحليل دلالة المؤشرات ذات العلاقة بالدعوة إلى الانتقال إلى الديمقراطية في المنطقة، مستفيدين من الدراسات التي تمت حول هذه المؤشرات وما نشر عنها في مصادر ذات اختصاص.

١-٢

التنمية في دول المنطقة

إن التنمية والتي نعني بها عملية التنمية الشاملة المستديمة ذات البعد الإنساني، لم تبدأ بعد في المنطقة . ومن الدراسات المتعددة التي قام بها منتدى التنمية (عبد الرحمن ١٩٨٢) (الجلال ١٩٨٥) (التمار ١٩٨٥) وآخرها دراسة جاسم السعدون في محاولته "تقييم تجارة التنمية في دول الخليج" والمقدمة إلى اللقاء السنوي الخامس عشر لمنتدى التنمية عام ١٩٩٥ ، يتضح لنا مدى قصور نمط "التنمية" في دول المنطقة عن بلوغ عملية التنمية (السعدون والكواري: ١٩٩٦: ٢٧-٦١).

وفي الدراسة التي قمت بها مؤخرا حول محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون، اتضح أيضا أن نمط التنمية في المنطقة هو أقرب إلى " تنمية الضياع " إذا استمر مسار التغيرات الجارية في المستقبل المنظور (الكواري ١٩٩٦ (ب): ٢٢٨-٢٧٦)، وكل الدلائل – مع الأسف – تشير إلى استمراره، أما إذا لم تتحول دول المنطقة إلى منعطف أمن وتدرك أنها قد ضيعت فرصا ثمينة للتنمية، عليها تداركها بتغيير مسار تنمية الضياع الذي أدى إلى تفاقم الخلل السكاني واستمرار الخلل الإنتاجي.

وإذا كان الخلل السكاني واضحا لكل مراقب بصرف النظر عن مدى إدراك أبعاده وتداعياته ومخاطره، فإن تأثير الخلل الإنتاجي – استمرار الاعتماد على تدفق مستويات عالية من ريع صادرات النفط الخام بدلا من بناء قاعدة اقتصادية متنوعة النشاطات– قد اتضح أيضا عندما بدأ الريع النفطي يتراجع في منتصف الثمانينيات فتراجعت معه مستويات المعيشة وتفشت البطالة الظاهرة إلى جانب البطالة المقنعة. كما استنفذت الأرصدة الخارجية لمعظم الحكومات وتم اللجوء إلى الاقتراض العام الداخلي والخارجي لتمويل النفقات الجارية والتحويلية للحكومات. وشهدت دول المنطقة تراجع متوسط دخل الفرد ومعدلات النمو السلبية ، التي تشير إلى إن ما كان موجودا من تغيرات اقتصادية لم يكن عملية تنمية اقتصادية، ولا حتى عملية نمو اقتصادي ، حيث يتطلب المفهوم العلمي لعملية النمو

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الاقتصادي "وجود اتجاه مستمر غير متأرجح لنمو إنتاجية الفرد عبر فترة طويلة من الزمن" يعبر عنها تزايد مضطرد غير منقطع لعدة عقود ، في متوسط الدخل الحقيقي للفرد تعبيرا عن التغيرات الهيكلية والنوعية التي تحققت في بناء القاعدة الاقتصادية وتنوع نشاطاتها وتطور أدائها واضطراد معدلات الإنتاجية في مختلف قطاعات الإنتاج الخدمي والسلعي عامة (الكواري ١٩٩٦ (ب): ٢٥٩-٢٧٦).

وجديرٌ بالتأكيد أن فشل دول المنطقة في بدء عملية تنمية شاملة أو تنمية اقتصادية، وحتى عملية نمو اقتصادي -بالمعنى العلمي- لا تعني إنكار ما شهدته دول المنطقة من تغيرات هامة جدا أدت إلى ارتفاع مؤشرات نوعية الحياة المادية نسبيا مثل انخفاض مستويات الأمية وانتشار التعليم ، وكذلك ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض معدلات الوفيات ، نتيجة الاستخدام الجزئي لريع النفط للإنفاق على التعليم بسخاء وتوفير الخدمات الصحية المجانية للجميع وتوفير قدر متميز من الخدمات الاجتماعية والإسكان. هذا إضافة إلى إعادة توزيع جزء من ريع النفط في شكل توفير فرص عمل ومن خلال التوسع في التوظيف الحكومي ومن خلال العطاءات وما يصاحبهما من نشاط مالي وتجاري ودعم للقطاع الخاص ونشاطاته. وكذلك من خلال التوسع في النفقات التحويلية مثل برامج الإستملاكات والهبات والعطايا والمخصصات من المال العام. إن ذلك التحسن في نوعية الحياة المادية كان نتيجة مباشرة لإنفاق ريع النفط على الاستهلاك العام والخاص أو إعادة توزيعه لصالح جيل على حساب الأجيال المتعاقبة ، والتي لا يمكن أن تؤمن مصالحها ألا عندما ترث عملية تنمية مستديمة تقوم على ركائز مؤسسية وبشرية ومادية تؤمن عملية التنمية الشاملة في المستقبل.

إن إعادة توزيع الريع ، والتي بكل أسف لم تكن عادلة فيما بين الجيل الواحد -انظر الأرصدة الخارجية لبعض الأفراد -وبعيدة كل البعد عن العدالة بين الأجيال المتعاقبة - انظر تواضع ما وجه إلى الاستثمارات والاحتياطات العاملة نسبيا ، أو ما يسمى احتياطيات الأجيال القادمة وتآكلها-، أدت إلى ارتفاع في مستويات المعيشة لشعوب المنطقة مؤقتا بشكل ربما لم يكن مسبوقا في التاريخ من حيث اتساع انتشاره بين أفراد المجتمع وجماعاته ومن حيث المستويات التي وصلها والسرعة التي تحقق بها، الأمر الذي أدى إلى بروز نظام حوافز مغلوطة، أضر بتوجهات المجتمع الإنتاجية. كما أدت سياسات التوزيع الخاطئة إلى تكوين ثروات خاصة تراكمت في الخارج. وتقدر هذه الثروات اليوم بالألف مليار دولار وقد تكون نسبيا من اكبر أحجام الثروات الخاصة بالأفراد المستثمرة خارج بلدانهم. ومن المفارقات أن هذه الثروات لا تثق بالعودة إلى المنطقة لتوظف في الاستثمار بدلا من ان تقع المنطقة مرة أخرى في براثن الاستثمار الأجنبي. وربما يعود ذلك إلى عدم فتح قطاع إنتاج النفط والصناعات النفطية لها،

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

كما قد يعود إلى معرفة أصحابها بهشاشة الضمانات القانونية المتاحة لحماية الاستثمار الوطني، وقد يكون بعضها هارباً بسبب الخوف من المحاسبة يوماً "من أين لك هذا ؟".

ولذلك تبقى كل هذه التغيرات على أهميتها، مكاسب شخصية واستهلاكية وآنية يتمتع بها جيل أو جلين ، وليست نتيجة لعملية تنمية اقتصادية أو عملية نمو اقتصادي بالمعنى العلمي يعبر عنه تصاعد معدلات إنتاجية الفرد والمجتمع وتنوع بنيته الإنتاجية والاقتصادية وتطورها. بل أن التخلص من الآثار السلبية لتلك التغيرات العشوائية يحتاج إلى نضال تم تجييره مع الأسف إلى الأجيال القادمة. فهي بالتالي "إنجازات" مرهونة بتدفق ريع النفط واستمرار متوسط نصيب الفرد من صادراته الخام في ضوء سياسات إعادة توزيع ريع النفط غير العادلة. فإذا تلاشى الريع تلاشت الأحلام الوردية، ليس للأجيال القادمة نصيب عام أو عادل فيها إلا ما يبقى من بنية وثروة أساسية بشرية ومادية يمكن توظيفها مستقبلا في الإنتاج . هذا إضافة إلى ما يتبقى من ثروات القلة من الآباء الأثرياء للأبناء بالقدر الذي تبقى فيه تلك الأصول محتفظة بقيمتها الشرائية.

لقد عجزت تلك "الإنجازات" عن تحقيق التنمية نتيجة لعدم الالتفات إلى بناء الإنسان وتنمية الموارد البشرية المواطنة وتوظيفها بشكل يعزز قدرتها ويطلق طاقاتها المنتجة ، كما فشلت بسبب عدم النظر إلى ريع النفط باعتباره إيرادا رأسماليا لا يجوز إنفاق معظمه على الاستهلاك وإنما كان يجب توظيف عائدات النفط في استثمارات اقتصادية عامه وخاصة داخلية أو مرتبطة عضويا بالنشاط المحلي. وبالتالي لم تسفر اوجه الإنفاق تلك عن تحولات هيكلية وتغييرات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤدي إلى رفع إنتاجية الفرد وتسمح بتحقيق تصاعد مضطرد لقدرات المجتمع المعني وإطلاق طاقاته، وتوظيف ذلك من اجل إجراء تحسين مستمر في نوعية الحياة المادية والمعنوية في عصر ما بعد النفط. لقد كان ذلك التحسن مرهونا بتدفق ريع النفط بمستويات عالية، الأمر الذي لا يمكن المحافظة عليه. ولذلك فإن ما تم تحقيقه من إنجازات آنية لا بد لها أن تتآكل تدريجيا نتيجة لتأكل الريع أو بسبب نضوب النفط طال الزمن أو قصر . وهذا ما يميز بين عملية التنمية بكل مدلولاتها الإيجابية وبين غيرها من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المتأرجحة مثلما شهدته دول المنطقة من تغييرات فجائية عشوائية خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات.

ويحسن بنا التأكيد هنا أيضا أنه بالرغم من أن الكثير من الإنجازات السابق ذكرها ذات طبيعة مؤقتة ، ألا أننا يمكن أن نقول إن ما تم تحقيقه من إنجازات سبق ذكرها يمكن توظيفها أيضاً لبدء عملية تنمية ، هذا إذا وجدت إرادة التنمية وعبرت عن نفسها من خلال إدارة التنمية. إن كلا من البنية التحتية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

المتطورة وتقدم نظام المواصلات والاتصالات ومستويات التعليم والصحة والانفتاح على العالم الخارجي والقدرة على استيراد التقنيات والسلع التقنية والخبرات الإدارية والمالية والصناعية المحدودة ولكن المتميزة لأبناء المنطقة ، يمكن أن تشكل أساسا تبنى عليه عملية التنمية. هذا إضافة إلى أن الأرصدة الخارجية للأفراد البالغة ألف مليار دولار، والثروات الداخلية وإمكانيات النفط والغاز المالية والصناعية والإستراتيجية يمكن لبعضها إذا وجهت بشكل سليم أن تسهل الصعوبات وتساهم في توفير شروط عملية التنمية الشاملة المستديمة ذات البعد الإنساني .

ولكن هل يتوقع أن يحدث شئ من ذلك ما لم تتغير مصادر اتخاذ القرارات العامة واعتبارات تحديد الخيارات الوطنية، بعد إخضاعها لمتطلبات عملية التنمية. إن ذلك التغيير الملح في توجهات القرارات العامة وسياسات تحديد الخيارات الوطنية يتطلب مشاركة سياسية فعالة من قبل الشعوب من اجل تحديد التوجهات العامة وتبني الخيارات الوطنية وتوزيع الخيرات وفقاً للعلاقة بين الجهد والمكافأة واعتبارات التكافل الاجتماعي ومقتضيات العدل والإنصاف بين الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة.

٢-٢

حقوق المواطن وحقوق الإنسان

إن سجل حقوق الإنسان – الظاهري – في المنطقة لم يبلغ السوء الذي يبلغه في العديد من البلاد العربية والإسلامية وبلدان العالم الثالث . ويعود الفضل في ذلك إلى سكوت الوافدين حفاظا على استمرار عملهم في ضوء تجاهل الدول المرسلة لحقوق مواطنيها وفقا للاتفاقيات الدولية والثنائية، وذلك حرصا على استمرار فرص إرسال عمالتها الفائضة إلى دول المنطقة. كما يعود ذلك بالنسبة للمواطنين إلى الإمكانيات التي أتاحها ريع النفط لدول المنطقة والى بقايا أعراف تقليدية واعتبارات دينية. الأمر الذي وفر "حقوقا" اقتصادية واجتماعية للمواطنين والوافدين للعمل في هذه الدول بشكل عام. ومن هذه "الحقوق" الاقتصادية والاجتماعية، العمل في الدولة أو بدعم منها، والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة للمواطنين وإلى حد اقل للوافدين. هذا إضافة إلى عدد من "الحقوق" غير السياسية مثل حق السفر والتنقل والملكية. وبالرغم من الاستقرار النسبي لهذه "الحقوق" بشكل عام ألا أنها في حقيقة الأمر – باستثناء مواطني الكويت عندما يكون معمولا بالدستور وحيث يكون مطبقا على أرض الواقع– ليست حقوقا وإنما هي منح تعطى وتسحب حسب الإرادة المنفردة للسلطة، لا تخضع دائما لسلطة القضاء أو قوة التنفيذ على أرض الواقع، ولا تتوفر لها الضمانات المجتمعية المتمثلة في حرية التعبير والتنظيم

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

لترسيخها والدفاع عنها.

إن هذه "الحقوق" أو المنح التي يحظى بها مواطنو دول المنطقة، مرهونة بأمرين : أولهما : توفر فائض من الإمكانيات المالية التي تسمح "بالصدقات" وشراء الرضى وتحسين العلاقات العامة داخليا وخارجيا، فإذا شح الريع وقع العبء الأكبر على هذه المنح مقارنه بغيرها من أوجه الإنفاق العام والنفقات التحويلية الكبيرة الأخرى. وثانيهما : انصياع متلقي "المنحة" أو كما يسمي بعضها "المكرمة" لإرادة السلطة المطلقة والتنازل العملي عن حقوق المواطنة واعتباراتها السياسية ومقتضياتها المستقبلية، ومنها إبداء الرأي في السياسات والشئون العامة والدفاع عن الحق في التنمية الشاملة لما فيه مصلحة الأجيال المتعاقبة. فتلك تهمة التدخل في السياسة وهي محرمة على المواطنين أفراداً وجماعات. فإذا ما أبدى مواطن رأيا يدل على عدم الانصياع، فمصيره الحرمان من الكثير من هذه المنح. وفي كثير من الأحيان كان هذا الحرمان بدافع ضرب المثل وردع الآخرين بعد تذكيرهم بطبيعة "الحقوق" الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها منحا ومكرمات يقتضي أمر استمرارها بالنسبة للفرد وربما العائلة والقبيلة والطائفة والمنطقة عدم التدخل في السياسة والتنازل عن الحقوق السياسية والحق في التنمية الشاملة المستديمة ذات البعد الإنساني . أما بالنسبة للوافدين فان سيف الإبعاد مسلط على من يفكر مجرد تفكير بان له حقوقا تتعدى شروط عقد العمل عند صاحب العمل الذي استقدمه للعمل لديه.

وقد أدى هذا الخلط الواعي والموجه بين " الحقوق " والمنح والمكرمات إلى خلل بالغ، وكسر نفسية الإنسان بشكل عام وعطل مسئولية المواطن. فالمواطن مخير بين التمتع "بالحقوق" الاقتصادية والاجتماعية والوصول إلى المكانة الاجتماعية والبروز والحظوه بالمنافع والمناصب على حساب المال العام وحقوق الآخرين من أصحاب الكفاءة ، وبين الحرمان والنبذ وربما العقاب والظلم الذي لا يملك له دفعا قضائيا أو سندا مجتمعيا يعزيه في منفاه وغربته في مجتمع سعى إلى قول الحق فيه .

لعل هذه المفارقة أو هذا الخيار الصعب الذي على المواطن والوافد أن يتخذه، يفسر لنا جزئيا نجاح آلية الضبط السلطوي في المجتمعات الريعية النفطية لا سيما الصغيرة والغنية منها . كما يشير إلى سلب الإنسان بشكل عام والأغلبية العظمى من المواطنين بشكل خاص ، إرادتهم بإرادتهم وتحقيرهم أمام ذواتهم وامتهان كرامتهم ، وذلك عندما يطلب من المرء أن يكون رقيب ذاته وعدو مصلحته، وأن يردع نفسه بنفسه، يعرض عن قول الحق ويتجنب التعبير الصادق تحت طائلة الألم أو الوعد بالمنفعة.

ولعل المتأمل في آلية الضبط السلطوي هذه يجد فيها بعض عناصر الضبط السلطوي –مخففة بسبب المرجعية الدينية والروح القبلية العربية وبفضل ريع النفط – التي عددها فاستلاف هافل في

الثامن من نيسان–أبريل ١٩٧٥ في رسالته إلى سكرتير الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي آنذاك ، ومنها الخوف والاستكانة واللامبالاة وقمع الحياة العامة والانكفاء على الحياة الخاصة وتفشي الإحباط وخنق الثقافة وحظر الذاكرة التاريخية وبروز مأساة وطنية تشل القدرة الوطنية (هافل ١٩٩٠: ٤٣٧). ولعل المُراجع لفكر رواد النهضة العربية يجد شيئا من مظاهر وصف الكواكبي للاستبداد وتأثيراته السلبية على أخلاق الشعوب في بعض مظاهر آلية الضبط السلطوي–الريعي التي تشهدها دول المنطقة (الكواكبي ١٩٩٥: ٤٨٤–٤٩٤). فشك المواطن حتى في اقرب المقربين فضلا عن فساد التربية والسياسة والأخلاق كلها أصبحت تحول دون تعاون المواطنين لما فيه إنقاذ الحاضر والحيلولة دون رهن المستقبل.

وقد كان من نتائج نجاح آلية الضبط السلطوي الريعي هذه – التي تستحق دراسة معمقة في علم النفس السياسي وتكيف السلوك الاجتماعي ضد المصالح والاعتبارات الاجتماعية والمستقبلية– محاصرة المواطنين واختبار مدى تمسكهم بالحق وتواصيهم بالصبر مصدقاً لقول الله عز وجل "والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر" صدق الله العظيم. الأمر الذي خلق فراغا اجتماعيا وغيابا للروح الوطنية وفتح المجال واسعا لأن تقوم العملة الرديئة بطرد العملة الجيدة من التداول، كما تشير قوانين الاقتصاد . حيث استطاع صاحب التوجه النفعي الأناني قليل الكفاءة من المواطنين والوافدين ، طرد المواطن والوافد الذي يتمسك بالحد الأدنى من المسئولية الوطنية أو المهنية، من العمل في المجال العام على مستوى الدولة والمجتمع . وانزوى بذلك أو قبروا أحياء أصحاب الحس الوطني أو المهني واستكانت أغلبيتهم تحت طائلة الحرمان من " الحقوق " الاقتصادية والاجتماعية وربما حق الاحتفاظ بالجنسية وحمل جواز السفر والعمل. ولعل كثرة من لفظهم القطاع العام في دول المنطقة من الكفاءات الشابة المؤهلة بسبب صلابة مواقفهم المهنية تشير إلى أزمة "البيروقراطية النفطية" على حد تعبير أسامة عبد الرحمن. كما بدت مظاهر ازدواج الشخصية بل انفصامها لدى أفراد أمرهم الله بالصدق في القول والعمل. وأصبحت المواطنة بالتالي لا تعدو مواطنة اقتصادية – في احسن الأحوال – تسمح للمواطن بجلب المنافع الشخصية الآنية طالما كان خضوعه تاما ومطلقا لإرادة السلطة وتنازله عن حقوق المواطنة القانونية والسياسية تنازلا لا تشوبه شائبة ولا تحوم حوله شبهة من قبل أجهزة الأمن .

ومن هنا كان المتجنسون الجدد –ونسبتهم في بعض دول المنطقة قد تصل إلى نصف عدد المواطنين– اكثر اضطراراً، تحت طائلة سحب الجنسية منهم واكثر استعدادا بسبب الإغراء، للتخلي عن

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

حقوق المواطنة القانونية والسياسية والاكتفاء بالمنح والمكرمات الاقتصادية والاجتماعية التي أتاحتها الجنسية لهم . وقد وجد المواطنون بشكل عام أن السبيل إلى تولي المناصب العامة والوظائف الرئيسية والبروز في القطاع الخاص وفي المجتمع عامة، والتمتع بالمنح الاقتصادية والاجتماعية كلها مرهونة إلى حد كبير بضرورة استكانتهم والتعبير عن رضاهم بمكانة الرعايا التابعين التي تتيحها تابعيتهم للسلطة قولا وفعلا بالمعنى المطلق للتبعية، بعيدا عن مفهوم المواطنة وحقوقها القانونية والسياسية، وعلى وجه الخصوص ما يجب أن تسبغه الجنسية على حاملها في الدول الديمقراطية من انتماء إلى المجتمع وتفرضه من ولاء للوطن بصرف النظر عن الولاء للحكام أو معارضتهم.

وجدير بالتأكيد أن إخضاع إرادة المواطنين ، قد تزايد بتعاظم دور الريع النفطي على حساب المجتمع المنتج لاسيما منذ بداية السبعينيات، ولم يعد المواطنون بعد إلى امتلاك إرادتهم بعد أن انخفض الريع النفطي. وتراجع بذلك دور المواطن المنتج القادر على العطاء في الحرب والسلم، كما ترسخ ذلك الخضوع بالوجود الأجنبي وضمان "الاستقرار" بقوة خارجية . لقد كان المواطن في الماضي يستمد دوره من مشاركته، وبالتالي فان سحب عمله (الإضراب) أو سحب تأييده للسلطة، كان مؤثرا . ومن هنا نجد ظاهرة انسحاب المواطنين من المجال العام – جريا في غير زمانه على عادة جلاء القبائل عن الوطن في الماضي– والانزواء داخل بلدانهم في مجال تجارتهم أو حدود مجالهم الاجتماعي وربما الفردي محبطين. وقد أدت هذه الظاهرة إلى إفراغ مراكز اتخاذ القرار ومجالات التأثير على القرار العام، من المواطنين الذين بحكم التاريخ يمكن أن تكون لهم مواقف قوية وواضحة تعبر عن سعى من اجل الحصول على حقوق المواطنة الكاملة غير المنقوصة.

وأصبحت بذلك البطانة أو الحاشية المحيطة بمتخذ القرار من محترفي التملق والنفاق، فحجبوا الحقيقة وزينوا الانفراد بالسلطة ، مورطين بذلك البلد ومتخذ القرار وأنفسهم في مسارات ما كان لمتخذ القرار أن يتورط فيها لو أن شروطه للبطانة والحاشية والمستشارين المقربين كانت تصر على أن يصدقوه القول ويهدوا إليه أخطاءه باعتباره بشراً وكل البشر خطاءون .وحيث أن المواطنين ليس لهم اليوم دور إنتاجي أو دفاعي عن أوطانهم لا يمكن الاستغناء عنه ، فإن انسحابهم لم يعد يؤثر على السلطة –التي استغنت عنهم وانصرفت عن الاهتمام بشئونهم– بل ربما اصبح مطلبا لها، طالما كان احتجاجهم الضمني والسلبي يمكن احتواؤه وتغطيته بولاء ظاهري بفضل آلية الضبط السلطوي–الريعي. ولعل الرغبة في إضعاف دور المواطن تفسر لنا بعض أسباب استمرار الخلل السكاني والخلل الإنتاجي في المنطقة نتيجة خدمتهما لآلية الضبط السلطوي الريعي وتأثيرهما على بقاء الأوضاع القائمة على ما

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

هي عليه. لقد أصبح مع الأسف الاعتماد على الوافدين واستمرار الاعتماد علي سياسات توزيع الريع وليس بناء المجتمع المنتج مدخلات رئيسية في استمرار الأوضاع القائمة على ما هي عليه.

وبذلك فإن آلية الضبط السلطوي الريعي قد سلبت المواطنين إرادة تحمل مسئولياتهم الوطنية و حولت حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية إلى منح ومكرمات ، مقابل تبعيتهم المطلقة للسلطة وتخليهم الطوعي عن حقوق المواطنة القانونية والسياسية وعزوفهم عن أداء واجباتهم الوطنية تجاه الحاضر أو العمل من أجل كسب المستقبل .

وهذا لعمري أخطر إنكار لحقوق المواطنة وأفظع قهر لإرادة المواطن، أفرزته التجارب السياسية المعاصرة في المنطقة. هذا وإن كان ذلك الإنكار أو مستويات القهر ليست متساوية في كل مكان وزمان وظرف من الظروف في دول المنطقة . فهناك فروق نوعية حيث تم العمل وفق شرعية دستور ديمقراطي. وهناك فروق كمية بين دول المنطقة ومرحلية بسبب طبيعة من يحكم ومستوى المعارضة التي تواجهه والفوائض المتاحة له لشراء الرضي بدلا من فرضه . ومن الملاحظ أيضا أن إنكار تلك الحقوق ليس بقوة العنف المادي وإنما بنعومة الإغراء وهشاشة جيل النفط بالدرجة الأولى. ونتيجة مباشرة لتكريس روح الذل والهوان والخوف من العقاب المجهول نوعه وكمه. فالمواطن في اغلب دول المنطقة اليوم يرى المخاطر ويعرف حقوقه ويدرك الثمن النفسي والمادي في المدى الطويل لعدم الجهر بكلمة الحق . ومع ذلك كله نجده مستكينا وكأنه مخدر غيبت إرادته ، ينتظر المصير المجهول. فهل هذه هي الحالة التطبيقية لما سمعناه عن تكنولوجيا السلوك ووضع الإنسان في موضع نفسي تكون فيه ردة فعله جزءاً محسوباً من الفعل المضاد لمصلحته والذي يقوم به العاملون على إخضاعه، كما حذرنا منه كتاب صدر عن عالم المعرفة تحت عنوان " تكنولوجيا السلوك الإنساني" (يوسف ١٩٨٠) . أفيدونا يا علماء النفس السياسي أفادكم الله.

وإلى جانب آلية الضبط السلطوي الريعي للمواطنين والتأثيرات السلبية للمتملقين من المواطنين والوافدين على فاعلية مجتمعات المنطقة ، فإن الخلل السكاني له تأثير كبير أيضا حيث تراوحت قوة العمل الوافدة بين ٦٠%-٩٠% من إجمالي قوة العمل في دول المنطقة . الأمر الذي أدى إلى تراجع مساهمة المواطنين بشكل عام ، مما أدى إلى غياب تيار رئيسي وطني فعال في كل من دول المنطقة قادر على المطالبة بحقوق المواطن ومهيأ للقيام بواجباتها.

ولعل عجز المواطنين عن المطالبة الفعالة بتصحيح الخلل السكاني ، الذي لا يمكن أن يستمر مختلاً فإما أن يصحح وإما أن ينشئ أوضاعاً قانونية وفعلية، سوف يكون فيها الكثير من التعدي

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الصارخ على حقوق المواطنين في المستقبل أيضا. وذلك عندما يتم توطين الكثير من الوافدين ويصبح مواطنو اليوم مجرد أقلية ضعيفة في أوطانهم . الأمر الذي يشير إلى فشل التجارب السياسية الراهنة في دول المنطقة بشكل عام، مع الفارق الكمي والشكلي والزمني، نتيجة التفريط في حقوق المواطنين وتعريض حاضرهم للاستلاب ومستقبلهم للضياع بسبب تحولهم إلى اقليات في بلدانهم.

وإذا عدنا إلى حقوق الوافدين فإن سجل حقوق الإنسان في المنطقة ليس مما يتفق مع معايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق العاملين وما يتعلق بهما من مواثيق واتفاقيات دولية. وتقارير منظمات حقوق الإنسان تشير إلى مستويات حقوق الإنسان في المنطقة وتكفينا عن المزيد من التفصيل في هذا الشأن. فدولة لا تراعي حقوق الإنسان بالنسبة لمواطنيها لا ينتظر منها أن تراعي حقوق الإنسان بالنسبة للوافدين إليها. الأمر الذي ينذر بعواقب وخيمة على مستقبل حقوق المواطنين إضافة إلى ضعف حماية حقوق الوافدين ، لأن غياب حقوق الإنسان بالنسبة للوافدين قد تكون تداعياته أخطر على المواطنين أنفسهم عندما يحصل بعض الوافدين أو عدد كبير منهم فجأة على حق التجنيس ولم الشمل والعمل خارج سيطرة الكفيل، التي لم يأخذ المواطنون احتمالاتها في الحسبان عندما أدمنوا منافع العمالة الوافدة وتجاهلوا غياب حقوقها. وربما تكون حقوق الوافدين الذين يشكلون في الدول الصغيرة ٨٠% من السكان ولا يقلون في الدول الأكبر عن ثلث السكان تتكون أغلبيتهم من غير الناطقين بالعربية، قنبلة موقوتة تؤدي إلى اختلاط هوية المنطقة وضياع مستقبل مواطنيها الأصليين مثلما حصل في سنغافورة وفيجي على سبيل المثال. وربما تكون هذه القنبلة الموقوتة هي الحق الذي يراد به باطل عندما توظف في الإستراتيجيات المعادية لهوية المنطقة العربية والإسلامية، و يتوافق ذلك التوظيف مع مصالح القوى المهيمنة على المنطقة والسعي الصهيوني لترويج فكرة الأمم الشرق أوسطية بعد أن تلغى الهوية العربية والطابع العربي لسكان جزيرة العرب. ولا يملك المواطن المدرك لأبعاد وتداعيات الخلل السكاني الراهن، لاسيما في الإمارات وقطر والكويت سوى التساؤل: لماذا لا تضع الحكومات خططا ملزمة تحقق فعلا عودة المواطنين إلى سوق العمل الحقيقية وتتبنى استراتيجيات وطنية تلتزم بتخفيض نسبة الوافدين في السكان وقوة العمل بنسبة تتراوح بين ٢-٥% سنويا على أن تسخر لها الإمكانيات وتوضع لها الآليات الكفيلة بتحقيقها فعلا على أرض الواقع مهما تطلب الأمر . هل النظم السياسية غير قادرة على تحقيق ذلك وإذا كانت كذلك فما هي الإصلاحات السياسية المطلوبة لجعل النظام السياسي يتحمل مسئوليته تجاه المواطنين ومصير المجتمعات وهوية المنطقة . أم أنها غير راغبة بسبب رؤيتها لمصالحها، متمكنة بسبب التدخل الأجنبي أو غير ممكنة من اتخاذ مثل هذا القرار الاستراتيجي؟

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

هذا يضاف كله بالطبع إلى خطأ عدم مراعاة حقوق الإنسان الوافد للعمل من حيث المبدأ وبصرف النظر عن كل الاعتبارات الأخرى. فهؤلاء الوافدون من دول شقيقة وصديقة نحن أحوج ما نكون إلى تعاطفها معنا وصداقتها وهذا يقتضي ألا نستقدم منها –كدول نحرص على أمننا الوطني وعلاقتنا مع الآخرين – إلا ما نحتاج له فعلا لتعزيز جهود التنمية، وعندها يجب علينا توفير العمل الكريم لمن نختار استقدامه وحماية حقوقه بما فيها حق الإقامة الدائمة والتجنيس. لعلنا لو راعينا هذه الحقوق عند اتخاذ قرارات الهجرة والاستقدام للعمل –التي يجب أن تكون في يد الدولة وليست متروكة لصاحب العمل – لما سمحت المصلحة العامة للشعوب التي يجب أن تمثلها الحكومات ، باستقدام عمالة هامشية يصعب استيعابها إذا هي قررت الإقامة والتجنيس. وقبل ذلك لما سمحت أن يزيد عدد الوافدين بأي حال من الأحوال على عدد المواطنين في قوة العمل . إن هذه النسبة لا تزيد على عشرة في المائة من السكان في اكثر الدول تسامحاً مع الهجرة المنتقاة مثل دول أوربا وشمال أمريكا. أو لم تفكر حكوماتنا بعد: كم ستكون نسبة المهاجرين إلى السكان في أمريكا الشمالية وأوروبا لو ترك الأمر لتقدير الأفراد ولم تقم الدولة بانتقاء المهاجرين وتحديد حد أدنى للأجر؟

٣–٢

المشاركة السياسية

تعود جذور التجارب السياسية المعاصرة في دول المنطقة أو نظم الحكم القائمة إلى الوقت الذي ثبتت فيه الأسر الحاكمة نفسها في الحكم في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين عبر سلسلة من تغيير التحالفات الداخلية والعلاقات الخارجية . وقد أدت تلك التغيرات بشكل عام إلى انتقال نظم الحكم تدريجيا في دول المنطقة من نمط التحالف القبلي التقليدي ، حيث يسود التحالف القبلي ويكون الشيخ أول بين متساوين ، إلى حكم أسر مالكة يقوم على الغلبة مع بقاء شئ من شكل التحالفات القبلية القديمة وما يرتبط بها من علاقة نسب ومجاملات. ويعود هذا التحول إلى المعاهدات التي أجرتها بريطانيا مع حكام المنطقة . كما يعود إلى الموارد التي توفرت للحكومات من دخل الجمارك أولا والنفط فيما بعد . وقد آدت هذه التحولات إلى تراجع المشاركة السياسية بشكل عام عندما ضعفت مراكز القبائل والعائلات وقويت مراكز الحكام والعائلات الحاكمة.

وجدير بالتأكيد أن هذا التحول لم يمر دون معارضة . فقد شهدت المنطقة تحركات قبلية وشعبية طيلة القرن العشرين ، قبل النفط في مطلع العشرينيات ، ومع بداية امتيازات النفط في أواخر الثلاثينات (الرميحي ١٩٧٥: ٢٩–٦٨)، ومنذ أن استقر النفط وأخذ مكانته المتصاعدة والطاغية في مطلع

الخمسينيات . وقد شهدت بعض أقطار المنطقة في الماضي ، لفترات قصيرة نتيجة للمطالبة الشعبية بالمشاركة ، مجالس شورى ومجالس تشريعية ومجالس بلدية وغيرها كمجالس التعليم والصحة ذات التمثيل الشعبي . ولكن جميع هذه المجالس لم تؤسس لمشاركة سياسية فعالة بالرغم من اشتداد المعارضة السياسية والعمالية وحتى الحركات المسلحة في بعض أرجاء المنطقة منذ مطلع الخمسينيات .

ولعل هيئة الاتحاد الوطني في البحرين التي ناضلت جماهيريا في منتصف الخمسينيات واستمر وجودها وتمثيلها الفعلي غير المنازع لشعب البحرين من عام ١٩٥٤- ١٩٥٦ ، هي أكبر حركات المعارضة السياسية في الخليج . وكذلك فان جبهة تحرير عمان وجبهة تحرير ظفار كانت ابرز الحركات المسلحة في المنطقة . تليهما الحركات الوطنية والعمالية في الكويت والمملكة وقطر وساحل عمان كما كان يدعى حتى قيام الإمارات العربية المتحدة في مطلع السبعينيات . هذا إضافة إلى محاولات الانقلابات العسكرية في بعض أقطار المنطقة.

والجدير بالملاحظة أن الاستجابة لمطالب المشاركة السياسية ، سواء كانت من الجماهير أو من النخب الاجتماعية أو حتى بعض المعارضين من أفراد الأسر الحاكمة ، لم تلق قبولا لدى الحكام ولا تفهما من قبل القوى الخارجية الحامية لنظم الحكم وصاحبة التأثير عليها . وبقى مطلب المشاركة السياسية مطلبا عصيا تقف أمامه نظم الحكم صامدة مستخدمة الترهيب أو الترغيب، خاصة عندما بدأ ريع النفط يفيض وأصبحت هناك إمكانية لتوسيع دائرة المستفيدين منه. وذلك عندما اصبح ريع النفط يوظف لحجب حقوق المواطنة وإعاقة إمكانية القيام بمقتضياتها، ويغذي آلية الضبط السلطوي كما سبقت الإشارة .

ومنذ انتهاء معاهدات الحماية البريطانية للكويت، في عام ١٩٦١ وانتهائها بعد ذلك منذ عام ١٩٧١ مع بقية دول الخليج من البحرين جنوبا إلى عمان ، أقرت هذه الدول نظما أساسية للحكم أو دساتير منحة مؤقتة قبيل الاستقلال وتمهيدا لنيله. ربما كي لا يقال أن بريطانيا تركت المنطقة بعد استعمار طويل دون أن تؤهل دولها للاستقلال وما يتطلبه من مؤسسات وطنية وإطار دستوري . ولذلك فان تلك النظم الأساسية والدساتير المؤقتة لم توضع لتطبق، فبقيت مؤقتة على مدى ثلث قرن تنص على أن نظام الحكم "ديمقراطي" سوف ينظمه دستور دائم -بعد مرحله انتقالية- يوضع ويقر بشكل ديمقراطي ويوفر مقومات ممارسة الديمقراطية على ارض الواقع. مع ذلك فإنه لم يتم بعد وضع الدساتير الديمقراطية الموعودة في قطر والإمارات(خوري ١٩٨٨: ٨٣-٤٠١،٩٥-٤٠٨). كما لم تبدأ ممارسة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

ديمقراطية أو تحقيق أي شكل من أشكال المشاركة السياسية الفعالة في دول المنطقة، باستثناء الكويت عندما يطبق الدستور، والبحرين لفترة وجيزة(خوري ١٩٨٨: ٩٧-١٠٦، ٤٠٩-٤٢٨).

أما المملكة العربية فبالرغم من أنها قد أنشأت " قانون الحجاز الأساسي" عام ١٩٢٦ وشكلت مجلس شورى في الحجاز، عندما كان الملك عبد العزيز رحمه الله يدعي ملك الحجاز وسلطان نجد وقبل أن يطلق عليها في عام ١٩٣٢ " المملكة العربية السعودية " ، فأنها لم تنشئ قانونا أساسيا للمملكة العربية السعودية، وتقرر إقامة مجلس شورى بالتعيين مرة أخرى، حتى منتصف التسعينيات (الأمر الملكي رقم أ/٩٠ (النظام الأساسي للحكم) والأمر الملكي أ/٩١ (نظام مجلس الشورى) الصادران في ١٤١٢/٨/٢٧). هذا بالرغم من وجود "مشروع نصوص للدستور السعودي الجديد" في عهد الملك سعود عام ١٩٦١ ، كان ينص على انتخاب ثلثي أعضاء المجلس التنظيمي كما سمي بدلا عن المجلس التشريعي (خوري ١٤٧-١٥٨). ويلاحظ من نصوص " مشروع الدستور السعودي الجديد" الذي لم يصدر، انه كان شبيها إلى حد ما بالنظم الأساسية التي كان من المنتظر أن تعم دول المنطقة لو أن المملكة قد أخذت بها في ذلك الوقت ، ولربما سبقت المملكة غيرها من دول المنطقة في إقرار مبدأ الانتخاب للسلطة التشريعية وإقرار مبدأ " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ، وهم سواء أمام النظام في الحقوق والواجبات العامة" وفقاً لما جاء في المادة (٣٠) من مشروع الدستور . فقد كان ذلك المشروع يتداول في الوقت الذي تجرى فيه مناقشات الجمعية التأسيسية لدستور الكويت وقبل صدور الدستور عام ١٩٦٢.

وإذا نظرنا اليوم إلى الأوضاع الدستورية في المنطقة ومدى قيام دساتيرها ونظمها الأساسية على المبادئ الديمقراطية، وذلك باعتبار الدستور الديمقراطي هو مصدر المشاركة السياسية الفعالة والضامن لممارستها وفق مبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات ديمقراطية (كما سبقت الإشارة)، فإننا نلاحظ أن الأوضاع الدستورية في دول المنطقة بشكل عام مازالت قاصرة عن بلوغ مرحلة الدستور الديمقراطي وبالتالي عاجزة عن تحقيق مشاركة سياسية فعالة ترتكز على مبدأ المواطنة المتساوية ومبدأ الشعب مصدر السلطات والمساواة بين المواطنين في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.هذا إضافة إلى غياب أو شبه غياب حرية التنظيم والتعبير في معظم دول المنطقة بل تحريم كل التنظيمات التي تتعاطى بالسياسة واعتبارها خارجة عن القانون في معظم دول المنطقة. وبالرغم من وجود اختلاف كبير، من حيث قرب مختلف دول المنطقة من إمكانية ممارسة المشاركة السياسية وبعدها عن ذلك، فإن نظام الحكم في معظم دول المنطقة في جوهره مازال يصنف بأنه نظام حكم مطلق .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

ولعل الكويت اليوم هي الأقرب إلى إمكانية ممارسة المشاركة السياسية الفعالة والانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي. فالكويت يوجد فيها دستور تعاقد عليه الشعب مع العائلة الحاكمة بفضل ثلاثة عوامل:

أولها: المطالبة الشعبية المستمرة للرجوع إلى أهل الكويت وتطبيق حكم الشورى وتحقيق المشاركة السياسية الفعالة.وقد كان ذلك في عام ١٩٢١عندما تمت المطالبة بمجلس شورى،وأيضا عندما فرض أهل الكويت على الحاكم المجلس التشريعي برئاسة عبد الله السالم عام١٩٣٨.وكذلك عندما تبلورت مطالب الحركة السياسية والعمالية في مطلب الديمقراطية وإقامة نظام حكم ديمقراطي.وقد تحقق ذلك بانتخاب المجلس التاسيسي الذي وضع دستور الكويت لعام١٩٦٢(النجار١٩٩٦: ١٣-٧٠).

ثانيها : شخص عبد الله السالم وتجربته السياسية وتجاوزه ذات الحاكم المطلق، إلى مسئولية السياسي الوطني. ولعل زهد عبد الله السالم شخصيا في المال العام واعتباره السلطة مصدراً للخدمة الوطنية فضلا عن تجربته السياسية في رئاسة المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨، ونظرته المستقبلية الإنسانية التي نادراَ ما يتصف بها الحاكم مطلق السلطة ، كلها كانت عوامل حاسمة في ظهور دستور الكويت إلى الوجود(الديين ١٩٩٩: ٨-٥٤).ولو لم تكن هذه شمائل عبد الله السالم وخصائصه ورؤيته الثاقبة، لوجد طريقا آخر غير قبول دستور يقيد سلطته المطلقة، مثلما يعمل مختلف الحكام في بلادنا العربية.

ثالثها: تأثير العراق على الكويت بشكل عام ومطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت، التي وضعت ضغطا خارجيا على بعض أفراد الأسرة الحاكمة الكويتية جعلها توافق على دستور ١٩٦٢، على مضض . وكثير من أفراد الأسرة الحاكمة الكويتية ما زالوا غير مرتاحين إلى ذلك الدستور خاصة عندما ينظرون إلى بقية الأسر الحاكمة في المنطقة. الأمر الذي يتطلب ضرورة تحديد موقف السلطة من الخيار الديمقراطي بشكل حاسم حتى تستطيع الكويت أن تحسم خياراتها الأخرى.

ولعل موافقة عبد الله السالم على دستور ١٩٦٢ كما أقره المجلس التاسيسي المنتخب دون تعديل بالرغم من الخلافات الجوهرية بين المجلس والأسرة الحاكمة على مواد حاكمة في الدستور ، تفسر لنا الصعوبات التي يلقاها دستور الكويت من حيث الفهم والتطبيق، وأسباب تعرضه إلى محاولات التعطيل غير الدستوري المتكررة. هذا إضافة إلى موقف الحكومة من تداول السلطة التنفيذية وتولي وزارات السيادة وغير ذلك من المتطلبات الجوهرية لتطوير الممارسة الديمقراطية وترسيخها في الحياة السياسية على المستوى الرسمي وفي المجتمع المدني. وبالرغم من قصور التجربة السياسية الكويتية عن بلوغ الديمقراطية من حيث توفير ضمانات المشاركة السياسية الفعالة ومن حيث تداول السلطة التنفيذية، ألا

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

أن التجربة الكويتية يحسب لها إشاعة الحرية وتوفير قدرا من الحريات العامة لا سيما حرية التعبير بشكل لم يُشاهد بعد في أي من دول المنطقة. وهذا يضع الكويت بين عدد من الدول العربية التي بدأت فيها مظاهر الحرية دون أن تصل إلى مرتبة الممارسة الديمقراطية التي يمكن القول إن أيا من الدول العربية لم تصل إليها بعد، وإنما وقفت عند بداية الانفتاح السياسي في ضوء نظم حكم سلطوية لا تتيح تداول السلطة،وإنما تسئ إلى الديمقراطية من كثرة التعديلات التي تجريها على الدساتير فضلا عن تزوير الانتخابات من أجل الحيلولة دون تداول السلطة.وهذا ما يجعلنا نقول إن الكويت مثلها مثل افضل الدول العربية يوجد فيها قدر من الحرية دون وجود ديمقراطية. فالديمقراطية لا تتحقق آلا عندما تكون المشاركة السياسية فعالة ويصبح من الممكن تداول السلطة سلمياً وفقا لانتخابات حرة ونزيهة في نظام الحكم الجمهوري وفي الملكية الدستورية.

ولعل ظاهرة توقف "ديمقراطية" الدول العربية عند حدود الحرية وعدم بلوغها مرحلة تداول السلطة التنفيذية في الدول الجمهورية والملكيات الدستورية ، تشير إلى حقيقة مرة علينا أن نعيها. وتتمثل هذه الحقيقة في ضرورة تنحي رموز السلطة السابقة على الممارسة الديمقراطية من مواقع السلطة التنفيذية سلميا حتى يمكن للممارسة الديمقراطية أن تتقدم . إن الرموز التي تناوئ الانتقال إلى الديمقراطية لمدة طويلة والحرس القديم المرتبط بإدارة الاستبداد لا يقبل ذلك الانتقال إلى الديمقراطية إلا على مضض ويعمل كل ما في وسعه لإجهاض التجربة من خلال ممارسة الضغوط وتزييف إرادة الناس واللجوء إلى التغيرات الدستورية التي تمنع تداول السلطة على ارض الواقع، ويجعل "الديمقراطية" شكلا دون مضمون. إن هذا الظن إن صح فإن "ديمقراطيات" العرب الراهنة لا تتعدى مرحلة من مراحل النضال الديمقراطي يجب توظيف الحرية المتاحة والانفتاح السياسي النسبي، اللذين اجبر النظام السياسي على إجرائهما دون تغيير طبيعته السلطوية ، إلى توجه وعمل أهلي لبناء حركة ديمقراطية و"حزب دستوري ديمقراطي" يقابل حزب السلطة، حتى يتم العمل بشرعية دستور ديمقراطي على الأرض ويبدأ مسلسل تداول السلطة سلمياً.

وتأتى تجربة البحرين بعد الكويت من حيث تعاقد الشعب مع الأسرة الحاكمة والتوافق على دستور شبيه بدستور الكويت، تم وضعه أيضا من قبل مجلس تأسيسي عام ١٩٧٣(خوري ١٩٨٨: ٩٧-١٠٦). ومما يؤسف له أن هذا الدستور الدائم والربيع الديمقراطي الذي شهدته البحرين قبل وضع الدستور وأثناء مناقشته وبعد إقراره وانتخاب أول مجلس وطني بعد المجلس التاسيسي ، لم يدم اكثر من أربع سنوات من عام ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥. حيث تم تعطيل مواد في الدستور بشكل غير دستوري، ولم

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

يعد العمل بها بالرغم من المطالبات المتكررة والاضطرابات المصاحبة للحركة المطالبة بإعادة العمل بالدستور ذات المطلب الواضح والمحدد الذي لم يوقفه إنشاء مجلس شورى، أو وعد الحكومة باستبداله بدستور دائم غير دستور عام ١٩٧٣. ولعل بوادر الانفتاح السياسي في البحرين التي بدأت بالاستفتاء على ميثاق العمل الوطني تمثل فرصة للعودة إلى دستور البحرين لعام ١٩٧٣، ومن ثم إجراء التعديلات الضرورية عليه بشكل دستوري وفق نصوصه، وذلك بعد العمل بالدستور . إن هذا الإجراء هو الكفيل بانتقال البحرين إلى وضع الكويت . وما عدا ذلك من تعديلات غير دستورية على الدستور قد تنزلق إليها البحرين لن يحقق النتائج المرجوة من المصالحة الوطنية التي تمت في البحرين حديثا على قاعدة الديمقراطية.

أما بقية دول المنطقة فإنها لا تتمتع بدساتير ديمقراطية ولم تقر حكوماتها بعد بضرورة وجود دساتير ديمقراطية من حيث طريقة وضع الدستور ومن حيث مضمونه. وكل الوعود المطروحة في قطر والبحرين ومسيرة عمان الانتقائية فضلا عن المملكة، لا تشير إلى توجهات مماثلة لتوجه عبد الله السالم وحكومة البحرين في مطلع السبعينيات، وكل ما يمكن توقعه في ضوء إعاقة حرية التعبير والتنظيم التي مازلنا نشهدها، لا يعدو دساتير منحة لا تأخذ بالمبادئ الديمقراطية ولا تؤسس على مبدأ المواطنة الكاملة غير المنقوصة أو تلتزم بمقتضيات مبدأ الشعب مصدر السلطات، وان "لا سيادة لفرد ولا لقلة على الناس". هذا إذا لم تتم مناقشة ووضع الدستور وإقراره، من قبل جمعيات تأسيسية منتخبة انتخابا عاما حرا ونزيها مثلما جرى عند وضع دستور الكويت لعام ١٩٦٢ ودستور البحرين لعام ١٩٧٣. إن الدساتير الموعودة من المتوقع أن تقر انتخاب مجالس للشورى أو مجالس نيابية ويتاح حق الانتخاب للمرأة ويسمح بانتخاب مجالس بلدية، ربما تنفيذية وليست مجرد استشارية ، إلا أن هذه الدساتير سوف تكون قاصرة مثلها مثل النظم الأساسية والدساتير المؤقتة والمعطلة عن بلوغ مرتبة الدستور الديمقراطي وبالتالي سوف تكون عاجزة عن تحقيق المشاركة السياسية الفعالة، كما أنها لن تؤدي إلى الفصل بين شخص الحاكم وماليته الخاصة وشخصية الدولة ومالها العام طالما تجنبت المسار السياسي الصحيح للتوافق الوطني والتعاقد وفق شرعية دستور ديمقراطي يحترمه الحاكم والمحكوم ويخضعان لمقتضيات أحكامه. وذلك من خلال العودة إلى الدساتير المعطلة أو الدعوة إلى انتخاب جمعيات تأسيسية لوضع دساتير ديمقراطية في الدول التي لم توضع الدساتير والنظم فيها من قبل جمعيات تاسيسية منتخبة.

وإذا كان المثل يقول " اسمع كلامك يعجبني أشوف أفعالك أتعجب" له دلاله في أوضاعنا السياسية والموقف من الديمقراطية اليوم ، فإن المطلوب من حكومات المنطقة بشكل عاجل وفوري ان

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

تصحب القول بالعمل وذلك بأن تطلق حرية التعبير وحرية التنظيم وان تسمح للمنظمات الأهلية أن تُشكّل بسهولة وأن تزاول العمل السياسي إلى جانب العمل النقابي والمهني والثقافي، وذلك من أجل تطبيق الديمقراطية في المجتمع وتوفير أطر ديمقراطية لإجراء الحوار وتعميق الرؤى وتهيئة الشعوب للتعبير عن مصلحتها وتقرير مصيرها بوعي وحرية ومسئولية . كما يقتضي ذلك مراجعة القوانين التي هي اقرب إلى قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، وان تضبط الحكومات أحكام القوانين باعتبارات حقوق الإنسان والمواطن ونصوص دساتيرها ونظمها الأساسية . إن حرية التعبير والتنظيم لن تقوم لها قائمة طالما استمرت الكثير من القوانين والأعراف الأمنية المعمول بها في أغلب دول المنطقة . وبذلك لن يتعدى الكلام عن الديمقراطية حدود القول ، إلا إذا تم توفير الشروط القانونية وأصلحت الإدارة الحكومية.

أن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات وعد رؤوس ، ولا هي دستور فقط أو حتى شرعية دستور ديمقراطي على الورق، وإنما هي إلى جانب ذلك وقبل ذلك ممارسة على الأرض تحتاج إلى وعي وتنظيم أهلي سياسي ينخرط فيه الناس حتى يعبروا عن أنفسهم من منطلقات وطنية واضحة وصادقة، دون عودة إلى أسوء ما فيهم من قبلية وطائفية وعنصرية ومال حرام وبيئة فاسدة تجد أرضا صالحة عندما يغيب الوعي الديمقراطي ويساء فهم الديمقراطية ، ويتم الفصل بين مضمون الديمقراطية وشكلها . وهذا لن يكون إلا عندما تشرع الحكومات قوانين تكفل حرية التعبير وحرية التنظيم ويبدأ الناس في تنظيم أنفسهم سياسيا في حركات ومنظمات ذات برامج وطنية، وبالتالي يكون الانتخاب لبرامج وليس لأشخاص. عندها سوف يتم العمل بالديمقراطية على الأرض باعتبارها منهجا لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح وليست وسيلة لتزييف الإرادة وانحرافها.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الفصل الثالث

البنى الراهنة في دول المنطقة

لقد أفرزت التجربة السياسية في كل دولة من دول المنطقة بني سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلاقات جيو–سياسية. ومستقبل الديمقراطية في أي من دول المنطقة يتوقف على نوعية البنى التي أسفرت عنها التجارب السياسية المعاصرة فيها. ولذلك فإن تحديد نقطة البداية التي يجب أن تنطلق منها جهود تعزيز المساعي الديمقراطية تتطلب منا التعرف على تلك البنى وتحرى تأثيراتها على عملية الانتقال إلى الديمقراطية وبدء عملية التحول الديمقراطي.

ومن هنا فان توصيف تلك البنى بشكل شامل والتعرف على الجوانب الإيجابية والسلبية فيها من حيث علاقتها بمستقبل الديمقراطية ، لابد أن يكون في كل دولة على حدة. فالدولة – كما سبقت الإشارة – هي الإطار القانوني والسياسي الذي تطبق فيه الديمقراطية ويجري فيه النضال الحقيقي من اجل الانتقال إلى نظام الحكم الديمقراطي. وتجنبا للتكرار فإنني أحيل القارئ إلى التفصيل الوارد في منهج " دراسة مستقبل الديمقراطية في البلاد العربية " والمنشور في مجلة المستقبل العربي العدد ٢١٣ نوفمبر ١٩٩٦ (برهان غليون ص ٣٧–٥٣ وعلي خليفة الكواري ص ٥٤–٦٩) . ففي ذلك المنهج محاولة تفيد من يريد أن يجري دراسة تحلل البنى الراهنة في أي دولة من دول المنطقة بهدف تحديد تأثيرات البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجيو–سياسية على إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية وتعزيز عملية التحول الديمقراطي.

وبالرغم من أن دراسة البنى يجب إجراؤها على كيان محدد، فإننا في سياق سعينا المشترك لتنمية رؤية مستقبلية في دول المنطقة يمكننا التطرق بإيجاز إلى ما هو عام ومشترك في البنى الراهنة في دول المنطقة .

١–٣

البنية السياسية

نجد تشابها بين دول المنطقة في البنية السياسية باستثناء الكويت حيث يوجد دستور تعاقدي غير معطل في الوقت الحاضر يميز بنيتها السياسية من حيث البنية الدستورية والقانونية والعلاقة بين السلطات وأدوارها ومصادر شرعيتها ، ومن حيث وجود الحياة البرلمانية ، ومن حيث تنظيم المجتمع

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

المدني واستقلاله النسبي وبالتالي إمكانية نمو توازن القوى بين الدولة والمجتمع نسبيا مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة. فدول المنطقة بشكل عام مازالت بنيتها السياسية بنية شمولية ونظام الحكم فيها مطلق وتنظيمات المجتمع المدني محدودة، لا تتعدى مجالات العمل الخيري البحت المحكوم بتوجهات السلطة وتفضيلاتها من حيث الأشخاص الذين تسمح لهم بالترخيص ومن حيث نوعية النشاط. كما أن تنظيمات المجتمع المدني لا تشمل الأحزاب والحركات السياسية والنقابات، ولا تتضمن حتى الجمعيات المهنية أو الجمعيات الثقافية التي إن وجدت في دولة أو اثنتين، فإنها محاصرة بإجراءات أمنية تمنعها من التفاعل الإيجابي مع القضايا الوطنية والمهنية العامة. أما المعارضة في دول المنطقة فإنها غير مقبولة ولا توجد لها قنوات شرعية للتعبير عن معارضتها سلميا، هذا باستثناء الكويت والى حد أقل البحرين في عهد الانفتاح السياسي الراهن باتجاه العمل بدستور ١٩٧٣. وفي غياب دساتير ديمقراطية معمول بها في الأغلبية العظمى من دول المنطقة، يضعف حكم القانون ويتعذر استقلال القضاء، نتيجة عدم و جود حصانة للقضاة وغياب وجود القضاء الدستوري وانعدام الفصل بين السلطات .

ومن هنا فان البنية السياسية في دول المنطقة يمكن توصيفها بشكل عام بأنها بنية شمولية سلطوية لا تفسح مجالا شرعيا للطلب الديمقراطي وتحول بكافة الوسائل القانونية والسلطوية ومن خلال سيطرتها على أجهزة الثقافة والأعلام والتعليم والوعظ والإرشاد، دون تنمية الوعي الديمقراطي دع عنك العمل الديمقراطي . كما أن تلك البنية السياسية قد أعاقت إمكانيات الحوار الوطني حول الأهداف الوطنية والأولويات الإستراتيجية وحالت دون ضرورة تنمية قواسم مشتركة بين الأطراف التي تنشد التغيير وعرقلت سبل قيام حركة ديمقراطية سلمية. ولعل هذه البنية السلطوية من ناحية وضعف البنية السياسية والتنظيمية للمجتمع الأهلي تفسر لنا القضاء على الحركات الوطنية مهما كانت شعبيتها – البحرين عام ١٩٥٦ نموذجا – . كما تشير إلى الطريقة التي تعاملت بها دول المنطقة مع مقدمي العرائض المتفائلة بعد حرب الخليج الثانية (الكتبي ٢٠٠٠: ٢٢٠–٢٣٥) والتي كانت تنشد الديمقراطية أو الشورى الملزمة وتحث على الفصل بين شخص الحاكم وخزينته الخاصة وبين شخصية الدولة ومالها العام ، وتدعو إلى إقامة الحكم الرشيد وتحقيق العدل والإنصاف.

وقد أثبتت الطبيعة الشمولية للبنية السياسية عدم قدرتها على تحمل التجارب الديمقراطية كما هو الحال في البحرين عندما حُل البرلمان وعطل العمل بالدستور عام ١٩٧٥. أو قبولها على مضض ومحاولة تعطيلها بشكل غير دستوري في الكويت كما حصل اكثر من مرة، أو الحيلولة دون فعالية التجربة الديمقراطية ومنعها من إجراء التغيير الديمقراطي المنشود –تداول السلطة التنفيذية– إذا تعذر

تعطيلها أحيانا.

ويبقى بالرغم من ذلك في هذه البنية السياسية السلطوية بقية من أعراف قبلية وضوابط شرعية دينية وأسلوب معارضة صامتة اعتاد عليه أهل المنطقة في علاقتهم مع الحكام يتمثل في الابتعاد عن السلطة ونقدها بصوت خافت وبشكل فردي غير مباشر. هذا إضافة إلى خبرة سياسية اكتسبتها الأسر الحاكمة تجعلها لا تفرط في العنف المادي الجسدي ولا تعاقب الناس مادياً على ما في صدورهم مكتفية بما خسروه نتيجة ابتعادهم عن مراكز الحظوة والنفوذ . ويعود ذلك الأسلوب الهادي إلى الأعراف كما يأتي مراعاة لصورتها الخارجية وتجنبا لما قد تتعرض إليه من ضغوط القوى الديمقراطية في الخارج. الأمر الذي يجعل من الممكن مواجهتها بمطالب ديمقراطية سلمية إذا اتفقت الأطراف التي تنشد التغير على المطالب وكسرت الحاجز النفسي الذي يمنعها من تقديم تلك المطالب والإصرار عليها . وهذا ما يفسر القدرة على المطالب المباشرة والعرائض التي شهدتها دول المنطقة عبر عقود القرن العشرين كله .

٢-٣

البنية الثقافية

البنية الثقافية في دول المنطقة هي امتداد للبنية الثقافية العربية والإسلامية . وهذه الثقافة من الناحية النظرية تحمل الكثير من القيم التي يمكن أن تؤسس عليها الديمقراطية مثل المساواة والعدل والإنصاف والشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إضافة إلى التكافل الاجتماعي والتواصي بالحق وبالصبر ومقاومة الظلم، إلا أن هذه الثقافة – مع الأسف – من حيث التطبيق لم توظف هذه القيم في الحياة السياسية بسبب تأسيس الحكم منذ زمن بعيد على الغلبة ، وعدم قيام نظام للشورى الملزمة والافتقار إلى آليات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خاصة ما يتعلق منه بنظام الحكم وممارسة السلطة. فقد تأسس الحكم نتيجة لذلك بعد عصر الخلفاء الراشدين على الغلبة والقهر والقوة الغاشمة وتوظيف نفوذ الدولة من اجل جلب المال واحتكار مصادر التسلط من "ذهب المعز وسيفه". ومن هنا فإن نظم الحكم في البلاد العربية والإسلامية بشكل عام لم تتطور بعد باتجاه توسيع إطار المشاركة السياسية الفعالة. كما لم يتم في العصر الحديث تأسيس الديمقراطية وتأصيلها في الثقافة السياسية لتحظى بالقبول في المجتمع والتبني من قبل القوى السياسية التي تنشد التغيير. إن الديمقراطية مازالت حتى بالنسبة للذين يرفعونها شعاراً يحتاج إلى تطبيق .

ولعل هذا المفارقة بين القيم السامية التي يتم تكرارها على مسامع العرب والمسلمين عبر مئات القرون وبين واقعهم السياسي المر قد أحدثت انفصاما بين القول والفعل وسببت الازدواجية في

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

شخصية الفرد. الأمر الذي أصبحت الثقافة بمقتضاه في أزمة سمحت بانحراف السلوك الاجتماعي عن متطلبات الممارسة الديمقراطية لما تتطلبه من صدق وشفافية، على مستوى السلطة وعلى مستوى المجتمع بشكل عام ، فأصبح الكل.. الحاكم و المحكوم على ارض الواقع غير ديمقراطيين عندما تصل المسائل إلى واجباتهم تجاه مشاركة الآخرين في اتخاذ القرارات المؤثرة على حياتهم أو اطلاعهم على ما يخصهم من شئون عامة، سواء كان ذلك في البيت والمدرسة ومكان العمل والتكوينات الاجتماعية الأهلية التقليدية منها والتنظيمات الحديثة أو على مستوى الدولة.

ويمكننا نقد البنية الثقافية الراهنة والنظر السريع إلى تأثيراتها على الثقافة الديمقراطية من خلال غياب مفهوم للديمقراطية عام مشترك مؤسس في الحياة السياسية ومؤصلا بالقيم التي يجلها المجتمع، الأمر الذي سبب اضطرابات على مستوى الفهم والسلوك وجعل الموقف من الديمقراطية يحمل الكثير من اوجه الرفض. فهناك من يرفضها من حيث المبدأ لأسباب عقائدية أو لأسباب تتعلق بالمصالح والمراتب السياسية الموروثة. كما أن هناك من يرفضها لأسباب ثقافية تاريخية تقول باختلاف تاريخ التجربة السياسية والبنى المجتمعية للعرب والمسلمين عن متطلبات الديمقراطية. وأخيرا وليس آخرا هناك من يرفض الديمقراطية مرحليا بسبب تصديرها من الغرب وارتباطها بنموذج يؤدي إلى تفكيك المجتمعات واختراقها دون أن يسمح بتطبيق الديمقراطية على ارض الواقع، وإنما يحول النظم الشمولية إلى نظم سلطوية توظف الديمقراطية شكليا من اجل فرض هيمنة داخلية خاضعة هي نفسها لهيمنة خارجية. وحتى اليوم مازال مفهوم الديمقراطية على الساحة العربية وفي دول المنطقة نتيجة لهذه الاعتراضات المبدئية والتاريخية والمرحلية ، يواجه عددا من الإشكاليات تحتاج إلى مقاربات حتى يحظى مفهوم الديمقراطية بقبول نفسي وتبن سياسي من قبل الأطراف التي تنشد التغيير على المستويين الرسمي والأهلي .

ومن هنا سوف تستمر العقبات إلى أن تؤسس الديمقراطية على القيم والأخلاق والشمائل التي يجهلها الضمير الجمعي ويتوق إليها العربي والمسلم من منطلق العقيدة والعزة والكرامة والمصلحة . وهذا بدوره يتطلب تنقية الثقافة السياسية من القيم والعادات والتقاليد السياسية التي أفرزتها عصور الاستبداد وتداعيات حكم الغلبة. عندها سوف يتم قبول الديمقراطية في المنطقة...هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب مقاربة إشكاليات الديمقراطية التي تقف حجر عثرة في وجه القبول النفسي والفكري لنظام الحكم الديمقراطي لدى أفراد وجماعات هم بالأساس أصحاب مصلحة في الديمقراطية وتبرز في هذا الصدد ثلاث إشكاليات : أولاها: احتمال تعارض نتائج الممارسة الديمقراطية مع مقتضيات العقيدة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الإسلامية، وثانيتها: احتمالات تسخير الديمقراطية لأغراض اختراق الأمن القومي وإضعاف القدرة على المواجهة والرباط التي طبعت عليها المجتمعات العربية الإسلامية بالرغم من ضعفها (إشكالية الديمقراطية مع مقتضيات الأمن القومي). وثالثتها: مقاربة الديمقراطية مع مقتضيات العدالة الاجتماعية (إشكالية الديمقراطية مع العدالة الاجتماعية).

ويتطلب أمر استقرار الديمقراطية أيضا ، أن تؤسس الثقافة الديمقراطية في الوعي الاجتماعي وتنعكس على الممارسة السلوكية بشكل عام ، وعلى وجه الخصوص لدى النشطاء في المجتمع وتنمو منظمات المجتمع المدني وصولا إلى التنظيمات السياسية، وينتظم الشعب تحت قيادة "سراة" يرتفعون إلى مستوى المسئولية التاريخية ويعملون مجتمعين من اجل تعزيز الطلب على الديمقراطية من خلال قيام حركة ديمقراطية وطنية تسعى إلى التوافق مع الحكومات على دستور ديمقراطي. وجدير بالتأكيد إن قضية الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي تتطلب استيعاب الحكام بشكل خاص والسياسيين والنخب الحاكمة بشكل عام ضرورة الانتقال إلى الديمقراطية تحقيقاً لمصلحة الطرفين في المدى البعيد.

٣-٣

البنية الاقتصادية

يمكن توصيف البنية الاقتصادية في دول المنطقة بأنها بنية ترتكز على ريع النفط وسياسات إعادة تخصيصه من قبل الحكومات عن طريق ميزانية الدولة. وجدير بالتأكيد أنه فيما عدا الكويت ، لا تخضع الميزانيات العامة ولا حساباتها الختامية لأي رقابة شعبية ولا تنشر كل بنود الميزانيات العامة ولا حساباتها الختامية وديوان المحاسبة تابع للسلطة التنفيذية وليس تابعا كما يجب للسلطة التشريعية مع اختلاف مسمياتها. وحتى مجالس الشورى وربما مجالس الوزراء في اغلب دول المنطقة لا تطلع على الحسابات الختامية للميزانيات ولا تقرير ديوان المحاسبة. وقد طبع الريع النفطي اقتصاديات دول المنطقة وجعله رهينة له فلم يتم حتى الآن بناء قاعدة اقتصادية يمكن أن تكون بديلة للنفط في المدى المنظور من حيث توفير مصادر دخل عام، أو توليد متطلبات الاستثمار، أو توفير فرص عمل مجدية اقتصاديا تحافظ على مستوى النشاطات و تضمن دخلا فرديا ومستوى معيشة معقول في معزل عن دعم ريع النفط . وقد كان ومازال للطبيعة الريعية للاقتصاد والسياسات المتعلقة بتخصيصه تأثيرات سلبية، حيث انحازت تلك السياسات إلى جانب الاستهلاك والنشاطات الطفيلية ووظفت الريع لتغطية فشل التنمية الاقتصادية، كما صاحب ذلك كله عدم عدالة في توزيع ريع النفط في الماضي و الحاضر و على حساب أجيال المستقبل .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

ومما هو جدير بالملاحظة أيضا أن تأثير الريع والسياسات التي اتبعت في تخصيصه وما صاحبها من فشل وعجز عن بدء عملية نمو أو تنمية اقتصادية ، أعاقت إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية. وسوف يعيق الريع والسياسات المتبعة في تخصيصه الانتقال للديمقراطية نتيجة غياب النشاطات المنتجة التي تظهر قيمة الإنسان العامل و دور عمله المنتج . الأمر الذي تعطيه الاستقلالية التي تسمح له بالتعبير عن رأيه دون تملق ودون خوف من انقطاع مصدر رزقه بسبب هيمنة الحكومة على فرص العمل ومصادر النشاطات المدعومة بترخيص الحكومة أو بمشترياتها أو محاباتها في التعامل أو بقرارها المباشر في التوظيف و الترقية . و لعل تركز العمالة المواطنة في العمل الحكومي والقطاع العام، إضافة إلى انفصام العلاقة بين إنتاجيتها و مكافأتها من ناحية ، واعتماد النشاطات التجارية والمالية وحتى الصناعية على النفوذ المستمدة من العلاقة بالسلطة والتنعم بنفوذها والحظوة بالرضى لدى متخذي القرار، يبين لنا التأثيرات السلبية لريع النفط في ضوء السياسات المتبعة في تخصيصه ، كما تفسر لنا الحاجة إلى أن يراعى الموظف أو صاحب النشاط الخضوع حتى تفتح له أبواب الكسب المشروع و غير المشروع . ويمكن من نظرة إلى العلاقة العضوية بين من يملكون النفوذ في الحكومة و بين من يتولون المناصب أو يزاولون النشاطات في القطاع الخاص ويملكونها، يتبين لنا سوء استخدام ريع النفط لشراء الرضى على حساب الحقوق السياسية للمواطن .

٤-٣

البنية الاجتماعية

ولعل البنية الاجتماعية الراهنة وما تعانيه من تفشي القيم الاستهلاكية والروح الاتكالية وما تعانيه من خلل سكاني، يتفاقم إضافة إلى ما تعانيه من وأد اجتماعي للمرأة ونظرة عنصرية أو دونيه لبعض فئات المواطنين، تشير إلى ضعف البنية الاجتماعية وتحد من قدرة المجتمع على التفاعل الإيجابي والعمل المشترك بين جميع المواطنين من اجل تأمين المصير وتأكيد حق الجميع في المشاركة السياسية الفعالة . فتلك الظواهر السلبية أفرزت نسقا ريعيا –سلطويا في المجتمع. كما أن الخلل السكاني على سبيل المثال بدلا من أن يتم إصلاحه قد تفاقم ، وأصبحت نسبة قوة العمل المواطنة في جميع دول المنطقة في نهاية التسعينيات اقل من نسبتها في بداية الثمانينات .

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة قوة العمل المواطنة في عام ١٩٩٧ انخفضت عن ما كانت في عام ١٩٨١ في المملكة العربية من ٥٧,١% إلى ٣٥% ، وفي عمان من ٤٦% إلى ٣٥% ، و البحرين من ٥٦% إلى ٣٨% ، و الكويت من ٢١% إلى ١٧% ، و قطر من ١٥% إلى ١٠% وفي

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الإمارات من ١٣,٩% إلى ٩,٥% (النجار ٢٠٠٠: ١٣٢). وقد أدى هذا الخلل السكاني إلى تعطيل قدرة مجتمع المواطنين على التعاون والتعاضد ، وأضعفت قدرته على الفعل وردة الفعل ، و جعلت منه أقلية بين الأقليات التي يتكون منها السكان و ليس بالضرورة اكبر الأقليات أو أكثرها قدرة على المنافسة الاقتصادية. ولولا الحماية القانونية لمراكز المواطنين ودعم دخلهم من ريع النفط لما استطاعوا أن يحتفظوا بمراكزهم الاجتماعية الراهنة، التي لا تعبر عن قدرتهم على المنافسة الاقتصادية مع الوافدين وإنما تعبر عن دعم الدولة لمراكزهم الاجتماعية . ولعل نظرة إلى مجتمعات المنطقة تشير إلى إن المجتمعات الوطنية بدأت تفقد دورها باعتبارها التيار الرئيسي بين السكان وأن علاقات السكان في اغلب دول المنطقة اقرب إلى علاقات معسكر العمل من علاقات المجتمع بالمعنى العلمي للمجتمع . فلا يشكل المواطنون في اغلب دول المنطقة لا سيما الصغيرة منها كل المجتمع أو أغلبيته . وفي الوقت نفسه لا يشكل كل السكان مجتمعا ترتبط مصائر أفراده وجماعاته ببعضها اكثر مما ترتبط بأي مجتمع خارج حدوده. ومما لاشك فيه أن وضعا اجتماعيا هذه خصائصه وصفاته لا يتمتع ببنية اجتماعية قوية و اندماج وطني ولا شعور بوحدة المصير يجعل من تفاعل أفراده و توجهاتهم نحو تأمين الحاضر وكسب المستقبل من خلال تأكيد حقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة من خلال حركة سياسية تستطيع أن تدعم طلبا فعالا على الديمقراطية .

٥-٣

البنية الجيو-سياسية

وهذه البنية في المنطقة ضعيفة أيضا مثل سابقاتها من البنى بل هي تعبير عن ضعف تلك البنئ ومحصلتها، حيث يتوقف أمن المنطقة العسكري اليوم على وجود القوات الأجنبية للدفاع عنها. كما نجد أن الخلافات الحدودية بين دول المنطقة ومع جيرانهم مازالت دون آلية إقليمية قانونية تسمح بالتوصل إلى حلول للمشاكل الحدودية. هذا إضافة إلى أن علاقة حكومات المنطقة بشعوبها مازالت تتسم بطابع عدم التفهم للطموحات المشروعة للشعوب مما يجعل الحكومات عرضة للضغوط الخارجية.

أن مثل هذه العلاقات الجيو-سياسية المختلة لا بد لها أن تعيق الإرادة الوطنية للحكومات والشعوب وتؤثر في قدرتها على التغيير وفقا لمصالحها المشروعة . ومن بينها إقامة نظام حكم ديمقراطي وطني يمتلك الإرادة الوطنية المعبرة عن خيارات المجتمع و القادرة على تأمين متطلبات الأمن والنماء فيه، بعيدا عما تمليه المصالح غير المشروعة والاعتبارات الداخلية منها والخارجية.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

وجدير بالملاحظة أن حكومات الغرب بشكل عام وحكومة الولايات المتحدة بشكل خاص ليست معنية بقيام نظم حكم ديمقراطية في المنطقة وربما تعيق قيامها.ويعود ذلك إلى نظرتها الضيقة وإلى كون مصالحها تتحقق بشكل افضل من خلال علاقاتها بحكومات مطلقة اكثر مما تتحقق مع قيام حكومات وطنية ديمقراطية.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الفصل الرابع

الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها

ما هي الأهداف الوطنية التي تشترك شعوب المنطقة في السعي إلى تحقيقها ؟ وهل يمكن تحقيق هذه الأهداف في معزل عن قيام نظم حكم ديمقراطية في دول المنطقة؟

يمكن اختصار الأهداف الوطنية الكبرى في ضوء محصلة التجارب السياسية في دول المنطقة والبنى التي أسفرت عنها ، في أربعة أبعاد متداخلة ومتكاملة هي التنمية ، والأمن ، والاندماج الإقليمي في إطار التكامل العربي، والمشاركة السياسية الفعالة . وقد تم تفصيل هذه الأبعاد في الرؤية الاستراتيجية التي تم إعدادها، بناء على طلب مجلس التعاون في عام ١٩٨٣. حيث تم الانطلاق من إحدى عشرة غاية تهدف استراتيجية التنمية والتكامل إلى بلوغها لمواجهة ثمانية تحديات تم الاتفاق على وجودها المشترك في دول المنطقة (الكواري: ١٩٨٥ : ٢١-١٢٧).

وقد اقترحت الاستراتيجية باعتبارها إطارا عاما لخطط التنمية في كل من دول المنطقة ، ثمانية أهداف استراتيجية عاجلة . أربعة منها تتعلق بتصحيح المسار: أولها : تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية . وثانيها: تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها . وثالثها: إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية . ورابعها: إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها. كما كانت الأهداف الأربعة الأخرى من الخامس إلى الثامن مختصة ببدء عملية التنمية الشاملة المستدامة ذات البعد الإنساني : أولها: بناء قاعدة اقتصادية بديلة . وثانيها: بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة . وثالثها : إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية. ورابعها: توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية واجتماعية مستمرة . وقد تم اختتام الوثيقة المتضمنة تلك الرؤية الاستراتيجية، بذكر متطلبات التنفيذ ومنها الإشارة إلى الإصلاحات السياسية والإدارية المطلوبة على المستوى الإقليمي وفي كل دولة من دول مجلس التعاون (الكواري ١٩٩٥: ١٥٣-١٨٦) .

وجدير بالذكر إن تلك الاستراتيجية ساهم في وضعها ومناقشتها اكثر من مائة من أبناء المنطقة وشارك فيها خبراء عرب وعقدت من اجلها ندوتان على مدى عام كامل . ومما يؤسف له إن مجلس وزراء التخطيط -آنذاك- رفض مناقشتها عندما عرضتها الأمانة العامة لمجلس التعاون عليه في آذار- مارس ١٩٨٤، بسبب تطرقها إلى الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لعملية التنمية وعدم وقوفها عند حدود المشاريع الاقتصادية المشتركة فقط.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

واليوم حين نعود إلى تحرى الأهداف الوطنية المشتركة لدول المنطقة فإننا نجد أن " مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل" ما زال يحمل توصيفا للأهداف الوطنية المشتركة لدول المنطقة. تحتاج الوثيقة التي أعدت عام ١٩٨٣ إلى تنقيح وتطوير ولكنها مازالت تنتظر إرادة التنفيذ واستعداد متخذي القرار لمناقشتها جدياً. وهي في أساسها صالحة تتضمن الغايات وتذكر التحديات وتشير إلى الإمكانيات وتخلص إلى الأهداف الاستراتيجية ومتطلبات التنفيذ . ولعل ما نحتاج إليه اليوم هو إرادة التنفيذ التي – مع الأسف– كنا نفتقدها في دولنا عندما صدرت تلك الوثيقة . ولعل سبب عدم الالتفات إلى تلك الاستراتيجية يعود إلى غياب الديمقراطية وافتقاد المائة مشارك من مختلف دول المنطقة مثل غيرهم من بقية المواطنين القدرة في الوصول إلى متخذ القرار ومناقشة أهمية تلك الرؤية الاستراتيجية وإمكانية وضعها موضع التطبيق .

ولقد استطاع المشاركون في الندوة إقناع الأمين العام لمجلس التعاون واركان أمانته بأهمية تلك الرؤية وإمكانية تطبيقها عندما ذكروه بأنه قد صرح أن مجلس التعاون رغبة لدى الشعوب حققها حكام المنطقة ، فقيل له مجلس التعاون هو الرغبة الأولى والرؤية الاستراتيجية له هي الرغبة الثانية وهي بمثابة روح للجسم. وقد حسم ذلك القول تردد الأمين العام في قبول الجزء الأخير المتعلق بمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية، وان كان قبوله على مضض . وقد صرح الأمين العام نفسه في ندوة أخرى لتقييم مجلس التعاون بعد مرور عشر سنوات بان القضايا التي طرحتها الاستراتيجية تعتبر بطاطا حارة لا يجري التداول حولها بين الحكام ويصعب الحديث معهم حولها.

لقد كان وأد تلك الاستراتيجية يعود إلى عدم الاستعداد لقبول المشاركة الفكرية في تحديد الخيارات الوطنية. ومن هنا ، فأهداف اليوم مازالت في أساسها هي أهداف الأمس، ويمكن إجمالها وتركيزها في الأهداف الكبرى التالية:

١-٤

<u>إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به</u>

وذلك تحقيقا للمساواة والعدل والإنصاف ومن اجل تعميق شعور الانتماء وتحقيق الاندماج الوطني وتعزيز الروح الوطنية عندما تتوفر الشروط القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحقق الولاء وتمكن المواطن من أداء واجبات المواطنة وضمان حقوقها دون تعارض مع انتماءاته الجوهرية الأخرى وثوابته ومراعاة مصالحة الحيوية. وتحقيق هذا الهدف يقتضي . <u>أولا</u>: إصلاح الخلل السكاني تدريجيا والتعامل بشكل إنساني مع متطلبات ذلك الإصلاح بما في ذلك التعويض على

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

المتأثرين من تطبيقه وتأكيد المعاملة الإنسانية للمتضررين منه. وثانيا: إعادة الاعتبار لدور المواطنين باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع، من خلال تنمية قدراتهم التنافسية والربط تدريجيا بين المكافأة والجهد والإنتاجية، وتمكينهم من المشاركة السياسية الفعالة. وثالثا: المساواة بين المواطنين دون تمييز ذكورا وإناثا على أرض الواقع في الفرص والمكانة الاجتماعية. وذلك من خلال معالجة النظرة الدونية للمرأة ولبعض فئات المواطنين فضلا عن الحد من الامتيازات الوراثية للنخب الحاكمة من حيث المكانة البرتوكولية ومن حيث الرواتب والمخصصات وادعاء الحق الخاص في المال العام، أو الأفضلية في تولي المناصب العامة واحتكار النفوذ في القطاع الخاص وفي منظمات المجتمع المدني الحديث. رابعا: استيعاب المتجنسين الجدد وإدماجهم في التيار الرئيسي في المجتمع والقضاء على مظاهر السلبية لدى الآخرين تجاههم، والحد من مظاهر التوجه إلى الحقوق الاقتصادية وامتيازات قطاع الأعمال –لدى البعض منهم – دون تحمل واجبات المواطنة والارتباط المصيري بالمجتمعات التي اكتسبوا جنسياتها.

٢-٤

التمهيد لبدء عملية تنمية شاملة مستديمة ذات بعد إنساني

وهذا يقتضي : أولا : إخضاع النفط والغاز الطبيعي من حيث عائداته وإمكانياته الصناعية وصادراته لاعتبارات المصلحة الوطنية والخيارات الاقتصادية بعيدة المدى دون قصد الإضرار بالمصالح المشروعة للأطراف الأخرى المعنية بالنفط وذلك في إطار اعتماد متبادل ، إرادي وعادل. ثانيا : إصلاح توجهات الميزانية العامة وتطوير سياساتها بهدف إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى واعتبارات العدالة وبالتالي البدء بالتخلص من المخصصات والنفقات التحويلية التي لا يقابلها عمل ولا تقتضيها حاجة ملحة، إلى جانب البدء بتحصيل الرسوم وفرض الضرائب من اجل توفير جزء معتبر من ريع النفط للاستثمار باعتباره إيرادا رأسماليا لا يجوز من حيث المبدأ إنفاقه على الاستهلاك الجاري. ثالثا: الشروع في بناء قاعدة اقتصادية بديلة تستفيد من إمكانيات النفط من اجل إعداد اقتصاديات المنطقة تدريجيا لعصر ما بعد الاعتماد على ريع النفط . وذلك من خلال تنمية نشاطات إنتاجية ذات جدوى اقتصادية يشارك فيها القطاع الخاص الوطني، قادرة على تحويل الميزات النسبية التي يتيحها النفط والغاز الطبيعي في الوقت الحاضر للمنطقة إلى ميزات تنافسية قادرة على الصمود في وجه تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي ومقتضيات اتفاقيات منظمة التجارة الدولية . رابعا: تصحيح التوجهات الطفيلية الراهنة للقطاع الخاص وتنمية قدراته الإيجابية وتعزيز سعيه للاستثمار في القطاعات ذات الجدوى الاقتصادية ومنها قطاع النفط والصناعات النفطية التي تتمتع بميزات نسبية يوفرها وجود

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الغاز الطبيعي والنفط في المنطقة . خامسا : إصلاح إدارة المشروعات العامة وتعزيز توجهاتها الاقتصادية والإنتاجية من اجل تنمية القطاع العام وتمكينه من استثمار جزء من ريع النفط لما فيه صالح الأجيال القادمة تحقيقاً للعدالة بين الأجيال . سادسا: العمل على عودة الاستثمارات الخارجية للمواطنين وتوفير البيئة القانونية لحماية استثمارها في الداخل.

٣-٤

بناء مقومات الأمن الوطني

وهذا يقتضي تنمية الاعتماد الإقليمي على الذات في إطار النظام العربي الإقليمي بعد تطويره وترشيده. ولتحقيق ذلك لابد من الانتقال من الاعتماد على الحماية العسكرية الأجنبية إلى بناء قدرة دفاعية من خلال كيان سياسي فيدرالي موحد يبدأ بمجلس التعاون ويمتد إلى دول الجوار العربي ويرتبط بنظام إقليمي عربي وإسلامي للأمن والاستقرار وعدم الاعتداء . كما يقتضي توظيف الدبلوماسية وحسن علاقات الجوار من ناحية والتفاهم بين الحكومات والشعوب من ناحية أخرى حتى يتم بناء الثقة في الترتيبات الإقليمية والوطنية وتنتفي الحاجة إلى القوات الأجنبية.

٤-٤

إصلاح إدارة الدولة والمجتمع واقامة الحكم الرشيد

وهذا يقتضي . أولا: إصلاح الإدارة السياسية وترشيد عملية اتخاذ القرارات وتوسيع دائرة المشاركين فيها. ثانيا: إصلاح الإدارة العامة وتنمية نظمها وأجهزتها وإعداد كوادرها المهنية والفنية من بين المواطنين دون تميز ، مع وجود حصانة للموظف العام حتى يقوم بدوره ويؤدي مسئوليته تجاه تنفيذ القوانين دون خوف أو اضطرار لقبول تدخلات غير قانونية باسم السلطات العليا، وذلك باعتبار الموظف العام والإدارة العامة حماة المصلحة العامة والمناط بهما حمايتها تحت إشراف الإدارة السياسية ووفق القوانين المرعية. إن تعزيز كفاءات وسلطات الإدارة العامة أمر ضروري في إطار الحاجة الملحة لمواجهة الدور المتغير، ولكن المتعاظم الأهمية، للإدارة العامة في مجال التوجيه والتخطيط الاستراتيجي التأشيري، وفي مجال الرقابة والضبط وإدارة النشاطات في ضوء اعتبارات رعاية المصلحة العامة وحمايتها من اللاعبين الماهرين المنتهزين للفرص الذي دفعت بهم إلى الساحة الوطنية سياسات الانفتاح الاقتصادي وعززت وجودهم اتفاقيات التجارة الدولية والدور المتعاظم للشركات عابرة القارات في عصر العولمة التي تفتح مجال الهيمنة في الدولة التي تفتقر إلى إدارة عامة على مستوى الوظائف التوجيهية والرقابية المطلوب القيام بها في عصر العولمة. وثالثا: تغيير الموقف السلبي تجاه المجتمع وكفالة حرية

التنظيم. وهذا يقتضي النظر في قوانين جمعيات النفع العام وإصدار قوانين ديمقراطية للأحزاب والنقابات والجمعيات الثقافية والفكرية والمهنية تسمح بقيامها وتضمن حرية التعبير والتنظيم على ارض الواقع حتى يتكون المجتمع المدني المشارك وينمو الرأي العام المستنير والفعال . رابعا: إصلاح نظام التعليم العام والخاص جذريا وتأسيسه على مقتضيات تنمية الروح الوطنية والممارسة الديمقراطية، وكذلك إطلاق حرية الإعلام وتبادل المعلومات في إطار القانون، وذلك باتجاه بناء الإنسان وتنمية قدراته وإطلاق طاقاته من خلال تعزيز دور العقل وإعلاء شأن التوجهات الوطنية وترسيخ قيم الإنتاج والإبداع والقضاء على الازدواجية في الشخصية وإصلاح ما أصابها من انفصام لا يتفق مع العقيدة الإسلامية ولا متطلبات العصر.

٤-٥

التوافق على دستور ديمقراطي

وهذا يقتضي إرساء أسس شرعية دستورية غير قابلة للتعطيل وذلك من أجل بدء عملية التحول الديمقراطية وإدارة اوجه الاختلاف في الآراء والاجتهادات والتعارض في المصالح بشكل سلمي . ويتم ذلك بإرساء منهج سياسي يمكنه التعبير عن المصلحة العامة بشكل اكثر موضوعية عندما يتم النظر إلى الدولة باعتبارها مؤسسة تقف من جميع المواطنين على مسافة واحدة . وعندما يتم الفصل بين أشخاص الحكام وشخصية الدولة والمصالح الشخصية والمصالح العامة التي يجب على الدولة أن تمثلها ، ويتم ضبط الحدود بين المالية العامة والملكية العامة وبين ما هو مال خاص وملكية شخصية، كما يوضع حد لاستخدام النفوذ العام من اجل المصلحة الشخصية.

٤-٦

مكانة الديمقراطية بين الأهداف الوطنية الكبرى

أهمية الديمقراطية وإمكانياتها في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى ومكانتها المركزية تتعدى كونها غاية وهدفا من سائر الأهداف، إلى كونها وسيلة وأداة ومنهجا سياسيا ونظام حكم يساعد اكثر من غيره من نظم الحكم على تحقيق الأهداف الوطنية . وهذا ما يميز الدولة الديمقراطية اليوم عن غيرها من نظم الحكم البديلة التي مهما كانت نواياها طيبة في مرحلة من المراحل فإنها محكومة بحتمية ابن خلدون (انظر الرسم (١) المشار إليها سابقاً) ، ولابد لها من الزوال عندما تفقد العصبية الكافية. أما الدولة الديمقراطية فإن عصبيتها هي الشعب من خلال التعاقد المجتمعي المتجدد (وقيدي ١٩٩٧: ٥٠). ولذلك فقد أثبتت قدرتها على التطور والتكيف مع طموحات الشعوب، تعبيرا عن قدرتها النسبية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

على استمرار عملية التنمية الشاملة المستدامة، بسبب تمثيلها لآراء مواطنيها ومصالحهم بشكل متجدد عبر العصور والأجيال. ويعود ذلك إلى تجديد الدولة الديمقراطية لقياداتها السياسية والمهنية والاجتماعية وتجديد رؤيتها وتوسيع خياراتها بسبب وجود الحرية وبفضل الحراك السياسي والاجتماعي وتداول السلطة نتيجة لوجود المشاركة السياسية الفعالة في اتخاذ القرارات العامة الملزمة.

وحتى يتسنى لدول المنطقة أن تباشر في تغيير حقائق العجز الراهن عن تحقيق التنمية الشاملة المستدامة ذات الوجه الإنساني، وتصبح قادرة على امتلاك الإرادة الوطنية اللازمة لتحقيق الأمن الوطني والإقليمي وتغيير مسار تنمية الضياع ، عليها أن تعترف بضياع فرص ثمينة للتنمية نتيجة لغياب المشاركة السياسية الفعالة في تحديد الخيارات الوطنية. وهذا العجز لن يتأتى لحكومات المنطقة وشعوبها إصلاحه ما لم يتم الانتقال إلى الديمقراطية وإرساء شرعية دستورية تتوافق الشعوب بموجبها مع الحكومات على دستور ديمقراطي مماثل لدستور الكويت لعام ١٩٦٢ ودستور البحرين لعام ١٩٧٢ الذي عطل منذ عام ١٩٧٥ وأثبتت الأيام ضرورة العودة إليه وفقا للاستفتاء الذي أجرى في البحرين أخيرا . إن مثل هذا التحول إلى شرعية دستور ديمقراطي هو الكفيل بتوفير البيئة المناسبة التي تسمح القيام بإصلاحات جذرية لنمط الاستهلاك والدعة والاعتماد شبه المطلق على الدولة . ومثل هذا الإصلاح له تكاليف على المستوى الفردي وله تأثيرات مختلفة على الأفراد والجماعات نتيجة ما يتطلبه من تضحيات في مستويات المعيشة نتيجة تراجع دعم الدولة وصولاً لتلبية حاجتها إلى الضرائب والرسوم. الأمر الذي يتطلب مشاركة سياسية فعالة ومراقبة وضبط لمسار الإصلاح وتوزيع أعبائه بشكل عادل بين الأفراد والجماعات حتى يرضوا بتقليص الدعم ويصبحوا تدريجياً مستعدين لدفع الضرائب مقابل المشاركة في الرقابة على طريقة صرفها.

وجدير بالتأكيد أن الوصول إلى الأهداف الوطنية السابق ذكرها، يمر عبر مداخل استراتيجية متكاملة أربعة ذات تأثير بالغ على جميع المواطنين وتتطلب تضحيات منهم وبالتالي تحتاج إلى مشاركتهم في الرأي وفي القرار: أولها: إصلاح الخلل السكاني. وذلك حتى يصبح المواطنون أغلبية متزايدة آمنة في أوطانهم وأساس قوة العمل والتيار الرئيسي في المجتمع قانونيا وفعليا. ثانيها: إصلاح الخلل الإنتاجي. وهذا يتطلب ابتداء إعادة النظر في طبيعة الريع الاقتصادي لصادرات النفط باعتباره إيرادا رأسماليا عاما يجب أن يستثمر لصالح الجيل الراهن والأجيال المتعاقبة . وهذا الإصلاح هو المدخل للانتقال من النسق الريعي الراهن بكل ما يمثله من سلبيات ، إلى نسق إنتاجي يحتاج إلى كثير من جهود المشاركة الفعالة على المستوى السياسي والإنتاجي وفي مجال التمتع بثمرات الإنتاج . ثالثها:

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

توفير شروط الاندماج الوطني واعتبار المواطنة هي مصدر الحقوق ومناط الواجبات دون تمييز بين المواطنين ذكورا وإناثا. رابعها: الاندماج الإقليمي في إطار التكامل العربي. وهذا الاندماج إلى جانب. كونه هدفا هو أيضا وسيلة وهو السبيل الوحيد الذي يحقق لكل من دول المنطقة الصغيرة كيانا اقتصاديا واجتماعيا قابلا للتنمية وكيانا عسكريا قادرا على توفير الحد الأدنى من متطلبات الأمن وامتلاك الإرادة الوطنية.

ومثل هذا الكيان الإقليمي لا يمكن الاطمئنان إليه إلا إذا حكمت العلاقات الديمقراطية أطرافه حكاما ونخبا حاكمة بالدرجة الأولى إضافة إلى حاجة الشعوب. فالحكام والشعوب لا يمكن أن يتنازلوا عن مواقعهم لعائلة حاكمة ولا لحاكم غير ديمقراطي . وبذلك لن يتحقق الاندماج الإقليمي كما لا يمكن ولوج أي من مداخل الإصلاح الجذري المطلوب إلا إذا أرسيت شرعية دستور ديمقراطي وتم العمل بمقتضاها على المستوى الوطني، وصولا إلى المستوى الإقليمي . ولعل تجربة مثل التجربة الماليزية تقدم نموذجا لمثل هذا الانتقال السلمي للديمقراطية والاتحاد، الذي تحقق بموجبه للاتحاد الماليزي الاندماج الإقليمي لما فيه صالح أمن ونماء السلطنات والولايات الأربعة عشرة المكونة للاتحاد الماليزي . ومن هنا تبرز لنا مكانة الديمقراطية –على المستوى الوطني والإقليمي– ويتأكد دورها في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى . فالديمقراطية بالإضافة إلى كونها هدفا في حد ذاتها هي أيضا وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى الأخرى.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الفصل الخامس

تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية

غرض الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي سوف نخلص إليها في هذا الفصل، يتمثل في تمكين المواطنين في دول المنطقة من توعية وتنظيم أنفسهم والتعاون مع حكوماتهم بعد إقناعها بأهمية و إمكانية الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية . وهذا الغرض بالرغم من سهولة القول به ومشروعيته العظيمة إلا أن الوصول إليه أمر عصي، تشير إلى صعوباته محصلة التجارب السياسية المعاصرة في دول المنطقة وما أسفرت عنه من بنى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وارتباطات جيو–سياسية، تحمل في تركيباتها من عوامل إعاقة الانتقال إلى الديمقراطية اكثر مما تحمل من عوامل تعزيز المساعي الديمقراطية .

ومن هنا فإن مستقبل الديمقراطية في المنطقة يتطلب بذل الكثير من الجهد والتفكير المشترك من أجل تنمية فهم مشترك افضل للديمقراطية والتعرف على سبل ومداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في ضوء محصلة التجارب السياسية فيها وما أسفرت عنه من بنى مجتمعية وفي إطار الأهداف الوطنية الكبرى لمجتمعات المنطقة. وعلينا أن نتحاور فيما بيننا وأن نوسع دائرة الحوار على المستوى الإقليمي والمستوى الوطني من اجل تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية على المستوى الإقليمي وتشجيع القوى التي تنشد التغيير في كل دولة من دول المنطقة على التوافق على رؤية وطنية مستقبلية تساعد على تنمية الطلب الفعال على الديمقراطية في كل من دول المنطقة حسب ظروفها و إمكانيات الانتقال سلميا إلى نظام حكم ديمقراطي فيها .

ومن باب المحاولة ومن اجل تحفيز الحوار حول كيفية تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في المنطقة ، اسمحوا لي أن اطرح للنقاش أربع نقاط ذات علاقة ببناء رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية :

أولها : التعرف على أصحاب المصلحة في الديمقراطية . ثانيها : الواقع الراهن للحركة الديمقراطية. ثالثها : الإمكانيات و الفرص المتاحة . رابعها : العوامل المعيقة .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

١-٥

أصحاب المصلحة في الديمقراطية

يمكن النظر إلى أصحاب المصلحة في الديمقراطية ورصد توجهاتهم من زاويتين : أولاهما : زاوية الأفراد والجماعات غير المنظمة والتي تعبر عن نفسها من خلال ما هو متاح من أطر وقنوات التعبير مثل الأندية (البحارنة ١٩٩٩) والجمعيات والمجالس والمساجد والديوانيات، ومن خلال العرائض والتجمعات الوطنية التي تبرز في فترات متباعدة وقت الأزمات . هذا إضافة إلى الأعمال الفنية والكتابات الأدبية والصحفية والأكاديمية والفكرية، التي يعبر من خلالها الأفراد عن مصلحتهم في الديمقراطية ودعوتهم إليها. وثانيتهما: من خلال القوى أو الأحزاب والحركات التي تعبر عن مصالحها ومواقفها بشكل واضح ومنظم .

وإذا استثنينا الكويت حيث توجد أحزاب الأمر الواقع كما توجد اتحادات ونقابات وجمعيات ، ويبرز تجمع وطني دستوري عبر التيارات عندما يعطل الدستور ويحل مجلس الأمة(النفيسي ١٩٧٨: ٢٢٩-٢٣٨) ، فإن القوى السياسية الفاعلة اليوم في دول المنطقة لا تتعدى الأسر الحاكمة والقوى الخارجية المؤثرة على القرار الوطني ، وإلى حد ما يضاف إليهما تيارات بشكل عام مثل التيار الديني والتيار الوطني بكافة تكويناتهما، وربما بعض الطوائف والقبائل والمناطق وتجمعات التجار والعمال والطلاب في أوقات الأزمات. . أما الأفراد مهما كثر عددهم فإنهم لا يمثلون قوة سياسية فعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الوطنية ومنها الخيار الديمقراطي . ويبقى بذلك تعبير الأفراد والجماعات المعارضة عبر التيارات الدينية والوطنية وغيرها من التكوينات التقليدية أو الحديثة، تعبير معارضة غير متاح لها حرية التنظيم كي تصبح قوة سياسية مؤثرة بشكل مباشر في عملية اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات .

ومن هنا يمكننا القول إن هناك أفراداً كثيرين وجماعات متعددة في دول المنطقة تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في الديمقراطية ، وتعبر عن ذلك من خلال الأطر والقنوات المحدودة المتاحة لها . إلا أن هؤلاء الأفراد والجماعات لم يصبحوا بعد، قوة سياسية فعاله متمكنة من التعبير علنيا عن مصلحتها في الديمقراطية ، ولن يصبحوا قوة سياسية إلا عندما يتحولون إلى حركات سياسية ذات قوة فاعلة.

وفي اعتقادي أن الأفراد والجماعات التي تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في الديمقراطية في كل دولة من دول المنطقة ، يمكن أن يتسع نطاقها ويتبلور طلبها حتى تصبح قوة سياسية فعالة تعبر عن مصلحتها في إقامة نظام حكم ديمقراطي، كلما اتسع الهامش المتاح لحرية التعبير وحرية التنظيم.

فمن حيث المبدأ يمكن اعتبار جميع الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة وغير المتعدية على حقوق

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الآخرين، أصحاب مصلحة في الديمقراطية. هذا دون إنكار لما في الطبيعة الإنسانية من ميول العدوان وحب الاستئثار إذا لم يكن هناك رادع للظلم وحافز للعدل كافيان. ومن هنا يجب تعزيز قيمة الإنصاف وإعلاء شأن العقل والعقلانية في السلوك تحت طائلة الضبط الاجتماعي . وذلك من اجل تعبئة أصحاب المصلحة في الديمقراطية والحيلولة دون انحراف السلوك الثقافي. إن الأفراد والجماعات التي مازالت لا تدرك مصلحتها من إقامة نظام حكم ديمقراطي – حسب وجهة نظري – (إذا استطاع المجتمع الحد من ميول العدوان والاستئثار لديها)، إما أنهم لم يتفكروا في إمكانية التكامل بين الشورى والديمقراطية (الأنصاري ١٩٨٠: ٤٢٥ : ٤٥٠) ، ولم يلاحظوا بعد قوة العلاقة بين المبادئ الديمقراطية وبين القيم الدينية والإنسانية الخالدة من حرية ومساواة وعدل وإنصاف وتكافل في ظل تعايش سلمي (شلتوت: ٤٣٣ –٤٦٧) . وإما أنهم غير مطلعين أو غير مدركين لإنجازات نظم الحكم الديمقراطية في مجال الأمن الوطني والتنمية وحفظ كرامة الإنسان، مقارنة بغيرها من نظم الحكم غير الديمقراطية المعاصرة لها . إن أي مقارنة بين نظام الحكم الديمقراطي على أرض الواقع مع بدائله ، تبرهن على أن نظام الحكم الديمقراطي هو حقا "أقل نظم الحكم سوءاً " على الإطلاق .

ولعل سبب عدم التفكير العميق في أفضلية نظام الحكم الديمقراطي و تقدير إنجازاته وما يتيحه للأمم والشعوب من استمرار الاستقرار والتراكم المادي والمعرفي في ظل سلم اجتماعي ، يعود إلى سوء فهم أو سوء ظن وربما سوء طبع لدى البعض. كما قد يكون عائدا إلى غشاوة مصلحة آنية أنانية ضيقة تقف عند حدود اللحظة الراهنة وتفتقد إلى الحكمة . وربما تكفي العقلاء والمنطقيين من هؤلاء نظرة إلى حقيقة استمرار المصالح المشروعة للأسر الحاكمة وسائر النخب الباقية في الدول التي وصلت إلى الديمقراطية سلميا، بسبب قبولها بالحكم الديمقراطي الدستوري . هذا بينما زالت الأسر والنخب الحاكمة التي لم تسمح بمسار الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية. إن نظرة متأملة لحياة الحكام ومصيرهم في الدول الديمقراطية بعد خروج السلطة من أيديهم، مقارنة بحياة الحكام بعد زوال السلطة في الدولة غير الديمقراطية، كفيلة بان تجعل العاقل يدرك أفضلية نظام الحكم الديمقراطي. (الخاطر ٢٠٠٠: ٩). وعندها سوف يدرك هؤلاء المترددون من زاوية مصالحهم في المدى البعيد، ما يمكن أن يوفره نظام الحكم الديمقراطي من استمرار المصالح المشروعة وما يمكن أن يحققه من سلم اجتماعي على قاعدة الديمقراطية عندما يكون الحاكم أو المسئول في سدة الحكم وعندما يعود إلى المجتمع باعتباره مواطنا.

وحتى يتحول معظم الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة إلى إدراك مصلحتهم في الديمقراطية، لابد أن يقتنعوا بإمكانياتها وبقدرتها على تسهيل الوصول إلى تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، كما إن عليهم أن يطوروا مواقفهم تجاهها. وهذا يقتضي الرد الواضح والمقنع من قبل الداعين للديمقراطية على اعتراضات المعترضين عليها الديمقراطية من حيث المبدأ لأسباب عقائدية أو مصلحية، وتحفظات المتحفظين على

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الديمقراطية لأسباب مرحلية أو نتيجة لفشل تجارب تصديرها إلى الدول العربية .

وهذا الرد على اعتراضات المعترضين وتحفظات المتحفظين يقتضي مشاركتهم في الحوار حول المفهوم المعاصر للديمقراطية الذي ينفي عنها شبهة العقيدة المنافسة للعقيدة الإسلامية ويسبغ عليها صفة نظام الحكم والمنهج السلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتعارض المصالح . كما يقتضي إضافة إلى مقاربة إشكالية الديمقراطية مع الإسلام ، الحوار أيضا من اجل مقاربة إشكاليات أخرى ذات أهمية في توضيح مصلحة الأفراد والجماعات في الديمقراطية . ومن هذه الإشكاليات تبرز احتمالات اختراق الأمن الوطني والتعدي على الثوابت الوطنية من دين وهوية وقيم إيجابية، من قبل قوى الهيمنة الخارجية التي تروج لأشكال من الديمقراطية تتوافق مع مصالحها غير المشروعة وتهدف إلى تصدير قيمها وعقائدها على حساب قيم ومعتقدات وأمن ومصالح المجتمعات الأخرى .

ولعل توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الديمقراطية يقتضي أيضا شراء رضا أصحاب الامتيازات والمكانات التقليدية بثمن مؤقت ومقبول إنسانيا عن طريق التدرج في إلغاء تلك الامتيازات، الأمر الذي يوجد مخرجا سلميا لأصحاب تلك الامتيازات التي قد تغري الرغبة في استمرارها، بعض الجماعات بمعاداة الديمقراطية والوقوف في وجه المطالبين بها . وهذا المخرج السلمي قد يساعد على التوافق بين الأسر الحاكمة والجماعات والفئات المحسوبة عليها من ناحية وبين عموم المواطنين من ناحية أخرى، ويرسي شرعية دستورية كما هو الحال في دستور الكويت لعام ١٩٦١ ، وكما كان عليه الحال في البحرين عندما طبق دستور ١٩٧٢ وعندما تم قبول ميثاق العمل الوطني عام ٢٠٠١ من اجل عودة العمل بالدستور.

٢-٥

الواقع الراهن للحركة الديمقراطية

الحركة الديمقراطية في دول المنطقة ضعيفة بشكل عام – مع و جود فوارق من بلد إلى آخر– لسببين جوهريين : أولهما : غياب الأحزاب السياسية التي تعارض قيامها جميع نظم الحكم في المنطقة ، بل تحرمها قوانين أغلبية دولها. وحتى ما هو موجود منها بحكم الأمر الواقع في الكويت ، هو إلى الجمعيات والتعاضديات أقرب منه إلى الأحزاب السياسية الوطنية من حيث العضوية، التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة التنفيذية من خلال الانتخابات وفق برنامج وطني (المديرس ١٩٩٦: ٣٨-٤٢). و ثانيهما: عدم قدرة الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير على الانخراط في حركة دستورية ديمقراطية بسبب غياب قواسم مشتركة تغلب أمر التوافق بينهم على دستور ديمقراطي ، على اختلافاتهم الأخرى. وذلك نتيجة ضعف التنظيمات الأهلية وضيق أفق "السراة" ومن يحتلون دور الوجهاء في المجتمع وضعف حس المسئولية التاريخية لدى بعضهم. وإذا كان الشاعر العربي يقول :

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم و لا سراة لمن جهالهم سادوا

فإن الأفراد والجماعات أصحاب المصلحة في الديمقراطية مازالوا – إلى حد كبير ، دون تنظيم ودون قيادات تاريخية ، وما هو موجود من تكوينات و تيارات مازالت تفتقر إلى القيادات الحكيمة القادرة على الارتفاع إلى مستوى المسئولية التاريخية المطلوبة للتوافق على قواسم مشتركة تسمح بقيام حركة وطنية وديمقراطية تنشد الإصلاح في كل دولة وفقا لظروفها . وربما تكون آلية الضبط السلطوي–الريعي التي تتبعها نظم الحكم ، هي أيضا إحدى أهم الأسباب الجوهرية في الحيلولة دون تنمية تنظيمات سياسية و بروز قيادات ديمقراطية ترتفع إلى مستوى المسئولية التاريخية بدلا من "الوجهاء" الذين يهتم بهم البروتوكول والإعلام في المناسبات لملاء الفراغ.

ولعل الكويت هي الأكثر تأهيلا لبروز نموذج لحركة دستورية ديمقراطية تضم الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير وتسعى إلى تطبيق دستور الكويت لعام ١٩٦٢ نصا و روحا . إن "اباء" الدستور الكويتي(الديين ١٩٩٩: ٩–٥٤) مازالوا هم أو إمتداداتهم السياسية على قيد الحياة، كما إن التجربة السياسية الكويتية قد حققت قدرا من حرية التعبير وإلى حد أقل حرية التنظيم ، يجب استثمارهما للانتقال إلى الديمقراطية من خلال تطبيق دستور الكويت نصا وروحا وتحويل وضع الأسرة الحاكمة إلى ملكية دستورية، تقبل بمبدأ تداول السلطة التنفيذية ولا تعارض التخلص من أي احتكار سياسي واجتماعي واقتصادي يتعارض مع متطلبات الممارسة الديمقراطية . ولعل انغماس التيار الديني والتيار الوطني الذي يتعصب بعض أفراده للعلمانية والليبرالية الغربية ، في جدل عقيم ومجانبة فقه الأولويات لدى بعض جماعات الإسلام السياسي، تشكل خطورة على مستقبل الممارسة الديمقراطية إذا لم يتدارك التيار الوطني والتيار الديني أهمية الاستفادة من الحرية التي ضمنها دستور الكويت للانتقال إلى الديمقراطية وتداول السلطة التنفيذية وفقا للشريعة الدستورية الراهنة. وتبدو الآثار السلبية لمماحكات التيار الديني والتيار الوطني على السلبية التي يظهرها أهل الكويت تجاه العمل السياسي المنظم والميل إلى العمل الفردي المستقل وفقدان الحماس الجماهيري لمنظمات المجتمع المدني ذات البعد الثقافي والسياسي العام.

ولقد برزت ملامح حركة ديمقراطية في الكويت بشكل خاص خلال فترات تعطيل الدستور وحل مجلس الأمة لاسيما في الفترة من ١٩٨٦–١٩٩٢، حيث برز في الكويت حزبان قويان "حزب الدستور الديمقراطي"، و"حزب الأسرة الحاكمة"والذي استطاع بالرغم من المعارضة الشعبية القوية العمل من خارج الدستور والدعوة إلى انتخاب مجلس وطني غير دستوري بدلا من مجلس الأمة(الحسن ١٩٩٠: ١٢–١٥) .

ومما يلاحظ أن الحركة الدستورية الديمقراطية التي تبلورت في الكويت لم تحافظ على تماسكها بعد العودة إلى انتخابات مجلس الأمة . بل إن الخلافات الثانوية بين التيار الديني والتيار الوطني بشكل عام و

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

بين فصائل كل تيار سرعان ما تعود إلى البروز، الأمر الذي يمنع هذين التيارين من العمل على تثبيت دستور الكويت لعام ١٩٦٢ نصا وروحا وصولا إلى هدف تداول السلطة التنفيذية (عدم احتكار رئاسة مجلس الوزراء ووزارات السيادة)، والانتقال بالتجربة السياسية إلى مستوى الممارسة الديمقراطية الحقة . ومن هنا فإن "حزب الدستور الديمقراطي" لابد أن يستمر حتى تنتقل التجربة الكويتية إلى ممارسة ديمقراطية حقه. ولابد أن يكون هناك برنامج يتوافق عليه الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير وتسعى إلى تطبيق دستور الكويت. وهذا يقتضي التوافق على قواسم مشتركة–منها مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمواطنة المتساوية وتسوية قضية البدون– وبرنامج مرحلي ينمي القوى التي تنشد التغيير الديمقراطي ويزيد من قدرتها التنظيمية ويعزز جهودها نحو تثبيت العمل بدستور الكويت وتطبيقه ، وحسم الخيار الديمقراطي والانتقال من خلال الإمكانيات التي يتيحها نظام الحكم الديمقراطي إلى حسم الخيارات الوطنية الأخرى كما دعى إلى ذلك جاسم السعدون في ندوة العلاقات الكويتية العراقية عام ١٩٩٩.

وتأتي البحرين بعد الكويت من حيث إمكانية تنمية حركة ديمقراطية. وقد اتضح ذلك من بروز مطالب العودة للعمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٢. ويوجد في البحرين أساس تاريخي لتنمية حركة ديمقراطية من اجل العودة للعمل بالدستور ومن اجل تفعيل العمل به وترسيخه بعد العودة إليه. ويتمثل ذلك في "هيئة الاتحاد الوطني" التي مثلت شعب البحرين في الخمسينيات وفي العريضة التي وقعها آنذاك ٢٥ ألف بحريني من أصل ٨٠ ألف نسمة هم كل سكان البحرين عام ١٩٥٤ (شهداد١٩٩٩: ٤٠) ، و ما تلاها من حركة علنية قدمت مطالب لحكومة البحرين والحكومة البريطانية، وتفاوضت حولها حتى عام ١٩٥٦ عندما تم حل الهيئة واعتقلت قياداتها (الباكر ١٩٦٥: ٧٥–٢٣٦) . كما أن دستور البحرين لعام ١٩٧٢ يمثل أساسا متينا لنشوء حركة ديمقراطية في الوقت الحاضر. وقد تأكد ذلك منذ عام ١٩٩٠على وجه الخصوص، عندما تتالت العرائض وتلتها الاضطرابات والمطالبات التي رفعها الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير ومازالت تؤكد على مطالبتها بعودة العمل بدستور ١٩٧٢ بعد الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني . وتمثل العريضة التي وقع عليها –أيضا– ٢٥ألف من أهل البحرين أيضا في منتصف التسعينات مظهرا بارزا للحركة الديمقراطية في البحرين (الشملان وآخرون ١٩٩٧: ١٧). وبالرغم من كثرة المطالبين بالديمقراطية في البحرين إلا أن القيادات التي تتبنى هذه المطالب مازالت غير قادرة على تفعيل طلبها في كل الأوقات لتشكل حركة ديمقراطية أو حزب الدستور الديمقراطي. وربما يعود ذلك إلى الإجراءات الأمنية وإلى آلية الضبط السلطوي. كما قد يعود جزئيا إلى قوة العامل الطائفي الديني في الحركة التي تنشد التغيير في الوقت الحاضر . الأمر الذي يعطي السلطات حجة مواجهتها وإقناع بعض فئات الشعب وربما الرأي العام العربي الرسمي ضدها . وهذا يقتضي من الحركة الديمقراطية في البحرين أن تعيد طرح نفسها في مرحلة ما بعد الميثاق الوطني ، على أساس

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

وطني سياسي واضح ومتوازن يضمن فعاليتها الداخلية ويقلل من معارضتها الخارجية بسبب الطائفية. وفي هذا مصلحة كبرى لشعب البحرين ولشعوب المنطقة ومستقبل الديمقراطية فيها.

وتتفاوت الأوضاع في بقية دول الخليج ، ولكنها –مجتمعة– تفتقر إلى حركة ديمقراطية محسوسة . هذا بالرغم من أن الحركة الوطنية في هذه الدول في الخمسينيات والستينيات كانت تشارك الكويت والبحرين طموحاتهما الديمقراطية (الزيدي ٢٠٠٠: ٣٢٥–٣٣٠) . وقد قدمت الحركة الوطنية وإمتداداتها في الحركة العمالية والطلابية في قطر –على سبيل المثال– مطالب وطنية (الكواري ١٩٩٦ (ب): ١٦٥–١٩٧و ٢١٩–٢٢١). وفي عقد السبعينيات كانت هناك طموحات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية ، من خلال تحول النظم الأساسية في قطر والإمارات وسلطنة عمان إلى دساتير ديمقراطية دائمة . ولكن هذه المطالب أيضا تراجعت تدريجيا مع الطفرة النفطية . هذا بالرغم من بقاء الطموحات التي تم التعبير عنها، بالكتابات والدعوات والبيانات والدراسات وكان أبرزها مذكرة المجلس الوطني ومجلس الوزراء في اتحاد الإمارات العربية في عام ١٩٧٩ ، إلى المجلس الأعلى(غباش ١٩٧٩: ٥–٩)، ودراسات الإصلاح الإداري التي شهدتها المملكة وقطر وسلطنة عمان في مطلع السبعينيات حتى منتصفها. وكذلك ما عبر عنه منتدى التنمية وغيره من الملتقيات، من أطروحات وتوصيات منذ عام ١٩٧٩ و حتى اليوم، في ضوء قيام الثورة الإيرانية والحرب العراقية–الإيرانية وإنشاء مجلس التعاون وتراجع أسعار النفط.

وفي مطلع التسعينيات عادت مطالب الديمقراطية و الشورى إلى البروز وعبرت عنها تحركات وعرائض الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير على امتداد دول المنطقة (الكتبي ٢٠٠٠: ٢٢٢–٢٣٥). و–مع الأسف– لم تلق تلك العرائض التي لم تكن تسندها حركة ديمقراطية، آذاناً صاغية بل تم التعامل معها أمنيا وأخفتت الأصوات. وبذلك بقى الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير في تيارات دينية ووطنية تعوزها التنظيمات، كما تفتقر إلى وحدة التوجه بسبب غياب القواسم المشتركة بينها وعدم توافقها على العمل الفكري والتنظيمن المشترك من أجل الانتقال إلى الديمقراطية . هذا بالرغم من مصلحة تلك التيارات في الديمقراطية وتأكيد كثير من المنتمين إلى التيار الديني والتيار الوطني على ضرورة الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى. وسوف تبقى الحركة الديمقراطية ضعيفة أو غائبة عن ساحة الدول الأربع إلى أن يرتفع حس المسئولية لدى الواعين من رجالاتها ونسائها بفضائل الديمقراطية وضرورات الإصلاح الجذري ويعبروا عن إحساسهم هذا بمخاطبة السلطات علنيا وجماعيا بشكل صادق ومسئول. وهذا لن يتم إلا بعد أن يكسر هؤلاء حاجز الذل والخوف ويصدقوا مع أنفسهم ومع السلطة في بلدانهم.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

٣-٥

الإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي

ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل

الإمكانيات المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي في دول المنطقة باستثناء الكويت وربما البحرين، محدودة والفرص قليلة. ويمكن أن تسبب قراءة الواقع الراهن إحباطا للمرء ويأسا من إمكانية التحول الديمقراطي في أغلب دول المنطقة في المدى المنظور. ولكن النظرة التاريخية التي لا تقف عند حدود اللحظة الراهنة، وإنما تمد افقها إلى المستقبل بهدف المشاركة في صنعه، لابد لها أن تتواصى بالصبر وأن تنطلق من الأمل ، وأن تُعمل الفكر في الواقع وتتحرى ما في ماضيها وحاضرها من عوامل تساعد على تنمية إمكانيات التحول الديمقراطي وزيادة فرص الانتقال إلى الديمقراطية . وهذه النظرة لابد أن تكون على مستوى كل دولة ومن قبل مواطنيها الذين هم أقرب إلى الواقع وأعرف بالباطن وأقدر على معرفة الإمكانيات واغتنام الفرص . ومع هذا التحفظ فإن الباحث يمكنه الإشارة إلى عدد من الفرص وطرح عدد من الإمكانيات المشتركة بقصد إجراء حوار حول دلالتها بالنسبة لكل دولة من دول المنطقة.

والإمكانيات التي تحسن الإشارة إليها في هذا الصدد تتمثل في التالي :

أولا: تزايد الوعي بمفهوم المواطنة والمطالبة بأداء مقتضياتها من حقوق وواجبات . ويعود ذلك إلى انتشار التعليم وسهولة المعرفة والاحتكاك بالعالم من خلال السفر والتجارة ومن خلال الإعلام، الأمر الذي نور بصيرة المواطنين وجعلهم يقارنون أوضاعهم بأوضاع المواطن في الدول الديمقراطية ، ويحسون بالفرق –على المستوى الشخصي– من حيث المساواة القانونية والحق في التعبير والتنظيم وضمانات الكرامة الإنسانية عندما يكونون في دولة ديمقراطية، مقارنة بما يفتقدونه في أوطانهم من حقوق المواطنة وكرامة الإنسان. إن هذا الوعي والإدراك جعل المواطن في دول المنطقة غير قانع بوضع الرعية والتابع المطيع. وأخذ المواطن يجاهر بعدم قناعته هذه وينتقد بصوت عال ، وإن كان صوت هذا الانتقاد ما يزال صوتا فرديا ضائعا يفتقر إلى الوسائل التنظيمية والحركة الجماعية التي يمكن أن تجعله مسموعا ومؤثرا على عملية اتخاذ القرارات العامة وتحديد الخيارات الوطنية.

ثانيا: تزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي للحكومات والنخب الحاكمة . ويتعدى ذلك الخطاب مجرد اللفظ إلى التطبيق أحيانا . ومثال ذلك إقرار نظم أساسية للحكم وتعيين مجالس شورى في الدول التي لم يكن فيها شيء من ذلك . وهذا اعتراف اضطراري وإن كان على مضض بأن الدولة من حيث المبدأ ، مؤسسة يجب أن يتم تنظيم العلاقات فيها من خلال نظام أساسي للحكم ، ويشارك الشعب من خلال مجالس الشورى في إبداء الرأي . وكذلك يتمثل هذا الخطاب الرسمي في الحديث عن تحول النظم الأساسية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

للحكم والدساتير المعطلة في بعض دول المنطقة إلى دساتير دائمة تقيم مجالس شورى ومجالس نيابية و بلدية منتخبة تشارك فيها المرأة . إن هذا الخطاب الرسمي حول "الديمقراطية" والتظاهر بتطبيقها، بالرغم من شكليته وبعده عن الديمقراطية الحقيقية بسبب عدم احتكامه إلى شرعية دستور ديمقراطي، يدل على مراجعة الحكام لنظم حكمهم، واعتبار مشاركة الشعوب لهم بأنها مصدر من مصادر الشرعية . وهذه المراجعة التي فرضها العصر وزاد من ضرورتها وعي الشعوب ومطالبة الأفراد بحقوق المواطنة واستعداد بعضهم لتحمل واجباتها ، تمثل إمكانية للانتقال من الديمقراطية اللفظية التي تسود الخطاب، إلى الديمقراطية الحقة تدريجيا. هذا إذا نمى الطلب المجتمعي على الديمقراطية. لقد أصبحت الديمقراطية مقبولة ولو ظاهريا على المستوى الرسمي ، وبالتالي فان المطالبة بها ليست خيانة أو كفرا . وهذا يزيل حاجزا وينمي إمكانية من إمكانيات التحول الديمقراطي، على المؤمنين بالديمقراطية الاستفادة منه.

ثالثا: التوجه العالمي نحو الديمقراطية. لعل التوجه العالمي بشكل عام وعلى الأخص بين الشعوب والمنظمات الأهلية غير المغرضة في الغرب وفي العالم أجمع، أصبحت إمكانية من الإمكانيات وفرصة يمكن أن يستفيد منها كل شعب من الشعوب الساعية للانتقال إلى الديمقراطية في مواجهة حكوماتها. ويعود ذلك إلى تأثير الرأي العام العالمي عندما يطّلع على النضال الديمقراطي من خلال أجهزة الإعلام والإنترنت ويتم التعاطف مع ذلك النضال من قبل المنظمات الأهلية المؤثرة على قرارات الدول. وإذا كان العامل الخارجي لا يمكن أن يكون بديلا عن العوامل الداخلية ، وإذا كانت إمكانياته قد لا تتعدى التعاطف، فإنه مفيد جدا من الناحية النفسية والمعنوية للحركة الديمقراطية، ومؤثر على السمعة التي تحاول أن تبنيها الدول غير الديمقراطية لنفسها وتوظف من أجلها الإعلام والعلاقات العامة فضلا عن التساهل مع المصالح الأجنبية.

إن التوجه العالمي نحو الديمقراطية يمثل إمكانية محلية للحركة الديمقراطية، إذا هي استطاعت أن تصل إلى درجة من التماسك الداخلي والاستمرارية وكسبت الرأي العام المحلي والإقليمي ونفذت إلى وسائل الإعلام العالمي وعبر شبكة المعلومات الإلكترونية. إن الدول في عصر العولمة لم تعد محصنة ضد التأثير الخارجي أو غنية عن تأييد الدول الأخرى وقناعات شعوبها. ومن هنا فان التوجه العالمي تجاه الديمقراطية سوف يؤثر من حيث إضعاف إرادة الدول الأجنبية واستمرارها في تأييد الحكومات غير الديمقراطية. وذلك عندما يصل صوت المطالب الديمقراطية إلى جمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الأهلية والرأي العام في العالم. لقد اصبح هناك بعد خارجي للنضال الديمقراطي، يمكن أن يعزز جهوده على المستوى المحلي . هذا إذا ابتعدت الحركة الديمقراطية عن شبهة الاختراق الخارجي وحافظت على استقلالها، ولم تستخدم من قبل الغير لترويج القيم والمصالح والعقائد المتعارضة مع ثوابت مجتمعها ، طمعا في التمويل والتأييد الخارجي. إن البعد الخارجي مكمل لبعد النضال الداخلي ولذلك يجب الحذر من طغيان اعتباراته كي لا يكون استخدامه

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

ضد الحركة الديمقراطية الوطنية من قبل أعدائها في الداخل حقا يراد به باطل .

رابعا: التغيرات الاقتصادية وتراجع دعم الدولة.

تشهد دول المنطقة تغيرات اقتصادية وسكانية أدت إلى تراجع نصيب الفرد من ريع النفط ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى عجز الحكومات عن توفير وظائف للمواطنين في القطاع العام ويقلص من دعمها للخدمات ويكشف فشلها في التنمية. كما تحد هذه التغيرات المالية من قدرة الدولة على الاحتفاظ بسياسات إعادة توزيع ريع النفط والتي شكلت آلية الضبط السلطوي – الريعي في الماضي . ومن هنا فإن حكومات المنطقة تواجه الآن وسوف تواجه في المستقبل أوضاعاً مختلفة لن تجدي أساليب الحكم السابقة في مواجهتها، مهما أضيفت العصا إلى الجزرة . الأمر الذي يجعل الحكومات تعيد النظر، وإفساح مجال للقطاع الخاص الإنتاجي وتشجيع المهنيين على الحرف الحرة ، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية لتوفير فرص عمل منتجة وتوليد مصادر دخل للمواطنين وللدولة نفسها من خلال الرسوم والضرائب. وهذه السياسات التي سوف تُجبر ماليا عليها الحكومات عاجلا أو آجلا ، تقتضي رفع سقف الحرية الاقتصادية والسياسية وسوف تفسح مجالا للمبادرات غير الحكومية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، نتيجة زيادة نسبة المستقلين في دخلهم وترقيهم المهني وحراكهم الاجتماعي عن هيمنة الحكومات. كما تعيد إلى الساحة السياسية عامل الضرائب باعتباره واجبا على المواطنين يقابله حق المشاركة في الرقابة واتخاذ القرارات العامة.

وينتظر أيضا أن يؤدي تردد حكومات المنطقة عن إجراء إصلاح جذري شامل – بسبب الخوف من أن يمس منافع بعض الفئات وأولوياتها على المال العام عندما يتم إعادة تقسيم أعباء الإصلاح بعدل بين المواطنين–، إلى وضع تتدنى فيه مستويات المعيشة بالنسبة لذوي الدخل المحدود وتنتشر فيه البطالة وعلى الأخص بطالة المتعلمين. وسوف تبدو نتيجة لذلك التردي الفروق الاقتصادية والاجتماعية جلية ينكرها المواطنون ويعملون على تصحيحها . وهنا تبرز بسبب تقلص الدعم الحكومي وانحيازه ضد مصلحة ذوي الدخل المحدود إضافة إلى ضرورة اعتماد المواطنين على أنفسهم وتزايد الدور الإنتاجي للمواطنين وتحررهم النسبي من هيمنة السلطة وعدم رضاهم عن تراجع دعم الدولة، حاجة لقيام تنظيمات أهلية تطرح اهتماماتهم وتدافع عن مصالحهم، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى قيام نقابات وتنظيمات سياسية وجمعيات حقوق الإنسان وبروز نواة حركات ديمقراطية تحقق الانتقال السلمي إلى الديمقراطية. هذا إذا كانت التيارات التي تنشد التغيير والحكومات قادرة على إدراك فضائل إرساء نظم حكم ديمقراطية تقيم العدل والإنصاف على قاعدة المساواة بين المواطنين ، وتؤسس لسلم اجتماعي ومصالحة تاريخية على قاعدة الديمقراطية.

خامسا : تزايد نشاط التجمعات الأهلية ونمو التنظيمات غير الحكومية .

تختلف دول المنطقة بشكل واضح في مدى مراعاتها لحرية التعبير والتنظيم . فهناك الكويت التي

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

تتقدم على دول المنطقة وتصل حرية التنظيم فيها إلى قبول أحزاب الأمر الواقع . وهناك البحرين والإمارات حيث توجد فيهما منظمات مهنية وثقافية وأندية وفقا لقانون الجمعيات . وفي بقية دول المنطقة توجد جمعيات خيرية فقط. والى جانب تنظيمات المجتمع المدني الحديث المشار إليها ، توجد تجمعات غير رسمية تساهم في تشكيل الرأي العام برز تأثيرها في البحرين قبل وبعد الاستفتاء على الميثاق الوطني.

وأهم هذه التجمعات غير الرسمية الحركات غير المرخص لها إضافة إلى المساجد والمجالس والملتقيات غير الرسمية الأخرى التي أصبحت تلعب دورا ثقافيا وسياسيا متصاعدا في دول المنطقة خاصة عندما تنعدم حرية التنظيم أو يتم التضييق عليها. كما هو الحال في دول الخليج التي لا تتوفر فيها تنظيمات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي ، وكما يحصل في الكويت إبان فترات تعطيل الدستور حيث تلعب الديوانية إلى جانب المسجد دورا سياسيا في التعبير عن الرأي العام . ومن هنا فإن تنشيط دور المسجد والمجلس أو الديوانية وملتقيات الأمر الواقع باعتبارها الحد الأدنى الذي يحتفظ المواطنون بحق التجمع فيها والتداول على هامش تجمعهم فيما يخصهم من شئون عامة ، يمثل إمكانية يصعب تعطيلها بالكامل وسوف تبقى مهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية حتى ينمو المجتمع المدني ويقوم بوظائفه كاملة من خلال الأحزاب والنقابات وجمعيات حقوق الإنسان إضافة إلى جمعيات النفع العام غير الحكومية الأخرى.

وإلى جانب التجمعات الأهلية غير الرسمية ، بدأ ينمو في دول المنطقة مجتمع مدني من الجمعيات غير الحكومية الخيرية والثقافية والمهنية وصولا لأحزاب الأمر الواقع في الكويت(المديرس: ١٩٩٦) . هذا إلى جانب وجود محسوس لتيار ديني إسلامي وتيارات قومية وليبرالية واجتماعية وطنية. فضلا عن وجود، مشاركات خارجية للمواطنين في نشاطات خيرية وثقافية ومهنية وأكاديمية وإنسانية على مستوى العالم إضافة إلى المستويين العربي والإقليمي. وهذه التحركات الشعبية على المستوى الأهلي ومن خلال منظمات المجتمع المدني والصلات الخارجية لمواطني دول المنطقة ، سوف تزيد من حرية التنظيم وتفسح مجالات أرحب لحرية التعبير عن طريق البحث العلمي والدراسات وعن طريق كتابة الآراء والمساهمة في اللقاءات. الأمر الذي سوف يساعد على تقارب الأفراد والجماعات وبلورة قواسم مشتركة للعمل المشترك لما فيه من مصلحة عامة لشعوب المنطقة وحكوماتها.

سادسا: الاعتبارات الدينية والتقليدية في علاقة الحكام بالمحكومين .

تعتمد حكومات المنطقة على سياسة المجاملة في علاقتها مع مجتمعاتها. وتعطي تصرفاتها السلطوية بعدا دينيا ومظهرا تقليديا قبليا وعائلياً ولا تُفرط في استخدام العنف ، وإنما تستخدمه بالقدر الكافي للاحتفاظ بسلطتها المطلقة تجاه كل من يهدد سلطة الحاكم الفرد ولو كان أقرب المقربين . ويتضح من تاريخ العلاقة بين الشعوب والحكومات بأن الحكومات عندما تواجه بحركة وطنية مثل هيئة الاتحاد الوطني في البحرين

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

والحركات الوطنية والعمالية والطلابية في قطر والحركة المطالبة بعودة العمل بالدستور في الكويت والتحركات الدينية السلمية في المملكة وغيرها من دول المنطقة، وتحرك المجلس الوطني ومجلس الوزراء الاتحادي والصحافة المستقلة في الإمارات ، و حتى التحركات الأكثر عنفا في عُمان وبعض دول المنطقة ... فإن ردة فعل الحكام الأولية تتصف بالسياسة وتحرص على التعامل مع هذه التحركات آخذة في الاعتبار الأعراف التقليدية والاعتبارات الدينية ، ولا تستخدم العنف إلا عندما يتم إضعاف تلك التحركات ويتم تعبئة التأييد الداخلي والخارجي ضدها . ونلاحظ أيضا أن تعامل الحكومات مع أصحاب الرأي والحجة الدينية والانتماءات التقليدية اكثر لينا من تعاملهم مع غيرهم من المعارضين.

وهذه الطبيعة الخاصة لعلاقة الحكام بالمحكومين في دول المنطقة ودرجة المجاملة التي تحظى بها الاعتبارات الدينية والتقليدية تتيح إمكانية يمكن تعزيزها. وعلى المطالبين بالديمقراطية أن يركزوا على إظهار المبادئ وإبراز القيم والعودة إلى علاقة المساواة والندية التي سادت بين مؤسسي الأسرة الحاكمة والقبائل والعائلات التي تشكل منها المجتمع في ذلك الوقت . إن إبراز قيمة الإنسان، والتركيز على الاعتبارات الأخلاقية والتذكير بالعلاقة التقليدية والتصرف مع الحكام بمقتضيات ذلك وعلى مستوى الندية، سوف يعيد الذاكرة التاريخية للحكومات والشعوب ويساعدهما على إعادة تأسيس العلاقة بينهما على قاعدة المساواة والندية وفق شرعية دستور ديمقراطي ، لا تكون فيه السيادة لفرد ولا لقلة على الناس وإنما السيادة لله وحده عز وجل، والشعب مصدر السلطات . ويصبح الحاكم أولاً بين متساوين كما كان الحال في الأحلاف القبلية في المنطقة وأعراف القبيلة العربية التقليدية التي تقوم العلاقة بين أفرادها المتحالفين على أساس الأعراف والاحترام المتبادل .

ومما لاشك فيه أن تفعيل الاعتبارات الدينية والتقليدية والتركيز على كرامة الإنسان إلى جانب إبراز حقوق المواطن وتماسك المجتمع عبر الأجيال، تشكل كلها إمكانيات ثقافية يمكن أن تضاف إلى إمكانيات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية . هذا إذا تم الرجوع الصادق إلى المعنى العظيم لمبدأ التوحيد من حيث أنه في جوهره نفي لعبودية الإنسان لغيره من البشر . وتم تطبيقا لذلك الإيمان، التصدي لمهمات القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصرار على مراعاة مبدأ المساواة والعدل والإنصاف ، وأصبحت الدعوة تركز على أن الأمر شورى بين الجماعة ، والشورى ملزمة والأمة هي التي تفوض السلطة لمن يحكمها أو يشرع نيابة عنها وفق شرعية دستور ديمقراطي يحفظ للشريعة مكانتها. ويضاف إلى هذا الاعتبار العقائدي الذي يجب توظيفه من أجل الانتقال إلى الديمقراطية ، اعتبارات تقليدية تتعلق بالتاريخ الاجتماعي والسياسي لدول المنطقة ، وبروز الأسر الحاكمة نتيجة توافق الأفراد والجماعات وقيامهم بمساندة مؤسسي تلك الأسر – بعد اختيارهم في أغلب الأحيان– في الوصول إلى السلطة وفق مفهوم يحافظ على كرامة السكان ويحقق

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

مصالحهم ويقوم على مشاركتهم في القرارات وفي الخيرات. إن الفرد عندما يرتقي بنفسه إلى مرتبة المواطن ويرتفع بحس المسئولية المجتمعية والأخلاقية لديه سوف يجد إمكانيات معقولة ، تفتح آفاقا للعمل السلمي من اجل الديمقراطية تبدأ بالعمل الفردي ووصولاً للعمل الجماعي (فخرو ٢٠٠٠ (ب): ١٤-٣٢).

٤-٥

العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي

العقبات التي تقف أمام الانتقال إلى الديمقراطية عديدة كما يتضح ذلك من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجيوسياسية الراهنة التي سبقت الإشارة إليها . فالواقع الراهن لتلك البنى التي أسفرت عنها التجارب السياسية المعاصرة لدول المنطقة ، يشير إلى عقبات عصية على التجاوز. هذا مع وجود اختلاف نوعي كبير بين وضع الكويت وأوضاع بقية دول المنطقة بسبب تطورها السياسي وما أسفر عنه من مستوى الحريات العامة التي يتيحها دستور الكويت لعام ١٩٦٢، وما يوفره بالتالي من إمكانيات شرعية للنضال الديمقراطي ونمو حركة ديمقراطية قادرة على مواجهة العوامل المعيقة لعملية التحول الديمقراطي (النجار ١٩٩٦). وفي تقديري أن أهم العقبات والعوامل المشتركة المعيقة في دول المنطقة بشكل عام تتمثل في التالي:

أولا : ضخامة مصالح الأسر الحاكمة وما يعود عليها من المال العام كرواتب ومخصصات وعطايا وخدمات، وما يتمتع به بعض أفرادها من قدرة على استملاك الأراضي الشاسعة. هذا إضافة إلى المكانة السياسية التي يتمتع بها أفرادها وتعطيهم الأولوية في تولي المناصب والوظائف العامة فضلا عن الأولوية الاجتماعية المفروضة بقوة البرتوكول الرسمي (الشيوخ قبل الوزراء). ولعل نظرة على المناصب العليا في الحكومات وما يتبعها من مؤسسات تبين أولويات أفراد الأسر الحاكمة في تولي الوظائف العامة فضلا عن مواقع ووزارات السيادة . وإلى جانب هذا كله يتمتع أفراد الأسر الحاكمة بشكل عام بمزايا القرب من متخذي القرار. هذا مع اختلاف درجة تلك المزايا من فرد إلى آخر ومن بلد إلى آخر ، الأمر الذي يجعل كل رجل أعمال أجنبي أو محلي محتاجاً إلى استخدام ذلك النفوذ من أجل الحصول على الأعمال لاسيما المتعلقة منها بالدولة أو التي تحتاج إلى ترخيص وموافقات الحكومة للقيام بها أو تزويدها بالخدمات و التسهيلات .

وتضاف النخب الأخرى من وزراء وكبار موظفين وسماسرة الأعمال والعمولات (مواطنين ووافدين)، إلى أصحاب النفوذ " الجالب للمال" . ولعل نظرة إلى الثروات الكبرى وإلى ملكية وعضوية مجالس إدارة الشركات الكبرى الفردية منها والمساهمة العامة تشير إلى العلاقة بين النفوذ في السلطة والمكانة في القطاع الخاص . هذا بالرغم من أن احتمالات تعارض ذلك مع المصلحة العامة بل تعارضه مع نصوص دستورية وقانونية سارية المفعول . وهنا يمكننا توصيف العلاقة بين السلطة والثروة بما وصف ابن خلدون الدولة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

السلطانية غير الديمقراطية به ، حسب ما سبقت الإشارة " الجاه مفيد للمال" "والتملق مفيد للجاه" (الجابري ٢٠٠٠ : ١٢) . وإلى أن يفك الارتباط بين السلطة العامة والمصالح الشخصية ويوضع حد لكون التملق سبيلا للسلطة والنفوذ، ويعاد الاعتبار تدريجيا لحرمة المال العام والنفوذ العام، فإن هذه العقبة المتمثلة في ضخامة المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة سوف تبقى عقبة كأداء تسد طريق الديمقراطية وتعرقل الانتقال إليها .

ثانيا : ضخامة المصالح الأجنبية . تحظى الشركات متعددة الجنسية الغربية ، بمصالح نفطية وتجارية ومالية كبيرة في المنطقة وأولوية وسهولة في التعامل مع الحكومات على وجه الخصوص . كما تتمتع الحكومات الغربية المهيمنة على النظام العالمي بوجود عسكري ودور أمني ونفوذ ضاغط على عملية اتخاذ القرارات الوطنية . وهذه الأوضاع التي تمد جذورها في التاريخ الحديث لدول المنطقة وتكتسب تأثيرها من حقيقة دورها العسكري والأمني في المنطقة وسيطرتها على النفط ، تشكل عقبة أمام الانتقال إلى الديمقراطية . ويعود ذلك لسببين رئيسيين : أولهما: تقدير القوى الأجنبية صاحبة المصالح المحلية، لخطورة الديمقراطية الحقة على مصالحها غير المشروعة واحتمال تعارض التوجهات الوطنية مع استراتيجيات الهيمنة التي تسعى إلى فرضها على الدول التابعة . إن الديمقراطية الحقة لابد أن تكون ذات اتجاهات وطنية والتزام بتحقيق المصالح الوطنية ، والتي قد تتطلب من دول المنطقة الاندماج الإقليمي في كيان موحد قادر على توفير الأمن والنماء في إطار التكامل العربي بدلا من الاعتماد على الحماية الأجنبية. وثانيهما : إن التفاوض مع الحكام مقابل تأمين استمرار حكمهم ، أثبت – على مستوى العالم – أنه أيسر وأسهل للقوى الأجنبية ذات الاستراتيجيات المعادية لتطلعات الشعوب وذات المصالح في احتكار الموارد الطبيعية والتجارية والراغبة في احتكار مشتريات السلاح وتشجيعها . ومن هنا فإن الحكومات الغربية في الماضي والحاضر ليست متحمسة بشكل عام للديمقراطية في الدول العربية . هذا إذا لم تكن ضدها في بعض الدول إذا تعذر إفراغ الديمقراطية من توجهاتها الوطنية. وحيث لا يوجد طلب شعبي فعال على الديمقراطية أو حركة وطنية ديمقراطية يحتمل أن توازن ضغط المصالح الأجنبية أو يحتمل أن تصل إلى الرأي العام الخارجي وتكسبه ضد تصرفات حكوماته في المستقبل، فإن النفوذ الأجنبي صاحب المصالح المحلية سوف يظل عامل إعاقة للديمقراطية .

ثالثا : تفاقم الخلل السكاني واستمرار الخلل الإنتاجي . تشكل أوجه الخلل هذه معوقات حقيقية لحركة الشعوب ونمو قدرتها الذاتية وإرادتها المستقلة اللازمين لتنمية طلب فعال على الديمقراطية . فالخلل السكاني الذي يتفاقم عاما بعد عام كما أشرنا سابقا ، أدى إلى تهميش دور قوة العمل المواطنة وطردها من المواقع المنتجة التي لا تستغني عن إنتاجها الدولة والمجتمع ، وجعل دور المواطنين في اتخاذ القرارات في القطاع الخاص والعام دوراً ثانويا إذا قورن بدور الوافدين . كما أصبح المواطنون في الدول الصغيرة أقلية ، ليست بالضرورة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

أكبر الاقليات في الدولة . ومن هنا فإن مجتمعات أغلب دول المنطقة كما سبق أن بينا ، لم يعد ينطبق عليها مصطلح المجتمعي بالمعنى العلمي ، وإنما هي إلى معسكرات العمل أقرب (الكواري ١٩٩٦ (ب): ٢٣١ – ٢٥٠) . وهذا يؤثر على قدرة المواطنين في الدفاع عن مصالحهم ويجعلهم ، بحكم ضعف تأثيرهم على القرار وهامشية دورهم الإنتاجي الذي لا تعتمد عليه الدولة، غير متمكنين من العمل على تأمين مصيرهم . فالسكان كلهم لا يجمعهم مصير واحد وأخطار المستقبل ليست مشتركة بالنسبة لهم جميعا. ومن هنا فإن مصالحهم ليست واحدة وأهدافهم العامة ليست مشتركة ومصيرهم ليس متماثلا .

وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة استمرار الخلل الإنتاجي واستمرار الاعتماد على الريع من صادرات النفط واستخدامه لتعزيز آلية الضبط السلطوي كما أشرنا سابقا ، فإن تفاقم الخلل السكاني واستمرار الخلل الإنتاجي يشكلان عقبات أمام الانتقال إلى الديمقراطية ، ولابد من إصلاحهما من أجل تفعيل دور المواطنين وتنمية قدراتهم وتحرير إرادتهم الأمر الذي لا يمكن لهم بدونه تنمية طلب فعال على الديمقراطية . ولعل المفارقة المحزنة هنا تتمثل في تناقض المصالح الآنية لبعض القوى الفاعلة في المنطقة مع متطلبات إصلاح الخلل السكاني والخلل الإنتاجي لما يمثله استمرارهما من دعم لآلية الضبط السلطوي . هذا إضافة إلى إدمان مجتمعات المنطقة للمنافع الآنية التي يتيحهما هذان الخللان . ولذلك فقد مرت اكثر من فرصة على دول المنطقة لتصحيح كل منهما دون أن تغتنم. والكويت خير مثال على ذلك.

رابعا: عدم التوافق على مفهوم الديمقراطية وغياب العمل بها . أصحاب المصلحة من الأفراد والجماعات في الديمقراطية كثيرون ، ولكنهم غير متفقين على مضمون الديمقراطية ولا يمارس معظمهم الديمقراطية على أرض الواقع على أي مستوى من مستوياتها . فالديمقراطية ما زالت شعاراً يفتقر إلى وجود مفهوم مشترك متفق عليه بين الداعين إلى الانتقال إليها . كما أن ممارستها في تنظيمات المجتمع المدني مثل الجمعيات والتجمعات المهنية وأحزاب الأمر الواقع وحتى الشركات المساهمة يشوبها الكثير من أوجه النقص. الأمر الذي حد جزئيا من نمو التنظيمات غير الحكومية الحقة –على قلتها–وحال دون اتساعها بسبب جمود القيادات وكثرة الانشقاقات والانفلاق على المصالح الآنية الضيقة.

وقد أدى غموض مفهوم الديمقراطية وغياب العمل بها، إلى صعوبة العمل المشترك بين التيارات والقوى السياسية التي تنشد التغيير وحال دون نمو المجتمع المدني وبروز حركة ديمقراطية. ومن هنا فإن عدم التوافق على مضمون الديمقراطية بين أصحاب المصلحة فيها وغياب العمل بها في داخل تنظيمات المجتمع المدني، تدعو إلى تحديد مفهوم الديمقراطية وتوضيح مضامينه الدستورية من خلال الحوار بين القوى التي تنشد التغيير الديمقراطي وبين الحركة الديمقراطية وبين الحكومات حتى يتم خروج الحكومة والشعب من مصيدة الحكم غير الديمقراطي،ويسهل أمر التوافق بينهما على الديمقراطية وتبدأ عملية التحول الديمقراطي

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الطويلة والشاقة ولكن الممتعة ذهنيا وإنسانيا والمعطاءة وطنيا.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الفصل السادس
متطلبات تنمية الرؤية المستقبلية

الرؤية المستقبلية التي تطرقنا إلى عناصرها وسبل تنميتها عبر الفصول الخمسة السابقة، سوف تبقى مجرد فكرة حتى تتوفر لها متطلبات التنفيذ ، التي تساعد على تحويلها إلى عمل فكري وإلى حركة نضال سلمي من أجل الانتقال إلى الديمقراطية (فخرو ٢٠٠٠(أ): ٢١-٢٣). ويمكن التمييز بين نوعين من متطلبات التنفيذ . أولهما : متطلبات فكريه تمهيدية مشتركة يمكن تحقيقها على المستوى الإقليمي. وثانيهما: متطلبات وطنية لابد من تحقيقها في كل دولة حتى يمكن الانتقال إلى الديمقراطية فيها . وهذه المتطلبات الوطنية تتوقف على الإمكانيات و الفرص المتوفرة و المداخل المتاحة في كل دولة للانتقال إلى الديمقراطية، في ضوء موقف حكومتها من الديمقراطية.

وأهم المتطلبات التي يجب توفيرها على المستوى الوطني تتمثل في قيام تنظيمات سياسية و نمو منظمات المجتمع المدني بشكل عام و ممارسة الديمقراطية داخلها و فيما بينها ، سعيا لبلورة قواسم وطنية مشتركة و تنمية حركة ديمقراطية متفقة فصائلها على مشروع دستور ديمقراطي و مطالبة بتطبيقه . ونجاح أي حركة ديمقراطية على المستوى الوطني يتوقف على مدى اتساع تمثيلها وممارسة الديمقراطية داخلها وانضواء القوى الفاعلة التي تنشد التغيير السلمي تحت لوائها . كما يتطلب نجاح الحركة الديمقراطية أيضا ، نمو قدراتها و تمكنها من وضع استراتيجية و تبني خطط مرحلية و برامج عمل من أجل الانتقال السلمي إلى الديمقراطية . و لعل حكمة سراة القوم- أن وجدوا - في المجتمع وقدرتهم على التوافق التاريخي و المصالحة على قاعدة الديمقراطية ، هي أهم متطلبات قيام تنظيمات سياسية ونمو حركة ديمقراطية .

أما أهم المتطلبات المشتركة التي يجب توفيرها على المستوى الإقليمي لتحقيق الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية فإنها تتمثل في المتطلبات الرئيسية التالية :

٦-١
متطلبات فكرية وسياسية

وتتمثل في إعمال الفكر وتكثيف الحوار بين أصحاب المصلحة في الديمقراطية بشكل عام و بين الباحثين و المفكرين و الممارسين للعمل العام بشكل خاص، وذلك من أجل تحديد مفهوم الديمقراطية الذي يمكن أن تتوافق عليه التيارات والقوى التي تنشد التغيير ، وتوضيح مضامينه بهدف تأسيس الديمقراطية في الفكر والثقافة وتوسيع قاعدة الساعين إليها من أصحاب المصلحة في تحقيقها. وهذا التأسيس الفكري والتأصيل

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الثقافي للديمقراطية من أجل تبنيها في الحياة السياسية على المستويين الرسمي والأهلي، والعمل بمقتضياتها يتطلب إنجاز مهمتين رئيسيتين :

أولاهما : مقاربة إشكاليات الديمقراطية . وأول هذه الإشكاليات يتمثل في احتمال تعارض العقيدة الإسلامية مع الديمقراطية أو تعارض الديمقراطية مع العقيدة الإسلامية . فالمواقف المتباينة والمخاوف المتبادلة بين الدين الإسلامي وبين الديمقراطية الليبرالية الغربية، حقيقة لا يمكن تجاهلها . بل إن المواقف المتباينة والمخاوف المتبادلة والتحفظات على الديمقراطية بشكل عام وعلى التطبيق العربي الراهن "للديمقراطية " بشكل خاص ، تشير أيضا إلى وجود إشكاليات لابد من مقاربتها حتى يمكن قبول الديمقراطية نفسيا و تبنيها فكريا و مراعاتها في الحياة السياسية .

وفي تقديري أن الصلة بين الديمقراطية والليبرالية كعقيدة وما تقوم عليه من قيم الإباحة للحريات الفردية بصرف النظر عن الحلال و الحرام ، ليست علاقة لازمة لا تقوم للديمقراطية قائمة دون التسليم بها. ولعل ما نراه من صلة بين الديمقراطية في الغرب والليبرالية والحريات الفردية المتطرفة ليس إلا تعبيرا عن قوة التوجهات الليبرالية في المجتمعات الغربية ، وليس هناك ما يجبر العرب والمسلمين على قبول القيم الاجتماعية اللبرالية الغربية أو العقيدة الرأسمالية ، عندما يختارون نظام الحكم الديمقراطي وهذا ما لاحظه قبل منتصف القرن العشرين شومبيتر في كتابه الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية الذي نظر إلى الديمقراطية باعتبارها منهجا لتداول السلطة (Schumpeter 1970: 269-302) . إن الديمقراطية المعاصرة هي اليوم منهج اكثر من كونها عقيدة وقد أصبحت ممارسة مقيدة بشرعية دستورية يمكن ان تكون ذات طابع اشتراكي أو رأسمالي أو غيره. وبالنسبة لنا ليس هناك ما يمنع أن تكون مقاصد الشريعة الإسلامية ، قيدا على المشرع في الممارسة الديمقراطية –في البلاد الإسلامية–، طالما كان ذلك قيدا دستوريا تحكم به محكمة دستورية وفقا لإجراءات الحكم بدستورية القوانين .

وإلى جانب هذه الإشكالية هناك إشكاليات أخرى أعتقد أن مقاربتها على المستوى الفكري سوف تكون أقل صعوبة . ومن أبرز هذه الإشكاليات إشكالية الديمقراطية مع اعتبارات الأمن القومي واحتمالات الاختراق الثقافي وتهديد الثوابت وتفكيك البنى التقليدية التي تصدت للعدوان الخارجي عبر التاريخ . وكذلك إشكالية التنمية الشاملة المستدامة ذات البعد الإنساني مع الديمقراطية المؤسسة على المبادئ الرأسمالية المتوحشة ، حيث يعمل الانفتاح الاقتصادي " والتصحيح الهيكلي " والدعوة إلى الخصخصة العقائدية ، ضد اعتبارات العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي ، ويؤدي إلى إقصاء السواد الأعظم من السكان بسبب تدني مستويات المعيشة و وقوع أعداد متزايدة من السكان تحت خط الفقر وحرمانهم من مصادر المشاركة السياسية الفعالة . وفي تقديري أن هذه الإشكالية يثيرها واقع التجارب " الديمقراطية " في عدد من الدول العربية و دول العالم

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الثالث . كما تعبر عنها ملاحظة صحيحة عند بدايات الممارسة الديمقراطية في الدول الرأسمالية . وذلك قبل أن تؤخذ في الاعتبار حقوق المواطنة الاقتصادية و الاجتماعية إلى جانب حقوقها السياسية والقانونية .

وهذا النقد يمكن تجنبه وتخفيف تأثيراته والاحتياط ضد حتميته في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، عن طريق تأسيس الديمقراطيات الناشئة في العالم الثالث على اعتبارات التنمية والعدالة الاجتماعية والأمن القومي. وذلك من خلال النص في الدستور على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وتوفير مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة له . و كذلك من خلال نصوص دستورية تتعلق بنظافة أيدي متخذي القرار، إضافة إلى اتخاذ الاحتياطات الضرورية ضد احتمالات الاختراق الخارجي لمواقع المسؤولية العامة على المستويين الرسمي والأهلي ، فمثل هذه الشفافية سوف توضح انتماءات من يتولون مناصب عامة وتسمح بمراقبة مصادر دخلهم ، وهي من ضمن الاحتياطات التي تأخذ بها اليوم الديمقراطيات المستقرة .

ثانيهما : تجسيد مفهوم الديمقراطية . ولابد أيضا من التعبير عن اتفاق التيارات والقوى التي تنشد التغيير عن طريق تبني منظومة من الوثائق المعبرة عن المطالب الديمقراطية . وحتى يتم ذلك يجب إجراء حوار وطني بين المفكرين والممارسين للعمل الأهلي من أجل ترجمة مفهوم الديمقراطية المنشودة ومضامينها المتفق عليها إلى نصوص دستورية و قانونية و وثائق شرف ، تعبر عن توافق أصحاب المصلحة في الديمقراطية و تطرح مطالبهم بشكل محدد وواضح في نصوص حاكمة .

ومن هذه الوثائق المشتركة التي يمكن تبنيها على المستوى الإقليمي " ميثاق حقوق المواطنة وواجباتها " وربما يمكن صياغة " استراتيجية الحد الأدنى من العمل الوطني الديمقراطي " التي تدعو الأفراد والجماعات إلى الصدق مع النفس والالتزام بمدخل الصدق في القول والعمل ، وتحث كل مواطن على أداء مسئوليته الوظيفية والمهنية والمجتمعية من خلال بناء مواقفه من الآخرين بناء على ملاحظته لمواقفهم من المجتمع (السعدون والكواري ١٩٩٦ : ٢٢– ٢٣) . إن مثل هذه "الاستراتيجية" التي إن أمكن تبنيها وتعزيز العمل بها من قبل التيارات والقوى التي تنشد التغيير ، يمكن أن توجد مرجعية لسلوك الأفراد ، والجماعات وتنمي آلية أهلية للضبط الاجتماعي ترتقى بسلوك الأفراد و تقرب "العمل من القول" وتعالج المجتمع من مظاهر ازدواج الشخصية والسلبية والتملق والنفاق . إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

كما أن توافق رموز الفكر وقيادات العمل الأهلي من خلال الحوار على أسس وثيقة "مشروع دستور ديمقراطي"، سوف يجسد مفهوم الديمقراطية المنشودة ويوضح مضامينه في نصوص حاكمة . الأمر الذي سوف يحدد مضمون الطلب على الديمقراطية ويزيد من فاعليته . ولعل دستور الكويت لعام ١٩٦٢ ودستور البحرين لعام ١٩٧٢ يصلحان ليكونا نقطة البداية في وضع نموذج " مشروع الدستور الديمقراطي" المشار إليه.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

ويمكن أيضا في سياق تجسيد مفهوم الديمقراطية اقتراح مشاريع قوانين رئيسية ذات تأثير على تطبيق الديمقراطية على أرض الواقع . ومن هذه قانون المطبوعات والنشر وتداول المعلومات، وقانون الانتخابات العامة والقوانين المتعلقة بحرية التنظيم واستقلال تنظيمات المجتمع المدني ، مثل قانون الجمعيات غير الحكومية وقوانين الأحزاب والنقابات . هذا إضافة إلى قانون القضاء وقانون الإجراءات الجنائية . إن التوافق على المواد الحاكمة في هذه القوانين ذات الأهمية القصوى في عمل الديمقراطية على الأرض ، سوف يوضح الطلب الديمقراطي و يجعل منه تدريجيا سبيلا للإصلاح القانوني قبل الانتقال إلى الديمقراطية ، وكذلك عندما يبدأ العمل بالشرعية الدستورية التي يتطلب أمر ترجمتها على أرض الواقع وجود قوانين ديمقراطية نصا وروحا .

٢-٦

متطلبات مؤسسية وتنظيمية

هناك أيضا متطلبات مؤسسية و تنظيمية لتنمية الرؤية المستقبلية على المستوى الإقليمي والمستوى الوطني. ومن هذه المتطلبات منتدى للحوار، ومنظومة من الملتقيات الإقليمية، ووقف لتعزيز العمل الأهلي.

منتدى الحوار : لابد للحوار حول أهمية وإمكانية الانتقال إلى الديمقراطية من حاضنة إقليمية ، تسهل إجراءه بشكل مستمر ومنتظم وتعمل على توسيع قاعدة المشاركين فيه وتسعى إلى توصيل نتائجه إلى أصحاب المصلحة في الديمقراطية . ويمكن إطلاق مسمى "منتدى الحوار" على هذه الحاضنة لفكرة الحوار الديمقراطي.

ويمكن لمنتدى التنمية أن يقوم بمهمة " منتدى الحوار " إن رأى أعضاؤه ذلك . كما يمكنه أن يساعد في تأسيس " منتدى الحوار " . وذلك من خلال تكليف فريق من أعضائه يتصل بالمعنيين بالتطور السياسي والمهتمين بالانتقال إلى الديمقراطية ، من أجل تكوين لجنة تحضيرية أو مجلس أمناء " لمنتدى الحوار" يتولى مهمة إعداد البحوث والدراسات اللازمة لإجرائه، ودعوة قيادات الفكر والعمل الأهلي لإجراء حوار منظم ومستمر بهدف تنمية قواسم مشتركة تؤدي إلى توافق على مضمون الوثائق اللازمة لتحديد معالم الطلب على الديمقراطية وتحديد دور الداعين إلى إقامة نظم حكم ديمقراطي في دول المنطقة.

ويمكن لمنتدى الحوار أيضا عندما تتضح رؤيته و تتأكد مكانته ، أن يقوم بدور الدبلوماسية الشعبية على المستويين الرسمي والأهلي وبين دول المنطقة من خلال "جماعة المساعي الحميدة " . وذلك بتكوين فرق عمل وإرسال وفود تتحاور وتتوسط لحل الخلافات بين القوى صاحبة المصلحة في الديمقراطية ، وبين الحكومات والمعارضين لها ، وبين دول المنطقة فيما يتعلق بخلافات الحدود ومعوقات الاندماج الإقليمي الأخرى . باعتبار الاندماج بين أقطار دول مجلس التعاون وتجسيد كيان فيدرالي موحد، هو أحد المداخل التي يمكن أن تنتقل من خلاله دول المنطقة إلى الوحدة والديمقراطية.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

منظومة ملتقيات إقليمية . يتطلب العمل الديمقراطي وجود مجتمع مدني نشط و رأي عام مستنير . ويمكن المساهمة في ذلك من خلال تنشيط حركة العمل الأهلي المشترك في المنطقة على جميع المستويات لتعزيز المجتمع المدني على المستوى المحلي و إيجاد قنوات إقليمية ، تلتقي من خلالها جهود المنظمات غير الحكومية الوطنية حيث وجِّدت ، مع جهود الأفراد غير المنضمين إليها أو الذين لا يتاح لهم في أقطارهم تكوين جمعيات غير حكومية . ومن الملتقيات الإقليمية الهامة ، الملتقيات المعنية بحقوق المواطن و حقوق الإنسان وأنصار الديمقراطية ، والملتقيات الثقافية ، والملتقيات القطاعية مثل المرأة والطلاب ، أو الملتقيات المهنية مثل المحامين والمهندسين والمحاسبين ، وتجمعات أصحاب الأعمال مثل الصناعيين والمقاولين والتجار وأصحاب المال وجمعيات صغار المساهمين في الشركات المشتركة . وكذلك جمعيات تنظيم المهرجانات والجوائز العلمية والأدبية على المستوى الإقليمي . وربما أيضا مؤسسات خيرية على المستوى الإقليمي في مجال التكافل الإقليمي أو على المستوى العربي والإسلامي والعالمي . ومن أهم المحاذير التي يجب أن تبتعد عنها هذه الملتقيات هي التمويل الحكومي و التركيز على الاستضافة الحكومية المجانية . وإنما يجب بدلا عن ذلك ، أن تعتمد على تطوع أعضائها ومواردها الذاتية ومساندة نشاطاتها بإيرادات جارية من أوقاف تنشئها .

إن هدف هذه الملتقيات الإقليمية يتمثل في إغناء المجتمع المدني والتعبير عن اهتماماته والمساهمة في تلبية احتياجات المجتمع والرأي العام والتعبير عنهما ، إلى جانب تعبير المنظمات والجمعيات غير الحكومية على المستويات الوطنية . كما أن هذه الملتقيات سوف تعمل على سد النقص في تنوع منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني واكتمالها وتكاملها، حيث لا توجد قوانين تسهل إنشاء المنظمات غير الحكومية بشكل عام أو بعض منها على وجه الخصوص . و يمكن إنشاء هذه الملتقيات كأمر واقع أو إنشاؤها وفق القوانين الوطنية في الدول المضيفة إذا أمكن تسهيل ذلك . كما يمكن تسجيلها من الناحية القانونية في " المناطق الحرة " في دول المنطقة أو خارجها ، إذا تعذر ذلك داخل المنطقة .

وحتى تكون هذه الملتقيات أهلية فعلا فإن أمر تأسيسها يجب أن يأتي بمبادرات أهلية . كما يمكن أن يلعب كل من منتدى التنمية ومنتدى الحوار المقترح في مرحلة تالية من نشاطاته دور المشجع لقيام هذه الملتقيات الإقليمية . وذلك من خلال دعوته للمنظمات غير الحكومية الوطنية – حيث وجدت – أن تتبنى معه تأسيس هذه الملتقيات من الأفراد المعنيين والراغبين في العمل الإنساني أو المهني أو الثقافي أو الاجتماعي أو الخيري على المستوى الإقليمي . ومن المهم أن تبقى العضوية في هذه الملتقيات فردية حتى لا تسيطر اهتمامات المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني ، على الاهتمامات المشتركة التي يجب أن تؤسس هذه الملتقيات لتحقيقها . كما يمكن أن تلعب مؤسسة الوقف المقترح إنشاؤها ضمن المتطلبات

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

المؤسسية والتنظيمية لتعزيز المساعي الديمقراطية، دوراً في تشجيع قيام الملتقيات الإقليمية المشتركة .
وقف لتعزيز العمل الأهلي : وهذا الوقف له مكانة مركزية وحاسمة في تمويل قيام واستمرار منتدى الحوار وأدائه للمهمات الفكرية والسياسية والثقافية والإعلامية والتنظيمية الملقاة على عاتقه . كما أن هذا الوقف سوف يساهم في تنمية مجتمع مدني مشترك و تكوين رأي عام مستنير على المستويين الوطني والإقليمي . وفي تقديري أن مثل هذا الوقف لابد أن يبدأ بمبلغ لا يقل عن المليون دولار على أن يتصاعد في المدى المتوسط إلى عشرة أضعاف. أما المدى الطويل فإنه مرهون بأداء هذا الوقف والمنظومة التي سوف يقوم بتعزيز جهودها ، وموقف الحكومات منه . ومن هنا فإن هذا الوقف لابد له من مجلس أمناء يحظى بالاحترام من قبل حكومات المنطقة وشعوبها . كما يجب أن يتمتع أداؤه بالكفاءة والشفافية والقدرة على معرفة الأولويات الاستراتيجية في المنطقة وتوجيه موارده المحدودة إليها . ولذلك لا يمكن أن يكون الوقف هو المصدر الوحيد للتمويل بالنسبة لمنتدى الحوار أو لمنظومة الملتقيات ، وإنما يجب عليه أن يستخدم موارده لتعزيز موارد الآخرين دون أن يخلق حالة من الاعتماد عليه تؤثر على مبادرات العمل الأهلي في المنطقة أو على استقلاله.

* * * * * * *

وتبقى – في الختام – قدرة أهل المنطقة على توفير المتطلبات المؤسسية و التنظيمية لتنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في المنطقة ، رهنا بعدة أمور : أولها : عزيمة المؤمنين بأهمية الديمقراطية و إمكانية انتقال دول المنطقة إلى نظم حكم ديمقراطية . وثانيها : موقف الحكومات من الديمقراطية والهامش الذي سوف تتيحه تدريجيا للعمل السلمي من أجل الديمقراطية في ضوء متطلبات العصر ووعي الشعوب . وثالثها : مدى نمو طلب فعال على الديمقراطية . والطلب الفعال في الاقتصاد هو الطلب المصحوب بالاستعداد و القدرة على دفع الثمن . فذلك هو الطلب الفعال في الاقتصاد وكل ما عداه مجرد رغبات . فهل أصحاب المصلحة في الديمقراطية في المنطقة على استعداد لدفع ثمن التحول السلمي إلى نظم حكم ديمقراطية؟. هذا ما حاولت بل جاهدت هذه الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية أن تشير إليه . فهل أصابت الاتجاه أم أن تنمية طلب فعال على الديمقراطية أمر عصي، يحتاج إلى مزيد من إعمال الفكر وربما يتطلب اكتشاف مداخل أخرى؟

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

المراجع

الأفندي، عبد الوهاب

٢٠٠٠: "إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام:مسلم أم مواطن؟" ترجمة: الدكتور خالد ماهر. قبل للنشر في مجلة المستقبل العربي عدد فبراير ٢٠٠١.

الأنصاري ، عبد الحميد إسماعيل

١٩٨٠ : الشورى وأثرها في الديمقراطية ، المطبعة السلفية ، القاهرة .

الباكر ، عبد الرحمن

١٩٦٥ : من البحرين إلى المنفى ، المؤلف نفسه ، بيروت .

البحارنه ، تقي محمد

١٩٩٩ : نادي العروبة ١٩٣٩ – ١٩٩٩ ، نادي العروبة ، المنامة .

التمار، عبد الوهاب

١٩٨٥: الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.

التميمي ، عزام

الشرعية السياسية في الإسلام : مصادرها وضوابطها ، ليبرتي للدفاع عن الحريات في العالم الإسلامي، لندن .

الجابري، محمد عابد

٢٠٠٠ : " الانتقال إلى الديمقراطية : أسئلة وآفاق" ، مجلة فكر ونقد ، العدد ٣٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠، الدار البيضاء .

الجلال، عبد العزيز

١٩٨٥: تربية اليسر وتخلف التنمية ، سلسلة عالم المعرفة (٩١) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والكويت.

الحسن، بلال

١٩٩٠: "الكويت... والتجربة الصعبة" ، اليوم السابع، باريس عدد ١٨ يونيو ١٩٩٠.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الحسن ، خالد

١٩٨٨ : إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي ، دار الجليل ، عمان.

حسن، عصام محمد (محرر)

١٩٩٧: تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.

الخاطر، عبد العزيز بن محمد

٢٠٠٠: "خواطر فكرية: الحياة تبدأ بعد السلطة"، جريدة الشرق القطرية، ٢٠٠٠/١٢/٢٨، الدوحة.

الحروب، خالد

٢٠٠٠: "مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من "الفرد القومي" إلى "الفرد المواطن" قبل للنشر في مجلة المستقبل العربي عدد فبراير ٢٠٠١.

خوري، يوسف قزما

١٩٨٨: الدساتير في العالم العربي:نصوص وتعديلات ١٨٣٩-١٩٨٧،دارالحمراء، بيروت

الديين، أحمد علي

١٩٩٩: ولادة دستور الكويت، دار قرطاس للنشر ، الكويت.

الرميحي، محمد

١٩٧٥: "حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت.

الزيدي ، مفيد

٢٠٠٠ : التيارات الفكرية في الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

السعدون والكواري ، جاسم خالد السعدون وعلي خليفة الكواري

١٩٩٦ : دول مجلس التعاون : نظرة مستقبلية ، وثائق اللقاء السنوي لعام ١٩٩٥ ، منتدى التنمية ، الكويت .

شلتوت ، محمود

١٩٩٢ : الإسلام: عقيدة وشريعة ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة السادسة عشرة .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الشملان وآخرون ، أحمد
١٩٩٧ : الحركة الدستورية ، دار الوحدة الوطنية، البحرين ، مكان الطبع غير محدد .
عبد الرحمن، أسامة
١٩٨٢: البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة رقم (٥٧)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.
غباش ، غانم عبيد
١٩٧٩ : "المذكرة: بين إرادة الاستقلال ومخاوف المجهول"، مجلة الأزمنة العربية ، الشارقة، العدد الثاني ١٩٧٩/٣/٢١ .
الغنوشي ، راشد
٢٠٠٠ : مداخلة في: الكواري، علي خليفة (محرر) ، الحركات الإسلامية والديمقراطية : الموقف والمخاوف المتبادلة ، دار قرطاس الكويت ، ٢٠٠٠
فخرو، علي
٢٠٠٠(أ): مقدمة في: الكواري، علي خليفة (محرر) ، الحركات الإسلامية والديمقراطية : الموقف والمخاوف المتبادلة ، دار قرطاس الكويت ، ٢٠٠٠
٢٠٠٠(ب): "المواطن العربي أمام القرن الواحد والعشرين" ، مجلة العروبة ، نادي العروبة، المنامة، العدد (١٥) أغسطس ٢٠٠٠.
الكتبي ، ابتسام سهيل
٢٠٠٠ : "التحولات الديمقراطية في منطقة مجلس التعاون الخليجي" ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢٥٧ يوليو ٢٠٠٠ .
الكواري ، علي خليفة
١٩٨٥ : نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
١٩٩٦ (أ): حوار من اجل الديمقراطية ، دار الطليعة ، بيروت : انظر أيضا : مجلة المستقبل العربي العدد ١٦٨(شباط ١٩٩٣ ص٢٢ – ٤٧)، والعدد ١٧٣ (تموز١٩٩٣ ص٥١ – ٦١).
١٩٩٦ (ب): تنمية للضياع: أم ضياع لفرص التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

٢٠٠٠: "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية" قبل للنشر في مجلة المستقبل العربي عدد فبراير ٢٠٠١.

الكواكبي، عبد الرحمن، الأعمال الكاملة للكواكبي ، إعداد وتحقيق محمد جمال الطحان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

متولي ، عبد الحميد

١٩٨٩: القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

متولي، عبد الحميد

١٩٩٠ : الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، منشأة المعارف،الإسكندرية،الطبعة الثالثة.

المديرس، فلاح عبد الله ،

١٩٩٦ : التجمعات السياسية الكويتية ، المؤلف نفسه ، الكويت ، الطبعة الثانية .

مركز دراسات الوحدة العربية،

١٩٨٩: الحوار القومي– الديني ، بيروت.

النجار، باقر سليمان

٢٠٠٠: "حلم الهجرة للثروة"، مخطوطة معدة للنشر ، البحرين.

النجار ، غانم

١٩٩٦ : مدخل: للتطور السياسي في الكويت ، دار قرطاس للنشر ، الطبعة الثانية .

النفيسي ، عبد الله فهد

١٩٧٨: الكويت: الرأي الأخر، لندن.

هافل، فاتسلاف.

١٩٩٠: كتاب مفتوح إلى غوستاف هوساك، دار الجديد، بيروت.

وقيدي، محمد

١٩٩٧: البعد الديمقراطي، دار الطليعة ، بيروت.

يوسف، عبد القادر يوسف (مترجم)

١٩٨٠: تكنولوجيا السلوك الإنساني ، سلسلة عالم المعرفة العدد ٣٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

Anderson, Lisa,
1999: Translation to Democracy, Columbia University press, New York

Dahl, Robert
1989 : Democracy and its Critics, Yale University Press, New Haven

Derbyshire, J. Denis and Ian,
1991: World Political system, Chambers, Edinburgh.

Dimond, Larry & Others,
1989: Democracy in developing countries, Volume (3) Asia, Lynne Rienner, Boulder.

Gutman, Amy and Thomps on , Dennis
1997: Democracy and disagreement, The Belknap press of Harvard University press, Cambridge Mass.

Shumpeter, J.A,
1970: Capitalism, Socialism and Democracy, Unwin University books, London, Twelfth Impression.

Vanhanen Tatu,
1997: Prospect for Democracy, Routledge, London.

Waterbury,
1999: ‘ Fourtuitous Byproduct’ in Andemon, Lisa (editor), Translation to Democracy,Columbia University press, New York 1999.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

القسـم الثانـي
التـعقيبـات والملاحظات

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

القسم الثاني

التعقيبات والملاحظات

بعد أن تم تنقيح الدراسة على ضوء المناقشات التي دارت في اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية وتم استكمال عناصرها التي لم يسمح الوقت بعرضها على اللقاء الثاني والعشرين ، دفعت بالمخطوطة إلى حوالي عشرين من الباحثين والمفكرين والممارسين من أبناء المنطقة وطلبت منهم التعقيب على موضوع الورقة وإغناء فكرة تنمية رؤية إقليمية لتعزيز المساعي الديمقراطية (انظر نص الرسالة أدناه). وقد تفضل معظم الاخوة الكرام بإرسال تعقيباتهم القيمة التي تمثل مساهمة جادة ومسئولة في عملية بناء الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومحاولة التعرف على متطلبات تنفيذ تلك الرؤية. وفيما يلي أورد التعقيبات مرتبة أبجديا وفق أسماء معديها.

****

تحية طيبة ..وبعد،،،

نظرا لما اعرفه عنكم من اهتمام بالديمقراطية والشورى الملزمة ، واعهده من مواقفكم المعنية بتنمية نظم الحكم في المنطقة باتجاه تحقيق مشاركة سياسية فعالة في عملية اتخاذ القرارات العامة وتحديد الخيارات الوطنية ، جئت طالبا تعقيبكم على الدراسة المرفقة وناشدا رأيكم حول أهمية تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية على المستوى الإقليمي والمستوى الوطني وكيفية بناء متطلبات تنفيذهما.

إن مساهماتكم الفكرية المعروفة ونضالكم العملي عبر مراحل عمركم المديد المعطاء ، دفعني إلى الكتابة إليكم ملحاً راجياً أملاً متطلعاً إلى تعقيبكم على الدراسة المرفقة بشكل عام، وابدأ وجهة نظركم حول مقومات الرؤية المستقبلية المنشودة ومتطلبات تنفيذها بشكل خاص. وأنني لعلى ثقة بان إضافة اجتهادكم إلى اجتهادات عدد من المعنيين بهذا الشأن سوف يغني الحوار ويعزز من جهود تبادل الرأي باتجاه بناء رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية.

وغني عن القول إن ما ورد في الدراسة من فصول تتعلق بمفهوم الديمقراطية ، ورصد لمحصلة التجارب السياسية، وما أسفرت عنه من بنى مجتمعية... لا يتعدى غرضها إعطاء خلفية لموضوع الحوار المتمثل في محاولة تحديد الأهداف الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها، وتحرى الواقع الذي تنطلق منه الرؤية المستقبلية ، واقتراح متطلبات تنفيذها. ولذلك ليس من المهم مناقشة كل ما ورد في الدراسة من تفاصيل قد تصرف الجهد عن الموضوع المراد إجراء الحوار حوله واغناءه والمتمثل في أهمية بناء رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية ومتطلبات القيام بذلك. هذا مع الترحيب الحار بكل ما سيرد من نقد لمنهج الدراسة وتقويم لأطروحاتها وتصحيح لمعلوماتها.

وجديرٌ بالتأكيد إن الحوار حول أهمية وإمكانية تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية قد بدأ فعلا في اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية في اجتماعه المنعقد في دبي في الفترة من ١-٢ فبراير ٢٠٠١. وفي ضوء ما تم من مناقشة قمت بتنقيح الورقة التي قدمتها إلى اللقاء وتم التوسع في عناصرها حتى أصبحت كتيب مخطوطته بين يديكم.

وفي الختام أتطلع إلى مشاركتكم في الحوار ومساهمتكم في اغناءه وتصحيح مساره، أملا أن يسمح وقتكم المثقل بالالتزامات واهتماماتكم المتعددة الراهنة بتلبية رجائي لكتابة تعقيب في حدود عشر صفحات بالبريد الإلكتروني، وذلك حتى أتمكن من إرسالها إلى الناشر بنهاية شهر حزيران ٢٠٠١. وكذلك من أجل نشر التعقيبات مع الدراسة ليشكلوا مضمون الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في المنطقة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،

علي خليفة الكواري

٢-١ تعقيب الدكتور أسامة عبد الرحمن

تعقيب على دراسة
"نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"

لعله من البديهي ألا يكون هناك تعريف جامع مانع للديمقراطية، وذلك ينطبق على كثير من المبادئ العامة؛ مثل: العدالة، والمساواة، والحرية، والمصلحة العامة. ولكن في كل الأحوال؛ هناك ثوابت يعتبر الإخلال بها إخلالا بالديمقراطية، والقفز عليها قفزا على الديمقراطية، ويبقى الاجتهاد والاختلاف في التأويل، أو في التطبيق في أمور ثانوية وتفصيلية.

ومن الثوابت؛ حقوق المواطنة التي لا يمكن المساس بها، ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والناشطة دون كوابح غير دستورية، وانتخابات حرة ونزيهة، وتداول سلمي للسلطة. ويحكم ذلك كله دستور ديمقراطي، وقضاء مستقل.

ولقد راج مفهوم الديمقراطية في الحقبة الأخيرة؛ رواجا كبيرا دون أن يواكب هذا الرواج استيعاب واع لهذا المفهوم لدى السواد الأعظم في دول العالم المتخلف. وبدت الديمقراطية بالنسبة للكثيرين؛ هي الخروج من المأزق، وهي الملاذ الآمن من قمع الدكتاتوريات، وأنظمة الاستبداد.

ولا شك أنه مع تهاوي الأنظمة الاشتراكية، وفي أعقاب النكبات والنكسات التي حاقت بالأمة العربية؛ فإن مبرر تغييب الديمقراطية لم يعد أمرا مقبولا بعد أن كان ذلك أمرا مقبولا تحت ذرائع متعددة؛ من أهمها مواجهة الكيان الصهيوني، وأهمية الوحدة الوطنية، وأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ولكن السواد الأعظم على صعيد الأقطار العربية؛ لا يدرك كنه الديمقراطية ولا مقتضياتها. ويعود ذلك إلى الأمية الضاربة أوتادها على أكثر الساحة. غير أن هذا السواد الأعظم؛ وهو يقع تحت طائلة القمع، كما يقع تحت طائلة الفقر، والحرمان؛ يبحث عن مخرج، ويبحث عن مأمن، ويبحث عن كرامة. ولا ريب أنه لا يعرف إلا القليل عن الدول المتقدمة . وربما أقل من القليل . ولكنه يجدها في صورة الدول الراقية الناهضة المتقدمة والقوية على شتى الصعد، والتي تتمثل فيها حقوق المواطنة الحقة، وفرص

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

العيش الكريم.

ولكن مما لا ريب فيه أيضا؛ أن أكثر الناس انشغالا بالديمقراطية، وضرورتها؛ هم نسبة من المثقفين، أو الناشطين مجتمعيا. وفي كثير من الأحيان تبدو مسألة الديمقراطية وكأنها أهم المسائل، وأكثرها ضرورة، وأشدها إلحاحا في واقع عربي يشكو من هيمنة أنظمة دكتاتورية ذات نمط عسكري، أو قبلي؛ لم يحقق من التنمية الفعلية ما يستحق الذكر، وخلفت على الصعيد المجتمعي؛ قطاعا عريضا تطحنه رحى الفقر، والفاقة، والبؤس، والحرمان.

صحيح أن أقطار النفط؛ ربما أتاح لها المورد المالي النفطي؛ الإنفاق على كثير من المرافق، وبدت القاعدة العريضة على صعيد المجتمع وكأنها أوفر حظا من القاعدة العريضة على صعيد أغلب الأقطار العربية. غير أنها بدأت تواجه تحديات جمة نتيجة الإنفاق غير المدروس في كثير من الأحيان والذي لم تحكمه استراتيجيات وأولويات مدروسة، والتي تبدد من خلالها كثير من المورد المالي النفطي الذي كان متعاظما خلال حقبة ما يسمى بالرواج النفطي. كما بدأت تواجه مشكلة بطالة حقيقية في خضم طوفان من العمالة الوافدة؛ الأمر الذي يعكس خللا كبيرا، وتترتب عليه عواقب وخيمة.

ومعروف أن المواطنين في عدد من هذه الأقطار؛ يمثلون أقلية. وهي أقلية أحيانا وسط أقليات أكبر منها حجما. ثم تطل البطالة الفعلية لتخلق بين قطاع من المواطنين شعورا بالإحباط، والتذمر، والنقمة خصوصا في ظل استئثار قلة بالثروة، أو بالثروة والسلطة؛ وحينئذ يكون شعور الإحباط، والتذمر، والنقمة مضاعفا.

ومعروف أن صفقات الأسلحة، وعقود المشاريع الكبرى؛ التي ليست بالضرورة مشاريع إنتاجية، أو لها أولوية قصوى في سلم الأولويات، وتبديد قدر ليس باليسير من المورد المالي النفطي تحت مظلة الفساد؛ يخلق وضعا شائكا ومتأزما. ويزداد الوضع تفاقما، أو تتكشف سوءاته بصورة أكبر؛ حين ينحسر المورد المالي النفطي.

ومن المشاهد في الآونة الأخيرة؛ أن بعض الأقطار العربية؛ رفعت شعار الديمقراطية؛ ولكنها في أكثر الأحيان أفرغته من مضمونه؛ إذ لا تعدو الديمقراطية أن تكون ديكورية . كما يسميها البعض . أو هي ديمقراطية الحزب الواحد الحاكم في مواجهة أحزاب تكاد تبدو هامشية لتجميل الصورة. وقد يكون الحزب الواحد الحاكم؛ هو حزب المؤسسة العسكرية.

ولقد رفعت بعض أقطار الخليج العربي؛ شعار الديمقراطية. ولعل الكويت من أفضل الأمثلة على الأخذ النسبي بمفهوم الديمقراطية لاعتبارات تاريخية، وجيوسياسية، وجيوستراتيجية؛ دون أن يرتكز ذلك على

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الثوابت الصلبة للديمقراطية. ولعل هذا ما يفسر حل مجلس الأمة أكثر من مرة. وللبحرين تجربة سابقة قصيرة تم إجهاضها. ورفعت مؤخرا كل من قطر، والبحرين؛ شعار الديمقراطية؛ مع إعطاء المرأة دورا؛ وهو واحد من نواقص التجربة الكويتية.

ومن السابق لأوانه الحكم على أي من قطر، أو البحرين؛ حتى يتبين من خلال التطبيق، وآليات العمل؛ مدى الأخذ الكامل أو النسبي بمفهوم الديمقراطية. ولكن تبقى القضية المحورية؛ وهي قيام الديمقراطية على ثوابت؛ تمثل قاعدة صلبة لا يمكن لأي حاكم . في أي وقت . المساس بها، أو القفز عليها.

وهذه القضية المحورية؛ يجب أن تكون صلب الدراسة. أنه من اليسير رفع شعار الديمقراطية، ومن السهل أيضا النكوص عنه في غياب تلك القاعدة الصلبة. ولعل وجود دستور ديمقراطي يمثل ضمانا حقيقيا. ولكن مثل هذا الدستور الديمقراطي؛ لا يمثل ضمانا حقيقيا إلا حين تكون سيادة القانون مبدءا حقيقيا، وحين يكون استقلال القضاء نهجا حقيقيا؛ فكيف يمكن في أقطار الخليج العربي وجود مثل هذا الضمان الحقيقي الذي يكفل ديمقراطية حقيقية لا ديمقراطية أهواء، ولا ديمقراطية شعارات يمكن أن تهوى في أي ريح عاصف، أو أي عاطفة هوجاء.

ولا شك أن معظم أقطار الخليج العربية؛ حديث عهد بمفهوم الديمقراطية، ولم تكن الديمقراطية تحتل حيزا ملموسا من الاهتمام على الصعيد المجتمعي في أغلبها. وما زال أغلب هذه الأقطار؛ يفتقر إلى الحد الأدنى من مقتضيات التحول الديمقراطي بما في ذلك حقوق المواطنة، وما يتعلق بها من حريات، ومؤسسات المجتمع المدني. ولا يمكن أن يتأتى التحول الديمقراطي؛ إلا من خلال ترسيخ حقوق المواطنة، وما يرتبط بها من حريات، وإتاحة الفرصة لانبثاق وفعالية مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية الحركة لها. ومن خلال ذلك يمكن نشر الوعي بالديمقراطية، وترسيخ مفهومها.

ويجب ألا يغيب عن البال؛ أن مجتمعات أقطار الخليج العربية؛ تحت وطأة طوفان العمالة الوافدة . التي لا تمثل خللا سكانيا فحسب . ولكن تفكيكا لهوية هذه المجتمعات؛ أنه يصبح من العسير حتى في حالة وجود مؤسسات للمجتمع المدني قادرة على الحركة؛ أن تكون منافذ وقنوات الاتصال والتواصل فعالة. ذلك أن المجتمع أشبه ما يكون بتجمعات لا يربط بينها عادة رابط مشترك، وهم مشترك، أو مصير مشترك. وهذا ما يجعل المهمة صعبة بالنسبة لنشر الوعي بالديمقراطية، وترسيخ مفهومها.

هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى؛ فإن استمرار النزعة القبلية، والولاءات القبلية السائدة إلى حد

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

كبير؛ هي على طرف نقيض بالنسبة للمجتمع المدني ومؤسساته. ومن هنا تبدو التضامنيات، والديوانيات؛ أكثر ارتباطا بالعرف القبلي، والتقاليد القبلية. وقد يكون هناك تقاطع بين بعض هذه الأعراف والتقاليد، وبين مؤسسات المجتمع المدني؛ إلا أنه قد يكون هناك تعارض بينها. والمجتمع المدني بطبيعته على نقيض المجتمع القبلي. وهذه النزعات القبلية، والولاءات القبلية؛ بصرف النظر عن التقاطع أو التعارض مع مقتضيات الديمقراطية؛ ومن بينها مؤسسات المجتمع المدني؛ يغلب عليها طبيعة التناقض الجوهري مع الديمقراطية؛ إلا إن جاز الأخذ بمسمى "الديمقراطية القبلية".

والقبيلة . كما هو معروف . لم تعرف الديمقراطية؛ وإن كان زعيم القبيلة قد يدخل في عقد غير مكتوب مع القبيلة؛ تحفظ له القبيلة بموجبه حق الزعامة، ويحفظ لها حق الحماية، وفرص العمل والعيش في إطار قد يتحقق فيه قدر من المشاركة يعتمد على حاجة كل طرف للطرف الآخر. وهو ما عهدته بعض ساحة المنطقة في حقبها الأولى.

أما البعد الآخر لإشكالية نشر الوعي بالديمقراطية، وترسيخ مفهومها؛ فهو ما يثار من تناقض، أو تعارض بين الديمقراطية والشورى. وهذه القضية قد نالت قدرا وافرا من النقاش والجدال، ويبدو أنها حسمت على أساس أن الركائز الجوهرية للديمقراطية لا تناقض الإسلام، وأن الأدلة القطعية لايمكن تجاوزها في أي أمر من الأمور.

ورغم أن المتشددين الإسلاميين؛ يرون الديمقراطية فكرة غربية، وأنها بالتالي ليست من الإسلام؛ فإن عددا من المفكرين الإسلاميين؛ يرونها منهجا أجدر بالاقتداء، وليس فيه ما يناقض الإسلام طالما ظل محكوما بالأدلة القطعية في الإسلام. فالغزالي؛[1] يؤكد أن الديمقراطية ليست دينا يوضع في صف الإسلام، وإنما هي تنظيم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ننظر إليه لنطالع كيف توفرت الكرامة الفردية للمؤيد والمعارض على السواء، وكيف شيدت أسوارا قانونية لمنع الفرد من أن يطغى، ولتشجيع المخالف أن يقول بملء فيه لا يخشى سجنا، ولا اعتقالا. إن الاستبداد كان الغول الذي أكل ديننا ودنيانا. ويتساءل القرضاوي؛[2] هل الديمقراطية التي تتنادى بها شعوب العالم، والتي تكافح من أجلها جماهير غفيرة في الشرق والغرب والتي يرى فيها كثير من الإسلاميين الوسيلة المقبولة لكبح جماح الحكم الفردي في تقليم أظافر التسلط السياسي الذي ابتليت به شعوبنا المسلمة؟ هل هذه الديمقراطية كفر أو منكر كما يرى بعض السطحيين المتعجلين؟

---

(١) فهمي هويدي؛ "الإسلام والديمقراطية" في الحركات الإسلامية والديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ١٩٩٩، ص ٤٦.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٤٩.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

ويبدو بالنسبة لأقطار المنطقة؛ أن فكرة الديمقراطية؛ تبدو مقبولة في الغالب، أو غير مستهجنة. وإذا كانت الكويت مثلا أسبق في التجربة؛ فإن قطر، والبحرين رفعا شعارها مؤخرا؛ وإن كان للبحرين في السابق تجربة قصيرة. وقد يؤخذ بفكرة المجلسين كما هو الحال في البحرين، وهي فكرة أخذت بها مصر. وإذا كانت المملكة العربية السعودية؛ أكثر التزاما بفكرة الشورى التي تعتمد على التعيين؛ فإنها ليست القاعدة؛ بل إن التحولات . ولو ظاهريا . في بعض أقطار المنطقة؛ تسير في الاتجاه المعاكس.

إن الدراسة لا تغفل الواقع المستبد؛ إذ تشير إلى أن البنية السياسية . في دول المنطقة بشكل عام . هي "بنية شمولية سلطوية لاتفسح مجالا شرعيا للطلب الديمقراطي، وتحول بكافة الوسائل القانونية والسلطوية، ومن خلال سيطرتها على أجهزة الثقافة والإعلام والتعليم والوعظ والإرشاد دون تنمية الوعي الديمقراطي ناهيك عن العمل الديمقراطي". إلا أنها مع ذلك تجعل فرص التحول الديمقراطي ممكنة وإن اعترفت بأن دائرة الواقع الراهن فيها إحباط للمرء، ويأس من إمكانية التحول الديمقراطي في أغلب دول المنطقة في المدى المنظور. ولذلك فإنها تحاول أن تنظر إلى المستقبل الأبعد، وتدعو إلى التواصي بالصبر والانطلاق من الأمل.

ولعل الدراسة في محاولة لخلق الأمل؛ أوردت مسائل من بينها: تزايد الوعي بمفهوم المواطنة. فما هي محصلة هذا الوعي؟ وهل تسمح الأنظمة السلطوية بأي محصلة فاعلة لهذا الوعي؟
كذلك تشير الدراسة إلى تزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي. فهل هذا الاستخدام اقتناع حقيقي، أو محصلة ضغط حقيقي، أم هو تمويه، أم مجاراة شكلية لنغمة تبدو عالمية؟
إن الدراسة تؤكد أنه على الرغم من شكلية هذا الاستخدام وبعده عن الديمقراطية؛ فإنه يدل على مراجعة الحكام لنظم حكمهم، واعتبار مشاركة الشعوب لهم بأنها مصدر من مصادر الشرعية. وذلك إفراط في حسن الظن في غير موضعه، وغير واقعه.

ثم تستعرض الدراسة من حوافز الأمل نحو التحول الديمقراطي التوجه العالمي نحو الديمقراطية. رغم أن الدراسة تعترف في ذات الوقت بأن الدول الكبرى المتقدمة لا يهمها أمر الديمقراطية في أقطار الخليج العربية؛ بل إن الوجود الأمريكي يشكل عقبة، كما أن التفاوض مع الحكام بدا أيسر وأسهل للقوى الأجنبية ذات الاستراتيجيات المعادية لتطلعات الشعوب. وبالتالي فهي معارضة للديمقراطية في الأقطار العربية بشكل عام. فإذا كانت الدول الكبرى . وهي مرتكز الأمن لأكثر أقطار المنطقة . مناهضة للديمقراطية، وغير متحمسة لها؛ فكيف تكون . وهي قائدة العولمة التي ترفع شعار الديمقراطية في أصقاع أخرى وفق ما تحدده لها مصالحها . سامحة للتوجه العالمي نحو الديمقراطية أن يأخذ مداه في

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

أقطار الخليج العربية؟

وتستطرد الدراسة في حوافز الأمل على التحول الديمقراطي معتمدة أن التغيرات الاقتصادية، وتراجع دعم الدولة؛ سوف يمثل عامل ضغط على الحكومات للاهتمام بالتنمية الاقتصادية لتوفير فرص دخل منتجة. فهل ذلك وارد فعلا؟ أم أنه إفراط في حسن الظن؟

ثم تشير الدراسة إلى دور المسجد، والمجلس، والديوانية باعتبارها الدلالات للإطار الذي يسمح به للتجمع والتداول في الشؤون العامة. ومع أن المسجد ليس بالضرورة متاحا للتداول في الشؤون العامة؛ فإن الديوانية سائدة في بعض أقطار المنطقة. وهي بالطبع من قبيل الأعراف القبلية وليست منصة لانطلاق التحول الديمقراطي.

وتشير الدراسة أيضا إلى الاعتبارات الدينية والتقليدية في علاقة الحكام بالمحكومين، وتعطي حكومات المنطقة ميزة اعتماد سياسة المجاملة في علاقتها مع مجتمعاتها، وأنها لا تفرط في استخدام العنف. ويبدو . إن كان ذلك صحيحا . أن المجتمع أيضا مسالم إلى حد كبير وأكثر اتباعا لسياسة المجاملة. وكلا الأمرين لا يفضي إلى تحول ديمقراطي.

وتشير الدراسة إلى أن الحركة الوطنية في أقطار الخليج العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي؛ كانت تشارك الكويت، والبحرين طموحاتهما الديمقراطية، وأنه في عقد السبعينيات من ذلك القرن؛ كانت هناك طموحات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في قطر، والإمارات، وعمان، ولكن المطالب تراجعت مع الطفرة النفطية؛ هذا مع بقاء الطموحات التي تم التعبير عنها بالكتابات، والدعوات، والبيانات، والدراسات، ومن بين ذلك دراسات الإصلاح الإداري التي شهدتها السعودية، وقطر، وعمان، في منتصف السبعينيات من القرن الماضي حتى منتصفها.

ويبدو أن دراسات الإصلاح الإداري في بعض هذه الأقطار، وربما كلها؛ لا تعدو إجراءات إدارية محدودة في الأجهزة الحكومية، أو تتوخى تبسيط الإجراءات، وفق صيغ إدارية بحتة لا تعبر عن توجه ديمقراطي، ولا علاقة لها بالديمقراطية، وليست تقوية للنظام الإداري، أو البنية الإدارية لتكون ركيزة لنهج ديمقراطي.

إن في الدراسة محوران هامان:

المحور الأول:

هو نشر الوعي بالديمقراطية، وترسيخ مفهومها، وتوحيد الطاقات من أجل تحقيقها.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

المحور الثاني:

هو تحقيق الديمقراطية على قاعدة صلبة من الثوابت التي لا يمكن الإخلال بها.

ولعل فكرة منتدى الحوار؛ ترتكز على أهمية فكرة نشر الوعي بالديمقراطية، وترسيخ مفهومها. ولا ريب أن نشر الوعي، وترسيخ المفهوم؛ مطلب مبدئي، ولكن ذلك مرهون بالقدرة الذاتية للمنتدى من خلال المنتمين إليه، أو المنتظمين فيه. ومن ناحية أخرى؛ بإمكانية الحركة، ومدى اتساع دائرتها.

إن مجرد إنشاء منتدى الحوار دون أن يكون قادرا على الانطلاق على الساحة العربية الخليجية ومن خلال منافذ متعددة، وقنوات متعددة للانطلاق والتواصل مع كافة قطاعات المجتمع؛ لا يمكن أن يحقق الغاية المرجوة، وربما انحصر نشاطه في تثقيف نفسه، أو محاورة نفسه. ومنافذ الاتصال والتواصل وقنواته تحكمها إلى حد كبير الأجهزة الرسمية، وهي التي تحدد نطاق الحركة، كما أنها تملك في ذات الوقت وسائل الاختراق في وضع تكثفت فيه القبضة الأمنية في أكثر أقطار المنطقة.

إن مجرد فكرة منتدى . حتى لو كان نشاطه محدودا ومؤطرا . قد ينظر إليه من عدد من أقطار المنطقة بقدر من الريبة والشك. وقد تجهض بعض هذه الأقطار أي مسعى في هذا الاتجاه. ولعل الملتقى الخليجي الذي تبلور في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وكان من بين توجهاته توسيع إطار المشاركة في اتخاذ القرار ضمن توجه سلمي حواري لا يثير ولا يستثير؛ قد تدخلت بعض الأقطار وفرضت على المنتمين فيه من مثقفيها الانسحاب منه، وعدم المشاركة فيه، وكان التدخل من قبل جهات أمنية.

ومنتدى التنمية . الذي تقترح الدراسة كأحد البدائل . أن يكون في نفس الوقت بمثابة منتدى الحوار، أو يقوم بمهمة منتدى الحوار رغم أنه أدى دورا محمودا؛ إلا أنه كان محدودا؛ مع أنه رافقته أفكار حيوية تتعلق بمجالات واسعة للأنشطة التي تخدم التنمية بمعناها الواسع. يسندها إطار تنظيمي، ومركز للدراسات، ومكتبة؛ إلا أن هذه الأفكار بقيت أفكارا، ولم تخرج فعلا إلى حيز الوجود.

ولكن الدراسة . من منطلق حفز الأمل . يبدو أنها تفرط في حسن الظن إلى حد كبير، وتبين ذلك من خلال توضيحها للمتطلبات الفكرية، والسياسية، والمتطلبات التنظيمية. فإعمال الفكر وتكثيف الحوار؛ أمر قد يبدو ميسورا للوصول إلى فهم مشترك، ومقاربة الإشكاليات، وترسيخ المفهوم.

ولكن الدراسة تؤكد على أنه يجب أن يجري حوار وطني بين المفكرين والممارسين للعمل الأهلي من أجل ترجمة مفهوم الديمقراطية، ومضامينها؛ إلى نصوص دستورية وقانونية، ووثائق شرف. ومن هذه

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الوثائق: ميثاق حقوق المواطنة وواجباتها، واستراتيجية الحد الأدنى من العمل الديمقراطي، ومشروع دستور ديمقراطي، واقتراح مشاريع قوانين رئيسية ذات تأثير على تطبيق الديمقراطية؛ مثل قانون المطبوعات والنشر وتداول المعلومات، وقانون الانتخابات العامة، والقوانين المتعلقة بحرية التنظيم واستقلال تنظيمات المجتمع المدني. هذا بالإضافة إلى قانون القضاء، وقانون الإجراءات الجنائية. وكل هذه من متطلبات التحول الديمقراطي.

ولكن كيف يمكن أن تتجسد على صعيد الواقع ؟ ومن الذي يملك القدرة على تجسيدها في ظل الواقع الذي لم تغفله الدراسة، والذي لا يسمح في أكثر هذه الأقطار بحرية الحركة، وحرية التعبير، وحرية التنظيم، وربما حتى عقد اللقاءات والندوات التي لابد أن تخضع لموافقة رسمية؛ بل يحظر على المثقفين والباحثين في بعضها حضور الندوات والمؤتمرات العلمية أو الفكرية البحتة إلا بموافقة رسمية.

أما المتطلبات المؤسسية والتنظيمية؛ فإنها تتمحور في إنشاء منتدى الحوار الذي يمكنه تكليف فريق من أعضائه للاتصال بالمعنيين بالتطور السياسي، والمهتمين بالانتقال إلى الديمقراطية من اجل تكوين لجنة تحضيرية، أو مجلس أمناء بهدف التوافق على مضمون الوثائق لتحديد الطلب على الديمقراطية، وتحديد دور الداعين إلى إقامة نظم حكم ديمقراطية في أقطار المنطقة.

ويمكن للمنتدى أن يكون فرق عمل تتوسط لحل الخلافات بين القوى صاحبة المصلحة في الديمقراطية، وبين الحكومات والمعارضين لها. وبين أقطار المنطقة فيما يتعلق بخلافات الحدود، ومعوقات الاندماج الإقليمي الأخرى، وتنظيم منظومة ملتقيات إقليمية، وإنشاء ذلك لتعزيز العمل الأهلي.

وكل هذه أمور تبدو عصية في الواقع، وتحتاج إلى تفصيل ودرس أعمق لآليات تجسيد فكرة التحول الديمقراطي رغم كل العقبات والعوائق التي تبدو عصية.

ولعل الدراسة لم تعط هذا الجانب القدر الكافي من الأهمية باعتباره معضلة حقيقية؛ ولذلك فإن الدراسة حاولت بقفزة سريعة رهن هذا التحول بأمور منها: قدرة أهل المنطقة على توفير المتطلبات المؤسسية والتنظيمية، ورهن توفير هذه المتطلبات بعزيمة المؤمنين بأهمية الديمقراطية، وموقف الحكومات من الديمقراطية، ومدى نمو طلب فعال على الديمقراطية. ولكنها استدركت كل ذلك بعبارة موجزة بليغة: إنها اجتهاد؛ فهل أصاب الاتجاه؟ أم أن تنمية طلب فعال على الديمقراطية أمر عصي يحتاج إلى مزيد من إعمال الفكر، وربما يتطلب اكتشاف مداخل أخرى؟ وهو فعلا أمر عصي ويحتاج إلى مزيد من إعمال الفكر، وربما اكتشاف مداخل أخرى. وتعتبر الدراسة خطوة جادة في هذا الاتجاه.

أسامة عبد الرحمن –الريا

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

٢-٢ تعقيب الدكتور إسماعيل الشطي

بسم الله الرحمن الرحيم

* تعقيب د.إسماعيل الشطي على بحث د . على خليفة الكواري ، بعنوان *

((نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي))

"رؤية مستقبلية لتعزيز مساعي" تعبير يعكس فخامة المصطلح مقرونا بتواضع الطموح، وبقدر ما يعبر عنوان البحث عن واقعية الآمال والحذر في انتقاء المفردات ، إلا أنه في نفس الوقت يكشف حساسيات الأنظمة بالخليج إزاء خطاب الإصلاح والتطوير، وهي حساسيات تجاوزها الباحث بعمل جاد رصين فيه شمول بالعرض وتركيز بالمضمون، وبالإضافة إلى ما يحمله البحث من فكر مستنير يتضمن كذلك جهدا في التقصي وعناية بالموضوع ، ورغم أن الحديث عن تطوير الأنظمة الخليجية شائك ومحفوف بالانفعالات السلطوية إلا أن البحث يفوح بعبق الشجاعة، وهي شجاعة علمية موضوعية نأت كثيرا عن الانتهازية والتشفي .

وتعقيبي هذا لا يسعى فقط إلى كشف نقاط الاختلاف مع الباحث ، إنما يهدف إلى التوقف عند نقاط الالتقاء للتأكيد عليها، ويهدف كذلك لاستكمال الاستدراكات التي غفل عنها الباحث بالنسيان أو بالإيجاز ، ومن تلك المنطلقات أسجل الملاحظات التالية:

١) الشروط المسبقة للديمقراطية:

١-١) لم استطع أن استدل على رأي الباحث فيما إذا كان يرى الديمقراطية نظام حكم يلزمه أرض ممهدة وبنية سياسية تحتية حتى يمكن تطبيقه ، ففي مستهل بحثه يؤكد الباحث على إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية دون تمهيد أو شروط مسبقة ، إذ يقول "لم تعد الشروط المسبقة التي كان يعتقد في الماضي أنها تتمثل في النمو الاقتصادي وانتشار الثقافة الديمقراطية شروطا لازمة لحدوث انتقال إلى الديمقراطية ، بل لم يعد يرى المتابعون لعملية الانتقال إلى الديمقراطية أن الشروط الاقتصادية والاجتماعية كافية في حد ذاتها إلى جانب كونها غير لازمة للانتقال".

ورغم أنه ينفي هنا أية شروط لازمة للانتقال إلى الديمقراطية إلى أنه في مواضع مختلفة من بحثه يتوقف عند شروط متعلقة بالديمقراطية ، فهو (على سبيل المثال) ذكر في بند*

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

(١-٢-٤) "لابد من تأسيس نظام الحكم الديمقراطي على أساس توفير شروط امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات لمصادر المشاركة السياسية الفعالة وضمان وضع تلك الشروط موضع التطبيق من خلال فاعلية المجتمع المدني وحيوية الرأي العام" ثم يشير إلى ثلاثة مصادر لتحقيق مشاركة سياسية فعالة ويضع أولها: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتشمل تقارب مستويات الدخل والثروة والتعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية الاجتماعية والمساواة في الفرص دون تمييز. وثانيها: ضمان حرية انسياب المعلومات وحق الإطلاع عليها . ثالثها: بناء مؤسسات المجتمع المدني المستقلة عن السلطات الرسمية، والمجردة من امتدادات التكوينات الاجتماعية من قبلية وطائفية ومذهبية ومناطقية .

١-٢) وأيا كان رأي الباحث ، فإن تجربة انتقال دول أوربا الشرقية إلى الديمقراطية أثبتت أن عملية الانتقال ليست باليسيرة، وأن الأوضاع الاقتصادية المتضعضعة تعوق نجاح التجربة الديمقراطية في كثير من تلك الدول، وأنها في دول أخرى استخدمت لإقصاء الأقليات وفرض ثقافة الأغلبية، ناهيك عن الإخفاقات التي شهدتها تجربة الهند وتركيا كأعرق دولتين تبنتا الديمقراطية خارج الدول الصناعية الغربية ، ففي الهند اضطرت أنديرا غاندي إلى تعطيل الحياة النيابية ، في الوقت الذي تتجه فيه الديمقراطية الهندية اليوم للتحول إلى أداة بيد الأغلبية الهندوسية ضد الأقليات الأخرى ، أما في تركيا فلقد كشفت تجربتها أن العسكر مصدر السلطات وليست الأمة التركية .

أن الفقر والتعصب عقبتان ضخمتان في وجه الديمقراطية ، ويؤكد ما نذهب إليه مجموعة من الباحثين الغربيين ، فهذا صمويل هانتنغتون في كتابة " التحول للديمقراطية في نهايات القرن العشرين " يؤكد على العلاقة الواضحة بين مستويات التطور الاقتصادي ونموه وبين الديمقراطية، ويؤكد على أن الفقر هو العقبة الكأداء في وجه النمو الديمقراطي ، ويعلل الفورة الديمقراطية المعاصرة بسبب النمو الاقتصادي العالمي في الخمسينات والستينات ، أما روبرت كابلان فيؤكد في مقالة له نشرت في صحيفة "هيرالد تريبيون الدولية " بعنوان "الديمقراطية الغربية كابوس للعالم الثالث" فهو يحذر الغرب من التبشير بالديمقراطية كعلاج لمشاكل دول على شفا الإفلاس وفي مجتمعات تمزقها العرقية والطائفية . وتعداد سكاني يصل إلى مراحل الانفجار ونقص في المواد الأولية . أما هنري روين بـ"الهيرالد تريبيون الدولية" ضمن مقالة نشرها بعنوان "مع التنمية يمكن للصين أن تلتحق بالديمقراطية" ، فإنه يرى ما لم يكن دخل الفرد السنوي في مستوى سبعة آلاف دولار أمريكي فإن الديمقراطية لن تكون مستقرة ، بينما كتب الاقتصادي الإيطالي انتونيو مريا كوستا مقالا في الـ "النيوزويك" بعنوان (الرفاه

مقابل الديمقراطية) قال فيه "وكما بينت التجربة الأسيوية فإن الديمقراطية تحتاج سنوات، في الوقت الذي تدل الطوابير– التي نشهدها في موسكو هذه الأيام – بأن الناس في حاجة إلى الخبز كل يوم . أي ان اندماج النموذجين يحتاج إلى وقت".

١–٣) غير أن الفقر ليس هو العقبة الرئيسية أمام الديمقراطية في المجتمعات الخليجية . فهذه المجتمعات تعد من أغنى مجتمعات العالم وتمتعا بالرفاه ، إن العقبة الرئيسية في مثل هذه المجتمعات هو غياب البنى السياسية التحتية اللازمة لنجاح الديمقراطية ، وتتمثل بالنجاح في تحويل المجتمعات القبلية المترحلة إلى مجتمعات حضرية مستقرة ، وتكريس علاقة الفرد بالأرض مقابل علاقته بالكلأ والماء ، وتذويب العصبيات الاجتماعية (الطائفية والقبلية والمناطقية) داخل كيان مجتمعي واحد مرتبط بأرض وتكريس فكرة الشعب أو الأمة. ثم التحول بالأفراد من رعايا إلى مواطنين لخلق فكرة المواطنة والوطن ، وربط كل ذلك بفكرة الدولة التي تمنح الفرد هويته القومية ، وربط الدولة بالاتفاق أو العقد الاجتماعي المتجدد وتأكيد مبدأ إلزاميته. إن الشعب والوطن والسيادة والمواطنة والدولة والدستور وغيرها هي حزمة مفاهيم تقوم عليها فكرة الدولة/ القوم ، والديمقراطية لا تقوم إلا على أرض تشربت هذه المفاهيم واحتوتها ، واجتزاؤها وحدها دون اعتبار ترتيبها ضمن عمليات البناء بحكم بفشلها وإخفاقها ، إنها سلسلة من العمليات التي لا تنضج في المجتمعات بمرحلة واحدة كما أن مراحلها لا يمكن أن تضغط في جيل واحد ، وإذا كان يمكن جلب راعي الأغنام من الصحراء وتدريبه على نمط الحياة العصرية فإنه لا يمكن تغيير قيمه ومفاهيمه بنفس سرعة التدريب، إن الوصول إلى مفهوم الدولة الديمقراطية الحديثة كإعداد الأطباء والمهندسين الذين لا يمكن اختصار سنوات دراستهم الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية في مرحلة واحدة . إن كل مرحلة دراسية بفترتها الزمنية تعني شيئا في التربية والتأهيل، هو نفسه ما تعنيه كل مرحلة زمنية في تأهيل المجتمعات لكي تصبح مجتمعات مدنية.

لقد كانت المنطقة الخليجية قبل خمسة عقود تمثل حواضر ساحلية تضم بضع آلاف من الناس، أما الغالبية من سكانها بدو رحل يتتبعون الماء والكلأ ولم يألفوا ثقافة الاستقرار ، البيت الجار والحي والجامع والسوق والقانون. آي أن الغالبية تفتقد الثقافة الحضرية وليس الثقافة المدنية ، وإذا كان سكان الحواضر الساحلية مروا بمراحل مهدت للانتقال بهم إلى فكرة المجتمع المدني . فإن توطين القبائل أغرق تلك الحواضر بقيم البادية من جديد حتى بدت تلك المجتمعات لا تملك إلا غلافا رقيقا هشا من

مظاهر المجتمع المدني . وقلما تسعى الأنظمة لتفكيك النسيج القبلي سعيا للوصول به إلى فكرة المجتمع المدني ، مادام هذا النسيج يدعم فكرة المشيخة ذات السلطة المركزية المتفردة ، بل إن بعضها يسعى لتكريسه ضمن خلطه سياسية مخدرة .

١-٤) الكيانات الخليجية تملك كل مظاهر الدولة، حدود وسيادة وحكومة وجيش وعلم وعملة وسلام وطني ومصرف رسمي ومنتخبات رياضية ، ولكنها لا تملك شعبا يدرك المفاهيم التي تترتب عليها كل هذه المظاهر ، بل أن شعوبها تعاني من تشوهات في تركيباتها السكانية ، إذ أنها تشكل أقلية ضئيلة من مجموع السكان، وانحرفت (تلك الكيانات) في مفهوم دولة الرعاية لتحصره في توزيع الريع على المواطنين، وتقصر واجبات المواطنة في الولاء للدولة/الأسرة الحاكمة ، كما لم تتوان في الحفاظ على قيم العصبيات القبلية حتى بعد توطين القبائل .

ولهذا فنحن نختلف مع الباحث في قوله "إن شروط الممارسة الديمقراطية ، من بنى مجتمعية ناضجة وثقافة ديمقراطية ووجود مجتمع مدني ورأي عام مستنير يمكن أن تنمو من خلال عملية التحول الديمقراطي نفسها بعد إعلان القطيعة مع قبول حكم الفرد والقلة وإنكار هيمنتهم على مقدرات الدولة والمجتمع ، وليس من الضروري أن تكون تلك الشروط مكتملة قبل الانتقال إلى الديمقراطية" إن نقل الديمقراطية إلى مثل هذه المجتمعات دون منح مراحل النمو فترة نضج كافية يضر ببناء الدولة ، وعن الذي يزعم بأن ذلك ممكنا ما عليه إلا ان يتناول المثال اللبناني ، فلبنان دولة نشأت بإرادة خارجية مثل بقية أجزاء الوطن العربي ، وتبنى لبنان منذ أول نشأته نموذج الدولة الديمقراطية الغربية فأسس نظاما قائما على العقد الاجتماعي ، وتم فصل السلطات فيه وتشييد ركائز الديمقراطية من تعددية حزبية سياسية وتداول للسلطة وحريات مضمونة ونقابات وجمعيات مستقلة وتجارة حرة ، غير أن تلك القشرة جاءت لتكرس مجتمع طائفي لم يكن مقتنعا بكل تلك التحديثات إلا بالقدر الذي تستفيد منه الطائفة ، لقد لبست الطوائف مبدأ التعددية الحزبية وتقاسمت فكرة تداول السلطة ولم تتخل عن فكرة التوارث العائلي للزعامات حتى اليوم ، ورغم أنها أعلنت القطيعة مع حكم الفرد أو القلة ولكنها لم تنتقل إلى الديمقراطية ولم تنضج خلال عملية التحول . لقد جنت سياسة حرق المراحل – للوصول للدولة الديمقراطية الحديثة – على لبنان وكلفته حربا أهلية استمرت سبعة عشر عاما . وإذا كان التجمعات السكانية اللبنانية ذات الطبيعية الزراعية القروية (المرتبطة بالأرض) قد واجهت تلك الصعوبات في الانصهار في هذا النموذج من الدولة ، فإن التجمعات السكانية في المناطق الرعوية (

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

المرتبطة بالماء والكلأ) كانت ستواجه صعوبات أقسى لو تبنت النموذج اللبناني .

٢) المقاربة بين الديمقراطية وثقافتنا .

٢-١) يطالب الباحث بإعمال الفكر لحل إشكالية الديمقراطية في المجتمعات العربية ومقاربتها "بما تحمله من قيم إنسانية وثوابت منهجية مع ثوابت منهجنا" حيث أن ممارسة الديمقراطية في المجتمعات الغربية جاءت منحازة لليبرالية والرأسمالية والإمبريالية ، ولذا فإن ليس بالضرورة أن يكون كل ما في التجربة الديمقراطية الغربية هو من الديمقراطية ذاتها، لذا يؤكد الباحث على ضرورة الفرز من أجل "أن يتصالح مضمون الديمقراطية مع شكلها وتتم المقاربة الموضوعية بين ثوابت الديمقراطية وثوابت المجتمعات التي تنتقل إليها".

أن الباحث بمطالبته تمحيص الديمقراطية الغربية وفرز ما هو من صلبها وما هو من ثقافات الغرب نفسه يكشف عن عمق في الفهم ووعي بالموضوع ، وهو بذلك يسعى لحماية المضمون من الإشكاليات التي يثيرها البعض ضد الديمقراطية باعتبارها نتاج غربي، إذا يجردها من كل الثياب التي غطت المضمون بشكل أيدلوجي أو عقدي أو قيمي غربي، ويعرضها كآلية للحكم أو نظام يتحقق به مبدأ الشورى "نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح" ، وهو بذلك يريد أن يبعد "عنها شبهة العقيدة المنافسة لغيرها من العقائد"، وأظنه كان يوجه كلامه للمتمسكين بأهداب الشريعة ويكشف لهم زيف الخطاب السلطوي المناهض للديمقراطية بدعوى حماية الإسلام ، ولكي يقطع الطريق على مماحكات هذا الخطاب فإنه يدعو إلى "تأصيل الديمقراطية وتأسيسها في الحياة الثقافية التوجهات الاجتماعية ، بعد ضبطها بثوابت المجتمع وتأسيسها على القيم الإيجابية والمصالح المشروعة" ، وليته (هنا) توقف قليلا ليكشف الخطأ الذي يمارسه البعض بمقابلة الشورى بالديمقراطية ، فهذه المقابلة تنتهي دوما لصالح الشورى ، بينما الشورى والديمقراطية ليستا متماثلتين ومتقابلتين ليتم المقارنة والمفاضلة بينهما، إذ أن الشورى مبدأ ضمن حزمة مبادئ الحكم بالإسلام ، وهي مبادئ تناهض الحكم التسلطي وتجعل الولاية للأمة وليس لأسرة أو فرد بعينه، أما الديمقراطية فهي آلية تهدف لإبقاء المرجعية للأمة وتنظيم الشورى فيها، فكيف يتم مقابلة المبدأ بالآلية؟! إن المستفيد الرئيس من هذه المقابلة هو الحكم الفردي الذي يجد في الانحياز للشورى مبررا لرفض الديمقراطية ، في الوقت الذي لا تقدم الشورى نظاما أو آلية لممارستها.

٢-٢) غير أن كثير من الإسلاميين يفهمون الديمقراطية على أنها نسق ينتهي بمنح ممثلي الشعب سلطة التشريع ، ألا يقول تعريفها الشائع أنها "حكم الشعب بالشعب"، وهذا فهم مآله وصف الديمقراطية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

بالاعتداء على حق الربوبية في التشريع ' باعتبار أن الله تعالى (له الخلق والأمر) ، وأن الذين يضعون أنفسهم في مقام التشريع يعتدون على حق الله ويعتبرون (شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله)، وهؤلاء الذين يتصدون للتشريع خلاف ما أمر به الله تعالى يسميهم القرآن بشركاء المشركين (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) ، وأن الله عاب على أهل الكتاب عندما منحوا الكنيسة حق التشريع، واعتبر أن من يمنح حق التشريع يقوم مقام الرب لأنه يعتدي على حق من حقوق الربوبية (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) ، غير أن تعريف الديمقراطية بأنها (نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة اوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح) يسقط كل هذه التهم ، وما تعريف "حكم الشعب بالشعب" إلا صيغة معاصرة لمبدأ (الولاية للأمة) أن هذا النظام يقوم على مبدأ احترام إرادة الأمة ورفض الإكراه، وهو مبدأ شرعي يصل في الإسلام إلى حد احترام الإرادة في اختيار الديانة (لا إكراه في الدين)، فلو اختارت أمة ما دينا لها فلا يجوز قسرها على دين أخر، كما أنه نظام يقوم على مبدأ التراضي والتعاقد بين الأمة ، ولقد عبر الإسلام عنه بمفهوم (البيعة) وأبطل آي نظام حكم لا يأخذ شرعيته بتراضي الأمة والتعاقد معها على شكل الحكم ، وهذه حقيقة تعبر عنها تجربة الخلفاء الراشدين الذين كانت الأمة تشترط عليهم العمل بكتاب الله وسنه نبيه مقابل البيعة، وما هذا الاتفاق إلا شكل من أشكال التعاقد الاجتماعي وجوهر فكرة النظام الدستوري ، فإذا كانت شروط البيعة تتم بشكل شفهي مختصر فما الذي يمنعها من أن تكون مدونة وبشكل تفصيلي ، وإذا كان شرط البيعة أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر التشريع فهل يكون (في هذه الحالة) الذين يتصدون لصناعة التشريعات يعتدون على حق الربوبية ، إن التصدي لمسألة التشريع ليس اعتداء على حقوق الربوبية، ولكن إلغاء التشريع الإلهي بتشريع بشري هو الاعتداء على حقوق الربوبية، والديمقراطية توفر آلية لصناعة التشريعات ولا تقرر مضمونها فالذين يستخدمون هذه الآلية بإمكانهم احترام حقوق الربوبية أو الاعتداء عليها .

٢-٣) والالتزام بمبدأ "الشريعة الإسلامية مصدر التشريع" لا يعني إلغاء سلطة الأمة في التشريع، فالقاعدة التي سنها النبي (ص) (أنتم أعلم بأمور دينكم) تضع دور الأمة في نصابه الصحيح بالعملية التشريعية، خاصة وأن التشريعات الأبدية في الإسلام لا تشكل إلا نسبة ضئيلة على ارض الواقع ، ومعظمها محصور بالأخلاق والعبادات والأحوال الشخصية والعقوبات ، وما جاء بعد ذلك من تفصيلات أو إضافات لا يتجاوز الاجتهاد البشري الذي قد يعد تراث غير ملزم، لقد ترك الإسلام

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

مساحات شاسعة من (أمور الدنيا) دون تشريع مكتفيا بمبادئَ عامة كالمبادئً الدستورية ، فتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية والعسكرية والتكنولوجية والإعلامية ظلت مفتوحة للاجتهاد البشري وخاضعة لتطور الزمان والمكان . وأما التراث الفقهي في هذه المجالات سوى ثروة تشريعية التزمت بالمبادئَ لتصوغ الأنظمة وفق المصلحة الدنيوية لزمان ومكان ما ، ولكنها تظل غير ملزمة لمن يأتي من بعد، وهو موقف إسلامي أصيل أكده الأمام علي بن أبي طالب أثناء المفاوضات على الخلافة ، فلقد كان الفريق المفاوض يريد تحويل التراث التشريعي الذي خلفه الخليفتان (أبو بكر وعمر) إلى أصل ملزم في عقد البيعة ، بينما كان الإمام يرى ذلك اجتهادا بشريا يمكن الاستفادة منه دون إلزام، وإذا كان الإمام خسر الجولة الأولى من مفاوضات الخلافة فإنه –رغم خسارته هذه – قدم أعظم خدمة للإسلام بفصل الوحي عن التراث ، ولولاه لظلت تراكمات التراث عبر الأجيال تزحف على مناطق السماح وتستولي على سلطة الأمة التشريعية .

٢–٤) إن الديمقراطية ليست مجرد آلية لصناعة التشريعات ، إنها – كما عبر الباحث – "نظام حكم ومنج سلمي لإدارة اوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح" وهذا منهج له مقتضيات تتم من خلالها الديمقراطية، وإذا كان بإمكان خصوم الديمقراطية إثارة اللغط حول الديمقراطية ذاتها فإن مصدقيهم يجب أن يبرروا موقفهم من مقتضياتها ، فالحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ورقابة الحكم كلها مبادئ تقتضيها الديمقراطية ، في الوقت الذي يتعطاها الحكم الفردي بحذر وريبة وأحيانا برفض ، وإذا كان يمكن إحسان الظن بأولئك الذين يتوهمون أن الديمقراطية عقيدة في مقابل الإسلام، فإنه لا يمكن البتة إحسان الظن بمن يقف ضد مقتضياتها، إذ أنها مبادئ إسلامية صميمة عبرت عنها روح النصوص القرآنية بصور مختلفة ، ومن يطالب بمقتضيات الديمقراطية فإنه يطالب بمقتضيات النظرية السياسية بالإسلام .

٢–٥) ومطالبة الباحث بتمحيص تجربة الديمقراطية الغربية ليست مداهنة للمعارضين على أسس دينية ، بل هي إدراك الاختلاف القيمي بين الحضارات، وهو تمحيص يدعونا للمطالبة بإعادة التوازن لمبدأ العدالة في مواجهة مبدأ الحرية ، وقيمة الفرد أمام قيمة الأسرة ، وذلك عند ممارسة الديمقراطية في مجتمعاتنا ، حيث أن مبدأ الحرية كان دوما يشكل الروح الأساسية لنظرية الحكم في الديمقراطيات الغربية المعاصرة ، إذ ما فتأت تجاربهم تستلهمه وتستهدفه إلى درجة الهوس . بدءا من حرية التعبير

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

والتجمع والتنقل ، ومرورا بحرية العمل النقابي وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني ، وانتهاء بحرية التجارة والسوق وحركة الأموال. ولقد أدى تضخم مبدأ الحرية عند الغربيين إلى طغيانه على مبدأ العدالة .

وصاحب ذلك كله اعتبار الفرد الوحدة التي تتشكل منها الدولة ، وتطرفت الليبرالية الغربية في حماية الفرد من استبداد السلطة أو استعباد الأغلبية ، فهي لم تكتف بمنحه الحق في عدم إيقافه ولا اعتقاله ولا إعدامه ولا إساءة معاملته بأية طريقة كانت نتيجة إرادة عشوائية لفرد أو عدة أفراد. وبمنحه حق التعبير عن رأيه واختيار صنعته وممارستها وحيازة الملكية، والاجتماع بالآخرين إما للتعاون معهم حول مصالحة، أو للتبشير بالعبادة التي يفضلها هو وشركاؤه والذهاب والعودة بدون الحصول على أذن بذلك ، وبدون أن يقدم دليلا على دوافعه وأعماله ، إنها لم تكتف بهذا القدر بل منحته حق الإفراط في استعمال ملكيته ، وأن يملأ أيامه وساعاته بطريقة اكثر تطابقا مع نزعاته وأهوائه، إنها بذلك تلغي مقتضيات الانتماء العائلي والاعتبارات الاجتماعية جاعلة من القوانين الحدود الوحيدة التي تقف عندها حريات الفرد .

غير أن الإسلام يجعل مبدأ العدالة الهدف المحوري الذي يدور حوله نظام الحكم ويقدمه إذا ما تعارض مع مبدأ الحرية، وهذا ما تعكسه أدبيات الإسلام التي تزدحم بمفردات العدل والإنصاف والإحسان بشكل يفوق مفردات الحرية ، وليس ذلك تهميشا لمبدأ الحرية بقدر ما هو ترتيب الأولويات، فالحرية عند العرب كانت مكتسبا بديهيا لا يستدعي فتح جبهة للمطالبة بها ، فلقد منحت الصحراء العرب حرية التعبير والاجتماع والتنقل والتجارة والملكية حتى صارت من سجاياهم ، فلم يكن أحد يملك الوقوف أمام حرية النقد والتعبير حتى لو بلغت حد التطاول ، ولقد واجه النبي (ص) نفسه وقاحات كثيرة من الأعراب أضطر للتسامح معها احتراما لتلك السجية العربية ، ووقف الفارسي الذي أكتسب هذه الحرية من سجايا العرب يهدد الحاكم العربي "والله لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بحد سيوفنا" غير أن الحرية مفهوم يصعب ضبطه وتحديده ، والإفراط فيه يؤدي إلى اختلال ميزان العدالة كما هو في ديمقراطيات الغرب اليوم ، إذ أدى تضخم هذا المفهوم وإسباغه على الفرد إلى تفكيك المجتمع، وإلغاء مفهوم الأسرة التقليدي، بينما تحتل الأسرة (وليس الفرد) مكان الذروة في المجتمع الإسلامي . ولذا فإن فرز ما هو من الديمقراطية مما هو ليس منها ليست عملية مداهنة بقدر ما هي مقاربة ، وذلك لإيجاد نموذج للديمقراطية يحافظ على أهدافها وينسجم مع ثقافتنا وقيمنا وثوابتنا الاجتماعية .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

٣) مؤشرات الديمقراطية

٣-١) يحاول الباحث تقييم أداء تجارب الأنظمة السياسية في دول المنطقة للتعرف على مقدار التجاوب مع النهج الديمقراطي في الحكم ، ويضع الباحث لأجل ذلك ثلاثة مؤشرات يقيس من خلالها الديمقراطية في أنظمة تلك الدول ، وهي : أولا) بدء عملية التنمية . ثانيا) حقوق المواطن والإنسان ، ثالثا) مستوى المشاركة الشعبية في الحكم. ولعلني أختلف مع الباحث في الاقتصار على البنود الثلاثة المذكورة كمؤشرات لقياس الديمقراطية ، فضلا على أنني لا أرى التنمية مؤشرا أو معيار لقياس درجة الديمقراطية في أي نظام ، إذ أن التنمية مرتبطة بشكل كبير بحسن إدارة الموارد وجودة التخطيط . فهي قرار فني قد تصيبه الديمقراطية أو قد تخطئه، أو قد يصيبه الحكم الفردي أو يخطئه، وأبرز دليل على ذلك التنمية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا والتي لم تكن نتاجا للديمقراطية ، فالصين التي حصلت على معدلا ت نمو عالية لا تتمتع بنظام ديمقراطي ، بينما شهدت إندونيسيا معدلا عاليا في النمو أبان حقبة سوهارتو في الوقت الذي تعاني من أخطار حقيقية تهدد اقتصادها في ظل نظام ديمقراطي حقيقي ، وإذا كنت لا أظن أن التنمية معيارا يستخدم لقياس درجة الديمقراطية في نظام ما ، إلا أنني أعتقد أنها أحد أهم عوامل النجاح ، وبتعثرها تصبح التجربة الديمقراطية في حالة خطرة .

٣-٢) ولأن الديمقراطية ليست مجرد إقتراع ومجالس نيابية ، لذا لابد من وضع مسطرة INDEX وتشمل مجموعة مقاييس CRITERIA تقيم وفقها درجة الديمقراطية في الأنظمة السياسية ، وعليه فإنني أقترح المعايير التالية :

أولا) مقدار حيازة الأمة للسلطة ، فكلما حازت الأمة قدرا أكبر من السلطة كلما زادت درجة أقترابها من النظام الديمقراطي، حتى إذا صارت مصدرا للسلطات فإنها تعبر عن إرادتها من خلال دستور تجتمع عليه ، يضم المبادئ التي تتفق عليها ، ويحوي الحقوق والواجبات ، وينظم العلاقات بين السلطات المختلفة.

ثانيا) مقدار المشاركة السياسية للأمة ونسبة المقترعين من السكان ، إذ قد تحرم القوى المهيمنة في المجتمع بعض الفئات من المشاركة في الحكم ، إما بسبب العنصر أو الجنس أو الدين والمذهب أو المستوى الاجتماعي أو السن، غير أن إشكاليتين كبيرتين في هذا الصدد، الأولى: عندما يتاح لغالبية الأمة حق الاقتراع وتتزايد نسبة الممتنعين عن ممارسته ، فهذا مؤشر على أن هنالك أزمة ثقة بالنظام الديمقراطي، والثانية: عندما تصبح الأمة أقلية بين أكثرية سكانية وافدة . فإن الديمقراطية تتحول في

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

مثل هذا المجتمع إلى ديمقراطية صفوة ((أو ليغارشية)).

ثالثا) وفرة مؤسسات المجتمع المدني ، كالنقابات والاتحادات والجمعيات والهيئات الخاصة وكلما تعددت هذه المؤسسات كلما عكست مؤشرا قويا لاقترابها من الديمقراطية ، غير أنه من الضروري إدراك أن تلك المؤسسات يجب أن تكون حرة مستقلة عن الأجهزة الرسمية للدولة أو الأواصر الاجتماعية، وتشكل هيئاتها بالاقتراع المباشر.

رابعا) استقلالية القضاء عن بقية السلطات وتأثيرها ، أي لا يصبح القضاء جهازا حكوميا في نظام التعيينات أو سلم الترقيات أو باب الرواتب . وألا يحول بينه وبين المواطن حاجزا بدءا بالمحاكم الابتدائية وانتهاء بالمحاكم الدستورية ، وأن يضمن القضاء الرقابة على نفسه من سوء استغلال السلطة والانحراف بها ، وألا تكون نظمه الإدارية معوقا للعدالة وتحقيقها .

خامساً) التعددية السياسية ، وهي التي تضمن تعدد الاتجاهات لتحول دون احتكار طرف سياسي للسلطة. وعادة ما يعبر عن ذلك بوجود تشريع ينظم إنشاء وعمل أحزاب ذات برامج تنفيذية . وفكرة الأحزاب الديمقراطية هي غير ذلك الذي عرفته التجربة العربية للأحزاب ، فما شهدته الساحة العرب خلال منتصف القرن الماضي من أحزاب قومية وماركسية ودينية هي في حقيقتها حركات تغييريه انقلابية ، لا علاقة لها بالنظام الديمقراطي طالما تعمل لحيازة السلطة والاحتفاظ بها ونفي غيرها .

سادسا) تداول السلطة بين الأحزاب الديمقراطية ، فبقاء السلطة في يد حزب واحد مؤشر حاد لغياب الديمقراطية . إذ يعني ذلك أن الحاكم يستخدم الديمقراطية ومظاهرها لتبرير حكمه الفردي ، وما لم تنتقل السلطة سلميا إلى يد المعارضة الحزبية في فترة ما فإن شبهة الزيف تواجه التجربة المطبقة للديمقراطية .

سابعاً) ضمانات للحريات العادلة ، وأبرزها حرية التعبير والتجمع والتنقل والملكية . وبالأخص عدم تقنين احتكار كإصدار الصحف أو محطات البث أو غيرها من وسائل الإعلام ، والتعامل مع هذه الوسائل كسلطة تشكل الرأي العام ولكن يبقى مصدرها الشعب كبقية السلطات .

٣ ٣) إن تقييم التجربة السياسية لأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي وفق هذه المسطرة يمكن أن يعكس واقع الديمقراطية فيها بشكل أدق مما لو كانت الديمقراطية برلمانا منتخبا . ولا يكفي الأنظمة الفردية أن توفر برلمانا منتخبا له سلطات حقيقية لتزعم بعد ذلك ان نظامها ديمقراطي . وهذه حقيقة تؤكدها تقييم الديمقراطية الكويتية وفق المسطرة المذكورة ، إذ يشير المعيار الأول أن الشعب الكويتي قد أكتسب حق حيازة السلطات كلها وفق ما ورد بالدستور ، ولكن تأتي التجربة لتكشف أن هذا الحق

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

تعرض للتعطيل نتيجة قناعة النظام أنه هبة تسترد متى شاء الحكم وليس حقا، وإذا كانت الجماهير الكويتية في نضالها من أجل استرداد حقها في نهاية الثمانينات أرادت أن تؤكد للحكم أن مكتسباتها الدستورية حقوقا وليس هبة ، فإن نوايا تعديل الدستور وتجربة المجلس الوطني والنجاحات في إيقاف الديمقراطية عند حدودها الدنيا كلها مؤشرات تدل على أن محاولة استرداد ما حازه الشعب من سلطة مازالت قائمة .

٣ ٤) أما فيما يخص المعيار الثاني، فلقد استبسل النظام الكويتي على تقليص القاعدة الانتخابية في أضيق صورها ، إذ استبعد المرأة والعسكريين والشرطة والمتجنسين حديثا بالجنسية الكويتية (إلى وقت قريب) ورفع سن الناخب إلى واحد وعشرين سنة ، وهو بذلك حرم الغالبية من مواطنيه من حق المشاركة السياسية بحيث لا تزيد نسبتهم عن ١٥% من مجموع الكويتيين، ثم بعد ذلك هشم تلك القاعدة الصغيرة إلى عد كبير من الدوائر الانتخابية ، وذلك للاحتفاظ بقدرته على التأثير في الناخبين حتى صار يمكن لمرشح يحصل على أربع مائة صوت أن يكون نائبا في برلمان يمثل أمة لوطن تعداد سكانه يزيد عن مليونين ، غير أن الديمقراطية الكويتية تأخذ شكلا أو ليغارشيا إذا ما حسبت نسبة المقترعين من عدد السكان، إذ أنها لا تزيد عن ٥% من سكان الكويت الذين هم في النهاية كذلك معنيين بكافة التشريعات والقوانين .

٣-٥) أما فيما يخص المعيار الثالث، فإن الكويت تتمتع بعدد كبير من جمعيات النفع العام التي تمثل اهتمامات فكرية وثقافية ودينية ومهنية وهوايتيه ، وجمعيات تعاونية ونقابتين ، وتنتخب هذه كلها مجالس إدارتها باقتراع حر نزيه غير أنها جميعا خاضعة لسلطة الحكومة التي منحت لنفسها حل مجلس إدارة أي جمعية وتعيين بديل له بمن تريد ، أو إلغاء ترخيص الجمعية برمتها متى شاءت ، ولم يمنح النظام حق تشكيل نقابات إلا للتجار (غرفة التجارة والصناعة) والعمال، وإذا كانت غرفة التجارة تمثل أقوى نقابة في البلاد فإن نقابة العمال لا تتمتع بدور حقيقي لقلة عمل الكويتيين في الأجهزة غير الحكومية ، أما الطلاب فإنهم أنتزعها حقهم النقابي بالعرف إذ أن اتحادهم يعمل منذ الستينات دون إشهار رسمي ، ورغم الحرية المنقوصة التي منحها النظام لجمعيات النفع العام إلا أنه أوقف (منذ فترة بعيدة) التراخيص لإنشاء أية جمعية جديدة ، ذلك لقدرة تلك المؤسسات على لعب دور لا يستهان به في ظل دستور وبرلمان .

٣-٦) أما فيما يخص المعيار الرابع . فإن الدستور الكويتي تبنى مبدأ فصل السلطات والذي يترتب عليه تأسيس نظام قضائي مستقل، غير أن احتفاظ الحكم بحق الترقية والحكومة بسلطة التوظيف والتعيين ونظام الرواتب والمكافآت، كل ذلك يضعف استقلالية القضاء أمام الحكم ، وإذا ما أضفنا احتكاره لحقيبة وزارة الداخلية (في كل العهود) التي تتحكم بالضبط والتحقيقات وحفظ القضايا وتنفيذ الأحكام فإن فكرة فصل السلطات تبدو حبرا على ورق ، ولا نستطيع تفسير إقرار البرلمان الكويتي تشريعا يمنع مواطنيه من اللجوء إلى المحكمة الدستورية إلا بهيمنة الحكم على كافة السلطات ، فلا توجد ديمقراطية حقيقية تحول بين مواطنيها وبين العدالة.

٣-٧) أما فيما يخص المعيارين الخامس والسادس، فالكويت تفتقر إلى تعددية حزبية حقيقية ووجود كتل سياسية لا يؤدي الغرض المنشود من النظام الحزبي ، إذ أن الديمقراطية بلا أحزاب كسيارة بلا وقود ، فالأحزاب هي الجهة الوحيدة القادرة على استثمار السلطات التي تمنحها الديمقراطية للأمة، فهي الأقدر على تحويل القوة البرلمانية إلى برامج إصلاح وتنمية، وهي الوسيلة الأضمن لتكريس مفهوم المواطنة إذ تمثل وعاء سياسيا لجمع من المواطنين يؤمنون برؤية سياسية للإصلاح والتنمية، وبدونها يلجأ الناس إلى أوعية اجتماعية (كالقبيلية والطائفية والجهوية ..الخ) وواقع حال الديمقراطية الكويتية أن غياب النظام الحزبي أدى إلى غياب الأغلبية البرلمانية في مجلس الأمة الكويتي. مما خلق صعوبة بالغة لاستغلال السلطات الممنوحة له والاكتفاء بتوجيه النقد ، وبذلك تحول البرلمان إلى منبر خطابي يقف فيه النواب عند حدود سلطة الاحتجاج .

ومع غياب النظام الحزبي احتكر الحكم تشكيل كافة الحكومات الكويتية مصادراً بذلك السلطة التنفيذية ، وإذا كان الحكم مضطرا للديمقراطية فإن حيازته للسلطة التنفيذية سوف تستغل باستمرار لإثبات عجز الديمقراطية عن تحقيق آمال المواطنين ، وينتج عن ذلك مواجهة مستمرة وشكوك متبادلة بين السلطتين . ولذلك فإن عدم تداول السلطة لا يحرم الأحزاب من تنفيذ رؤاها السياسية فحسب ، بل يدفع بلجوء المحتكر إلى تفريغ كل المكاسب الدستورية من محتواها لتستمر هيمنته على السلطة .

٣-٨) أما فيما يخص المعيار السابع ، فإن الدستور الكويتي منح ضمانات كافية للحريات العادلة، لكنه ترك للمشرع تنظيمها بالقانون . وإذا كان الحكم خلال تاريخه يسعى للحد من مبادرات تشريعية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

تضر بقدرته، ألا انه استنفر كافة قواه لضمان أغلبية برلمانية تستعيد ما منحه الدستور من مكتسبات بأسم القانون. فلقد أفرغ النص الدستوري مانح حرية التعبير والبحث بتشريع يعطي الحكومة حق فصل الموظف عن وظيفته وسحب جواز سفره إذا ما اعتبرته تجاوز حدود النقد . وهو تفريغ لنص دستوري آخر منح المواطن حرية التنقل، ولعل أشهر تطبيقات هذا القانون هو ما تعرض له الكاتب السياسي المعروف د. عبد الله النفيسي ، ولقد أجاز القانون إنشاء مسارح خاصة ومتعددة ولكنه سلبها حرية التعبير والرأي بفرض رقابة على المصنفات تعكس تعسفا حكوميا في منع ما تشاء ، كما افرغ النص الدستوري مانح حرية النشر حصر بقانون المطبوعات الذي حصر هذا الأمر بالترخيص الممنوح من الحكومة . ولما كانت الحكم وراء كل حكومة فإنه لم يرخص إلا لمجموعة عائلات فقط ، بينما ترك حرية تعبير شعب بأكمله رهينة علاقات مع الأسر المالكة لتلك الصحف ، ولم يتوقف عند هذا الحد بل حد من حرية التجارة بعدد هائل من الاحتكارات المتوارثة . وحد من حرية التقاضي بمنع المواطن من اللجوء إلى المحكمة الدستورية، ولهذا فان ما تتمتع به الكويت من حريات عادلة مازال منقوصا بمقارنته مع هذا المعيار ، لكنه يظل جنة بمقارنته مع غياب الحريات في بقية المنطقة .

٤) تعزيز المساعي نحو الديمقراطية

٤-١) الحقيقة التي يجب أن يدركها أهل الخليج أن الديمقراطية كانت نتاجا لتطور اجتماعي واقتصادي وسياسي وفكري في المجتمعات الأوروبية ، وأن مشوار حيازة الأمة لحق الولاية على نفسها لم يكن نزهة مبهجة ، لقد انتزعت الأمم الغربية حقها هذا من خلال كفاح ونضال ولقد كان العامل الاقتصادي محركا أساسيا للجماهير المطالبة بمحاسبة السلطة وإملاء عليها ما يجب فعله، فالانقلاب الصناعي وفائض خيرات المستعمرات وظروف العمل وحقوق العمالة والتوسع في فرض الضرائب وانتشار التعليم، كل ذلك أفرز نتاجا سياسيا لإدارة الاختلاف يتراوح بين الديمقراطية والاشتراكية غير أن الظروف التي تحياها منطقة الخليج لا تحتضن تلك البواعث التي شهدها الغرب في القرنين الماضيين ، إذ أن اقتصادياتها الريعية تقدم أفضل عروض للعمل بأحسن الضمانات ، ولا ترهق شعوبها بأي شكل من أشكال الضرائب ، ويساعدها على ذلك الحجم الضخم لإيرادات النفط مقارنه بالعدد الضئيل للمواطنين ، فالحياة في منطقة الخليج رخاء بلا عناء ، وهو رخاء مخدر لا يترك فسحة للغضب والاحتجاج بين العامة ، لذلك يبدو الباحث محقا عندما يفرد بندا للبحث عن أصحاب المصلحة في الديمقراطية ، فمثل هذا الأمر عند الشعوب الكادحة لا يحتاج لبحث وتقصي .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

٤-٢) النخب هي صاحبة المصلحة الرئيسية في الديمقراطية ، وهي التي تملك الوعي المحرك نحوها . وتدرك أن الديمقراطية هي التي يمكنها أن تنقذ شعوب المنطقة من تبديد الفرصة التاريخية التي وهبها الله لهم ، فبعد آلاف من سنين الفقر تتفجر ثروة من تحت رمال الصحراء ليفاجئ أهلها بالثراء الطارئ وباستثناء الخطط التنموية المتواضعة التي شهدتها السعودية فإن بقية صناع القرار في المنطقة لا يبدو عليهم اهتماما باستثمار تلك الفرصة، إذ أن كل السياسات المشهودة انصبت على استهلاك واستنزاف الثروة الطارئة لحساب الأجيال المعاصرة ، ومع زيادة الإنفاق وانخفاض أسعار النفط سيجد الخليجيون أنهم في ورطة من العجز المتراكم يجرهم إلى نفق الديون. ويومها سيعض الخليجيون أصابعهم ندما على البطر الذي أعماهم عن استشراف المستقبل.

إن النخب تدرك جيدا هذه الحقيقة . وهي التي يمكن أن تستنفر الناس حولها وتستفز قلقهم من المستقبل ، غير أن جزءا كبيرا من النخب الخليجية يعيش أزمة مع نفسه، فالتسابق وراء فرص الثراء المتاحة والمناصب الرسمية المغرية والحظوة الإعلامية الرسمية يجعله من بقية طوابير البلاط الرسمي ، ولذا تصبح فكرة الباحث بتأسيس (منتدى الحوار) على مستوى المنطقة الخليجية ضرورة لازمة. وهي مهمة ليست يسيرة في ظل التطويق الذي تمارسه بعض الأنظمة الخليجية ضد مثقفيها ونخبها، والتي تتمثل بالمنع من التنقل وسحب جوازات السفر وتنتهي في مرات بالإيداع بالمعتقلات، غير تاريخ الديمقراطية الغربية مزدحم بالتضحيات ، ولابد للخليجيين أن يقدموا بعضا منها .

٤-٣) إن المساعي نحو الديمقراطية يجب تأخذ باعتبارها أن تكريس مفاهيم الأمة والوطن هو تعزيز للديمقراطية. وأن الدفاع عن الحريات السياسية وتكريس استقلالية القضاء هو تعزيز للديمقراطية وأن تمرس الشعب على عمليات الاقتراع في مؤسسات المجتمع المدني الجمعيات التعاونية والشركات التجارية والمؤسسات الصناعية والنقابات واتحادات الطلبة كلها تعزيز للديمقراطية. كما أن تشجع الأفراد على الاهتمام بالشأن العام والنقد وإبداء الرأي والاحتجاج وتكوين رأي آخر كل ذلك تعزيز للديمقراطية، ولعل فكرة الباحث بتأسيس منظومة ملتقيات خليجية تمثل الأهم في مضمار السعي نحو الديمقراطية . إذ أنها شكلا من أشكال مؤسسات المجتمع المدني، وهي اللبنة الأهم في صرح الديمقراطية ، بل أن بعض الباحثين في شؤون المستقبل يعتبر هذه المؤسسات البديل المتوقع للبرلمانات في ظل التغيرات التي ستفرضها العولمة على فكرة الدولة/القوم . ففي تقرير لجنة إدارة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

شؤون المجتمع الدولي الذي نشر بعنوان "جيران في عالم واحد" يؤكد على (أن النظرة السائدة حول أولوية علاقة هذه الإدارة بالحكومات يجب أن تتبدل، ويؤكد على أهمية ضم المنظمات غير الحكومية ، وحركات المواطنين والشركات متعددة الجنسيات، وسوق رأس المال العالمية. وتتفاعل مع كل هذا وسائل الإعلام العالمية ذات التأثير الواسع ، كما يرى التقرير أن عملية صنع القرار العالمي تعتمد على القرارات التي تتخذ على المستوى المحلي والوطني والإقليمي ، ويرى أن ذلك يستدعي الاعتماد الكبير على الطاقات المنسقة للمنظمات المدنية والوكالات الحكومية ، كما يرى التقرير أن مؤسسات المجتمع المدني يمكنها أن تقدم إسهاماتها المهمة في ميادين كثيرة مثل توفير المعارف والمهارات والحماية والنهج غير البيروقراطي والمنظور الشعبي) ولعل ذلك ما يدفعني لاعتبارها الخطوة الأهم والممكنة ضمن مساعي تعزيز الديمقراطية بالخليج ، ورغم أن الباحث وضع حلولا ومخارج للقيود الرسمية في الترخيص لمثل هذه المؤسسات ، إلا أن تجربة تأسيس ملتقيات خليجية متعارف عليها بين النخبة أو تستظل تحت جمعيات مرخصة قد أكدت نجاحها ، فمنتدى التنمية والمؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بالخليج ولجنة حقوق الإنسان وغيرها ، كلها أثبتت وجودها دون الحصول على إذن رسمي.

إسماعيل الشطي

الكويت

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

٢-٣ تعقيب الدكتورة ثناء فؤاد

رؤية حول دراسة الدكتور على خليفة الكوارى

"نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية فى أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي"

الميزة الأساسية التي وجدتها واضحة كل الوضوح فى دراسة الدكتور الكوارى أنها تنم عن إخلاص شديد وجديه تامة وإيمان عميق بالديمقراطية قيمة ومنهاجا وإمكانية عملية يمكن التطلع إليها فى واقعنا العربي.

وفى سياق هذا الانطباع العام يمكننا طرح ملاحظات مبدئية على هذه الدراسة القيمة كالآتي:

أولاً: أن الدراسة سعت بنجاح لبناء رؤية شاملة متكاملة حول الموضوع حيث تناولت:-

أولاً: مفهوم الديمقراطية.

ثانياً: الأهداف الوطنية ومكانة الديمقراطية بينها.

ثالثاً: أصحاب المصلحة فى الديمقراطية.

رابعاً: الواقع الراهن للحركة الديمقراطية.

خامساً: الإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي.

سادساً: العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي.

سابعاً: متطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية.

وهكذا اهتمت الدراسة بربط الجوانب النظرية مع المقترح العملي محددة متطلبات التحرك والممارسة على صعيد التطبيق الفعلي.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

ثانياً: فى بداية الدراسة توقفت أمام فقرة تقول " . . . تعزيز المساعى الديمقراطية يعنى تكوين حركة ديمقراطية اقليمية تناضل من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية فى المنطقة. فذلك النضال غير متيسر بشكل اقليمى موحد من الناحية الواقعية، بل تقف دونه حدود الدولة القطرية، كما تحول دونه القوانين الوطنية فى كل دولة".

وهذه الفقرة أثارت لدى سؤالاً: هل يؤمن الكاتب بأن الدولة القطرية من عقبات التحول الديمقراطي ؟ وهل هذه العقبة خاصة بمنطقة الخليج أم أنها سمة عامة في المنطقة العربية ؟

ثالثاً: لعله من أهم الإشكاليات التي تثيرها الأبحاث التي تتناول التحول الديمقراطي فى الوطن العربي حاليا إشكالية تطرح تحت عنوان: "أصحاب المصلحة فى الديمقراطية" وهى التي طرحت فى الدراسة محل البحث وفيها يذكر الدكتور الكوارى: "فمن حيث المبدأ يمكن اعتبار جميع الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة وغير المتعدية على حقوق الآخرين، أصحاب مصلحة فى الديمقراطية".

. . . وهنا ننبه إلى ما يلى:

(١) أننا عندما نحدد فئة أو جماعة أو جماعات معينة بأنها هي صاحبة المصلحة فى الديمقراطية دون غيرها، فإن ذلك يناقض المبرر فى التحول الديمقراطي باعتباره "ضرورة مجتمعية ومصيرية" تهم الجميع دون استثناء.

وحتى فى حالة ما إذا كان المقصود بهذا التحديد الإشارة إلى "الفئة أو الفئات" التى توفر لها الوعي الكافي الذي يدفعها للمبادرة وطلب التغيير الديمقراطي، فإن هذا المنظور (النخبوي) ينطوي على أهم معضلة تواجه إشكالية الديمقراطية فى الواقع العربي وهى:

كيف تحول المطلب الديمقراطي إلى مطلب شعبي قاعدي جماهيري عام – أي "مطلب مجتمعي" ؟

(٢) وعندما أراد الدكتور الكوارى نوعا من التعميم فيما يتعلق بأصحاب المصلحة فقد ذكر "أن الأفراد والجماعات التي تعتبر نفسها صاحبة مصلحة فى الديمقراطية في كل دولة من دول المنطقة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

يمكن أن يتسع نطاقها ويتبلور طلبها حتى تصبح قوة سياسية فعالة تعبر عن مصلحتها فى إقامة نظام حكم ديمقراطي".

إلا أنه فى الإشارة إلى من هم خارج هذا التحديد أي "الأفراد والجماعات التي مازالت لا تدك مصلحتها بين من إقامة نظام حكم ديمقراطي".

فقد نظر إليها الدكتور الكوارى بمنظور مثالي ومسالم ويتسم بالعمومية خاصة بالنسبة لهؤلاء الذين يقاومون التحول الديمقراطي لأسباب تتعلق بالمصلحة الآنية الضيقة التي تقف عند حدود اللحظة الراهنة وتفتقد الحكمة".

وهنا فهو يقصد بالطبع النخب الحاكمة التي ترفض التغيير الديمقراطي.

(٣) ألا يرى الدكتور الكوارى أن هذه الفئات هى العقبة الكبرى فى طريق التحول الديمقراطي، وأنها في حاجة إلى "ضغط شعبي ملح" لإجبارها على التسليم بمطلب التحول الديمقراطي ؟ أنها "النخب" التي تستميت حفاظا على الامتيازات التي يوفرها لها الواقع الراهن، ومن ثم فهي تصارع من أجل "عدم التغيير".

رابعاً: من أهم الجوانب الايجابية في الدراسة ما يتعلق بمتطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية، والتى اتفق مع كل تفاصيلها.

ولا يسعني إلا أن أعبر عن تقديري لهذه الدراسة الجادة المعمقة في انتظار الكتيب الشامل الذي وعد به الدكتور الكوارى فى الصفحات الأولى.

دكتورة/ ثناء فـؤاد

القاهرة – مارس – ٢٠٠١

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

تعقيب على دراسة
نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشكل الديمقراطية هاجساً لدى شعوب العالم، إذ أصبحت مطلباً إنسانياً قبل أن تكون مطلباً سياسياً ، وقد سارعت دول كثيرة كانت ترزح تحت وطأة الدكتاتورية للتحول نحو الديمقراطية على الرغم من أن تحول بعضها كان سريعاً ومفاجئاً مما أوقعها في مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية ، لكنها قبلت دفع هذا الثمن مقابل الحصول على النتيجة النهائية وهي التحول الديمقراطي، وقد نجح بعضها بينما ما يزال البعض الآخر يحاول تجاوز تلك المشكلات ، لكن دولاً أخرى استطاعت أن تنتقل من الحكم الشمولي الديكتاتوري إلى النظم الديمقراطية بسهولة ويسر تقيم نظاماً يتواكب مع متطلبات الحياة الإنسانية المعاصرة، ولذا فإن التحول نحو الديمقراطية يزداد يوماً بعد يوم ويلف قارات العالم الخمس ويجد له استعداداً وقبولاً لدى شعوب العالم، ولم تعد الديمقراطية مطلباً محلياً بل أصبحت مطلباً دولياً ومقياساً لتقدم الدول وقبولها بين الأمم المتحضرة وموقعها المتميز بينهم .

وأمام هذه الصورة يتساءل المرء عن موقف الشعوب والدول العربية من الديمقراطية والتحول الديمقراطي ومدى تحقيقها لمتطلبات هذا التحول الذي بدأت به بعض الدول العربية بعد جمود دام عقود طويلة فأعلنت كثير من هذه الدول أخذها بالنظام الديمقراطي وبدأت تأسيس ملامح هذا التحول كوجود دساتير وبرلمانات ومؤسسات ديمقراطية ، كما أوجدت تعددية سياسية ، لكن معظم التجارب العربية بقيت تجارب صورية للديمقراطية الحقيقية المنشودة إذ مازالت آليات العمل الديمقراطي وصوره بل وأشخاصه هي ذاتها منذ عقود لم تتغير مما يلقي بظلال من الشك على رغبة هذه الدول في الديمقراطية وحقيقة الممارسات الديمقراطية لديها .

وإذا كان الوضع بالنسبة للدول العربية كذلك فإن دول الخليج العربي وشعوبه لا تختلف كثيراً عن بقية الدول العربية، بل ربما تأخرت عنها في الممارسة والتحول الديمقراطي ، مما يتطلب معالجة علمية وبحث متخصص تدرس هذه الحالة باعتبار تفردها بين المجموعة العربية بل والدولية كذلك ، وهذا ما سعى إليه **الدكتور على خليفة الكواري** في دراسته "نحو رؤية مستقبلية لمساعي الديمقراطية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

في أقطار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" إذ تأتي هذه الدراسة لتسد ثغرة مهمة في الدراسات السياسية الديمقراطية للمجتمعات العربية، بل ربما تميزت عن غيرها باهتمامها بمنطقة الخليج العربي، حيث تفتقر الدراسات العربية حول موضوع الديمقراطية إلى مثل هذا الاهتمام المتعمق للحالة وبحثه من جميع جوانبها مع استشراف رؤية مستقبلية للديمقراطية في المنطقة، ولعل أبرز ما يميز دراسة **الدكتور الكواري** هو انطلاقها من طبيعة – حالة الدراسة – وإمكانية تجاوبها مع الديمقراطية بصورة تتلاءم مع ظروف المنطقة ومتطلباتها الاجتماعية والسياسية والأمنية ، فهو يشير إلى أن الديمقراطية ليست صورة جامدة تؤخذ كلها أو ترفض كلها ، كما أنها ليست نظاماً سياسياً للحكم فقط بل هي " أميل إلى الأخذ بصفة المنهج والحكم والعملية السياسية" وهذا يجيب على كثير من التساؤلات حول ما هية الديمقراطية المقصودة فهي ليست نظاماً سياسياً فقط، بل أصبحت ممارسة عامة تبدأ مع الإنسان من محضنه الأول في أسرته وبيئته وتنتهي به مع النظام السياسي، وهذا يسهل عملية التحول أو الممارسة الديمقراطية ويحدد الموقف من الديمقراطية حين تصبح "نموذجاً" لا للحكم فقط وإنما منهجاً عاماً في كل شأن من شؤون الحياة إذ أن الرؤية للديمقراطية كنظام للحكم فقط يمكن أن يتجاوزها الناس أو يتجنبونها خاصة في مجتمعات لم تتعود بعد على ممارسة العمل الديمقراطي بل والعمل السياسي وترى في ذلك تجاوزاً لخطوط حمراء أو تدخلاً فيما لا يعنيها ومما ليس في اختصاصها بل ترى أن العمل السياسي هو شأن أهل الاختصاص!! ، وهذا الصورة تنطبق كثيراً على معظم المجتمعات العربية في الخليج ، حيث " تتخوف " من أي عمل سياسي ، بل وترى فيه مزاحمة في غير ميدانها!!.

ولذا فإن طرح فكرة الديمقراطية بمفهومها الشامل يُهيئ المجتمعات الخليجية للممارسة الديمقراطية على مختلف المستويات سواء كان ذلك في الأسرة أم العمل أم السياسة، كما أنه يعالج مشكلة تدني الثقافة الديمقراطية لدى الفرد مما يُعد عائقاً لممارسته لها، لكن الواقع يشير إلى أن مفهوم الديمقراطية كمنهج أو نظام سياسي "مغيب" عن الحياة اليومية للفرد في المجتمعات الخليجية ، إذ تعتمد ممارسته للفعل الحياتي اليومي على فكرة "الغلبة" أو "الوصاية" التي تحدث عنها **الدكتور الكواري** في دراسته ، فالغلبة ليست شأنا سياسياً فقط ، بل هي شأن حياتي كذلك تعوَّد عليها الإنسان العربي، فهناك غلبة الأب والمعلم ورب العمل والزوج أو الزوجة أحياناً ، وغلبة الرجل وغلبة الكبير وغلبة القبيلة أو العائلة أو الأسرة، ومن هنا فإن الإنفكاك من كل هذه "الغلبات" أو "الوصايات" لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام أو منهج حياتي يضيق ويتسع بقدر الحالة التطبيقية له، ولا نجد ذلك النظام أو المنهج إلا من خلال الممارسات "التشاركية" سواء أطلقنا عليها مصطلح الديمقراطية أم الشورى بصورتها الحقيقة ،

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

لكن ذلك التحول أو الممارسة يتطلب آليات عدة لعل في مقدمتها الرغبة لدى الأفراد والشعوب في فهم مدلول الديمقراطية أو الشورى والرغبة كذلك في ممارسة الفهم الصحيح لها ثم وجود البيئة المناسبة للتحول الديمقراطي حيث يشير **الدكتور الكواري** إلى بعض منها مثل وجود "حاكم مستنير أو وجود قيادات واعية ومسؤولة تتوافق على الانتقال إلى الديمقراطية ووجود مجتمع مدني ورأي عام مستنير" ولا شك أن هذه العوامل تأتي في مقدمة العوامل التي تدفع للتحول الديمقراطي ، ولعل تجربة الكويت تُعد مثالاً لذلك، إذ التقت رغبة القيادة المستنيرة المتمثلة في الشيخ عبد الله السالم الصباح – رحمه الله – مع الإرادة الشعبية للتحول الديمقراطي وهو ما أثمر التجربة الديمقراطية في الكويت التي تُعد رائدة في مجالها على الرغم من كل ما يمكن أن يُقال عنها، لكن هذه العوامل وحدها لا يمكن أن تؤدي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، إذ أن كثيراً منها متوفرة لدى دول المنطقة ، ومع ذلك نجدها "متمنعه" على الديمقراطية ، وهنا تبرز مقارنة غريبة ، إذ أن ما شهدته الكويت قبل أربعة عقود حيث لم يكن هناك ما يمكن تسميته بالتحول الدولي نحو الديمقراطية – كما هو اليوم – ولم يكن هناك الوعي بأهمية الديمقراطية – كما هو اليوم – ، ولم تكن المجتمعات ناضجة أو مؤسسات المجتمع المدني أو رأي عام مستنير – كما هو اليوم – ومع هذا نجحت التجربة في التحول الديمقراطي في ذلك الوقت، وبقيت جامدة في الوقت الحاضر!! .

وهذا يدفعنا للبحث عن عوامل أخرى تعوق مسيرة التحول الديمقراطي لدى دول وشعوب المنطقة ، ولعل الظروف الداخلية والخارجية التي أشار إليها **الدكتور الكواري** في دراسته – تدفعنا للبحث عن تعرقل التحول الديمقراطي ، خاصة مع الحالة المعلنة لدى الجميع – حكومات وشعوب – عن تمسكها بالديمقراطية أو الشورى والعمل على تطبيقها ، لكن الواقع يشير أن الديمقراطية بتصورها المتعارف عليه أو الشورى كما هي في حقيقتها لا تجد لها من التطبيق إلا صوراً مشوهة لا تعبر عنها ، وإنما تعبر عن رؤية محدودة للديمقراطية أو الشورى ويحتج كثير من المتحدثين عن الديمقراطية بمفهومها الغربي بأنها لا تتناسب مع مجتمعاتنا ، وأن لنا خصوصيتنا في ممارسة الديمقراطية!! ، وهذا ما "يلوح" به معارضوا الديمقراطية كلما ارتفعت وتيرة الحديث عنها ، ولقد عالج **الدكتور الكواري** ذلك بدأ في دراسته حين أشار إلى أن " نقطة البداية في تحديد مفهوم الديمقراطية تتمثل في التأكيد على أن الديمقراطية لا يوجد لها تعريف جامع مانع ولا شكل تطبيقي صالح لكل زمان ومكان" ولذا فالقول إن الديمقراطية التي ستطبق ستنتقل معها "موبقات" الحياة الغربية من تفسخ وانحلال وفساد كل ذلك مردود عليه بأن الديمقراطية ليست مدخلاً للانحلال والفساد!! فهناك كثير من صور الفساد والانحلال في مجتمعات لم

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

تطبق الديمقراطية ، بل إن غياب الديمقراطية هو المدخل للفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي لا يمكن كشفه ومواجهته إلا بالديمقراطية التي تفرض منهجاً للرقابة والمحاسبة يُقلل إلى درجة كبيرة إن لم يمنع صور الفساد المختلفة فكم رأينا من صور كشف الفساد التي أدت إلى استقالة حكومات وزعماء ووزراء بسبب كشف ممارساتهم الفاسدة أو حتى انحلالهم الأخلاقي، إن الزعم بأن الفساد والانحلال سيشيع في المجتمعات العربية والإسلامية بسبب الديمقراطية قول مردود ، فمن يستطيع أن يزعم بأن هذه المجتمعات في غيبة الديمقراطية هي مجتمعات فضلى أو نقية!!.

ولعل مما يتمم القول أن هناك خلط واضح لدى الرافضين للديمقراطية وبين الممارسة الفردية والممارسات الديمقراطية إذ أن الأولى نوع من السلوك الاجتماعي تسمح بها القوانين والأنظمة والأعراف الاجتماعية في أي مجتمع لكن الديمقراطية لها من المعايير ما يحدد مدى تطبيقها من عدمه ، ولا يمكن اعتبار أي نظام ديمقراطي في غيبة المعايير ، وهذا ما أشار إليه **الدكتور الكواري** بصورة واسعة خلال دراسته المتميزة – بل إن الممارسة الديمقراطية في المجتمعات الغربية تختلف في بعض تطبيقاتها من فترة لأخرى ومن إطار لأخر فإلى جانب الأحزاب اليمينية المتشددة التي تمارس الديمقراطية بمفهومها الخاص هناك أحزاب الوسط التي يميل بعضها لليمين وبعضها لليسار ويتميز البعض الأخر باستقلالية موقفه، كما أن هناك الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ذات الرؤية المختلفة لتطبيق الديمقراطية وهي التي تلتقي مع أحزاب الوسط واليمين في بعض رؤاها لكنها تختلف عن الأحزاب الاشتراكية الشمولية التي كانت سائدة وحاكمه فى دول أوروبا الشرقية – مثلاً – كما أن الممارسات الديمقراطية المعاصرة مختلف عما كانت عليه قبل عقود أو سنوات، مما يعني أن الديمقراطية ليست جامدة بصورة محددة، بل هي قابلة للتطور والملاءمة وفقاً لطبيعة المجتمعات، ومن هنا لا يمكن تصور الديمقراطية بقالب واحد ، بل إن الديمقراطية تستطيع المحافظة على الخصوصية الذاتية وتنميتها في ظل المعايير العامة إذ ستسمح الديمقراطية لهذه الخصوصية بالتعبير عن ذاتها بطريقة سلمية وصريحة وواضحة وستعالج أخطائها وتقومها بمنهج علمي حر حتى لا تتحول هذه الخصوصية إلى قوالب ضيقة يصب فيها الناس باسم الطائفية أو العصبية أو العنصرية أو الفئوية أو القطرية أو الإقليمية.

ومن هنا تأتي أهمية الدعوة إلى إيجاد نموذج للممارسة الديمقراطية الصحيحة – وليست ديمقراطية خاصة – ويكون هذا النموذج جامعاً لقواعد الديمقراطية وأسسها ومراعياً لخصوصية المنطقة وطبيعتها وإرثها العربي الإسلامي، لتحقق المطالب الأساسية لأي نظام ديمقراطي حتى تتم معالجة العديد من الإشكاليات المطروحة أمام تطبيق الديمقراطية ولعل في مقدمتها ما يطرحه البعض من

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

التعارض بين الديمقراطية والشورى وهي دعوى يتكئ عليها أصحاب القرار السياسي في كثير من المجتمعات العربية والإسلامية منطلقين من مواقف لبعض التيارات الإسلامية أو بعض الآراء الفردية التي ترى تناقضاً أو اختلافاً بين الإسلام و الديمقراطية وتعطي بذلك مبرراً لاستمرار الأوضاع غير الديمقراطية في صورها المختلفة من الممارسات ولا تقدم الشورى كبديل صحيح وإنما تقدمها صورة مبتسرة تغطي بها ممارسات غير شورية وغير ديمقراطية ، وقد استطاع أصحاب القرار السياسي استغلال مثل هذه الآراء لعزل الديمقراطية والشورى معاً فتكرّست بذلك أوضاع "الغلبة" ولقد أحسن **الدكتور الكواري** معالجة هذه القضية بإشارته إلى أن أهمية أن تنفك الديمقراطية المعاصرة عن "المحتوى العقائدي الذي اكتسبته من خلال سبق الغرب الرأسمالي الليبرالي إلى تطبيقها وتبعد عنها شبهة العقيدة المنافسة لغيرها من العقائد" وكذلك دعوته إلى مقاربة مفهوم الديمقراطية المنشودة مع "الثوابت في المنطقة وهي بالنسبة لمجتمعات الدين الإسلامي والانتماء العربي" وبذلك – يكون – قد قطع الطريق على "المزايدين" والمبالغين في الاختلاف بين الديمقراطية والشورى فالديمقراطية – المنشودة – هي التي تلتزم بثوابت الأمة المتفق عليها وتجتهد في القضايا المختلف فيها ويكون المرجع فيها الأمة من خلال كونها مصدر السلطات ، بل لعل من المهم توظيف القيم الإسلامية والعربية الداعية إلى تطبيق الديمقراطية وتراثنا العربي الإسلامي ملئ بالصور الناصعة المتميزة في المشاركة والشورى والتي تحمل مضمون الديمقراطية وإن لم تحمل اسمها، إن طرح الديمقراطية بعيداً عن إطارها المناسب للمنطقة – كما حددها **الدكتور الكواري** – سيدفع إلى المعارضين أو المتشددين إلى تأكيد رؤيتهم الضيقة للشورى و الديمقراطية حيث يرونهما مفهومان مختلفان وسيستمر بذلك استغلال السياسيين لهذا الطرح – كما أنه عدم تحديد إطار الثوابت للممارسة الديمقراطية سيقدمها صورة مشوهة كما هي مطبقة اليوم لدى بعض الدول العربية والإسلامية إضافة إلى أن إطار الثوابت سيحمي الديمقراطية من الانحراف في الممارسة ذلك الانحراف الذي يستغله البعض وخاصة من المتشددين لإثبات أن الديمقراطية مدخل للانحراف أو الفساد ، وسيوفر ما يمكن تسميته "أخلاقيات الممارسة الديمقراطية" ، إن كثيراً ممن يطرح الشورى مقابل الديمقراطية ينطلق إما من مواقف "أيديولوجية" ثابتة حين يرفض كل "نبت" خارج مفهومه الأيديولوجي خاصة إذا ارتبط ذلك بجهل بحقيقة المصطلحين أي جهل بالشورى وجهل بالديمقراطية وهذا ما يمارسه بعض المتشددين الذين لا يرون في الديمقراطية إلا وجهاً واحداً – كما يتصورونه – وغاب عنهم أن الشورى هي من أحكام السياسية الشرعية – كما يسميها الفقهاء – أي من القضايا التي تتغير وتتبدل وفقاً لحالة تطبيقها ووفقاً للزمان والمكان وأنها ليست من

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

القضايا المحددة النصية الثابتة التي لا يجوز الاختلاف عليها ، وقد أدى عدم الفهم لهذه الحقيقة لأن يرقى هؤلاء بصورة الممارسة الشورية وآلياتها ووسائلها إلى منزلة الثوابت القطعية ، ويتجاهلون أمراً هاماً ، وهو أن الشورى ذاتها من الثوابت لكن صورة ممارستها من الفروع التي يجتهد فيها المسلمون في كل زمان ومكان ، لكنهم هؤلاء قدموا الفروع على الأصول!! .

ولذا فإن من الأهمية بمكان إيضاح هذا الموقف من المقابلة بين الشورى والديمقراطية حتى لا ترسخ الإشكالية المتداولة في المنطقة خاصة مع اتساع الظاهرية الدينية التي أصبحت حقيقة لا يمكن تجاهلها .

وإذا كانت هذه إحدى الإشكاليات المهمة التي يجب معالجتها ، فإن هناك إشكاليات أخرى لا تقل أهمية بل قد تعد معوقاً صعباً أمام الممارسة الديمقراطية وهي الحالة الاجتماعية التي عالجها **الدكتور الكواري** بصور مفصلة ، لكن ما يحتاج منا إلى إشارة قضية أساسية يمكن تسميتها "بالقبيلة و الديمقراطية" ، إذ هناك شعور سائد في منطقة الخليج العربي أن لدينا ديمقراطية أفضل من الديمقراطية الغربية وهي ديمقراطية القبيلة!! وقد تردد هذا على ألسنة أصحاب القرار وبعض أصحاب المصالح ولقى قبولاً لدى العامة إذ لامس فيهم وتراً حساساً وهو الانتماء القبلي الذي مازال يضرب بجذوره في المجتمع الخليجي ، ويُقاس الناس والمواقف والأعمال وفقاً لهذا الانتماء ، وإذا كانت الانتماءات القبلية إحدى أركان بعض المجتمعات البشرية ومن بينها المجتمعات الخليجية ، إلا أنها تعد عائقاً كبيراً أمام التحول الديمقراطي خاصة إذا استغل الرافضون للديمقراطية هذا المعوق لتبرير رفهم بحجة أن الأعراف القبلية أو "ديمقراطية القبيلة" نابعة من الحياة الاجتماعية المحلية وأنها قد تمت ممارستها لسنوات طويلة وأنها أسهل وأيسر وأبعد عن المشكلات والآثار السلبية التي تخلفها الديمقراطية وغيرها من الدعاوى التي لا يعدم أصحابها الأدلة عليها، ومع الإقرار بأن الممارسات القبلية – القديمة – كان تؤدي دورها حين يتشاور أبناء القبيلة وزعمائها لمعالجة قضاياهم ومشكلاتهم ، لكن هذا النظام الاجتماعي ، لا يمكن وصفه – اليوم – بأنه نظام ديمقراطي بالمفهوم الصحيح ، بل حتى تلك الممارسات القديمة لنظام التشاور في القبيلة، لا يمكن ممارستها اليوم في ظل التعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ولا يمكن أن تدار الدول والمجتمعات المعاصرة وفق نظام تجاوزه الزمن من حيث الممارسة بل إن ذلك يتعارض مع الممارسة الديمقراطية التي تقوم على أسس ومعايير وأدوات تفتقدها الممارسة القبلية التي تبقى إطاراً مرجعياً اجتماعياً لا أكثر خاصة مع تضاءل الارتباطات القليلة لأفرادها، ولم تعد لها تأثير سوى في بعض الإجراءات الرسمية كالحصول على

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الجنسية وبعض الممارسات السلبية كشروط الزواج التي يفرضها البعض حين يشترط زوجاً لابنته أو زوجة لابنه ممن ينتمون إلى قبيلته أو قبيلة مكافئة ، وقد قللت الحياة المدنية المعاصرة وارتفاع الوعي الثقافي والاجتماعي والتواصل الإنساني من آثار هذه الرابطة ، ولذا فإن الزعم بأن نظام القبيلة نظام ديمقراطي لا يمكن قبوله، بل يمكن القول أن أي سعي نحو الممارسة أو التحول الديمقراطي لا يمكن أن يتجاهل القبلية كإحدى المعوقات أو المؤثرات في العمل الديمقراطي ، إذ مع التطبيق أو الممارسة الديمقراطية يمكن أن تصبح القبيلة أداة تقويض وهدم لأي عمل ديمقراطي ، وقد بدا ذلك واضحاً في بعض البلدان حين أصبح التصويت للديمقراطية من خلال أبناء القبيلة أو من يمثلها أو اشتراط أن يكون التمثيل الديمقراطي ممثلاً للقبائل، أو حتى إجراء انتخابات (ديمقراطية فرعية!!) داخل القبيلة لاختيار مرشحها للانتخابات النيابية ، ولعل الأغرب من ذلك أن يصور البعض هذه الانتخابات مثل الانتخابات التي تجريها الأحزاب السياسية –داخلياً– لاختيار مرشحيها للبرلمان أو حتى للرئاسة!! .

ولقد تم استثمار الانتماء القبلي في بعض المجتمعات العربية لعرقلة التحول الديمقراطي إذ تم "التخويف" من أن تؤدي الديمقراطية إلى تأصيل الفوارق القبلية وترسيخها وتعزيزها ، والواقع أن هذه الفوارق موجودة في كثير من المجتمعات ولا يمكن تجاهلها مثلها مثل الاختلافات العرقية أو الطائفية لكن معالجتها لا تتم إلا من خلال الديمقراطية الهادئة والمستمرة ، ولا أدل على ذلك من دمج المجتمع الأمريكي المختلف عرقياً أو دينياً وثقافياً في بوتقة الانتماء للمجتمع الواحد وعزز ذلك نظام ديمقراطي حر استطاع أن تلبي حاجة الجميع في التعبير عن ذواتهم وأن يمتص الاختلافات والفوارق بينهم .

لقد تم استغلال الانتماءات القبلية والعرقية والمذهبية والدينية في البلاد العربية للتخويف من المجموعات داخل المجتمع الواحد حتى لا يسود أحدهم فيضيع الأخر ، ولذا استمرت "الغلبة" للأقوى سواء كان الأقوى عسكرياً أم مادياً أم قبلياً!! وزاد من هذه "الغلبة" أن دعمت بالإمكانيات المادية والمنح والامتيازات لدى المجتمعات الثرية مما قلل من دافعيتها للمطالبة بالديمقراطية أو التحول الديمقراطي، وقد حلل **الدكتور الكواري** ذلك بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية ووضع يده على كثير من جوانب الخلل وآثاره في المجتمعات الخليجية من خلال تراجع دور المواطن وقلة إنتاجيته واعتماده شبه المطلق – على الدولة في كل شأن من شؤون حياته .

لكن المراقب لحالة المجتمعات الخليجية يطرح سؤالاً مهما وهو إلى أي مدى يمكن أن تبقى منطقة الخليج العربي – محصنه!! – ضد التحول الديمقراطي الذي يلف العالم – وهل ستكون

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الإمكانيات المادية حائلاً دون ذلك، أم ستتحول إلى مؤثراً إيجابياً في عملية التحول الديمقراطي خاصة مع المؤثرات الخارجية التي بدأت تزداد إذ لم يعد المطلب الديمقراطي محدوداً أو مقصوراً على دولة دون أخرى بل إن الدول الكبرى ذات التأثير الكبير على المنطقة ربما "تتجاهل" فكرة التحول الديمقراطي فترة من الزمن لكنها لا يمكن أن تنساها إلى الأبد، بل ربما استخدمتها ورقة هامة وقت الحاجة!! كما أن التحولات الاقتصادية من خلال اتفاقية التجارة الدولية وفتح الأسواق العالمية وانتقال العمالة ورؤوس الأموال إلى مختلف أرجاء الأرض، والحاجة إلى الاستثمارات الضخمة وارتفاع وتيرة حقوق الإنسان وغيرها من المؤثرات التي تحتاج إلى بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية مناسبة وتتطلب إدخال إصلاحات وتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية ضخمة لم تسلم منها حتى الدول الكبرى مثل الصين وروسيا، خاصة في ظل دعم قوي من شبكات الإعلام والمعلومات التي تنقل أحداث العالم إلى كل بيت خليجي فهل ستصمد المجتمعات الخليجية أمام ذلك السيل الجارف من هذه التحولات في عصر العولمة!! لقد استجابت المنطقة لكافة التحولات الاقتصادية وكثير من التحولات الثقافية والاجتماعية لكنها مازالت "مستعصية" على التحولات السياسية ، وهي وإن بدت بطيئة في بعض المجتمعات إلا أنها مازالت واقفة في مجتمعات أخرى، ولكن يبقى السؤال الأخير ٠٠ إلى متى!؟ .

د. سعيد عبد الله حارب

أكاديمي من الإمارات

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

من أجل تعزيز رؤية مستقبلية لقضية الديمقراطية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

طلب مني الأخ والصديق الدكتور علي الكواري التعليق على دراسته التي عنوانها نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويقول في مقدمته لهذه الدراسة ، " إن مسألة النضال من أجل الديمقراطية أمر متروك للقوى التي تنشد التغيير الديمقراطي في كل دولة على حدة وإلى إدراك حكومة تلك الدولة وتقديرها أهمية أن تكون حكومة شرعية تراعي المصالح الوطنية ". وينطلق بعد ذلك الدكتور الكواري إلى بناء رؤية تعزز المساعي الديمقراطية بين المهتمين بالمسألة الديمقراطية في دول مجلس التعاون كهدف تسعى الورقة إلى تحقيقه .

استعرضت الورقة مسائل وأموراً كثيرة تتعلق بموضوع الديمقراطية من التعريف بالمفهوم إلى استعراض للتجارب السياسية المحلية ولبنى الراهنة مروراً بالأهداف الوطنية الكبرى وخلوصاً إلى رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية وانتهاءً بمتطلبات تنمية الرؤية المستقبلية .

لا أريد سرد ما جاء في فصول هذه الدراسة فالطرح واضح لا يحتاج إلى تكرار لكنني أرى أنه من الضروري التوقف عند المنطقة الرئيسية في هذه الورقة والمتمثلة في عنوانها أي الرؤية المستقبلية . فما هي الرؤية المستقبلية التي يطرحها الدكتور علي الكواري ؟ وماهي عناصرها الرئيسية؟ فيما يلي إيجاز لهذه العناصر وتعقيب عليها :-

لقد وصف الدكتور الكواري أغراض الرؤية المستقبلية لتعزيز الديمقراطية وأهدافها ووسائلها (ص٦٣) بما يلي :-

" إن الغرض من (الرؤية المستقبلية لتعزيز الديمقراطية) ، يتمثل في تمكين المواطنين في دول المنطقة من (١) توعية وتنظيم أنفسهم (٢) التعاون مع حكوماتهم بعد إقناعها بأهمية وإمكانية الانتقال إلى أنظمة ديمقراطية.

ومن أجل تحقيق ذلك ، فإنه لابد من (١) تنمية فهم مشترك أفضل للديمقراطية (٢) التعرف

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

على سبل ومداخل الانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطية في ضوء محصلة التجارب السياسية وما اسفرت عنه من بنى مجتمعية وفي إطار الأهداف الوطنية الكبرى لمجتمعات المنطقة .

أما الوسيلة لتحقيق هذه الرؤية المستقبلية فهي (١) بالحوار على المستوى الإقليمي والمستوى الوطني من أجل تنمية هذه الرؤية (٢) تشجيع القوى التي تنشد التغيير في كل دولة من دول المنطقة على التوافق على رؤية وطنية مستقبلية في ما بين هذه القوى لتعزيز الطلب الفعال على الديمقراطية في كل بلد حسب ظروفها وإمكانية الانتقال سلمياً إلى نظام حكم ديمقراطي فيها ، ويطرح الدكتور الكواري أربع نقاط رئيسية ، ذات علاقة ببناء هذه الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية وهي :-

أولاً : التعرف على أصحاب المصلحة في الديمقراطية .
ثانياً : الواقع الراهن للحركة الديمقراطية .
ثالثاً : الإمكانيات والفرص المتاحة .
رابعاً : العوامل المعيقة .

وحيث أن النقاط الثانية والثالثة والرابعة ، تتعلق بوصف الوضع الراهن والإمكانيات والعوائق، فإنني سوف أحصر قراءتي وتعقيبي على النقطة الأولى والتي في نظري هي نقطة الأساس .

يبدو لي أن هذه النقطة (أصحاب المصلحة في الديمقراطية) هي حجر الزاوية في الرؤية المستقبلية لتعزيز الديمقراطية التي يطرحها الدكتور الكواري ، فأصحاب المصلحة في الديمقراطية كما هم المادة والأداة التي يعول عليها الدكتور الكواري في تحقيق عملية الانتقال من الوضع الراهن في دول المنطقة إلى الديمقراطية . أصحاب المصلحة في الديمقراطية حسب رؤية الدكتور الكواري ينقسمون إلى قسمين :

١) الأفراد والجماعات غير المنظمة والتي تعبر عن مصلحتها في الديمقراطية من خلال ما هو متاح من أطر وقنوات التغيير مثل الأندية والجمعيات والمجالس والمساجد والديوانيات والأعمال الفنية والكتابات الصحفية ..إلخ .

٢) القوى والأحزاب والحركات التي تعبر عن مصالحها ومواقفها بشكل واضح ومنظم .

وبعد أن عرّف لنا الدكتور الكواري أصحاب المصلحة من الديمقراطية ، قدم لنا تقييماً لقوة الفعل السياسي لكل من هاتين المجموعتين على مسرح الواقع في دول مجلس التعاون ، فيقول " إذا استثنينا الكويت حيث توجد أحزاب الأمر الواقع كما توجد اتحادات ونقابات وجمعيات ، فإن القوى

السياسية الفاعلة اليوم في دول المنطقة هي :-

١) الأسر الحاكمة .
٢) التيار الديني .
٣) التيار الوطني .
٤) بعض الطوائف والقبائل والمناطق وتجمعات التجار والعمال والطلاب في أوقات الأزمات .

وهذه القوى هي لا شك من المجموعة الثانية من أصحاب المصلحة من الديمقراطية أي القوى المنظمة ، أما المجموعة الأولى والمكونة من الأفراد فإنه يقول عنهم ، " أما الأفراد مهما كثر عددهم فإنهم لا يمثلون قوة سياسية فعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الوطنية ومنها الخيار الديمقراطي " ص٦٤ .

ويخلص الدكتور الكواري من ذلك إلى القول أن هناك أفراداً كثيرين وجماعات متعددة في دول المنطقة تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في الديمقراطية ، وتعبر عن ذلك من خلال الأطر والقنوات المحدودة المتاحة لها ، إلا أن هؤلاء الأفراد والجماعات لن يصبحوا قوة سياسية إلا عندما يتحولون إلى حركات سياسية ذات قوة فاعلة . هؤلاء الأفراد والجماعات والذين ، يشكلون من حيث العدد ، القوة الكبرى والأعظم من أصحاب المصلحة الديمقراطية ، لا يشكلون شيئاً من ناحية الفعل السياسي والتأثير في القرارات ، وذلك لسبب عدم تنظيمهم على حد تعبير الدكتور الكواري . ولكنه يرى أن عدم التنظيم أمر يمكن التغلب عليه وبالتالي ستتحول هذه الجماعة إلى قوة سياسية فاعلة إذا أتيح لها هامش أكبر من الحرية للتنظيم والتعبير عن الرأي .

يقول الدكتور الكواري :-

> " وفي اعتقادي أن الأفراد والجماعات التي تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في الديمقراطية في كل من دول المنطقة يمكن أن يتسع نطاقها ويتبلور طلبها حتى تصبح قوة سياسية فعالة تعبر عن مصلحتها في نظام حكم ديمقراطي كلما اتسع الهامش المتاح لحرية التعبير وحرية التنظيم " .

أما من حيث التكوين فيرى أن هذه الجماعة غير المنظمة تتكون من جميع الأفراد العقلاء :

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

" فمن حيث المبدأ يمكن اعتبار جميع الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة وغير المعتدية على حقوق الآخرين ، أصحاب مصلحة في الديمقراطية ". ص٦٤

هل صفة العقل والإنصاف ، تكفي شرطاً للحكم على الفرد بأنه صاحب مصلحة في الديمقراطية . وهل يكفي القول أن هذه الجماعة غير المنظمة وذات المصلحة في الديمقراطية ستتحول إلى قوة سياسية فاعلة في المسار الديمقراطي إذا أتيحت لها حرية التعبير وحرية التنظيم؟ أليست حرية التعبير وحرية التنظيم هي الديمقراطية ؟ إن السؤال المحوري هو كيف يمكن تأمين حرية التعبير وحرية التنظيم في ظل نظم لا تأخذ بالنهج الديمقراطي؟

وهذا على ما يبدو هو الهدف الذي دفع بالدكتور الكواري إلى البحث عن رؤية مستقبلية لتعزيز الديمقراطية تكون مساراً يجمع كل الفرق من أهل المصلحة في الديمقراطية ويوحد قواهم من أجل تحقيق الديمقراطية كل في دولته وكل حسب ظروفه الداخلية .

بعد أن تعرفنا على أصحاب المصلحة الديمقراطية بقسميهم المنظم وغير المنظم ، عرج الدكتور الكواري على بقية المجتمع من أولئك الأفراد والجماعات التي مازالت لا تدرك مصلحتها من إقامة نظام حكم ديمقراطي . ويقسمهم أيضاً إلى مجموعتين ، الأولى يعود سبب عدم إدراكها لمصلحتها في النظام الديمقراطي إلى سوء فهم أو سوء ظن . أما المجموعة الثانية فيرجع سبب عدم يقينها بالديمقراطية إلى " غشاوة مصلحة آنية أنانية ضيقة تقف عند حدود اللحظة الراهنة وتفتقد الحكمة " .

وهؤلاء جميعاً يمكن إقناعهم بفضائل الديمقراطية وأنها تصب في مصلحتهم من خلال تكليف دعاة الديمقراطية بالرد على اعتراض المعترضين وعلى تحفظ المتحفظين عليها . يقول الدكتور الكواري :-

" وحتى يتحول معظم الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة إلى إدراك مصلحتهم في الديمقراطية، لابد أن يقتنعوا بإمكانياتها وبقدرتها على تسهيل الوصول إلى تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى ، كما أن عليهم أن يطورا مواقفهم تجاهها ، وهذا يقتضي الرد الواضح والمقنع من قبل الداعين للديمقراطية على اعتراضات المعترضين على الديمقراطية من حيث المبدأ لأسباب عقائدية ومصلحيه وتحفظات المتحفظين على الديمقراطية لأسباب مرحلية أو نتيجة لفشل تجارب تصديرها إلى الدول العربية" . ص٦٥

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

إن سوء الفهم أو سوء الظن أو حتى سوء الطبع هي من الأسباب المانعة للأفراد والجماعات (غير المنظمة) من الاعتقاد أو الإيمان بأن في النهج الديمقراطي مصلحة لهم ، لكنها لا تكفي لكي تكون كل الأسباب ، أو أهم الأسباب .

إن الديمقراطية نظام سياسي للإدارة العامة لشئون المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، أنه الأفضل لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع والدولة . لكن هذا لا يعني أن كل فرد في المجتمع سيكون مستفيداً من هذا النظام . فهناك أفراد مصلحتهم الخاصة مرتبطة بالنظام الاحتكاري وغير الديمقراطي وبالتالي فإن الديمقراطية لا تصب في مصلحتهم . وهذه على العموم مشكلة ترتبط في العلاقة الحاكمة لآلية التعظيم Maximization بين مفردات المجموع والمجموع الكلي ، وقد حاول الاقتصادي والفيلسوف Arrow الوصول إلى معادلة رياضية تعبر عن رغبات المجتمع (أهدافه الكبرى) يتم تعظيمها من خلال المنهجية الرياضية التي تُعظم بها المعادلة المتعلقة برغبات الفرد ، لكنه لم يتوصل إلى شيء بل توصل إلى ما سمي بعد ذلك بعقدة أرو Arrow Paradox ، والذي يعني استحالة جمع رغبات الأفراد في معادلة تمثل الرغبة الكلية لمجموع الأفراد (المجتمع) .

للديمقراطية على مستوى الأمة، فائدة ومصلحة لا تنكر تعدت مرحلة البرهان والجدل بحكم الدلائل التاريخية والمادية لنتائجها على مدى قرن أو يزيد وفوق رقعة كبيرة من المعمورة فيها دول كثيرة وشعوب شتى . أما على المستوى الفردي فهناك رابح وخاسر في الديمقراطية ، حسب الزمان والمكان الذين يقف فيه الفرد لكنه يمكن القول أن الفرد وإن كان خاسراً في لحظة من اللحظات وفي أمر من الأمور بسبب الديمقراطية ، فإن كسبه العام منها من خلال وجوده في مجتمع ديمقراطي يعوضه خسارته الفردية ويربو عليها .

إن الوسيلة التي طرحها الدكتور الكواري لتثقيف الأفراد والجماعات الذين لم يصلوا إلى أن يكونوا من المقتنعين بالمصلحة في الديمقراطية هي الإقناع والتي أوكلها إلى دعاة الديمقراطيين الذين طالبهم بالرد على المعترضين والمتحفظين . إنها وسيلة لا شك هي الأفضل لكن الإقناع عندما يتعلق بالجمهور يتطلب فضاء من الحرية في إبداء الرأي والرأي الآخر من خلال منابر يخاطب من عليها الدعاة جمهورهم ، وهذا أمر يعيدنا إلى السؤال الذي طرحناه سابقاً أيهما يأتي أولاً الدجاجة أم البيضة ؟ الحرية أم الديمقراطية ؟

المجموعة الثانية من الذين لا يرون في الديمقراطية مصلحة لهم، هم أولئك الذين يعود السبب

في عدم قناعتهم بها ليس إلى سوء الفهم أو ظن ، ولكن بسبب المصلحة الخاصة التي يصفها الدكتور الكواري ، بأنها غشاوة مصلحة آنية أنانية ضيقة تقف عند حدود اللحظة الراهنة وتفتقر الحكمة. أن هذه الأوصاف التي أحاط الدكتور الكواري بها تلك المصلحة تنطلق من قناعة لديه بعدم أهمية هذه المصلحة الخاصة، إذا ما قورنت بالأضرار التي تلقيها على المصلحة العامة وتعطيلها المسار الديمقراطي ، لكن هذه القناعة وهذا الرأي القائم على المنظور الجمعي أو العام لمصلحة المجتمع لا يلغي تلك المصلحة الخاصة أو ينهيها . المصلحة الخاصة القائمة على احتكار سلعة معينة أو التفرد في استغلال مورد معين لاشك أن الديمقراطية ستلغيه أو تحد منه وفي ذلك أضرار بالمصلحة الذاتية للمحتكر . فالمصلحة الأنانية مصلحة حقيقية لايمكن إلغاؤها من خلال نعتها بأنها غشاء وآنية وتقف عند حدود اللحظة وتفتقد الحكمة .

أن الدكتور الكواري ، يرى أن مركز الدائرة في هذه المجموعة من أصحاب الامتياز هم الحكام ، رغم أن معارضي الديمقراطية بسبب المصالح الفردية كثر، فهم دوائر تحيط بمركز الدائرة. واستمراراً في منهجه التبسيطي للأمور من أجل الوصول إلى رؤية مستقبلية موحدة لتعزيز المسيرة الديمقراطية في دول مجلس التعاون ، يعتقد الدكتور الكواري أيضاً أن التعقل والتفكير كافيان لإقناع أصحاب الاحتكارات والمصالح بأن الديمقراطية في مصلحتهم فهو يقول :-

" وربما تكفي العقلاء والمنطقيين من هؤلاء (أصحاب المصالح) نظرة إلى حقيقة استمرار المصالح المشروعة للأسر الحاكمة وسائر النخب الباقية في الدول التي وصلت إلى الديمقراطية سلمياً بسبب قبولها بالحكم الديمقراطي الدستوري . هذا بينما زالت الأسر والنخب الحاكمة التي لم تسمح بمسار الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية . إن نظرة متأملة لحياة الحكام ومصيرهم في الدول الديمقراطية بعد خروج السلطة من أيديهم مقارنة بحياة الحكام بعد زوال السلطة في الدولة غير الديمقراطية ، كفيلة بأن تجعل العاقل يدرك أفضلية نظام الحكم الديمقراطي . وعندها سوف يدرك هؤلاء المترددون من زاوية مصالحهم في المدى البعيد ، مايمكن أن يوفره نظام الحكم الديمقراطي من استمرار المصالح المشروعة . "

رغم أن الإشكالية التي يتعامل معها الدكتور الكواري في هذه المجموعة من عدم المقتنعين بأن الديمقراطية ستخدم مصالحهم ، هي إشكالية مادية تتعلق بأهم مركز من مراكز المادية ألا وهي

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

المصلحة الذاتية إلا أنه يتحاشى التعامل معها مادياً فيخاطب العقل والعقلاء ، اعتقاداً منه أنه ربما تكفي عقلاءهم والمنطقيين منهم نظرة إلى التاريخ . إن المنطق والفكر والعقلانية وحتى الدليل التاريخي يقف في كثير من الأحيان عاجزاً عن اختراق مجال المصلحة المادية الذاتية وإقناع صاحبها بالتخلي عنها . إن للمحتكر منطقاً خاصاً به مُبرراً لأسباب وجود الاحتكار وقائلاً في كثير من الأحيان أن في هذا الاحتكار للسلطة أو للمصلحة فائدة للأمة والمجتمع .

لقد حمّل الدكتور الكواري دعاة الديمقراطية ، كما ذكرت سابقاً مهمة إقناع المعارضين غير المقتنعين بالديمقراطية وطالبهم بالرد على المعترضين على الديمقراطية لأسباب عقائدية أو مصلحية . ولكن الدكتور الكواري يقف هنا ويتركنا والدعاة لوحدنا نبحث عن السؤال الذي يقفز بعد الانتهاء من مهمة التكليف، ألا وهو كيف يمكن للدعاة الرد على المعترضين وعلى المتحفظين على الديمقراطية في دول مجلس التعاون ومنابر الدعوة مغلقة؟

الدكتور الكواري ، وجه دعاة الديمقراطية وطالبهم أن يكون حوارهم مع المعترضين والمتحفظين على الديمقراطية موجه إلى نفي الأيدلوجية المنافسة بينها وبين الإسلام فيما يتعلق بإدارة شئون الأمة ، فهو يقول :-

((يقتضي مشاركتهم (دعاة الديمقراطية) في الحوار حول المفهوم المعاصر للديمقراطية الذي ينفي عنها شبهة العقيدة المنافسة للعقيدة الإسلامية ويسبغ عليها صفة نظام الحكم والمنهج السلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتعارض المصالح)).

الديمقراطية ليست عقيدة ، فهي وسيلة للإدارة السياسية للدولة ، ذات طابع ديناميكي متطور. لذا فإنها لا تنافس العقيدة الإسلامية في هذا المجال العقائدي ولكنها قد تتشابك معها إذا سحب المفهوم الديني بشكل عام ليحدد ويضبط حركة الإيقاع في الشأن السياسي للدولة وليس للفرد. إن الشأن الديني في جميع الأديان السماوية معنية أساساً بالفرد عقيدة وسلوكاً . لذا فإن إسقاط بعض الأحكام المعنية بالفرد على الدولة الجامعة لجميع الأفراد والأديان ، يخلق أشكال لا يزال الفكر الإسلامي والفكر الليبرالي منشغلين أو متشابكين حوله بحثا عن قاعدة لا تخل بالإسلام كعقيدة ولا بالديمقراطية كنظام سياسي من مقوماته ضمان الحرية الدينية لأفراد المجتمع .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

ورغم اعتماد الدكتور الكواري على وسيلة الإقناع كأهم الوسائل لجمع الفرق المختلفة حول الديمقراطية وتكليفه لدعاتها بهذه المهمة، إلا أنه يبدو لي غير مقتنع بكفاية هذا الأسلوب مع أهل المصالح . لذا أضاف إلى وسيلته الدعوية وسيلة مادية تقوم على شراء هذا الرضا عن طريق مقايضته بالتدرج في إلغائه . وفي ذلك يقول الدكتور الكواري : –

((ولعل توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الديمقراطية يقتضي شراء رضاء أصحاب الامتيازات والمكانات بثمن مؤقت ومقبول إنسانياً عن طريق التدرج في إلغاء تلك الامتيازات ، الأمر الذي يوجد مخرجاً سلمياً لأصحاب تلك الامتيازات التي قد تغري الرغبة في استمرارها لبعض الجماعات بمعاداة الديمقراطية والوقوف في وجه المطالبين بها)) .

إن تفكيك النص السابق للدكتور الكواري وإجراء حفريات بسيطة لاستنباط بعض معانيه يقودنا إلى القول ، أن النص يوحي وكأن إقناع أصحاب الامتيازات بالديمقراطية من قبل دعاتها أمر ميسر وسهل وأن عملية الشراء أو المقايضة ليست إلا داعماً ومخرجاً سلمياً لتنفيذ هذه القناعة . وهذا يعني أن أهل الإقناع أقوى من أهل المصالح الذين لا يحتاج الأمر لإقناعهم بالتنازل عن مصالحهم إلا إعطاءهم فرصة التنازل التدريجي عنها . هذا وصف وتبسيط مغاير لواقع الحال ليس في دول الخليج العربية فحسب بل في كل دول العالم التي لم تصل بعد إلى الديمقراطية . فأهل المصالح هم أصحاب اليد العليا والكلمة الفصل ، لذا فإنه لا يبدو أمراً عملياً أن يكفيهم الإقناع والمنطق سبباً للتنازل التدريجي عن امتيازاتهم ومصالحهم . وهنا يبقى السؤال الجوهري الذي استعصى على الكثيرين قائماً ، كيف يمكن إقناع صاحب السلطة والامتياز بالقبول بالخروج من قلعة الامتيازات إلى الساحة العامة ؟

لا شك أن التدرج في التنازل عن الامتيازات لصالح الأمة هو أحد الصيغ السلمية لتأمين عملية الانتقال من المرحلة الاحتكارية إلى المرحلة الديمقراطية ، ولكن لا بد أن يكون هناك ضاغط أو دافع يجعل صاحب الامتياز يقبل بمبدأ التنازل السلمي حتى ولو كان تدريجياً .

الدكتور الكواري وغيره من الباحثين في المشكلة الديمقراطية في البلاد العربية لم يقدموا لنا شيئاً في مجال العمل البرجماتي التطوري Evolutionary السلمي الضاغط بديلاً للعمل الثوري العسكري الذي ثبت فشله وكانت نتائجه على الدول العربية التي أخذت به أسوأ من الواقع الذي ثار لتغييره . إن الأمة العربية تعيش مرحلة من الركود والتجمد لأسباب عديدة منها غياب الأسلوب السلمي الضاغط والباعث

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

على الحركة والتطور في الإدارة السياسية للأمة .

التعبير الحر والسلمي للجماهير عن رغبتها في تحقيق العدل الاجتماعي واحترام حرية المواطن وحقوقه واحترام القانون والمال العام والحد من الاحتكار والفساد والمشاركة في القرار هو الضاغط السلمي الذي يجب البحث عنه . هذا الضاغط ، صوته مكبوت ، وصورته مشوهة بفعل البطانة المحيطة بالحاكم ، المُنعّمة بامتيازات خاصة على حساب الحاكم والمحكوم . الحاكم لا يسمع لجماهيره المخلصة المسالمة صوتاً ولا يرى لها صورة إلا إذا انعتق من هذه البطانة وكسر طوقها وأخرج رأسه من تحت غطائها ليسمع ويرى . الديمقراطية لها نور ولها حجة لا يراه أو يسمعه حاكم بعينه المجردة وأذنه الصاغية إلا وآمن بها وبفائدتها ومنفعتها له كحاكم ولأمته المحكومة بأمره.

المطلوب إذن ، هو فك الحصار من حول الحاكم وهذا هو الدور الأول والأساسي لدعاة الديمقراطية والمؤمنين بها وذلك باختراق حواجز هذا الحصار وحيطانه لكي يرى الحاكم ويسمع دون وسيط الجماهير ورغباتها . ويقيني أن خطاب الجماهير سيجد أذناً صاغية وعقلاً يدرك المصلحة بأبعادها الفردية والوطنية العامة والخاصة .

هذا في اعتقادي هو مركز الدائرة في الرؤية المستقبلية لتعزيز الديمقراطية في إطار دول الخليج العربي ، رؤية يحملها ويعمل من أجل تحقيقها على أرض الواقع دعاة إصلاح مواطنون جعلوا العمل من أجل الاستقرار وتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى لأمتهم هدفاً لهم ومصدراً لسعادتهم.

إن الاستقرار السياسي وتعظيم الفوائد للأمة اقتصادياً واجتماعياً ، الذي تحدثه المشاركة في إدارة الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية من قبل مجموعة أكبر من المواطنين أصحاب الشأن في هذه القضايا والابتعاد عن احتكار القرار على فرد أو مجموعة من الأفراد (وهذا كنه الديمقراطية ومركزها الأساسي) إن هو إلا أمر ثبتت جدواه وفاعليته في ترشيد القرار وحشد الطاقات الدافعة لمسيرة التنمية على مختلف أشكالها ومواقعها خلال ما يربو على قرن من الزمان .

لقد قامت الثورات بجميع أنواعها العسكرية وغير العسكرية وفي البلاد العربية وغير العربية، لتبدل الحكم الفردي بحكم أفضل منه، وتبدل الحالة السيئة للأمة بحال أفضل منها ، لكنها لم تفلح إلا في إبدال حاكم بحاكم أسوأ منه ، أفسد إدارة شئون الأمة ولم يصلح والسبب في كل هذا يعود إلى أن حكم الفرد مآله إلى الميل نحو احتكار السلطة والقرار وبالتالي الوقوع في الأخطاء الجسام . وأفضل

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

دليل على ذلك وهو ليس الوحيد في هذا الشأن . إن التحول السلمي التدريجي والمتوازن نحو المشاركة الجماعية في إدارة الشأن العام للأمة (الديمقراطية) والابتعاد عن احتكار السلطة هو الملاذ الوحيد والطريق الأفضل لتحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي . هذا التحول السلمي والمنهج الجديد في الإدارة السياسية للأمة يتطلب توافر أمرين أساسيين : الأول والأهم اقتناع صاحب السلطة بالأخذ بهذا المنهج ، الثاني والمهم اقتناع أصحاب المنهج المتطرف في التحول السياسي إلى أهمية المنهج التدريجي .

وفي كل عملية إقناع ، فإن الاقتناع مرهون بالدوافع النابعة من داخل الفرد ومن مصالحه الذاتية الآنية والمستقبلية ومن الضغوط القادمة من خارج الذات أي من الآخر . وكلما كان الضاغطان الذاتي والآخر في نفس الاتجاه ، كلما ساعد ذلك على الدفع في اتجاه المنهج التدريجي أما إذا تعاكسا في الاتجاه فإن أحدهما ينفي الآخر ويقلل من مساهمته في الدفع إلى الأمام . ماهي وسائل الإقناع الناجعة وكيف يمكن الوصول إليها ؟ وما هي معوقات هذا الإقناع وكيف لنا الابتعاد عنها؟ وما هي الآلية التي تساعد على الوصول إلى الاقتناع وكيف يمكن تطبيقها ؟

كل هذه الأمور وما يرتبط بها ، حاول الدكتور علي الكواري كمواطن ومثقف من دول مجلس التعاون ملامستها ودفع الحوار العلمي في اتجاهها ، في إطار جهوده الخيرّة للحديث عن المسكوت عنه والمسكوت عنه في كثير من الأحيان هو الجوهر .

إن مسألة تعزيز مسيرة الديمقراطية في دول مجلس التعاون ، عنوان دراسة الدكتور علي الكواري، هي أهم الأمور التي يجب عدم السكوت عنها وفتح المجال للنقاش الوطني المخلص الهادئ والعلمي حولها ، من أجل الوصول إلى تدرج سلمي نحو الديمقراطية .

د. عبد العزيز الدخيل

الرياض : ٢٠٠١/٥/٢٧م

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

٢-٦ تعقيب الأستاذ عبد العزيز بن محمد الخاطر

هذه الرؤية محاولة جادة ومخلصة وتعتمد على الإبعاد الواقعية التي يمكن تطبيقها خلافاً لما عهدناه من تنظير أكاديمي تعج به الرفوف حول موضوع الديمقراطية أو إمكانية التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون وما يمكن احتسابه لهذه الرؤية الواقعية هو تقديمها للعديد من البدائل سواء في طريقة فهم الديمقراطية كحركة مجتمعية لا عقيدة ثابتة وأن هناك أرضية مشتركة بين النسق القيمي والأخلاقي والديني لهذه المجتمعات وبين الديمقراطية بهذا المعنى يمكن تطويرها لإيجاد مجتمعات أكثر صيانة لحقوقها وإدراكاً لمصيرها ، أو ما تقدمه كذلك من شمولية في الطرح حول إمكانية إستيعاب الدستور الديمقراطي لمقاصد الشريعة كمصدر رئيسي للتشريع مع وجود الآلية الدستورية المناسبة لتوضيح ذلك وهي رؤية متفتحة يمكن معها تجاوز عقبة كؤود يعتقد البعض بها وهي تعارض الإسلام وربما القرآن مع خصائص الدستور الديمقراطي الحديث ، إلا أن هذه الرؤية بالإضافة إلى ذلك تلقي بظلال من التشاؤم عندما تفصح بجلاء عن تلاقي مصالح النخب الحاكمة مع مصالح الدول الأجنبية ذات التواجد الكثيف في المنطقة في إبقاء الوضع على ما هو عليه ، الأمر الذي يجعل من الصعوبة وصول هذه النخب إلى حالة الضعف وبالتالي قيام مأزق سياسي أو طريق مسدود وهو ما تفترضه هذه الرؤية على ما يبدو كنقطة بداية للتفكير في التحول الديمقراطي السلمي. وإذا ما ترافق ذلك مع عدم وجود دلائل لحكم إيثاري إنساني زاهد كما حصل في الكويت في عهد الشيخ عبد الله السالم ليصبح الأمل في التحول الديمقراطي السلمي خيوط سراب لا تلبث أن تبدد . الأمر الذي يجعل من تراجع الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية لهذه المنطقة وهو – أمر لا يمكن التكهن به على الأقل في المستقبل القريب– قد يبدو أكثر إشراقاً لفك التحالف بين الجانبين ومن ثم بروز الإنسانية الصرفة لدى تلك الدول بعيداً عن ثقل المصالح ، وبوجود مثل هذا الوضع الذي لا يتفق مع مبادئ الديمقراطية الحقيقية التي تستند إلى الشرعية الشعبية يجعل الأمور أكثر تعقيداً وربما يطرح بالتالي إشكالية من يسبق من ، الديمقراطية أم فك الارتباط بين الجانبين؟ و كذلك لا تطرح هذه الرؤية وبنفس القوة بدائل لطريقة التحول الديمقراطي من النقطة التي وصلت إليها مجتمعات دول الخليج العربية فهنالك كما تشير الرؤية تقبلاً وتداولاً لمصطلح الديمقراطية ليس فقط داخل هذه المجتمعات ولكن ضمن أنظمتها أيضاً وهناك متسع من الحرية تنعم به هذه الشعوب فالمطلوب إذن كيف يمكن الاستفادة من هذه العناصر لخلق طلب فعال يضغط على هذه الأنظمة خاصة ونحن نعلم أن الأمر لدى معظم دول الخليج لم يتحول إلى

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

حكم الغلبة إلا بعد مجيء الثروة أي بعد ظهور النفط. فنحن كما أعتقد لسنا في نقطة البداية من الصفر ، فالكويت مثلاً لديها ديمقراطية ولكن ليست مكتملة لعدم إمكانية تداول السلطة وعُمان لديها برلمان منتخب والآخرون على ما يبدو في الطريق. هذه كلها خطوات على طريق الديمقراطية الطويل فالسؤال الذي أرى طرحه ليس كيف ننشئ أنظمة ديمقراطية في هذه الدول ولكن كيف يمكن تحويل الديمقراطية الوقائية التي تعتمدها الأنظمة حالياً إلى ديمقراطية حقيقية قابلة للنمو والتطور؟ والنقطة الأخرى التي أود الإشارة إليها تتمثل في حساسية هذه المجتمعات من مقولات القوالب الجاهزة وذلك مرجعه إلى التجربة السياسية والثقافية التي مر بها العالم العربي خلال الخمسين سنة الماضية فكلمة الديمقراطية في معظم الأحيان توضع إلى جانب مفاهيم أخرى مختلطة داخل ذهنية هذه المجتمعات مثل "الشيوعية" و " القومية" و "الإشتراكية" إلخ... خاصة إذا كانت القيم الإنسانية كالعدالة والمساواة والحرية لم تتحول بعد إلى قيم إجتماعية داخل هذه المجتمعات فأرى أن إستيعاب مفهوم الديمقراطية وتحويله إلى قيمة إجتماعية لن يتم إلا عن طريق التجربة المباشرة. فبالتالي فإن الدعوة إلى إستيعاب القيم الإنسانية التي يحض عليها الدين كذلك اولاً كي نستطيع أن نمرر مفهوم الديمقراطية دون إشكال ثقافي بعد ذلك.

الملاحظة الأخيرة التي أود أن أشير إليها ، وهي هل يمكن إعتبار عامل الزمن لصالح هذه الشعوب؟ بمعنى هل الإنتظار هو أفضل البدائل المتاحة لشعوب المنطقة خاصة وأن الأمور تتحسن على هذا الصعيد وأن هناك تقدماً يفرضه العصر وتغير الأجيال وظهور القيادات الشابة وإستجابتها لزيادة الطلب الداخلي على الديمقراطية رغم طقوسية بعض هذه الإستجابات إلا أن هنالك تفاعلاً يمليه العصر وآلياته أم إن الأمر يتطلب غير ذلك؟ أي دفع العجلة بصورة أسرع وأشمل رغم إختلاف كل بلد عن الآخر تبعاً لظروفه الديمغرافية والإجتماعية وقدرته على إدارة الريع بصورة أكثر كفاءة.

على كل حال ، تبدو هذه الرؤية وكأنها تلمساً حقيقياً لإرهاصات حقبة مستقبلية مصيرية تبدو مجتمعاتنا الخليجية في نقطة ما على خريطتها ، فهي إستشراف واقعي عملي في زمن التخمينات وإعتماد التبصير للوصول إلى حال أفضل.

عبد العزيز بن محمد الخاطر

الدوحة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

٢-٧ تعقيب الدكتور عبد الخالق عبد الله آل عبد الحي

أخي العزيز الدكتور علي الكواري ، قرأت بشغف ونهم ورقتك ، وأدركت الألم والوجع الذي يؤرقك حول مستقبل الأمة عامة وشعوب هذه المنطقة خاصة، وقد كانت الورقة حبلى بالأفكار والمقترحات الثرية ، حيث لم تترك ثغره بحاجة إلى المزيد من التفاصيل ، ولجئت للنفس اللوامة والشهادة الصادقة على الواقع ولو على النفس أو الوالدين والأقربون فالأقربون أولى بالمعروف ولا معروف أكبر من تشخيص حالة المرض الذي نعاني منه ثم محاولة المشاركة في وصف العلاج الشافي ، فالمستشار مؤتمن وعليه قول الحق أو الصمت حيث من أحيا نفساً بتنويرها فكأنما أحيا الناس جميعاً ، ومن قتل نفسا بتجهيلهاَ فكأنما قتل الناس جميعاً ، فالتنوير هو ضريبة وزكاة للعلم حيث لا يجوز كتمان العلم عن الناس فذلك قتلٌ جماعيٌ لهم وجعلهم يعمهون في الظلمات بينما العلم نور وحياة وشرط أساسي للولوج في عصر الكوكبة المعرفية.

ولعلني هنا أساهم في الإجابة على إشكالية مطابقة جوهر الديمقراطية لجوهر الشورى الإسلامي من عدمه فأرجو أن تقبل مني هذه الإضافة البسيطة حول مقاصد الشورى وتداعياتها وتجلياتها قياساً على التجربة الديموقراطية الغربية حتى يدرك المسلمون أن الشورى لا تتفق في جوهرها مع الديموقراطية الغربية فحسب بل هي أكثر كثافة حقوقية على المستوى النظري من الديموقراطية وأن الديموقراطية ليست كافرة ولا ضد الدين بل هي إدارة ناجحة للسياسة فهي أحسن الأسوأ عملياً .

قال تعالى : { وشاورهم في الأمر } و قال : { وأمرهم شورى بينهم }

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : " كلكم راعٍ وكلكم مسؤولٌ عن رعيته "

" متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً "

عمر ابن الخطاب رضي الله عنه

"كما تكونوا يولى عليكم "

الإمام على رضي الله عنه

دعني يا صديقي علي أن أقول لك ما قاله الإمام على كرم الله وجهه : " إن كثرت الآمال تذهب

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الأعمال و لا أمل لمن لا عمل له " . وهي مقولة تنبع من روح النص القرآني { قل اعملوا } وقوله تعالى : {كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون} ، فالأفعال خير من الأقوال ولو كانت ذرة خيراً أو شراً نراه ، حتى لا نكون كما قال عبد الله القصيمي : " إن العرب ظاهرة صوتيه " ! يقولون مالا يفعلون .

إن الحديث عن الدعوة لتطوير رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديموقراطية في أقطار دول مجلس التعاون الخليجية لمن القضايا الجوهرية والملحة خاصة في مطلع الألفية الثالثة ، حيث سيطرة ظاهرة العولمة بكل تداعياتها وتجلياتها وتحدياتها لكل جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والاتصالية والسياسية .

كما نلاحظ أن المجتمعات الصناعية المتقدمة كأمريكا وأوروبا واليابان هي الجهة الأكثر استفادةً من العولمة لامتلاكها قاعدة معلوماتية ومعارف وتقنيات فائقة الذكاء ومؤسسات تعليمية منفتحة على العصر ومجتمع مدني متطور وحكومات قوية مستقرة وانسجام اجتماعي تعددي ، وتداول سلمي للسلطة ومن ثم نمو اقتصادي كبير ، وقوة عسكرية ضاربة جعلت أمريكا القطب الوحيد في العالم عسكريا على الأقل حاليا .

إن محور العولمة هي المعلومات وتقنيات تحصيلها وتداولها ونقلها وتحويلها إلى معارف ومن ثم إلى صناعة وتقنيات حيث القيمة المضافة عالية المردود .

كما أن محور إنتاج هذه المعلومات والمعارف هو الإنسان بما يملكه من طاقات إبداعية لامتلاكه جزء من روح الله المنفوخة فيه والتي انتقل بها إلى السلم الإنساني هاجراً السلم الحيواني .

هذه الصناعة العقلية الذهنية هي الميزة النسبية التي تتفاضل بها الأمم والشعوب والحضارات في وقتنا الراهن وليست القوة العسكرية أو المالية أو امتلاك الثروات الطبيعية . فالعلم والمعرفة هم أهم أضلاع مثلث القوة في العالم حسب مقولة توفلر في الموجه الثالثة .

وهذا الإبداع العقلي والذهني لا يمكن تصوره ولا تطويره في غياب المشاركة للشعوب في كل نواحي الحياة العامة وعلى رأسها المشاركة السياسية والحرية بكل ما تحمله من مبنى لفظي ومعنى حياتي ومغزى مستقبلي .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

سمها ديموقراطية أو شورى ، فمباني الكلمات ليست هي الأصل أو الهدف بل المعاني حيث الكلمات خدماً للمعاني وحيث المعاني تكمن في الحياة اليومية وفي المجتمع نابضة بالحياة ومفتوحة على المستقبل حيث المقاصد والمغازي العليا .

فالمغزى من الكلمات هو الوصول بالإنسان للسعادة والعدل والحرية والمساواة عبر الوسيلة الملائمة والتي تُفعل كافة طاقات المجتمع دون تمييز أو هذر للجهد في حروب أهلية أو صراعات دولية وهذا هو لب وجوهر الديموقراطية والشورى معاً .

فالديموقراطية ليست عقيدة بديلة عن الأديان ولا هدف بحد ذاتها بل هي تلك الأداة العملانية التي طورتها التجربة الإنسانية لإدارة شئونها السياسية بأقل تكاليف وبأعلى مردود ، هذا هو الروح والجوهر وما عدا ذلك فهو مجرد فرقعات كلامية وإن توشحت بلباس الدين أو الأخلاق أو الخصوصية لأهداف سياسية مصلحيه فئوية لا تمت إلى جوهر الدين بصلة .

فالبديل عن النظام الديموقراطي بتعريفه الجوهري السابق هو ليس الدولة الدينية كما يدعي البعض إنما الحكم الدكتاتوري التسلطي الذي لا يُمكن لأي مجتمع الولوج إلى عصر العولمة ولا يرقى للاستجابة لتحدياتها الجسام أو يستفيد من فرصها العظام.

فالحديث عن دولة دينية هو من الأمور الايدولوجية وينطبق عليه مقولة كلمة حق أريد بها باطل . وقد ربط الداعية الإسلامي عبد الرحمن الكواكبي بين الاستبداد السياسي و الاستبداد الدينوي في كتابه طبائع الاستبداد ومصارع العباد حيث الاستبداد السياسي يقود للاستبداد الدنيوي والعكس صحيح .

إن الشؤون الدنيوية في الإسلام هي من اختصاص الناس فهم أعلم وأدرى بشؤون دنياهم حتى في الممارسة الشيعية في إيران نجد أن صندوق الاقتراع هو الفيصل والحكم لا الوراثة ولا النص فالواقع أحكم وألح من النظريات والكلمات.

لقد تراجع أفلاطون عن جمهوريته الفاضلة وحكم الفلاسفة المطلق وأدرك أنه لا يمكن بناء دولة وجمهورية فاضلة ومطلقة بوسائل نسبية ، حيث لا عصمة للإنسان فهو ملهم الفجور والتقوى والذي يلهيه التكاثر حتى يزور المقابر ، والذي يطغى إن رآه استغنى ، والذي إذا أُمر كمترف فسق في القرى

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

فحق عليها العذاب الإلهي فدمرت وهلكت .

وهكذا يعلمنا تاريخ التجارب الإنسانية بأن العاصم الوحيد للمجتمعات والدول والحضارات من الانهيار هو المشاركة والمشاركة الشعبية ، وهذا ما أسفرت عنه التجربة السوفييتية بعد سبعون سنة من التجربة المريرة ، عاد الشيوعيون وحكوماتهم المركزية إلى الشعب وكل الشعب حيث الناس خلائف في الأرض حيث الخلافة الأرضية هي للنوع وليست للأفراد أو الأسر أو القبائل أو الأحزاب الغير تنافسية ، كأحزاب السلطة التي تمارس سلطة الحزب بعيداَ عن التداول السلمي للسلطة ، فالعصمة النسبية في الإسلام هي للأمة وللأغلبية وللسواد الأعظم من الناس حيث لا تجتمع الأمة على باطل أو ضلالة كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم .

من هنا نقول لسنا بحاجة إلى كلمات أو مصطلحات إنما حاجتنا إلى أفعال وأدوات عملانية تحقق لنا نتائج المشاركة العامة في مجتمعاتنا الإنسانية مزيداً من الرفاهية والصحة والكرامة والتنمية والسلام المحلي والإقليمي والعالمي .

وجوهر الشورى الإسلامية يحقق ذلك وأكثر إذا ما أعيد لمفهوم الشورى فاعليته ووجهه وان استعرنا من التجارب الإنسانية الناجحة بعض الأدوات والآليات والمعارف التي تعزز تطبيق جوهر الشورى بما هي المشاركة الفعالة المبدعة البانية .

إن العلم والانفتاح على الأخر والحرية والعدل والمساواة والمشاركة العامة هي الوسيلة الأكثر ملائمة للولوج للعصر العولمي حيث مشروطية المعطيات السابقة لقيام دولة قوية مستقرة مدعومة بمجتمع مدني قوي ومتماسك اجتماعياً بعيداً عن عنف الحروب الأهلية أو الصراعات الدولية .

هذه هي عوامل الولوج للعصر العولمي ، وقد تسنى لي أن أكتب بحثاً عن الشورى في الإسلام بين الماضي وتحديات الواقع و إصرار المستقبل فوجدت في مبدأ الشورية وباقي مبادئ نظام الحكم في الإسلام كالحرية والعدل والمساواة والكرامة الإنسانية والمسؤولية الفردية والجماعية والسمع والطاعة ، الزاد الكافي على مستوى المبادئ العامة وان قصرت التجربة السياسية عند المسلمين عن تطوير الآليات والأدوات اللازمة لتفعيل مبادئ نظام الحكم في الواقع . وهذه الأمور الفنية متروكة للمسلمين ليتخيروا منها ما شاءوا دون قيود ما لم تخالف نصوص قطعية الثبوت والدلالة يراها السواد الأعظم والاجتهاد المؤسسي كذلك ، فلا مجال هنا للفتوى الفردية والمزاج الشخصي في قراءة النصوص والتحكم

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

في دلالاتها .

كما أن القرآن هو حروف بين دفة أسطر لا ينطق إنما ينطق به الرجال ، ومجال التحريف لأغراض سياسية ومصالح ذاتية ، لم يستبعده القرآن الكريم حيث الذين يحرفون الكلم عن بعض مواضعه كثر .

أما السنة النبوية والشريعة فكلاهما يشير إلى الطريق و المنهج الذي التزمه الرسول صلى الله عليه وسلم في النظر إلى الشؤون الحياتية المختلفة ، فالسنة ليست كل قول أو فعل أو تقرير للرسول بل هذه نتاج السنة ، كما أن الشريعة ليست أقوال واجتهادات الفقهاء الذين تجنبوا الخوض في المسائل السياسية وفصلوا في فقه الخارج من السبيلين بغزارة ، فهذه الاجتهادات الفردية تخطأ وتصيب ، فالمشرع الوحيد هو الله وحدة ، أما الإنسان مهما وصل علمه فليس إلا متشرعاً ، يحتاج إلى فهم ظروف عصره واختلاف معاصريه ، حيث يقول الإمام أبو حنيفة : " إن أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس " ، كما إن الاختلاف يولد المعنى ، فالحلال بين والحرام بين ، أما المعروف والمنكر فهو عائد للممارسات الحياتية ، يختار منه الناس أفضل الأدوات والوسائل المتاحة والمعروفة ، وينكرون منها ما لا يحقق الأفضل للمجتمع والأمة ، ومنها أمور السياسة كشؤون دنيا ، كل هذه أمور شورية والشورى في الإسلام ملزمة للحاكم حيث الفاء في { فإذا عزمت فتوكل } هي فاء تعقيبية تدل على إلزامية الشورى ولذلك فالشورى ليست معلمة كما يرى البعض ، فإذا كان اختيار الحاكم ونظام الحكم هو شأنٌ عام يتم بالبيعة وصفقة اليد وثمرة القلب ، حيث لا بيعة لمكره كما يقول الإمام مالك . ومثال بلقيس في استفتاء الملأ من قومها دعماً واضحاً للشورى ، وعكسه ذم القرآن لفرعون لتفرده بالأمر دون الناس .

أما الحرية فهي أول المسؤوليات التي تحملها الإنسان بعد نفخ الروح فيه ، حيث الروح هي سر الإبداع والاختيار الذي رفضته السماوات والأرض لما عرضت عليها أمانة الحرية ، ولكن الإنسان حملها .

فهي حرية عامة دون قيود أو شروط ما لم تعارض حرية الآخرين ، فهنا تقف حرية الفرد ببداية حرية الآخر ، أو مخالفتها لنص قطعي الثبوت والدلالة ، وهو من الأمور النادرة على مستوى الأغلبية والسواد الأعظم من المؤمنين .

فحرية العقيدة مكفولة ولا قتل للمرتد حتى آخر رمق من حياته ، فربما تاب ، ولم يقتل النبي

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

صلى الله عليه وسلم غير المرتدين الحربيين ، أما المرتدين المدنيين فقتلهم يعتبر تعزيراً لا حداً ، نبين ذلك حتى لا يحارب كل فكر مستنير باسم الردة والغيرة على الدين ، فحرية الفكر و الرأي والكلمة والتنظيم الأهلي وحرية العمل وحرية المسكن ، كلها مكفولة شرعاً حيث لا إكراه في الدين وحيث أفضل الجهاد عند الله كلمة حق عند سلطان جائر ، إذ لا طاعة إلا بعد سمع أي بعد علم ومعرفة .

أما العدل فهو أساس الحكم في الإسلام ، ومن شروط الإمامة أو الرئاسة والمساواة روحها ، فالناس عند الله سواسية كأسنان المشط أكرمهم عنده أتقاهم .

والإسلام يدرك أهمية العدل والمساواة بين الناس لاستقرار المجتمع ، حيث إذا بات مؤمن جائع فلا مال لأحد ، ومقولة أبي ذر الغفاري : " عجبت لرجل لا يجد قوت يومه في بيته لا يخرج شاهراَ سيفه على الناس "، فهذه المقولة تأكد أهمية التوزيع العادل وعدم مشروعية تكدس الثروات عند القلة وفقر الأغلبية ، وهذا ما أكده أرسطو حين ربط بين التوزيع العادل من عدمه وبين الاستقرار الاجتماعي وبين الثورة .

وهذا ما أدركه كلنتون وبلير حيث ناديا بالطريق الثالث ، حيث التوفيق بين الرأسمالية والاشتراكية في معادلة تمكنهم من حل مشكلات الفقر والتهميش والبطالة والجريمة ، وإهمال المحليات في مجتمعاتهم ، طرداَ لشبح عدم الاستقرار الاجتماعي ومن ثم عدم الاستقرار السياسي لديهم .

وهذا هو جوهر الوسطية في الإسلام بلا إفراط ولا تفريط ولا غلو في أمور الدين أو الدنيا .

أما الكرامة الإنسانية فقد سبق الإسلام إعلان حقوق الإنسان إليها ، فالرسالة المحمدية عولمية حيث بعث الرسول صلى الله عليه وسلم للناس كافة بشيراً ونذيراً ورحمة للعالمين ، كما أنه بعث ليتمم مكارم الأخلاق ، حيث الدين المعاملة ، فإذا كانت الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر فإن ذكر الله أكبر ، أي إن السلوك أهم من الشعائر الفارغة من التأثير على السلوك ، والناس سواسية عند الله كأسنان المشط لا فرق بين عربي على أعجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح ولو مثقال ذرة خيراً أو شراً يراه .

والقرآن كرم الإنسان وفضلة على أكثر المخلوقات وخصه بنفخ الروح فيه ، فتأنسن وتحرر وتحمل مسؤولية الاختيار وهنا فقط يصبح للثواب والعقاب معنى ، ومن هنا جاء النص على ضرورة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

شوريته ، حيث الشورى هي حالة من المراجعة المستمرة بين الحاكم والمحكوم للوصول إلى أفضل النتائج التي تحقق مصلحة الأمة ، حيث التشوير هو الإجلاء والتوضيح ، والاستماع إلى القول ثم إتباع أحسنه ، إذ نُهي الإنسان عن التقليد ، حتى لو دخلوا جحر ضب دخلوه .

أما العلم والمعرفة فقد حث القرآن و السنة عليهما ، فالعلماء ورثة الأنبياء ولا يخشى الله من عبادة إلا العلماء ، كما إنه لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، إذ يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم منا درجات ، وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ومن المهد إلى اللحد ، كما تشير إلى ذلك الدراسات المعاصرة حيث أصبح العلم ضرورة حياتية مستمرة من المهد إلى اللحد ، وطلب العلم ولو كان في الصين .

وهذا معنى الانفتاح على الآخر وإن لم يكن من نفس العقيدة ، حيث العلم لا دين له ، فحقائق الكون وسننه ربانية وعامة لا مهرب منها لأحد ، كما إن الحكمة ضالة المؤمن أنا وجدها فهو من أحق الناس بها .

إذاً لكي نعزز قيم الديموقراطية ، والتي تعني مشاركة الشعوب في إدارة شؤون حياتها وحقها في الرقابة على حكامها ، لضمان نمو وتقدم واستقرار مجتمعاتها ، فعلينا إذاَ أن نعزز مفهوم الشورى بكل تداعيتها وتجلياتها ،في الحرية والعدل والمساواة الكرامة والمسؤولية والعلم ، بل ربما كان مفهوم الشورى الإسلامي كجوهر أكثف احتراماً وإعزازاً للإنسان ذكوراً أو إناثاً ، فالنساء شقائق الرجال ، والمؤمنون والمؤمنات بعضها أولياء بعض يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر ، ومن المرأة أخذنا نصف ديننا ، وتحت أقدامها تقع الجنة ، كما إن بيعتها للرسول صلى الله عليه وسلم كانت مستقلة عن الرجل ، فلها شرعاً حق المشاركة السياسية كاملةً حتى رئاسة الدولة المؤسسية ، ولنا في تركيا وباكستان مثالاً واضحاً حيث حكمت المرأة هناك ، وأخيراً مثال إيران حيث ترشحت المرأة للرئاسة .

هذه أمثلة واضحة على سماحة الدين الإسلامي نحو مشاركة المرأة السياسية وعلى عكسه تجربة المرأة الكويتية حيث منعها مجلس الأمة من حق المشاركة السياسية رغم الرغبة الأميرية ونصوص الدستور التي تأكد حقها في ذلك ، فهذه قضية سياسية لا دينيه ، إذ لا توجد أي نصوص دينية قطعية الثبوت والدلالة تمنعها من المشاركة لا في الكتاب ولا في السنة .

من كل ما تقدم ندرك أن الإسلام كمبادئ وجوهر يحث المسلمين على المشاركة في حياتهم

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

السياسية حيث كلهم راعٍ وكلهم مسؤول عن رعيته ، فإذا لم يقدم لنا الإسلام تفاصيل نظام الحكم في الإسلام ، واكتفى بذكر المبادئ العامة لنظام الحكم فلا ضير لو استعرنا صندوق الاقتراع أو المجالس البرلمانية أو النيابية أو الدستور أو فصل السلطات وتداولها سلمياً ، أو تعدد الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وحق المواطنة ، أو الإعلام الحر فالوسائل تتغير وتتطور حسب الظروف ، فقد بدأ الغرب حالياً بالأخذ بالديموقراطية التشاركية الشبكية ، حيث اللامركزية في صناعة وتنفيذ القرار ، وتفويض السلطة لا مركزياً للمحليات ، حيث هي الأقدر على فهم وحل مشاكلها بطريقة أفضل وأسرع مما تستطيع الإدارة المركزية في القلب عمله مهما زاد عدد بيروقراطيها ، حيث المشكلة هنا بنيوية لا كمية أو عددية وهذه أحد تجليات العولمة وتحدياتها .

علينا أن نكثف المعرفة بقيمة الشورى والمشاركة والمسؤولية الفردية والعامة ، والسمع قبل الطاعة (حتى لا نكون من الذين إذا تليت عليهم آيات ربهم خروا ركعاً وسجداً دون تبصر) في المناهج الدراسية من الروضة وحتى الجامعة والمعاهد الفنية والمهنية نشراً للثقافة السياسية الشورية ، وأن تكون الأسرة هي خط الدفاع الأول في تربية الأبناء على القبول بالأخر ، واحترام مبدأ الاختلاف و التعدد والتنوع كسنة إلهية طبيعية وصحية ، حيث الوحدة والانسجام عمل حضاري تربوي وثقافي ، فالإنسان يولد بالفطرة محايداً فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، علينا أن نعمم هذا المفهوم الشوري في وسائل الإعلام المختلفة وفي القصص وروايات الأطفال وفي المصنع والمعمل وفي الدوائر الحكومية والقطاع الأهلي وفي المسجد والمسرح قدر الإمكان ، وأن نجعل الشورى أسلوب حياة كما هي في القرآن ، شورى في الزواج والطلاق والرضاعة والسياسة والعمل والثقافة.

تكثيف الاتصال بالحكام ومحاولة إقناعهم بضرورة التحول السلمي للإدارة السياسية الشورية الديموقراطية قبل أن تفرض حلول خارجية علينا غير مرضية ، حيث طالة العولمة كل شيء في حياتنا والسياسة ليست استثناء من القاعدة .

فالأمر شورى لأن النفس أمارة بالسوء فلا اطمئنان على الحياة العامة إلى بمشاركة الناس عقولهم واللجوء للنفس اللوامة التي أقسم الله بها وصولاً للنفس المطمئنة .

فالسلطة غالباً مفسدة ولو رأى الظالم على جنب المظلوم سيفاً لما أقدم على ظلمة ، كما أن من أمن العقوبة أساء الأدب، ولن نبني العلى متفرقين ، فلنستفد من فرص ومعطيات العولمة المعرفية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

والتقنية ، لبناء مجتمع مدني إلكتروني قوي يتواصل عبره المثقفون ليكون ملتقى وطني أهلي خليجي داعماً لقيم المشاركة الشعبية ، إذ حيث نكون يولى علينا .

فعلينا بناء مجتمع يعترف بالآخر في الداخل وينفتح على الثقافات الأخرى في الخارج ، وصولاً إلى عالم أكثر رخاءً ، وسلاماً واستقراراً للجميع فهذه هي روح العصر ، عصر الشعوب والمعرفة والاتصال ، عصر لا يمكن الولوج إليه دون احترام للإنسان وحقوقه ودون استثمار طاقاته النادرة عبر حرية المشاركة الشورية الديموقراطية للإنسان وطنياً وإقليمياً وقومياً وكوكبياً ، حيث كشف غطاء الجهل عن الإنسان فبصره ومعرفته اليوم حديد .

د . عبد الخالق عبد الله آل عبد الحي

أستاذ العلوم السياسية جامعة الملك سعود– كلية الإدارة والاقتصاد

٢٠٠١/٥/٢١م

المملكة العربية السعودية ، الرياض

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

٢-٨ تعقيب الدكتور علي محمد فخرو

التَّهيئة الثقافية و المجتمعيَّة للديمقراطية

في دول مجلس التعاون

يصعب أن يضاف شيء جديد على ورقة الأخ علي خليفة الكواري المتميِّزة بالشمول و العمق ووضوح الرؤية لموضوع الديمقراطية في دول مجلس التعاون حالياً و مستقبلاً. و إن كثيراً ممَّا ذكر في هذه الورقة ينطبق أيضاً على باقي أقطار الوطن العربي. و مع ذلك فهناك جوانب تختصُّ بها مجتمعات دول مجلس التعاون يجدر إبرازها عند الحديث عن موضوع الديمقراطية في هذه المنطقة من الوطن العربي، ذلك لأنَّ لها تأثيراتها البالغة على إمكانيات تأسيس و نمو و رسوخ الديمقراطية عندنا كمفهوم حديث له متطلبات فكرية و تنظيميَّة و قيم، الأمر الذي سيؤدِّي إلى طرح أسئلة صعبة مقلقة.

فأولاً- تصنَّف جميع دول مجلس التعاون بأنها دول ريعيَّة، تعتمد على الرَّيع الخارجي المتمثِّل في حصيلة مبيعات البترول و الغاز التي تدخل مباشرة في خزينة الدولة لتتصرَّف بها، كما تشاء، إرادة السلطة السياسيِّة الحاكمة. و لقد سمحت مثل هذه المداخيل بأن تكون الدولة في وضع يمكِّنها من شراء الرِّضى و الإجماع عن طريق منح الخدمات المجانية، و خصوصاً الاجتماعية منها كرعاية صحيَّة و تعليم و رعاية أسرية و إسكان، و توزيع العطايا و الهبات كمنح الأراضي. إن دولة كهذه لا تحتاج لمجتمعها، حتى و لو كان منتجاً، فكيف إذا كان الحال هو العكس تماماً كما هو حال مجتمعات دول مجلس التعاون الضعَّيفة الإنتاج من جهة و المستهلكة بنهم متزايد من جهة أخرى.

وثانياً- تتميَّز كل هذه الدول بتركيبة سكانيَّة يتمثَّل الأجانب فيها بنسب كبيرة تصل إلى ٨٠% في إحدى دولها. نتيجة لذلك تتعامل سلطات هذه الدول مع مجتمع ضعيف البنية، متنافر اجتماعياً، غير متحَّد في وجه أية ممارسات تتعارض مع مصالحه، و غير عابئٍ في غالبيَّته إلاَّ بالميزات و المصالح الماديَّة البحتة. إن مثل هذه التركيبة المجتمعية لا تستطيع أن توازن قوة و سلطة الدولة المهيمنة على مجمل الخدمات الاجتماعية و على السياسة و الثقافة و الإعلام و المال و الثروة.

وثالثاً- تحكم هذه الدول من قبل قوى تستند على العائلة أو القبيلة، أسَّست شرعيَّتها في الماضي إمَّا بحدِّ السيف و إمَّا بالوجاهة الاجتماعية و إمَّا بالاثنين معاً. و مع مرور الزمن ترسَّخت و تجذَّرت

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

كشرعيَّة تاريخيَّة إمَّا بحكم العادة التي أصبحت واقعاً لا ينازع، أو بجاه السَّلطة التي نجحت في بناء قوى داعمة لها و منتفعة منها. و كانت النتيجة أن تحَّددت خيارات المجتمع و تقولبت طموحاته السياسيَّة، و أصبحت محاولة إخضاع الشرعية التاريخية لامتحان أحكام الشرعية الديمقراطية من قضايا المنطقة السياسية المعقَّدة.

و بمعنى آخر فان العصبية الخلدونية القديمة في المجتمع الخليجي، التي وجدت بأشكال روابط القبيلة و العشيرة و الأسرة الكبيرة قبل بناء الدولة الحديثة، استطاعت الاستمرار في تمثيل سلطة الدولة و إدارة دفَّتها و التمتع بخيراتها. هذه العصبيَّة القديمة تساندها اليوم عصبيَّة حديثة متضامنة معها، تقوم على علاقات مصلحيَّة متشابكة و منافع متبادلة و خدمات إستزلاميَّة. و تمتزج هاتان العصبيَّتان امتزاجاً طفيليَّاً لتكوِّنا حلقات اقتصادية مُغلقة و تضامنيات سياسيَّة مرتبطة بصور شتَّى بالقوى الخارجية التي تمثِّلها في أحسن صورها شركات البترول العملاقة و شركات صناعة السِّلاح و مختلف الشركات المتعدَّدة الجنسيَّات و وزارات الدَّفاع في العواصم العالميَّة الكبرى. و في المدة الأخيرة دخلت "إسرائيل" و شركاتها الوسيطة كلاعب جديد ضمن هذه اللعبة المعقَّدة في بعض دول المجلس.

و لا شكَّ أن النقاط الثلاث السابقة الذكر ستمثِّل عقبات لا يستهان بها أمام الانتقال الديمقراطي الحقيقي الفاعل لمجتمعات دول مجلس التعاون. و لا يقصد من إبرازها تثبيط الهمم، و إنَّما التَّنبيه إلى كبر حجم المسؤولية الملقاة على عاتق من سيتصَّدون لهذه المهَّمة الصَّعبة، و التأكيد على أنه لابدَّ من تحديد و تبنِّي مجموعة من المراحل المتدرِّجة التي سيمُّر من خلالها العمل من أجل ذلك الإنتقال العسير.

و ستقتصر هذه الورقة التعقيبيَّة على إبراز متطلبات ما أعتقدها بأنها ستكون المرحلة الأولى في هذه المسيرة الطويلة، و أعني بها مرحلة التَّهيئة الأوليَّة المطلوبة لإعداد مجتمعات مجلس التعاون لتقبُّل الديمقراطية كفكر و قيم و ممارسة حياتية من جهة، و لبناء و تعزيز الأنظمة و الخطوات و المؤسسات الديمقراطية من جهة أخرى والتي بدون تحقُّقها يصبح الحديث عن قيام نظام ديمقراطي نوعاً من اللَّغو و العبث.

و لأن مرحلة التهيئة هذه لا تقلُّ أهميَّة عن مرحلة الممارسة الفعليَّة للنظام الديمقراطي، لذلك فأنها تحتاج إلى وجود قوى ديمقراطية تخطِّط لها و تدافع عنها و تحشد الدَّعم و تسعى لتنفيّذ كل

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

متطلباتها. و في اعتقادي أن تجمُّعاً كمنتدى التنمية لأقطار الجزيرة العربية قادر على المساهمة في تجميع و تفعيل قوة أو عدَّة قوى في بلدان المجلس للقيام بمتطلبات مرحلة التهيئة هذه.

إن تلك القوى تحتاج أن تكون ممثِّلة لكل شرائح المجتمع و تنظيماته المؤمنة بالديمقراطية و خصوصاً تلك القوى العاملة في هذا الحقل، مثل جمعيات حقوق الإنسان و جمعيات المحامين، أو تلك التي لها مصلحة في قيام الديمقراطية مثل الجمعيات النسائية و الثقافية و المهنيَّة. إن تلك القوى ستحتاج أيضاً أن تكون منابرها و برامجها، متناسقة في الأدوار التي ستلعبها و مساندة لبعضها البعض. و كمقترح أرى أن تركز على القيام بهذين النشاطين:

أولا: تأصيل و نشر الثقافة الديمقراطية

إن الدراسات التاريخية التي تبيَّن هيمنة مفاهيم الخضوع و الاستبداد في الموروث الثقافي السياسي العربي و الإسلامي، عبر قرون عديدة و لأسباب شتَّى، هي كثيرة، الأمر الذي أفقر المخزون الثقافي الجمعي لتلك المجتمعات العربية و الإسلامية من الكثير من الكلمات و المعاني المرتبطة عضوياً بمفهوم الديمقراطية كالحريَّة (في مضمونها السياسي و ليس الكلامي) و المواطن و المواطنة، و إدارة الأمة، و سيادة القانون، و استقلالية و فصل السلطات... الخ. " ففي أغلب الدول العربية الإسلامية لاتزال علاقة الحاكمين بالمحكومين تتُّم بتوسُّط لغة الآداب السلطانية، و مازالت السلطة تنظر إلى نفسها من الزاوية نفسها، زاوية نظر الحاكم السلطان، الأمر الناهي، الآمر الذي لا راد لأمره، و لا ضابط قانونياً و مؤسسياً لقراره و حكمه و سطوته".(١)

و سواء أقبلنا أم رفضنا ما ادعاه مونتسكيو الفرنسي عن ترسُّخ "الاستبداد الشرقي" فينا أو ما جهر به عبد الرحمن الكواكبي عن تطبيع المجتمعات الإسلامية ب "طبائع الاستبداد" فان الحقيقة المؤكَّدة التي تهمَّنا في هذه المناسبة هي أن هناك قلَّة و سوء فهم لكل موضوع الديمقراطية سواء على مستوى الحاكمين أو بين جموع الناس العاديِّين. و الواقع أن منابع تعليم قيم الديمقراطية و طريقة ممارستها، ممثَّلة في الأسرة و المدرسة و وسائل الثقافة و الإعلام و مؤسسات المجتمع المدني، كانت و لاتزال شبه جافَّة، إن لم نقل بأنها أيضاً مسمومة.

إنني أرى أن يسير هذا الجهد التثقيفي في مسارين متوازيين و متقاربين:

(١) كمال عبد اللطيف، "في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية"، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٩.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

أولهما في صورة تعريف واضح، غير متردِّد، بعلاقة الدين الإسلامي كنصٍّ بالديمقراطية. و من حسن الحظ أنه ظهر في العقود الأخيرة العديد من الكتاب الإسلاميين و العرب و من الناطقين باسم العديد من الحركات الإسلامية الذين اقتربوا من حسم هذا الموضوع.

فالكاتب محمد سليم العوَّا يختم محاضرته بقوله: "بأن العصر الحالي – الزمن الذي نعيش فيه ... جيلنا و ربمَّا جيل أولادنا لا يعرف وسيلة، في تداول السلطة و مراقبة الحكام و ضمان حقِّ الناس في التعبير عن آرائهم و ضمان سلامة الإدارة التي يدار بها الأمر كله، وردِّ الأمر لأصحابه ... للشعب ... أنجع من الديمقراطية"(٢)؛ ثم يضيف بأن" الديمقراطية من حيث هي وسيلة تتفق تمام الاتفاق مع قواعد الإسلام و مبادئه، ليس فيها من حيث هي وسيلة شيء يخالف قواعد الإسلام و مبادئه".

أما أحمد كمال أبو المجد فقد أوضح في البيان الذي صدر في عام ١٩٩١ باسمه و اسم مجموعة من الإسلاميين البارزين بالأهمية القصوى لمبدأ الشورى في تقرير أمور المجتمع، و مبدأ مسؤولية الحكام، و مبدأ سيادة التشريع، و مبدأ احترام حقوق الأفراد و حرياتهم و التي هي شرط للنهضة الحقيقيَّة.(٣)

أما فهمي هويدي فيؤكد، حسب رأيه، أن "الشورى أوسع نطاقاً من الديمقراطية ... ذلك أن الشورى تعني أن يكون لك قول و رأي، أما الديمقراطية فهي أن يكون لك صوت ... إن شئت فقل: إن الديمقراطية مرحلة ينبغي أن ننجزها و ننجح فيها، لكي نحقق مرادنا في تطبيق الشورى".(٤)

و أخيراً أحيل القارئ إلى المعالجة الجريئة المعقولة المتوازنة التي حاولها محمد عابد الجابري لموضوع النظر إلى مكوِّنات حقوق الإنسان (و هي مكوِّنات لا تقوم الديمقراطية إلاَّ بتحقُّقها) من خلال قراءة لتعاليم و قيم الدين الإسلامي كما تقرأ كنصوص لها مقاصد كليَّة تعلو فوق الجزئيات المختلف على فهمها و تطبيقها على أي حال. لقد أبرز حقوق الإنسان الأساسية في الحياة و حريَّة الاعتقاد و الشورى و المساواة و العدل كما يقطع بها النص القرآني و الأحاديث النبويَّة ليظهر كم أن هذا الموضوع، موضوع حقوق الإنسان، هو في صلب الإسلام بامتياز.(٥) بل إنه أبرز المكانة الكبرى التي يوليها الإسلام للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية أيضاً، و هي حقوق لا تستقيم الحقوق السياسية

---

(٢) محمد سليم العَّوا: "الإسلام و الديمقراطية، حوار الشهر ١٣، منتدى عبدالحميد شومان الثقافي، عمَّان، ١٩٩٨.

(٣) أحمد كمال أبو المجد: "رؤية إسلامية معاصرة: إعلان مبادئ"، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١.

(٤) فهمي هويدي: " الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٩، يولية ,٢٠٠١

(٥) محمد عابد الجابري: " الديمقراطية و حقوق الإنسان"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

بدون توفر حدودها الدنيا كما تؤكده معظم أدبيات الديمقراطية في عصرنا، و كما أظهرته تجربة ثلاث قرون من ممارسة الديمقراطية في العديد من أنحاء العالم.

إن المهم أن لا تبقي مثل هذه المعالجات حبيسة بضع كتب أو بضع ندوات، و إنما أن تصبح كنهر يكبر و يتدفَّق في كل اتجاه كمعالجة تاريخية مستمرة إلى أن نخرج بنتيجة محسومة، ذلك أن هناك أوساطاً في مجتمعاتنا ستظل تصَّر على سوء الفهم مهما قدِّم لها من توضيحات. لنأخذ على سبيل المثال موضوع العلمانية الذي يصَّر البعض على اعتبارها الأساس النظري للحقوق الديمقراطية في الثقافة الأوروبية. إن توضيحاً كالذي يقدَّمه محمد عابد الجابري من "أن علمانية حقوق الإنسان في الفكر الأوروبي الحديث لم تكن تعني لدى فلاسفة هذا الفكر الاستغناء عن الدين كدين، بل فقط التحُّرر من سلطة الكنيسة و طقوسها"(٦) يحتاج أن يصل إلى قواعد تلك الأوساط و المتعاطفين مع فكرها و ليس فقط إلى قادتها.

إن أهمية هذا المسار التثقيفي ستكون ليس فقط في إزالة اللبس الذي علق بفهم الديمقراطية من خلال قراءة خاطئة لبعض الإسلاميين و إنمَّا لتأسيس ذلك الفهم أيضاً على مرجعيَّة عقيدية إسلامية، بالغة التقدمية و الإنسانية و الغنى الأخلاقي الرفيع، الأمر الذي يمكن أن يساهم في حماية هذا النظام من عبث العابثين و تزوير المزوِّرين.

أما ثانيهما فعلى شكل تعريف فكري و تاريخي متَّفق عليه للديمقراطية يظهرها على أنها إرث إنساني مشترك لم يعد محدَّداً أو مؤطراً بنظرة الحضارة الغربية له، بل و تقديمها كفضاء ممتد ليس له حدود في الأشكال و التطبيقات طالما أن ذلك لا يمس حقوق الناس و حرياتهم و طالما أنه لا يعتدي على مبادئ العدالة و المساواة و لا يقفز فوق سلطة الشعب و خياراته الحَّرة و لا يتناقض مع العقائد الأساسية للمجتمع التي آمن بها أفراده عن إقتناع حرٍّ غير مفروض من قبل أية سلطة كانت.

إن هذه الثقافة التي ستظهر التناغم الرائع للديمقراطية مع الأخلاقية القرآنية المباشرة، غير المؤَّلة تأويلاً تحريفياً من قبل بعض مؤسسات السلطة الدينية، و مع الأقوال النبويَّة المؤكدة غير المتخيَّلة، و التي ستبيِّن أن عدم الأخذ بهذا النظام في عصرنا هذا سيخرج العرب و المسلمين من داخل العصر إلى هوامش حركة التاريخ و الحضارة ... هذه الثقافة ستحتاج أن تكون مكثَّفة و دائمة و متوجِّهة إلى الفرد في دول مجلس التعاون من طفولته حتى كهولته. و ستحتاج أيضاً أن لا تكون حبيسة أسلوب واحد أو

---

(٦) نفس المصدر السابق.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

طريق واحد أو مؤسسات محدودة. فالعائلة و المدرسة و النادي و المسجد و المأتم و الصحافة و الإذاعة و التلفزيون و الكمبيوتر و الإنترنت و الكتاب و المهرجانات و الجوائز ستحتاج أن تجيَّش و تفعَّل من قبل العاملين فيها و المنضوين إلى القوى الديمقراطية، و ذلك عبر نضال و نشاط يومي دؤوب.

و يجدر هنا الإبراز الخاص للإنترنت كوسيلة تنتشر بسرعة هائلة في دول المجلس و التي ستسمح بالأخذ و العطاء و النقاش و التوضيح مع أعداد كبيرة من أفراد المجتمع. و إننا أمام وسيلة تهيِّئ المجتمعات الغربية الديمقراطية نفسها لاستعمالها على نطاق واسع للانتقال من الديمقراطية التمثيلية أو الليبرالية التي تمارسها حالياً (Representative Democracy) إلى الديمقراطية المباشرة (Direct Democracy) التي تسعى للأخذ بها. و هي تهدف من وراء ذلك إشراك الملايين من مواطنيها في نقاش المسائل المجتمعية الهامة و التصويت المباشر لها أو ضدَّها بدلاً من الإكتفاء بالتصويت لممثلين عنهم كل بضع سنوات ثم الإكتفاء بمشاهدة هؤلاء الممثلين و هم يناقشون و يقرِّرون عنهم. و هذا الانتقال يفرضه أيضاً تدنِّي نسبة المواطنين المشاركين في عمليَّة الانتخابات المختلفة في تلك الدول، كما تفرضه تعقُّد الحياة العصرية أمام ممثِّلي الأمة في برلماناتها.(٧)

إن الكاتبة هيلينا كات تخرج بنتيجة مؤدَّاها أن التحدِّي للديمقراطية في القرن الواحد و العشرين، في الغرب الديمقراطي، لن يكون في مقدار الديمقراطية التي ستحقق و لكن في أيِّ القرارات ستتخذ ديمقراطياً و أيِّ الجماعات في المجتمع ستساهم في اتخاذ تلك القرارات. إن ديمقراطيتهم تجد نفسها أمام أوضاع صعبة تتمثل في صراعات داخلية، و بالأخص عرقية و ثقافية، متزايدة، وفي أخطار تحملها رياح العولمة التي لا يستطيع أحد التنبُّؤ بما ستأتي به، وفي فرد غير فاعل، وفي أسئلة بالغة التعقيد تطرحها التطورات التقنية و العلمية الهائلة.

إنني أورد هذه التفاصيل من أجل التذكير بأن الديمقراطية في كل مكان، بما فيها بلدان مهدها، لازالت تسير في صيرورة مستمَّرة، تتفاعل مع مستجدَّات المجتمعات البشرية، و تعدِّل مساراتها من خلال نظامها الذاتي دون جمود و دون أن تنقلب إلى مقدِّس ايديولوجي لا يمكن المساس به.

و إذن فآليَّات الديمقراطية و أولويَّاتها ستختلف من بلد إلى بلد. و عليه أعتقد أن هناك حاجة ماسَّة لإعطاء أهميَّة خاصَّة لموضوع المواطنة المفتقدة في الأنظمة السياسية العربية كلِّها عبر القرون.

---

(٧) Helena Catt: "Democracy In Practice", Routledge, London, 1999

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

إن الفرد العربي، تحت ظلال كلِّ الأنظمة السياسية و ألوانها، قد غيِّب وعيه السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي لصالح القيم الرعويَّة على حساب قيم المواطنة. لقد أصبح حصوله على أرض لبناء مسكن، أو توفير عمل له، أو ذهابه في بعثة، أو تخفيض رسوم الخدمات الاجتماعية التي يدفعها، و غيرها كثير، نوعاً من المكرمة التي يتفضَّل بها صاحب السلطة. و لأنها جاءت كمكرمة فأنَّها تستحق الثناء و الإشادة و الإعجاب بما نحيها، و بالتالي التعامل معهم كذات سياسية مصونة و غير قابلة للمحاسبة. و من هذه القداسة للرمز الفرد في قمَّة الهرم تتمدَّد الظاهرة لتشمل كل رموز السلطة في كل المستويات و بكل الأشكال. و الملفت أن "ثقافة المكرمة" منبثَّة في كل المجتمعات العربية بما فيها من تطلق على نفسها صفة "الجمهورية" أو " الثورية" أو "الشعبية الاشتراكية". و هي تتجذر لا في وعي الأفراد العاديِّين فقط بل في أعمق أعماق وعي وسائل الإعلام العربيَّة المدَّعية زوراً بأنها تمثِّل نوعاً هاماً من أنواع الحداثة في الحياة العربية.

و لعلَّنا ندرك الأهمية البالغة لموضوع المواطنة عندما نرى أن دولة عريقة في الديمقراطية كبريطانيا قد أصدرت قانوناً ملزماً في عام ٢٠٠٠ لتدريس "المواطنة" في مدارسها الثانوية لتبيان طبيعة و ممارسة الديمقراطية و معرفة حقوق و مسؤوليات المواطن، و تنشيط مواطني المستقبل ليكونوا مواطنين فاعلين غير متفرَّجين. (٨) إن اليسار الجديد في أوروبا انتقل من التركيز على الحقوق إلى التركيز على واجب ممارسة تلك الحقوق، أي المسؤولية الفاعلة.

لا يخامرنا الشك بأنه ما لم تتغيُّر أسس و بنى الإنتاج فأن أنماط الثقافات الجديدة، و منها ثقافة الديمقراطية، لن تقدر على التجذُّر في المجتمع. و مع ذلك فان المواطن المهيَّئ فكرياً للديمقراطية و الحداثة سيكون في وضع أفضل لتحمُّل تبعات الانتقال إلى المجتمع المنتج، و بالتالي إلى بناء حضارة جديدة. و لنا في تجربة أوروبا التاريخية عبرة، إذ أن التحُّول نحو الحداثة "... ابتدأ في الخفاء من القرن السابع عشر في العلم المادي و الفكر السياسي و الأخلاقي الجديد، فالثورة الصناعية، فالتقنية و الاكتشافات العلمية... ". (٩)

---

(٨) Bernard Crick: “Essays On Citizenship", Continuem, London, 2000.

(٩) هشام جعيط : " أزمة الثقافة الإسلامية"، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٠،

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

ثانياً: تهيئة البيئة الديمقراطية

إن "الديمقراطية تظهر تلقائياً إذا ما اكتملت مقوماتها الأولية. و تطبيق نظام ما من نظم الحكم سواء كان برلمانياً أو رئاسياً أو غيرهما من النظم ليس هو الضمان لظهور الديمقراطية و ممارستها"(١٠)

إن نضال القوى الديمقراطية لسنين عدة قادمة سيحتاج إلى وضع جدول تفصيلي بالمقومات الأولية التي يجب أن تتوفر لإيجاد البيئة الديمقراطية في منطقتنا. و سيحتاج الانتقال إلى الديمقراطية أن يمرَّ عبر هذا العمل الأولي الشاق و الذي سنختصره في التالي، مع الأخذ بعين الاعتبار للأولويات و للممكنات الحالية في منطقتنا:

أولاً – وجود دستور ينقل الدولة إلى وضع يجعل منها دولة يحكمها القانون و يثبت الفصل بين السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية. إن أكبر مشكلة تواجهها مجتمعات الخليج هي إما غياب الدساتير أو تعطليها لأسباب غير مقنعة، الأمر الذي يجعل مرجعية القوانين التي تصدر في مثل هذه الظروف مرجعية غير قانونية، أي قوانين جائرة أو مزاجية أو متعارضة مع بعضها البعض. إن النضال من أجل وجود دساتير هو المدخل لكل المقومات الباقية.

ثانياً – بناء المجتمع المدني بكل أنواع مؤسساته الاجتماعية و الثقافية و المهنية و النقابية و السياسية. و نحن هنا نتحدث عن مؤسسات مجتمع مدني حديث،أي مجتمع يقام على مؤسسات " متنوعة من الهياكل و البنى، كالجمعيات و النقابات و الأحزاب و الأندية و الاتحادات و التعاونيات و مراكز البحث و الجامعات، و كل ما هو غير حكومي، و ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة) و التي يولد فيها الفرد أو يرثها و تكون عضويته فيها إجبارية كالقبيلة أو العشيرة، كما أنه لا يشتمل على التنظيمات التي تقوم على .. الطائفة أو العرق" (١١)

و بالطبع لن يكون بالإمكان بناء كل أنواع المؤسسات مرة واحدة، و قد يتأخر بناء بعضها، كالأحزاب السياسية، عدداً من السنين. لكن قيام كل منها يقود عادة إلى قيام الآخر و يغنيه و يسنده. ومن أجل تقوية فاعلّياتها سيكون من المستحسن قيام إتحادات لكل المؤسسات المدنية المتماثلة على

(١٠) محمد زيد حجابي:"أزمة الديمقراطية العربية و تحدياتها في العالم الثالث"، فصل من كتاب: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو ٢٠٠٠

(١١) أحمد شكر الصبيحي:" مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ٢٠٠٠

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

مستوى مجلس التعاون، و دخول كل المؤسسات و كل الاتحادات في علاقات متينة على المستوى العربي و الدولي. إن ذلك سيحمي هذه المؤسسات من البطش أو الإضعاف أو المحاصرة. و يجدر هنا التنبيه إلى قصور الرؤيا التي تميَّز بها "العاملون" في السياسة و الاجتماع بعدم اهتمامهم بمؤسسات الغرف التجارية و الصناعية و اعتبارهما مؤسسات منحازة بداهة للسلطة السياسية و لمصالح أعضائها الأنانية. و الواقع أن هذه المؤسسات تعاني من مشاكل كثيرة، و إقصاء متعمَّد، و تهميش لدورها الاقتصادي بحيث أن فيها الاستعداد و القابلية لممارسة العمل لتوازن المجتمع و الدولة من جهة و لإسناد مؤسسات المجتمع المدني الأخرى من جهة أخرى. و في اعتقادي أن الكثير يكمن في ساحاتها لو أحسن التوجه إلى إمكانياتها الهائلة.

إن تجارب الدول التي قامت فيها مؤسسات مدنية حقيقية ، مستقلَّة، و فاعلة أظهرت أنها استطاعت أن تجعل منها بديلاً لمؤسسات المجتمع التقليدية (القبيلة، العشيرة، الطائفة)، و طريقاً مؤدياً لنجاح النضال من أجل الديمقراطية، و أحد أهم أساليب التعبئة المجتمعية لمشاركة الناس دولتهم في إتخاذ القرارات المصيرية على كل المستويات.

ثالثاً – العمل لفك رباط الهيمنة بين السلطات السياسية و مؤسسات الحريَّة و ذلك من خلال العمل لقيام مؤسسات التعبير غير الحكومية. إن مؤسسات التعبير الحالية، وعلى الأخص الصحافة و الراديو و التلفزيون و المسجد و المأتم و الجامعة و مراكز البحوث و مختلف المنابر الثقافية و التعليمية، غير قادرة على بثِّ نوع الثقافة التي تحدثنا عنها في أولاً (أي الثقافة الديمقراطية) إلا بشكل محدود للغاية أ ومن خلال عدد محدود مستقل منها.

و إذن فالقوى الديمقراطية ستحتاج أن تعمل على جبهتين: الأولى تتمثل في العمل بشتَّى الطرق لفك أسار المؤسسات الحالية تدريجياً، و الثانية الاستفادة القصوى من أساليب التعبير الجديدة كبعض القنوات الفضائية أو من خلال الإمكانيات الهائلة للإنترنت.

رابعاً – العمل على تغيير نمط الاقتصاد في دول المجلس من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج. إن قصة تاريخ الديمقراطية الحديثة تكاد تكون قصَّة مسيرة الاقتصاد الحديث، بدأت بحاجة الدولة لجمع الضرائب فقايضت دافعيها بنظام تمثيلي محدود تدرَّج عبر السنين إلى ديمقراطية عريقة.

إن مشكلة المشاكل في بلداننا هو الدولة الريعيَّة التي لا تحتاج بعد بصورة شديدة إلى جمع

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الضرائب، طالما أن عائدات البترول ملك طبيعي لها و ليس ملكاً عاماً للأجيال الحاضرة و المستقبلية. ولعلَّ خير من كتب في هذا الموضوع الواسع و الهام هو الدكتور علي الكواري نفسه.(١٢)

ولقد أظهرت مسيرة الحياة السياسية في دول المجلس عبر نصف القرن الماضي صحة المقولة بأن "الإنفاق الحكومي و توافر السلع الاستهلاكية المستوردة و إجراءات دولة الرفاهية، تخفف من حدة الوضع و تموِّه على حقيقته، ممَّا يؤخِّر أو يؤجِّل التغيُّر السياسي، و ضرورة معالجة النقص في التنظيمات الاجتماعية و الترتيبات المؤسسية القائمة" (١٣) و يضيف الدكتور خلدون بأن المحصلة النهائية لانتعاش الدولة الريعية تطورها لكي تصبح دولة تسلطية قادرة على تحويل المؤسسات الاجتماعية إلى تضامنيات قبلية و طائفية لا تحكمها العلاقات الديمقراطية و إنما علاقات الزبانة بين المعازيب و الزبائن. و لم تكتف الدولة الريعية ببناء اقتصاد هشٍّ غير إنتاجي و بناء علاقات اجتماعية غير صحية، و إنمَّا طال غياب الديمقراطية فيها ضياع قسم كبير من ريعها في خارج حدودها. إن الدكتور محمد رضا يصرخ بألم: "لم يكتب لثروة بشرية أن يكون خيرها لغير أهلها، كما كتب للنفط العربي"(١٤)

و من هنا تأتي الأهمية القصوى لبناء المجتمع المدني الحديث، بمؤسساته التي تحدثنا عنها سابقاً، لإنهاء اعتماد المواطنين على التضامنيات الطفيلية المريضة و حرمان أية سلطة ريعية تسلطية من الاستفادة من وجود فراغ سياسي بسبب غياب ذلك المجتمع القادر على الدفاع عن حقوقه و مكتسباته.

نحن، إذن أمام معادلة تصبُّ في بعضها البعض. ذلك أن اقتصار الجهود على الجوانب الفكرية و نشر ثقافة الديمقراطية دون قيام مؤسسات و صدور أنظمة للديمقراطية سيصيب الناس بالملل بعد حين، و شيئاً فشيئاً سيبتعد الناس عن الاهتمام بهذا الموضوع كلِّه. كذلك فان اقتصار الجهود على قيام المؤسسات و الأنظمة دون جهود تثقيفيَّة تجعل الديمقراطية جزءاً من فكر و عقيدة الإنسان العادي سيعرِّض ما يبنى و ما يقوم للتشويه أو للتدمير على أيدي القوى المعارضة لقيام الديمقراطية، و هي كثيرة و غير ضعيفة.

(١٢) علي خليفة الكواري: "نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ١٩٨٥
(١٣) خلدون حسن النقيب: " المجتمع و الدولة في الخليج و الجزيرة العربية(من منظور مختلف)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أكتوبر ١٩٨٧
(١٤) محمد جواد رضا:"صراع الدولة و القبيلة في الخليج العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو ١٩٩٢

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

مثل هذه المعادلة الصعبة تقتضي عملاً جماعيًّاً، متناسقاً، يقوم على أكتاف المفكرين و المثقفين من جهة و بأيادي الكثيرين من شتى أنواع المواطنين من أصحاب المصلحة في قيام نظام مجتمعي عادل، أخلاقي، ديمقراطي من جهة أخرى.

بقلم د. علي محمد فخرو

رئيس مركز البحرين للدراسات والبحوث

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

٢-٩ تعقيب الدكتور غانم النجار

ملاحظات

قرأت بتمعن النص الذي قمتم بإعداده والذي بدا فيه الجهد المبذول الذي كرستم له جهداً ملحوظا تشكرون عليه . وعلى هذا الأساس فقد قمت أدناه بإرفاق مجموعة من الملاحظات التي أتمنى أن تزيد من البحث قيمة دون أن ينقص منه ذلك شيئاً .

بصورة عامة الفكرة جيدة وان كنت أظنها بحاجة إلى المزيد من النقاش ، وان كان الاتجاه العام جيد . وقد لاحظت عليه اتجاهين يبدوان متناقضين إلى حد ما ، أما الاتجاه الأول فهو اتجاه حالم ملئ بالحتميات والاشتراطات ، أما الاتجاه الثاني فيظهر بصورة اكثر واقعية وحذرا في تلمس الخطوة إلى الأمام.

وبالمقابل فهناك جملة من الملاحظات التي أرجو أن تكون ذات فائدة :

الأولى : يتضح بروز جانب وعظي ملحوظ ، بل انه يطغى أحيانا على مسار الدراسة فينقلها إلى مستوى آخر (مثال ص ٢٢و٢٣) وأتوقع أن التقليل من هذا الاتجاه لن يضر الدراسة شيئا بل انه سيؤدي إلى اختصارها وتقليل التكرار فيها.

الثانية: على الرغم من التأكيد على ان الديمقراطية ليست ألا وسيلة ، فإننا نجد في طيات الدراسة وحماسة المؤلف الواضحة لها ما يجعلها تكاد أن تكون أيدلوجية وعقيدة وهو أمر من المفيد تجنبه والتقليل منه قدر الإمكان . فالديمقراطية كما يشير الباحث نفسه ليست ألا وسيلة ، ولكن يبدو انه يغفل ذلك أحيانا .

الثالثة : التفاؤل في طرح الحلول غير المجدية فمثلا ص ٢٨ عندما أورد الباحث مثالا على تصوير التلاعب بالصوت الانتخابي بمثابة شاهد الزور ففي هذا تبسيط للأمر حيث يرى الباحث في ذلك ربطا مع التقاليد والبيئة المحيطة . بل يذهب الباحث إلى أسلوب الوعظ مرة أخرى مؤكداً على أن ذلك يتأتى إذا ارتفعنا بمستوى المسئولية الفردية .

الرابعة : استخدام بعض العبارات الشعبية وبيوت الشعر العربي لم أجد ذلك مجديا على الإطلاق مثال ص ٤٦ وص ٦٧.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الخامسة : في صفحة ٦٦ يرى الباحث من خلال مناقشة تحتاج إلى مراجعة حيث يناقش أفضلية الديمقراطية حيث يؤكد على أن الأسر الحاكمة التي أخذت بالديمقراطية باقية بينما الأسر التي لم تأخذ بها ها هي قد ذهبت. فهل هذه المناقشة ووجهة النظر صحيحة؟ اشك في ذلك.

الدكتور غانم النجار
مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية
جامعة الكويت

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

٢-١٠ تعقيب الدكتور مايكل ميتاس

ملاحظات

Dear Dr. Al-Kuwari,

Please accept the following comments only as a dialogue. Dr. Eqbal Al-Rahmani asked me to comment on your monograph, and she asked me to be candid. Therefore accept my comments in the spirit of inquiry, no more.

Since my training is in the area of philosophy, I felt I could comment only some aspects of your work, those on which I have some knowledge.

Finally, I wish to say that this is an excellent piece of scholarship. I shall not say anything in its praise, for I think you want critical, yet constructive, remarks conducive to dialogue and understanding.

I will begin with a comment on the "concept" of democracy. (p.5) I think it is too strong to say that that there is no definition of democracy. What is needed in political or philosophical discourse is not a definition, but a concept, and concept is an idea or proposition that provides an outlook or understanding, and a set of principles (ideas) that have explanatory function. But there is a general concept of democracy; all those who theorized on democracy from Rousseau and Locke until the present basically share a general view of what the basic principles of democracy are.

Then you move on to say that Democracy is only a method—but it is more than a method and you yourself adopt this view on the second page when you say that there are basic assumptions (thawabits, par. 2, line 2) and these are values such as justice, freedom equality, toleration and the acceptance (or respect) of the other. Thus democracy is not only a method, it is a political system composed of three basic elements: (1) values (or aims, ideals, or goals, etc.), (2) institutions (economic, educational, social, political, cultural, etc) based on and promote, and safeguard, these values. The life of the people takes place within these institutions. These institutions are just when they are erected on the principle of justice, and this principle is just when it promotes the good of the people as THEY envision this good! (3) A method to engineer the ideals and the good of the people, namely, a sub-system of nominations and elections, political parties, etc. The method is the how of the system and the aims are the where (goal) of the system and the institutions are the conditions of the realization of the actual projects of the people. If we say that democracy is only a method, then you and I can imagine a political system that adopts the method of election by popular vote but is at the same time a dictatorship of The Corporation, as is the case in some of the contemporary superpowers! Moreover, an essential feature of democracy is that it is a society ruled by law, not by will, power, etc. (I do not need to go into any details, I think).

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

Accordingly we can say democracy is a political system without saying that it is an ideology. An ideology involves elements that go beyond the political system, for example, education, religion, economics, art, etc. Here these and related elements are already decided for the people, but in a democracy the people decide these and they want to realize them in their lives.

Also, the aims of democracy are not inconsistent wit the fundaments of any recognized religion, so far as I know. The ideals of democracy, even in the West, are derived from the religious background of the peoples of the West, but these ideals are similar to those of Islam and the far eastern religions. They are recognized as universal.

The values (or ideals) of democracy may be viewed as conditions for the democratic way of life. This is what the major political theorists from Plato to Rawls have argued. They argued that justice (in the sense of goodness, which include these values) is a condition of the good society. What the good of society is is decided (or to be decided) by the people. In this sense the people may or may not want to choose a religious way of life, or any existing kind of life. Hence we can view the political system as a vehicle, or condition, for the realization of a way of life--their conception of happiness, social life, art, education, religion, etc. In this sense democratic societies differ, but they differ in their religious and social values and their historical experience and cultural orientation, that is, in their ways of life, not in the way of realizing this way. I say “condition”, only to emphasize that this is a moral condition, for the ideals of democracy (freedom, justice, respect of the individual) are moral ideals.

And this leads me to another comment: education. One element of democracy is, I think, lacking in your monograph. And yet education is the corner stone of democracy, ad we can say it is one of its most important formal conditions. Democracy does not work in a non-educated people. And by education I do not mean “political education”, or “knowledge”, which you emphasize, no, I mean an educated mind in the full sense of education—a critical mind, an enlightened mind, a morally mature mind, an aesthetically sensitive mind, a culturally developed mind, a mind aware of its social problems and nowadays of the world problems, a mind that cares and is not apathetic. These are the ingredients of an enlightened public opinion, and without such an opinion democracy is nothing but ink on paper or a nice sounding word. All the theorists on democracy from Plato to Dewey have advanced, in addition to their view of political life, a system of education as a condition for implementing their democratic ideals.

You speak of education and educational reform, but not as an ingredient of democracy or a condition for moving toward democracy, but you do not give it the attention it deserves.

A related point:

Democracy evolves, and it evolves slowly, because it is not a technological but a human Phenomenon; it is a way of life, of a political way of life. It requires a certain mind-set, hence a complicated system of habitual behavior. This takes time. Human beings change very, very slowly. Even in the West democratic consciousness in the real sense is very poor, very undeveloped. Hence our expectation should be modest. The vehicle of the evolution of democracy is education—not academic education only, but also and especially in the family, the media, and the work place. We should place special emphasis on the media. Contemporary young people are image oriented; they are not very much verbally oriented. They tend to learn more effectively by means of the image; therefore we should rely on the image (in the media) as a means of education, which means we should re-look at how we

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

educate our children. By the way, we are not doing a good job! We are doing a bad job. This is one of the greatest failures in our socio-political adventure. (This is a personal opinion, and I can discuss this in great detail if needed.) In sum, what is urgently needed for a democracy, and especially in our part of the world, is really a sound educational system. By the way, one of the secret of the success of American democracy, and this is a relative success, is the unusual system of universities throughout the U.S. during the late 19th century and especially during the first half of the 20th century.

One comment on citizenship. You say that citizenship is a source of human rights…(p. 12). I think this is a problematic claim, or statement. Usually participation in the political process, the enjoyment of certain right and the performance of one's duties (defined by the law) in society (one may consider other conditions) define citizenship. It is the case that a citizen is entitled to certain rights in virtue of being a citizen, but are rights granted? Are all right granted? Is it up to the state to grant or withhold rights at will? This point in your work might need some clarification or distinction between rights that can and those that cannot be granted. The question of right is one of the thorniest questions in political and moral discourse.

What you say on p. 22ff. is very good, but I feel you have restricted yourself mainly to the rights of Al-wafideen. I appreciate your discussion in this section, but discourse about human rights must also include the rights of women. On. P. 34 you refer to the rights of women but not their political rights and not as something central. I am ignorant of the state of the other groups, such as the aged, the sick, the poor, the prisoners, and so on, so I remain silent on them. I really think no talk about human rights is adequate unless one includes all, at least by generalization or in principle, human rights. I know our leaders are shy to consider women's rights, but it is time to be courageous.

Micheal Mitas,
Kuwait University – Kuwait

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

٢-١١ تعقيب الدكتور محمد جابر الانصاري*

المشروع الديمقراطي في الخليج
بين متطلبات السياسة وضوابط الفكر

هل يمكن غرس الديمقراطية خارج إطار العالم الديمقراطي ٠٠ أي في مجتمعات لم تعتدها ولا تملك تراثاً متأصلاً فيها ٠٠ بل ربما كانت أكثر اعتياداً على النهج الاستبدادي في الحكم ، بشكل أو بآخر ، وعلى النهج السلطوي بصفة عامة في بنيتها الاجتماعية والذهنية ؟

سؤال يقض مضاجع الكثيرين من المعنيين بالشأن السياسي والتأسيس الديمقراطي في الدول النامية ٠٠وأصبح شاغلاً للمعنيين بهما في دول الخليج بصفة خاصة في الآونة الراهنة٠

وتمثل محاولة الدكتور علي خليفة الكواري من دولة قطر في الخليج العربي للإجابة على هذا السؤال نموذجاً لهذا الهم والإهتمام ، وذلك على وجه الخصوص في بحثه الموسوم (نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية) الذي ألقاه على هيئة محاضرة في نادي العروبة بالبحرين مؤخراً ، وعرضه قبل ذلك على عدد من أهل الرأي في دول المجلس للتعقيب عليه ، من بينهم كاتب هذه السطور الذي وجد من المهم تسجيل وجهة النظر التالية : –

في هذا البحث يتوزع الدكتور الكواري ويتوتر ويتجاذب داخلياً بين الباحث المحايد الذي يريد إجلاء الحقيقة بشأن الديمقراطية سلباً أو إيجابا ، وبين الداعية المتحمس الذي يريد في الوقت ذاته التبشير بالديمقراطية والعمل على تبنيها وتوطينها في مجتمعه والمجتمعات الخليجية والعربية الأخرى ، بل وتطوير منتديات الحوار من أجل تحويلها إلى منابر ديمقراطية ٠ وفي رأيي أنه من الأفضل عدم الدمج بين المهمتين حتى يستطيع الداعية الاستفادة من المادة المعرفية للباحث المستقل بشأن إمكانات الديمقراطية سلباً وايجاباً ويبقى هذا الأخير مستقلاً بالفعل عن دواعي السياسة الآنية المتغيرة وإن تمثلت في الدعوة المخلصة للديمقراطية ٠ ويميل كاتب هذه المداخلة إلى اتخاذ هذا الموقف المعرفي ، وإن اختلف أحياناً مع الدعاة الايدولوجيين للديمقراطية ليس من حيث المبدأ ، وإنما في الطرح المعرفي لأبعادها ٠

* مفكر من البحرين ، عميد الدراسات العليا بجامعة الخليج ، أحدث مؤلفاته (مساءلة الهزيمة) ٠

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

إن أبرز توتر يعانيه الكواري في مشروعه هذا يتمثل في تجاذبه بين الرأي الايدولوجي القائل أن الديمقراطية يمكن التوافق عليها بإرادة سياسية بين القوى المختلفة في أي مجتمع وإن افتقر إلى التقاليد الديمقراطية والسير بها قدماً إلى الأمام وهي في التحليل النهائي منهج وليست فلسفة أو عقيدة ثابتة ، ولا تتطلب بالضرورة وجود تراث ديمقراطي متأصل في البنية الاجتماعية والثقافية ، وبين النظرة السوسيولوجية الأكثر تحفظاً والتي ترى أنه لابد من شروط موضوعية معينة في أي مجتمع من المجتمعات ليكون مستعداً لممارسة الديمقراطية ، وان التوافق السياسي الآني قد يشيع لحظة ديمقراطية في مجتمع من المجتمعات ولكن لا يكفي وحده لترسيخ النظام الديمقراطي في المدى الطويل إذا كانت القوى الأساسية في ذلك المجتمع بطبيعتها قوى غير ديمقراطية بل معادية لها (تراجع بهذا الصدد مؤلفات كاتب هذه السطور والتي تمثل مشروعه الفكري في نقد السياسة عند العرب وهي على التوالي : تكوين العرب السياسي (١٩٩٤) – التأزم السياسي عند العرب (١٩٩٥) – العرب والسياسة : أين الخلل (١٩٩٨) ؟) ٠

هذا مع عدم التقليل من وجاهة الحجة التي يطرحها الدكتور الكواري كمبشر بالديمقراطية وداعية إليها وهي أن الدخول في الممارسة الديمقراطية ومباشرتها من شأنه أن يساعد في إعداد المجتمعات موضع التجربة لديمقراطية حقيقية في المستقبل ٠ وبالتالي فلا يمكن التمهيد للديمقراطية بتأجيلها بل بالسباحة في بحرها على صعوبة البداية ومحاذير المسيرة ٠ وعلى سبيل المثال فلو أن التجربة الديمقراطية الأولى في البحرين حرصت مختلف القوى من سلطة ومعارضة في منتصف السبعينات على السير فيها بتأن وترفق وحكمة وبلا مواجهات عقيمة لربما أمكن تجنب الكثير مما حدث في غيابها طوال ربع قرن ٠٠ ومن هنا الأهمية التاريخية لمبادرات القيادة الجديدة في البحرين لإخراج البلاد من هذا النفق ، وهذه مسألة واقعية وتاريخية ينبغي ألا تغيب لرؤية مغزى العقد الاجتماعي السياسي الجديد الآخذ في التبلور على صعيد البحرين بمبادرات أميرها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي نجح في ايجاد مناخ سياسي غير مسبوق في تاريخ البحرين ، سيكون امتحاناً لجميع الفرقاء في البلاد من سلطة وقوى سياسية شعبية للدخول في تجربة ديمقراطية جديدة قادرة على النمو والاستمرار ٠

وبلا شك فإن توجه المجتمعات الخليجية في الآونة الراهنة إلى انتهاج نظماً جديدة أقرب إلى الديمقراطية الحديثة منها إلى النظم الأبوية التقليدية يعطي مثل هذا الحوار المستجد بشأن الديمقراطية أهمية خاصة كمنطلق ودليل عمل فكري لمثل هذا التوجه في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، وإن كان علينا أن ننتظر لنرى في المستقبل إن كان من الممكن غرس الديمقراطية دون مقومات المجتمع الليبرالي

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

وفلسفته ٠ فالديمقراطية لم تنشأ أصلاً بأشكالها الحديثة إلا في المجتمعات ذات الفلسفة الليبرالية أو التي امتلكت ما يماثلها في الشرق الآسيوي وغيره من مناطق العالم ، وربما كانت البحرين بمجتمعها المدني المنفتح أكثر المجتمعات الخليجية استعداداً لمثل هذه التجربة بحكم امتلاكها اليوم للشرطين اللازمين لذلك : الإرادة السياسية من ناحية والقاعدة الاجتماعية بمؤسساتها وجمعياتها المدنية من ناحية أخرى ، وذلك ما تمثل في انطلاقتها السياسية الجديدة التي تجلى فيها مدى التوافق بين القمة والقاعدة ٠

ويبقى ان الاشكال النظري – الفكري الأساسي في محاولة الدكتور الكواري يتمثل في اختزال الديمقراطية في " منهج " محايد للحكم لا يصطدم بثوابت ومعطيات أي مجتمع ، ولا يحمل هذا " المنهج " ذاته أية تفضيلات أو خيارات ذات طابع اعتقادي ٠

فهل يمكن الاطمئنان إلى هذا التعريف للديمقراطية من حيث هي " منهج " بالدرجة الأولى وليست مفاهيم أو مضامين اعتقادية معينة ؟

إن المنهج العلمي ٠٠٠ " منهج " ٠

ولكن هل يمكن أن يطبقه " عالم " يتقبل عقله الفرضيات والتصورات غير العلمية ، من ميتافيزيقية وأسطورية وغيرها ؟ ألا يتطلب الأمر أن يكون المدعو إلى استخدام المنهج العلمي والالتزام به على درجة من التطور التعليمي والعقلي والفلسفي المنسجم مع شروطه ؟

كذلك " المنهج " الديمقراطي ٠٠٠ هل يمكن أن تطبقه على أرضية الواقع قوى غير ديمقراطية إلا إذا تم ترويضها وتطويرها ديمقراطياً ؟

إلا أن هذا التساؤل النظري يجب ألا يدخلنا في أحجية البيضة والدجاجة : أيهما أولاً إنضاج القوى الديمقراطية أم الشروع في الممارسة الديمقراطية ٠

إن هذه الممارسة ستكون أفضل مدخل لتمرس القوى المجتمعية بالديمقراطية وعليه فإن الديمقراطية ينبغي عدم تأجيلها وهذا ما يؤدي إلى قبولنا دعوة الدكتور الكواري أياً كان اختلافنا معه في التحليل الفكري والنظرة المعرفية العلمية لطبيعة الديمقراطية ٠

وفي تقديري فإنه من المتفق عليه بالنسبة للمعنيين بالشأن الديمقراطي أن الديمقراطية عملية تاريخية طويلة المدى وليست قراراً يأتي بأمر من الحكومة أو بمنشور من المعارضة ٠ وإذا كانت الديمقراطية في بريطانيا قد احتاجت إلى ثمانية قرون من النمو والتجريب والتراجع والتقدم ، فعلينا في مجتمعاتنا الخليجية والعربية أن نتحلى بالصبر لتنشئة الوليد الديمقراطي ٠ والعبرة بالممارسة في واقع

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

أي مجتمع والموازنة بين الجرعة الديمقراطية والعناصر الأساسية الأخرى في النظام السياسي كمصداقية الحكومة ونظافتها ، وعلاقة القيادة بقوى الرأي الآخر وطبيعة العلاقات المجتمعية بين مختلف البنى الداخلة في القاعدة الاجتماعية العامة ٠ وفي تقديرنا فإن الديمقراطية وسيلة غايتها الحكومة الصالحة والنظيفة ، ولا يمكن الاطمئنان لمصير الديمقراطية على المدى الطويل في غياب مثل هذه الحكومة على الصعيد التنفيذي ٠ ذلك أن الأجهزة الحكومية التنفيذية هي التي يتعامل معها المواطن كل يوم ومن كيفية تعاملها معه يحكم على مستوى أداء الدولة ومدى اهتمامها به سلباً وايجاباً ٠ إن الفساد والاستبداد وجهان لعملة واحدة وإذا لم يتم وقف الفساد فإن الاستبداد باق معه للتغطية عليه ٠ كما أن أي سفينة إصلاح سياسي تبقى تنفيذياً في عهدة إدارات فاسدة لا يمكن الاطمئنان إلى بلوغها مرفأ الأمان ٠

وعلينا ألا يغيب عن بالنا أن مجتمعات ذات ثقل في العالم العربي قد مرت بتجارب ديمقراطية دستورية كمصر الملكية والعراق الهاشمي وسوريا الكتلة الوطنية لكن تجاربها أخفقت بسبب فساد أنظمتها المستشري حكومياً وحزبياً ٠٠٠ الخ ، وعدم انسجام المفاهيم الديمقراطية مع تركيبة المجتمع فضلاً عن عسكرة تلك البلدان لمواجهة الخطر الإسرائيلي المستجد في حينه (١٩٤٨) أو بدعوى ذلك ٠ وعلى تعدد أسباب اخفاق الديمقراطية في هذه البلدان فإن أمثولة الفساد الحكومي من ناحية والحزبي من ناحية أخرى ، ستبقى من أهم المزالق التي أودت بالنظم الملكية الدستورية التي يتحسر عليها الكثيرون اليوم مقارنة بالدكتاتوريات الانقلابية ، تلك النظم التي ضيعت على نفسها وعلى شعوبها فرصة التطور التاريخي الأفضل ، بل ضيعت وجودها ذاته ، لتقصيرها في إصلاح نفسها بالجرعة اللازمة من الاصلاح الحقيقي في الوقت المناسب ، وتركها الفساد بمختلف أشكاله ينخر في هيكلها إلى أن قضى عليها في النهاية وأعطى العسكر مبرر الانقلاب بتأييد شعبي كاسح لم تكتشف قواه الاجتماعية والسياسية خطأها التاريخي إلا بعد فوات الأوان وقيام الحكم العسكري وأجهزته القمعية التي اتجهت ، أول ما اتجهت ، إلى قمع القوى الوطنية والشعبية التي ساندتها ضد الأنظمة السابقة ٠ فثمة قانون في الحياة السياسية لأي دولة ونظام وشعب ومؤسسات وهو أنه إذا غاب الإصلاح حضرت الثورة ولا مجال لتفادي هذا القانون الحتمي بأية حيلة أو وسيلة ٠ والفارق واضح بين الإصلاح السلمي الحكيم والفعّال ، وبين الثورة التي لا يمكن إلا أن تتطرف وتعنف وتريق الدماء ٠

من جانب آخر ، فعلى التشابه الظاهري للمجتمعات الخليجية الصغيرة ، فإن كل مجتمع منها –

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

على صغره – له خصوصيته البنيوية ومدى نموه المدني واستعداده للممارسة الديمقراطية ٠

وهذه مسألة في تقديري لها أهميتها البالغة ٠ وإذا كان الدكتور الكواري قد ظل متنبهاً لها طوال الوقت في بحثه ، فإن المعنيين بالمشروع الديمقراطي في الخليج ينبغي أن يظلوا متنبهين لها بالمثل في كل تعامل أو معالجة ٠ وعلى التقارب – مثلاً – بين البحرين وقطر في أمور عدة فإن القاعدة المجتمعية للبلدين من حيث الانصهار السكاني ونمو مؤسسات المجتمع المدني ومكانة المرأة ٠٠٠ الخ تبقى على تفاوت تاريخي في كل منهما وهي مسألة لا تحلها الارادة السياسية وحدها ولابد ، في حالة قطر ، من تطوير متسارع لبنى المجتمع المدني ومؤسساته كي يمكن مواكبة الوعود الديمقراطية التي أعطتها القيادة القطرية الجديدة لشعبها (منذ ١٩٩٦) ٠ ولعله من المفيد متابعة جهود التكامل بين البلدين على الصعيد الشعبي بظهور الجمعيات الشعبية الجديدة التي بادرت لهذا الهدف ورؤية ما يمكن أن تفعله في مد الجسور بين مؤسسات المجتمع المدني الناضجة في البحرين ، والمبتدئة في قطر بإرادة مشتركة وايجابية في البلدين المتقاربين ٠

ولربما كان من المفيد أيضاً في هذه اللحظة التاريخية من التطور الديمقراطي بدول مجلس التعاون ، أن تكون ثمة وقفة جادة ، يشارك فيها مسؤولون وأكاديميون ومثقفون ومواطنون ، من أجل تقييم مسيرة ثلاثين عاماً من التجربة الديمقراطية بدولة الكويت ، حيث بدت هذه التجربة للكثيرين في بداياتها بداخل الخليج وخارجه نموذجاً وقدوة ، إلا أن الكثيرين من الكويتيين أنفسهم ، وفي ضوء نتائج تجربتهم وإفرازاتها العصبوية أخذوا يعيدون النظر اليوم فيها من أجل تعديلها وترشيدها ٠ وهذا ما يجب أن يشاركهم فيه ، ويعينهم عليه دون حساسيات ، أشقاؤهم في الخليج لكي تتكامل تجاربهم الديمقراطية ، وتنسجم وتتعاضد ولا تكون مدعاةً للتباعد السياسي بين الأنظمة كما كانت أحياناً في منعطفات مصيرية في الثلاثين عاماً المنصرمة فالجميع اليوم في قارب واحد أكثر من أي وقت مضى ٠ ويجب ألا تمثل أية تجربة ديمقراطية في بلد خليجي موضعاً للقلق في البلد الآخر ، إن كان الهدف مسيرة متقدمة ومتآزرة لجميع شعوب المنطقة ٠ ولضمان هذا المناخ فإن تفعيل الهيئة الاستشارية المشتركة بمجلس التعاون وتزويدها بصلاحيات أفضل نسبياً من حيث تمثيلها للتطلعات الشعبية سيمثل خطوة في محلها لأن وضعية الهيئة الحالية لا تتناسب ومستوى تطور الأنظمة السياسية في كل بلد خليجي على حدة ٠ أي أن الأنظمة الخليجية في بلدانها قد حققت تقدماً أفضل في ميدان المشاركة الشعبية من هذه الهيئة المشتركة التي أنشأتها مجتمعة ٠

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

ولعل في استفاقة البحرين الديمقراطية التي تمثلت في المشروع التحديثي المشترك بين قائدها الشاب الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ومختلف القوى الوطنية والشعبية في بلاده من أجل تجاوز ثلاثة عقود من الجمود السياسي والدستوري في البلاد ، ما يجدد الأمل في استئناف ديمقراطي بدول الخليج يستفيد من دروس التجربة ولا يكرر أخطاءها واجهاضاتها ٠ وهي مسؤولية مشتركة بين الحاكمين والمحكومين وبين السلطات والمعارضات التي يؤمل ألا تبقى في قوالبها الجامدة القديمة ٠٠ أعني السلطات والمعارضات معاً ٠٠٠ التي حان الوقت لتخرج من حوار الطرشان وتدخل في حوار صحي وايجابي كما تمثل في المبادرات الشجاعة لأمير البحرين مع ممثلي مختلف الاتجاهات والقوى حيث لم يكن منتظراً قبل شهور قليلة حدوث مثل ذلك الزخم السياسي الرسمي والشعبي على السواء ٠

إن هذا النهج لدى قيادة شابة كالقيادة البحرينية الجديدة يمثل نموذجاً لأهم الضمانات من أجل الحفاظ على أمن دول المنطقة واستقرارها وتقدمها في عالمٍ وإقليم لا أمان لهما ٠٠٠

ويبقى أن يتذكر الجميع في النهاية أن الديمقراطية ليست أفضل أنظمة الحكم ولكنها أقلها سوءاً فالسياسة في النهاية هي فن الاختيار بين السيئ والأقل سؤءاً ٠٠ ومن يتصور أن بإمكانه فرض تصوراته الطوباوية في المدينة الفاضلة أو الخلافة الراشدة من خلال ديمقراطيات ناشئة في مجتمعات محدودة التطور كالمجتمعات الخليجية والعربية الأخرى ، فنخشى أن يصاب بخيبة أمل سريعة ٠

ولقد حان الوقت أن نستوعب ما نردده فعلاً لا قولاً : إن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة صحيحة واحدة ، وإن إشعال شمعة خير من أن نلعن الظلام ألف سنة ٠

إن شموعاً صغيرة قد بدأت تضاء بالإرادات الطيبة على الأصعدة الرسمية والشعبية ، وكل ما نأمله ألا تطفئها العناصر والقوى التي لا تستطيع العيش إلا في الظلام ٠

محمد جابر الانصاري
المنامة – البحرين

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

٢-١٢ تعقيب الدكتور منصور الجمري

معالجة فكرية عملية لإشكالية الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون

يتطرق الدكتور على الكواري في بحثه القيم "نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية" إلى مواضيع في غاية الأهمية لكل المهتمين والناشطين السياسيين في منطقة الخليج. ولعل الساحة البحرينية تمثل حقلا تجريبيا لبعض الأفكار والطروحات الواردة في الدراسة .

إن المدخل الذي اتبعه الدكتور الكواري لتوضيح مفهوم الديمقراطية بأنها "منهجا وعملية سياسية وليست عقيدة مثل غيرها من العقائد ، وإنما تتأثر الممارسة الديمقراطية بعقائد المجتمعات التي تتم فيها وتراعي ثوابتها، تعبيرا عن احتياجات الجماعة التي تمارسها". هذا المدخل هام جداً، لان عدد من الحركات العقائدية كان يعتبر الديمقراطية عقيدة موازية وان اتباعها يعني إلغاء عقيدة المجتمع. وتلك الحركات الديمقراطية تتعلق بالمنهجية التي يمارس المجتمع من خلالها إدارة شئونه. إنها تعني إخضاع عملية اتخاذ القرار للرأي الجماعي القائم على أسس عقلانية وتداولية بين أفراد تلك الجماعة.

لقد كانت العريضة النخبوية لعام ١٩٩٢ ، والعريضة الشعبية لعام ١٩٩٤ والعرائض الأخرى في البحرين تعتمد على هذا المفهوم وتجاوزت الأطر المذهبية والحزبية لتطرح القاسم المشترك، ذلك القاسم هو مفهوم المواطنة ، إحدى مقومات الممارسة الديمقراطية .

لعلنا في الخليج نواجه إشكالية المواطنة ليس من باب وجود اقليات غير مسلمة (لأنها ضئيلة العدد إن وجدت بين المواطنين) ولكن من باب سمو مفهوم المواطنة على الانتماء القبلي والاثني والطائفي. ولذلك لازال مفهوم المواطنة بعيد عن التطبيق الشامل في مجتمعاتنا لان الدولة قائمة على أسس قبلية واعتبارات خارجة على المفهوم، مفهوم المواطنة ذو الأهمية المركزية في الممارسة الديمقراطية، الحقة، حيث يرتبط بمفهوم المواطنة المساواة أمام القانون والمساواة في الحقوق والوجبات ، والاحتكام لشرعية دستورية . وهذه مفاهيم تحتاج إلى تأصيل إسلامي لكي تتحول إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي . والملاحظ أن التأصيل الإسلامي للمفهوم لم يأخذ شكلا منهجيا بعد والمعالجات لازالت فوقية وتطرح سياسيا اكثر من طرحها فكرياً.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

لقد ساهمت الحركة الإصلاحية في البحرين في تعميق جزء من هذه المفاهيم خلال حركتها الممتدة منذ العام ١٩٩٢، ولكن وبعد تحقيق معظم المطالب التي طرحتها العريضة في مطلع العام ٢٠٠١، بدأت تظهر للسطح مفاهيم تعتمد على تراث ديني محافظ يشكك في كثير من المفاهيم المعاصرة حول الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني. وهذا يعني أن رفع الشعار سياسيا لا يعني بالضرورة تمكن تلك المفاهيم في جذور الإشكالية. وهنا يأتي الدور التنظيري والتثقيفي للوصول إلى ضوابط تؤكد عدم تعارض هذه المفاهيم الأساسية مع مبادئ الدين الإسلامي .

المعالجة الأخرى التي يطرحها الدكتور الكواري هي تنقية ثقافتنا السياسية من شوائب الاستبداد. فالاستبداد في مجتمعاتنا منتشر ليس في الدولة فقط وإنما في الأسرة والمدرسة والنادي والجمعية والمسجد والمراكز الاجتماعية الأخرى. الاستبداد ينتشر في كل أطراف المجتمع القائم كل المفاهيم "الأبوية" والذي ينظر فيه من بيدهم الأمر، إلى الآخرين بأنهم قاصرون وعاجزون عن اتخاذ القرار المناسب ، وبالتالي يتم تبرير "الوصاية" عليهم. هذه المعالجة تتطلب إيجاد النماذج الناجحة القائمة على مفاهيم التعددية والديمقراطية. فإنشاء الجمعيات الأهلية بدأ يزداد في البحرين بعد الانفتاح السياسي وسرعان ما شاهدنا " التحزب" يلعب دور رئيسي في انتشار هذه التجمعات والتكتلات، سواء كانت بدوافع طائفية أو فكرية ، مقيدة للعمل التعددي فيما لو حاولت فئة الانفراد أو السيطرة على واحدة من المؤسسات الأهلية وحرمان الأطراف الأخرى منها.

إشكالية أخرى يعالجها البحث وهي محاولة تحديد المقصود بالشريعة الإسلامية وتحديد معنى السيادة. وقد تمت الإشارة إلى برلمان ويستمنستر كمثال للسيادة البرلمانية المطلقة. ومن يتابع التغير في برلمان ويستمنستر البريطاني يجده يخضع في العصر الحديث لتشريعات سامية تعلو على السلطة البرلمانية . فمثلا هناك التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان التي تحميها (المؤسسات الأوربية مثل محكمة العدل الأوربية) وهناك مواثيق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية الاستراتيجية وهي تعلو أو تحد من سلطات البرلمان البريطاني . ولذلك فان تحديد سلطات البرلمان في مجتمعاتنا الإسلامية ببعض الضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية أمر لا يختلف عما هو الحال عليه في البلدان الديمقراطية المتقدمة . إلا ان المشكلة في تحديد معنى الشريعة، هل يمكن نشر الفكر الإسلامي القائم على "مقاصد الشريعة" مثلا ، بدلا من الحالة الفردية التي تخضع الفتوى الدينية لمفتي هنا ومفتي هناك؟ هذا الحديث صعوبته في دول الخليج العربية اكثر منه في دول المغرب العربي لان المجتمعات الخليجية محافظة والعمل الثقافي المطلوب لابد أن يكون بحجم التحدي .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

منذ منتصف فبراير ٢٠٠١ وحتى كتابة هذه السطور (نهاية أبريل ٢٠٠١) والبحرين تعيش أجواء انفتاحية مختلفة عن الماضي . ومنذ حدوث الانفتاح ظهرت على السطح اتجاهات كانت مختبئة. هذه الاتجاهات محافظة جدا ومتشابهة مع بعضها الآخر، رغم الاختلاف المذهبي بينها . فهي تحذر من مفاهيم الديمقراطية وتنظر إلى الجمهور الأوسع من الناس بأنهم غير مؤهلين لإدارة شئونهم السياسية حسب المنظور الإسلامي المحافظ . ولذا فان موضوع الوصاية يعود ليطرح بقوة رغم أن الحركة الإصلاحية التي نجحت في تحقيق عدد من أهدافها كانت ولازالت قائمة على أسس تعددية ديمقراطية .

وهذا يعني إن المؤسسة الدينية التقليدية قوية جدا وما لم تستطيع حركة التنوير الثقافي من الوصول إلى هذه المؤسسة للتفاهم معها حول المناطق المشتركة وكيف أن الطرح الديمقراطي لا يعادي الإسلام ، وإنما قد يساعد على تعزيز البعد الثقافي القائم على القيم الإسلامية ، فان الجهود النخبوية لن تستطيع تحقيق الأهداف الديمقراطية المرجوة.

إن تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي بحاجة إلى طرح نماذج ثقافية واجتماعية مقبولة إسلاميا وشعبيا ، عندما يتعلق الموضوع بتحرير المرأة ، حرية الفكر، الأحوال الشخصية ، والتعددية السياسية.

د. منصور الجمري
لندن – انجلترا

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

٢-١٣ تعقيب الدكتورة منيرة أحمد فخرو

التجربة الديمقراطية في البحرين و آفاق المستقبل

١- مقدمة:

في بداية الدراسة القيمة التي تدور حول الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية يناقش الدكتور على الكواري صعوبة تحري مستقبل الديمقراطية في دول مجلس التعاون و ذلك بسبب كون تلك الدول لا تشكل كياناً سياسياً و قانونياً موحداً في الوقت الحاضر وربما لسنين قادمة و أيضاً لاختلاف التجربة من بلد خليجي إلى آخر، لذلك فسوف أقصر تعقيبي على تجربة البحرين الديمقراطية خاصة في السنوات القليلة الماضية و ما تخللها من أحداث عصفت بهذا البلد الصغير و أوصلته إلى طريق مسدود حتى مجيء الأمير الشيخ حمد بن عيسى آلخليفة إلى الحكم عام ١٩٩٩. و عندما أطلق الأمير مبادرته الإصلاحية في نوفمبر ٢٠٠٠، بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني تمهيداً لعودة الحياة البرلمانية كان الإعتقاد السائد أن تلك المبادرة ستبقى محدودة كغيرها من الوعود التي سبقتها لحل الأزمة السياسية التي مرت بها البحرين خلال العقد الأخير من القرن الماضي و بالتحديد منذ عام ١٩٩٤. ولكن تغير الوضع كلية بعد أقل من ثلاثة شهور (٥ فبراير ٢٠٠١) حينما أصدر الأمير عفواً شاملاً عن جميع المعتقلين السياسيين و عودة المبعدين السياسيين إلى البحرين و إرجاع المفصولين إلى أعمالهم السابقة. كل تلك المبادرات أعادت الثقة المفقودة بين القيادة ممثلة في الأمير و بين المواطنين بجميع فئاتهم. و قد ظهر ذلك واضحاً في نتيجة الاستفتاء للتصويت على الميثاق بتاريخ فبراير ٢٠٠١، إذ صوت ما يقارب ٩٨,٤% من المواطنين رجالاً و نساء ممن تزيد أعمارهم على ٢١ عاماً بنعم لكل ما احتواه الميثاق من بنود أهمها مشاركة المرأة في الانتخابات و تشكيل مجلس استشاري معين إلى جانب المجلس المنتخب و تحويل البحرين إلى مملكة دستورية. و قد نصت المادة السابعة من الفصل الثاني من الميثاق على أن يتمتع المواطنون- رجالاً و نساء - بحق المشاركة في الشئون العامة و التمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءاً بحق الانتخاب و الترشيح طبقاً لأحكام القانون.

وكانت البحرين قد نالت استقلالها عام ١٩٧١ بعدها تم انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

وانتهت من عملها عام ١٩٧٢. و في عام ١٩٧٣ تمت أول انتخابات برلمانية في تاريخ البحرين ووضع الشعب ممثليه في البرلمان و لكن لم تدم الحياة الديمقراطية طويلاً إذ تم حل البرلمان عام ١٩٧٥ بعد خلاف مع السلطة التنفيذية حول عزم الأخيرة على تمرير قانون أمن الدولة الذي يخول لها الحق في استجواب و اعتقال أي مواطن يهدد أمن الدولة دون محاكمة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد. و بقيت البحرين تحت رحمة قانون أمن الدولة لمدة تتعدى ربع القرن و بالتحديد عام ٢٠٠١ عندما أعلن الأمير مشروعه الإصلاحي الكبير و أطلق الميثاق الوطني كمدخل للعودة إلى العمل بالدستور بعد إضافة المواد الآنفة الذكر إليه و أهمها كما ذكرنا سابقاً إشراك المرأة في العملية الديمقراطية و التي تعد الأولى من نوعها في منطقة الخليج.

و من الممكن إرجاع بدايات المسيرة الديمقراطية إلى سنوات العشرينات من القرن الماضي حينما بدأ الإنجليز مرحلة الإصلاح الإداري في البحرين عام ١٩٢٠ بإنشاء مجلس بلدي مؤلف من ثمانية أعضاء يختار الحاكم أربعة منهم ليمثلوا البحرينيين و يختار المعتمد البريطاني في الخليج الأربعة الآخرين ليمثلوا الجاليات الأجنبية و تعيين ابن الحاكم رئيساً للمجلس البلدي. و كذلك إنشاء المجلس العرفي عام ١٩٢٣ بنفس الطريقة و أوكل إليه حق النظر في القضايا التجارية. و قد أرست الإصلاحات التي أجراها الإنجليز في العشرينات قواعد البيروقراطية في الخدمة المدنية و كان نتيجة تلك الإصلاحات الإدارية و البيروقراطية انهيار السلطة السياسية و الإقتصادية للمجموعات القبلية كما ألغيت امتيازات طبقة التجار الرسمية. و بعد اكتشاف النفط عام ١٩٣٢ و بناء مصفاة لتكرير البترول على الشاطي الشرقي المواجه لجزيرة سترة و التي تكرر جزءاً من نفط المملكة العربية السعودية الذي كان يجلب من حقول نفط الدمام بواسطة انابيب خاصة لهذا الغرض، تحولت البحرين إلى دولة نفطية بعد كساد شديد في صناعة اللؤلؤ عانت منه نتيجة لمنافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني. و قد التحق عدد كبير من المواطنين للعمل في صناعة النفط و كانت هناك أعداد كبيرة من العمال و الموظفين الذين التحقوا بالمدارس و أصبح لديهم و عياً اجتماعياً و تطلعات لزيادة أجورهم و الحصول على بعض الإمتيازات من شركة النفط (بابكو) و لهذا السبب اجتاحت البحرين مظاهرات و إضرابات عام ١٩٣٨ و هي تعتبر أول مظاهرات في منطقة الخليج و قد تم تطويق تلك المظاهرات و السيطرة عليها و اعتقال قادة الحركة. و يعتبر بعض الكتاب تلك المظاهرات النواة الأولى للحركة الشعبية التي حدثت في منتصف الخمسينات و التي تعتبر أهم حركة سياسية مرت بها البحرين في تاريخها الحديث. و ترجع بدايات انتفاضة ١٩٥٦ إلى وقوع بعض الإصطدامات بين السنة و الشيعة عام ١٩٥٣ تشكلت على

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

اثرها شبكة تضم قيادات من الطائفتين سعت إلى إيقاف الفتنة أولاً و بعد ذلك المطالبة بالحقوق الإصلاحية. وبعد تفاقم الوضع دعت الشبكة إلى اجتماع شعبي كان القصد منه الإعلان عن تشكيل تنظيم سياسي جديد للمعارضة. و في هذا الإجتماع اختار الحضور ١٢٠ شخصاً ليشكلوا الجمعية العامة التي أنيط بها اختيار "الهيئة التنفيذية العليا" المؤلفة من ثمانية أعضاء و تضم قياديين من الطائفتين. وفور تشكيل الهيئة تقدمت من الحاكم بالمطالب التالية:

تأسيس برلمان منتخب من الشعب ليصبح صوت الشرعية الأوحد في البلاد.

وضع قانون مدني و جنائي موحد للبحرين.

إنشاء محكمة استئناف تضم في عضويتها قضاة متمرسين في القانون.

السماح بقيام نقابات عمالي و حرفية و مهنية.

غير ان الحاكم رفض استقبال الوفد الذي حمل تلك المطالب و أعلن عن نية الحكم بإدخال بعض الإصلاحات إلى الإدارة. و تفاقمت الأمور بعد ذلك بين السلطة و المعارضة حتى وصلت عام ١٩٥٦ إلى اعتقال قيادات المعارضة و سجن بعضهم مدداً تتراوح بين ١٠إلى ١٤ سنة و نفي بعضهم إلى جزيرة سانت هيلانة ويرجع السبب الأول في فشل الحركة إلى كون المعارضة ركزت على تعبئة الجماهير للعمل السياسي إلا أنها فشلت في تحويل تلك التعبئة إلى تنظيم سياسي حديث و دائم. و هذا ما حاولت الحركة السياسية الحالية تجنبه و سنأتي على شرح ذلك لاحقاً. بعد ذلك بحوالي عقد من الزمان و بالتحديد في شهر مارس عام ١٩٦٥ شهدت البحرين إضراباً و اسعاً في شركة النفط و سرعان ما تطور إلى انتفاضة شعبية و طنية خاصة عندما انضم الطلاب إلى العمال المضربين و كانت أهم مطالب المضربين الإعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي و رفع حالة الطوارئ التي تم تطبيقها منذ عام ١٩٥٦ و الإعتراف بحرية الصحافة و إطلاق سراح السجناء السياسيين و السماح للمبعدين خارج البحرين بالعودة إلى البلاد.

و قد ركز الأمير عشية استقلال البحرين عام ١٩٧١ على ضرورة إيجاد دستور ينظم و يرعى الشئون التشريعية في البلاد. تلك المحاولة دلت على تصميم النظام لمحاولة خلق قاعدة شرعية للسلطة إضافة إلى سلطته بحكم العرف و التقاليد. و بالفعل تمت انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٧٣ وقد تألف المجلس من ٣٠ عضواً جميعهم من الذكور ما فوق ٢١ عاماً. كما مثل الحكومة في هذا المجلس ١٤ وزيراً معينين بمن فيهم رئيس الوزراء و خول أعضاء الحكومة المعينين بحق التصويت على القرارات كأي عضو من أعضاء المجلس المنتخب. و قد برزت خلال الإنتخابات ثلاث كتل سياسية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الأولى هي كتلة الشعب و ضمت النواب الذي ينتظمون أو يتعاطفون مع أحزاب عقائدية و حركات سياسية خارج البلاد و تشمل هذه الكتلة الإشتراكيين و الشيوعيين و مختلف حركات القوميين العرب خاصة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج و عمان. و الثانية هي الكتلة الدينية و هي ظاهرة شيعية ريفية صرف تكونت من ستة أعضاء يمثلون جميعهم دوائر شيعية في القرى. و الثالثة هي كتلة الوسط المستقل و كان ينتمي لها ١٧ عضواً دون الإلتزام بأي اتجاه عقائدي أو حزبي معروف. و كانت السنة الأولى من حياة المجلس سنة تجريبية، و قد تبين من خلال المناقشات و القرارات أن دور المجلس المنتخب اقتصر على استجواب الحكومة حول المشاريع التي تبنتها بدل المشاركة في سن و تشريع هذه القوانين و كذلك بحث المشاريع الإقتصادية التي أنشأتها الحكومة أو للإستماع إلى عرائض من المواطنين حول الخدمات العامة و الأمور الحياتية. و لكن في عام ١٩٧٤ أصدر الأمير قانوناً جديداً يمنح الحكومة الحق في استجواب و اعتقال أي شخص يهدد أمن الدولة دون محاكمة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد. و لم يعرض هذا القانون على المجلس قبل إصداره مما جعل معظم النواب يتخذون موقفاً معادياً تجاهه و اتسعت هذه القضية حتى وصلت إلى طريق مسدود الأمر الذي حدا بالأمير إلى إصدار قرار في شهر أغسطس عام ١٩٧٥ يقضي بحل المجلس الوطني استناداً إلى دستور البلاد الذي يخوله فعل ذلك. وهناك أسباب أخرى أدت إلى حل المجلس أهمها، في نظر خوري(١٩٨٣) أن التمثيل الشعبي في البحرين لم يكن متكاملاً منذ نشأته في العشرينات، سواء فيما يتعلق بالمجالس البلدية، أو المجالس الصحية، و التعليمية أو المجلس الوطني أو أية هيئة رسمية أخرى. و كان العرف المتبع في هذه المجالس الرسمية يقضي بانتخاب نصف الأعضاء من قبل السلطة. و اتبع هذا العرف في جميع المجالس الرسمية مع تفاوت في النسب ابتداء من المجالس البلدية التي أنشئت في عام ١٩١٩ و انتهاء بالمجلس الوطني لعام ١٩٧٣. هذا الترتيب كان دائماً يولد الاحتكاك بين الأعضاء المعينين و الأعضاء المنتخبين و الذي يصل في النهاية إلى تدخل السلطة لفض الخلاف فتحل المجلس الذي أنشأته. هذا الاحتكاك يعود إلى تواجد تيارين متعارضين إيديولوجياً و سياسياً: تيار التنظيم القبلي الذي يرى أن شرعية الحكم تبنى على الأعراف المكتسبة اكتساباً تاريخياً و لا تخضع لإرادة التمثيل الشعبي و تيار التنظيم المدني المتمثل بالقطاع الريفي والمدني الذي يرى شرعية الحكم تبنى على الإرادة الشعبية عن طريق التمثيل العام. و هناك عامل آخر أدى إلى حل المجلس هو تقدم كتلة الشعب بمشروع قرار بسحب سلطات الأمير من التصرف بأراضي الدولة أسوة بما حدث للكويت حين استقلالها عندما أقر المجلس الوطني (البرلمان) قانوناً يقضي بملكية الدولة لجميع الأراضي العامة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

في الكويت عام ١٩٦٣، لذلك كان تخوف النظام كبيراً من إقرار مثل هذا المشروع الذي لو أقر فسوف يقلص، إلى حدد كبير، سلطات و قوة النظام.

منذ عام ١٩٧٥ تاريخ حل المجلس المنتخب و حتى عام ١٩٩٢ ظلت البحرين تحت رحمة قانون أمن الدولة. في تلك السنة أصدر الأمير الشيخ عيسى بن سلمان ألخليفة أمراً بإنشاء مجلس الشورى و أهم اختصاصاته هي إبداء الرأي و المشورة في مشروعات القوانين و السياسة العامة للدولة و الأمور المتعلقة بالخدمات و المرافق العامة و سبل تطويرها و كذلك إبداء الرأي في وسائل تنمية القطاع الاقتصادي. و هذا المجلس معين من دون سلطات تشريعية أو رقابية. و قد تألف المجلس حين إنشائه من ٣٠ عضواً و توسع حالياً ليصل العدد إلى ٤٠ عضواً بينهم ٤ سيدات. ولكن المجلس لم يلقى قبولاً لدى سائر الناس خاصة المعارضة بجميع فئاتها و لم يستطع أن يكون بديلاً للمجلس المنتخب و سيظل المجلس قائماً حتى انتخاب أول مجلس تشريعي في عام ٢٠٠٤ أو ربما قبل ذلك التاريخ.

أما بالنسبة للحركة السياسية التي شهدتها البحرين منذ بدايات التسعينات و بالتحديد نتيجة لحرب الخليج و تداعياتها حين سارعت فئة من مختلف التيارات السياسية عام ١٩٩٢بكتابة عريضة تطالب فيها بعودة الحياة البرلمانية و إطلاق الحريات و قد وقع على تلك العريضة حوالي ٣٥٠ شخصاً و سلمت إلى الأمير الذي وعدهم خيراً. و بقي الوضع السياسي دون تغيير، لكن الأزمة انفجرت مجدداً عام ١٩٩٤ على شكل تظاهرات قام بها العاطلون عن العمل أمام وزارة العمل و الشئون الإجتماعية. في نهاية تلك السنة قامت مجموعة من القيادات السياسية من مختلف الفئات الوطنية و الدينية بكتابة عريضة و قعها ما يزيد عن ٢٣،٠٠٠(ثلاثة و عشرون ألف مواطن و مواطنة) و كانت أهم المطالب هي إرجاع الحياة البرلمانيةإطلاق سراح السجناء السياسيين و عودة المبعدين و حرية التعبير و إلغاء قانون أمن الدولة. إلا ان السلطة رفضت استلام العريضة. كما تقدمت حوالي ٣٥٠ سيدة معظمهن من العاملات بعريضة أرسلت إلى الأمير تطالبنه بالمساواة بين الجنسين و إشراك المرأة في الحياة البرلمانية و إطلاق سراح الموقوفين و غيرها من المطالب العامة و لكن كان مصير العريضة النسائية كسابقاتها من العرائض .. الإهمال و التجاهل من قبل السلطة. و بقي الوضع متأزماً حتى تولى الأمير الحالي الشيخ حمد بن عيسى آلخليفة أمور الحكم في ٢٧ مارس ١٩٩٩ حيث أطلق مبادرته الإصلاحية عام ٢٠٠٠وبدأ تجاوب المواطنين مع تلك المبادرة حيث صوت –كما ذكرنا– مايزيد على ٩٨,٤% على قبول الميثاق الذي ينظم شكل و مسيرة الحكم مستقبلاً.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

٢- مؤسسات المجتمع المدني و دورها في الحفاظ على الديمقراطية

يشير الدكتور علي الكواري في دراسته القيمة إلى ثلاثة مصادر ووسائل هامة لتحقيق سياسة فعالة من قبل المواطنين لتعزيز الديمقراطية أولها الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و تشمل تقارب مستويات الدخل و الثروة و التعليم و الرعاية الصحية و الحق في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و المساواة في الفرص دون تمييز. و ثانيها امتلاك المواطنين للحد الأدنى من المعرفة و ضمان حرية انسياب المعلومات و تنمية القدرة على الوصول إلى المعلومات البديلة التي تساعد المواطنين على التعرف على مصالحهم و تحري وجهات النظر التي تعبر عن توجهاتهم. و ثالثها – وهي الأهم في نظري – يتمثل في نمو روافد الرأي العام و بناء المجتمع المدني المستقل غير الخاضع لتوجهات السلطة التنفيذية أو تحكمها غير الدستوري من خلال قوانين الأحزاب و النقابات و الجمعيات و غير المخترق من الخارج بسبب يسر التمويل لما هو مدعوم من الخارج من قيم و عقائد و مصالح. و أود في هذا المجال طرح تجربة البحرين بالنسبة لنمو المجتمع المدني و التطورات التي لحقت به مؤخراً بعد التصويت على الميثاق الوطني. والمجتمع المدني كما يصفه بعض المفكرين مرادف لمعنى التقدم الإنساني و هو أيضاً ينطوي على تعبيرات للحرية و المشاركة و احترام حقوق الآخرين و الإلتزام بإدارة الخلاف إدارة سلمية و التعاون من أجل المصالح المتبادلة. و تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلاً من الجمعيات و الروابط و النقابات و الأحزاب و الأندية و التعاونيات أي كل ما هو غير حكومي و كل ما هو غير عائلي أو إرثي و يستثنى من ذلك حلول تلك التنظيمات الإرثية محل التنظيمات المدنية الحديثة في حالات استثنائية محددة مثل وقوع المجتمع المدني بكامله تحت ضغوط بوليسية مشابهة للضغوط التي أفرزها قانون أمن الدولة عندما قلص مساحة الحرية في مجتمع البحرين إلى ما دون الصفر خلال السنين الماضية التي امتدت إلى أكثر من ربع قرن، عندها نرى التنظيمات الإرثية كالتنظيمات الحسينية تلعب دوراً شبيهاً بدور مؤسسات المجتمع المدني الحديثة و تكون منبراً حراً يعبر عن معاناة الأهالي و تطلعاتهم. و بمعنى آخر عندما تضيق مساحة الحرية في مؤسسات المجتمع المدني الحديثة ينكفيء الناس عادة على المؤسسات الإرثية.

إن الصلة بين المجتمع المدني و التحول الديمقراطي تبدو واضحة فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم و مؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

و مؤسسات المجتمع المدني تقوم على نفس المعيارية للديمقراطية، فتلك التنظيمات تنطوي على صورة مصغرة للأشكال الديمقراطية و تتأصل في الممارسات اليومية و تتعرض للتغير بفضل هذه الممارسات. و قد انتشرت مؤسسات المجتمع المدني في البحرين و اتسعت مجالاتها بانتظام و أصبحت أبعد مدى خاصة في العقدين المنصرمين. و ظهرت نواة المجتمع المدني في البحرين منذ بدايات القرن الماضي عندما أنشأ البريطانيون نادي البحرين الرياضي و بعده بعام (١٩١٩) تم إنشاء أول ناد ثقافي هو النادي الأدبي بمدينة المحرق ثم تتالى إنشاء الأندية و الجمعيات الثقافية و النسائية و الرياضية بوتيرة متباطئة في البداية لم تلبث أن تسارعت حتى وصلت إلى ٢٣١ جمعية حالياً. و خلال الأشهر القليلة الماضية تم إشهار جمعيات على جانب كبير من الأهمية مثل جمعية حقوق الإنسان البحرينية و جمعية الأكاديميين البحرينية و غيرها من الجمعيات التي حرمت حق الإشهار في الماضي.

قائمة بعدد الجمعيات حسب تصنيفها– يوليو ٢٠٠١

الجمعيات النسائية	٦
الجمعيات الإجتماعية	١٧
الجمعيات الخيرية	١
الجمعيات الإسلامية	٤
الجمعيات المهنية	٣٤
الجمعيات الخليجية	٨
الجمعيات الأجنبية	٣٩
الأندية الأجنبية	٢٩
الكنائس والمجموعات الروحانية	١٣
الجمعيات التعاونية	١٧
الصناديق الخيرية	٥٢
مؤسسات تطوعية أخرى	٢
جمعيات الفئات الخاصة	٩
المجموع	٢٣١

وقد سمحت السلطة بتشكيل النقابات الإتحادات مثل الإتحاد العام لطلبة البحرين على مستوى

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الدارس و الجامعات، كما بدأ التباحث بين مختلف الفئات العمالية لتشكيل الإتحاد العام لعمال البحرين و الذي سيضم في عضويته الاتحادات الفرعية التي سوف تشكل في المستقبل. أما بالنسبة للمرأة فقد برز حالياً تنظيمان في طور التشكيل أحدهما رسمي هو المجلس الأعلى للمرأة و تترأسه قرينة سمو الأمير وأهم اختصاصاته وضع السياسات و الخطط و البرامج المتعلقة بالمرأة و الأسرة. أما التشكيل الآخر فهو الإتحاد العام للمرأة البحرينية فسوف يتكون من ممثلات للجمعيات النسائية و من عضوات منتميات إلى الجمعيات الدينية بمختلف أشكالها و من ممثلات للجمعيات المختلطة (رجال و نساء) و من أفراد مستقلات. و سيمثل الإتحاد في المجلس الأعلى للمرأة بواسطة رئيسة الإتحاد النسائي و من ممثلات للجمعيات بحيث يتم التكامل و التنسيق بين أنشطة التشكيلين الرسمي و الأهلي. و في اعتقادي أن حركة المرأة نحو التحرر و المساواة قد مرت بنقلة نوعية حين منحت حق الانتخاب و التصويت و تم إشراكها في العملية الديمقراطية فبدأت بتنظيم صفوفها و البحث عن صيغة جديدة تساعدها في مسيرتها خاصة بعد ان أصبح لها ثقل سياسي جعل التنظيمات و التيارات كافة تحاول كسبها إلى صفها فصوتها أصبح مكسباً سياسياً، يرفع حظوظ الناخب و يهبطه في بورصة الإنتخابات القادمة. كما انخرطت أعداد كبيرة من النساء في الجمعيات السياسية (قيد التشكيل). و من الملاحظ بروز المرأة في الريف بشكل عام و تأسيسهن لجمعيات نسائية كما تكونت لجان نسائية ملحقة بالأندية الثقافية الموجودة في القرى و باشرت أنشطتها على الساحة المحلية.

٣- التشكيلات الحزبية

من خلال تحليله للبنية السياسية لدول المنطقة يذكر الدكتور علي الكواري أن دول المنطقة بصورة عامة مازالت بنيتها السياسية بنية شمولية و نظام الحكم فيها مطلق و تنظيمات المجتمع المدني محدودة، لا تتعدى مجالات العمل الخيري البحت المحكوم بتوجهات السلطة و تفضيلاتها من حيث الأشخاص الذين تسمح لهم بالترخيص و من حيث نوعية النشاط. كما أن تنظيمات المجتمع المدني لا تشمل الأحزاب و الحركات السياسية و النقابات، و يستثني من ذلك الكويت و إلى حد أقل البحرين. وواقع الحال يبين لنا ان البحرين قد عرفت الحزبية و العمل النقابي و لكن بشكل سري منذ مدة طويلة تعود إلى بدايات الخمسينات من القرن الماضي حين تأسس اول تنظيم سياسي في البحرين و الخليج هو الحزب الشيوعي عام ١٩٥١-١٩٥٣ انطلاقاً من حزب "تودة" الإيراني. بعده توالى تشكيل الأحزاب بصورة سرية من حزب البعث العربي الإشتراكي إلى حركة القوميين العرب مروراً بالأحزاب الإسلامية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

من سنية و شيعية. و سأذكر هنا باختصار التوجهات الحزبية الرئيسية التي انبثقت مؤخراً بعد السماح لجميع الفصائل الحزبية بالخروج العلني تحت مسمى الجمعيات.

هناك من يقول بموت الإيديولوجيا في العصر الحاضر خاصة في المؤسسات الحزبية الغربية و أنه قد تم استبدال الإيديولوجيا بقيم و برامج واضحة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها من البرامج التي تسعى لرفاهية الفرد و رفع مستواه الاقتصادي بشتى الطرق. و الواضح أن تلك الظاهرة تعم العالم تدريجياً خاصة في البلدان التي تتجه خطاها نحو الديمقراطية والبحرين، في اعتقادي، هي واحدة من الدول التي اتسمت تنظيماتها السياسية في السابق بالإغراق في الإيديولوجيا و لكن تغير المفهوم حالياً و أصبحت تلك التنظيمات أكثر استعداداً لتقبل الأفكار الواقعية و طرح برامج تتماشى مع اقتصاد السوق و لها علاقة بما يجري على الساحة العالمية. و من الملاحظ أن معظم الأحزاب و التشكيلات السياسية في البحرين و المنطقة الخليجية كان يرتبط سابقاً بالخارج عن طريق التنظيمات الحزبية الواحدة التي تعمل في المنطقة العربية و هي غير مصرح لها بالعمل العلني لذا فقد كانت تعمل بسرية تامة و بعد الانفراج الحالي اتجهت تلك الأحزاب و الحركات إلى الظهور العلني إلا ان السلطة لم تسمح لها بالظهور على شكل أحزاب سياسية أو حتى تجمعات سياسية على غرار ما هو حادث في الكويت، و إنما تحت مسمى الجمعيات و يسمح لها بممارسة العمل السياسي، و ذلك بسبب حساسية الوضع في منطقة الخليج بالنسبة لممارسة العمل الحزبي. و من الممكن تقسيم التشكيلات السياسية الموجودة حالياً على الساحة إلى خمس تيارات سياسية:

التيار العلماني الليبرالي: تكون أساساً من مجموعة حركات سياسية أولها الجبهة الشعبية لتحرير عمان و الخليج العربي و التي امتدت منذ عام ١٩٧١ حتى ١٩٧٤ و انتهت بالإستقلالات التنظيمية. و كانت تمتلك قاعدة عريضة بين العمال و الطلاب و المثقفين في داخل البحرين و خارجها. و هي تشكيل يساري و قد كانت تمتلك جناحاً عسكرياً يتركز في عمان و بالتحديد في منطقة ظفار. و بعد رجوع قيادتها إلى البحرين على إثر العفو العام الذي شمل جميع المبعدين إلى الخارج أصبحت الجبهة الشعبية جزءاً من تيار وطني ديمقراطي واسع، و ثانيها جبهة التحرير السابقة التي تأسست عام ١٩٥٥. وقد ارتبط هذان التنظيمان اليساريان بعلاقة تحالفيه خاصة، كما شكل التنظيم الأخير جمعية خاصة به تسمى "جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي"، و ثالثها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي بدأ نشاطه السياسي في البحرين عام ١٩٥٨عندما رجع الطلاب البعثيون الذين تخرجوا من بيروت و القاهرة إلى

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

البحرين. وقد توقف الحزب عن مواصلة نشاطاته السياسية و لكنه ظل يواصل أنشطته الفكرية و الثقافية و فعالياته في مجالات متعددة أهمها المجالات النقابية ضمن توجه قومي عربي يرسخ الفكر القومي و يمثل هذا التيار حالياً نادي العروبة. كما انضم إليه الكثير من المستقلين من مختلف الاتجاهات من ناصريين و قوميين و ليبراليين. هذا التيار يعمل حالياً على تشكيل تنظيم تحت مسمى "جمعية العمل الوطني الديمقراطي"

التيار المستقل: و قد تشكل من مجموعة معظمهم من التكنوقراط و بعضهم أعضاء في مجلس الشورى. و هو يعتبر أكثر ميلاً إلى السلطة و قد أسس "جمعية المستقبل"

التيار الإسلامي السني: و أهم فصائله جمعية الإصلاح المشكلة من الإخوان المسلمين، تليها الجمعية الإسلامية و جمعية التربية الإسلامية (تنظيم سلفي). و قد دعت جمعية الإصلاح سائر الأطراف السياسية السنية للتنسيق فيما بينها. كما دعت إلى عقد تحالفات مع الأطراف الأخرى المشابهة في أجزاء من برنامجها، و ربما تشكيل تنظيم سياسي سني في المستقبل، وعرضت برنامج عمل أهم ما جاء فيه الإلتزام بالخط الإسلامي العام و الانطلاق من الشريعة الإسلامية و الإلتزام بما جاء في الدستور.

التيار الإسلامي الشيعي:و أهم تشكيل فيه هو حركة أحرار البحرين الإسلامية، و هي حركة انبثقت في الأساس من الريف و تعتبر حركة معتدلة غير متطرفة وقد انضم إلى عضويتها أعداد كبيرة من الطلاب و العمال و أفراد من الطبقة الوسطى. و هي تعتبر الأوسع انتشاراً و الأكثر تغلغلاً بين أوساط الطائفة الشيعية. كما يضم التشكيل الإسلامي عناصر من الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين و أيضاً مجموعة مستقلة من رجال الدين و المهنيين و بعض الشخصيات الفاعلة في الطائفة الشيعية. وستنبثق عن هذا التيار جمعية تسمى " جمعية الوفاق الإسلامي" و من أهم أهدافها المشاركة في الانتخابات البلدية و النيابية و أي انتخابات أخرى ضمن برنامج عمل و طني معلن تلتزم فيه الخط الإسلامي العام و ثوابت المجتمع المحلي و مصالحه الوطنية و دستور دولة البحرين.

تلك الأطراف الأربعة سوف تشكل ملامح المرحلة السياسية المقبلة و هناك ملاحظة هامة تميز جميع تلك التشكيلات هي انضمام أعداد غفيرة من النساء إليها و سوف يؤثر ذلك حتماً على مسيرة المرأة بشكل عام.

الخلاصة:

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

ما هي الإمكانيات و الفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي في المنطقة الخليجية؟ يجيب الدكتور على الكواري في ختام بحثه على هذا التساؤل ويعدد بعض الإمكانيات و أهمها تزايد الوعي بمفهوم المواطنة و المطالبة بأداء مقتضياتها من حقوق وواجبات و يرجع أسبابها إلى انتشار التعليم و سهولة المعرفة و الاحتكاك بالعالم من السفر و التجارة و الإعلام. و كذلك استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي للحكومات و النخب الحاكمة و يتعدى الخطاب مجرد اللفظ إلى التطبيق أحياناً. كما أن التوجه العالمي نحو الديمقراطية يمثل إمكانية محلية للحركة الديمقراطية حين يصل صوت المطالب الديمقراطية إلى جمعيات حقوق الإنسان و المنظمات الأهلية و الرأي العام في العالم. يضاف إلى ذلك التغيرات الاقتصادية و تراجع دعم الدولة و تزايد نشاط التجمعات الأهلية و نمو التنظيمات غير الحكومية بالإضافة إلى ألاعتبارات الدينية و التقليدية في علاقة الحكام بالمحكومين.

أما العقبات و العوامل المعيقة للتحول الديمقراطي فهي تتمثل ،في رأي الكاتب، بضخامة مصالح الأسر الحاكمة و الوزراء و كبار الموظفين و ما يعود عليها من المال العام كرواتب و مخصصات و عطايا و خدمات. كما تلعب ضخامة المصالح الأجنبية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية و التي لديها مصالح نفطية و تجارية و مالية كبيرة في المنطقة، دوراً كبيراً في عرقلة التحول الديمقراطي الذي يحد من نفوذها و سيطرتها على صناعة القرار. و يضيف الكاتب تفاقم الخلل السكاني و استمرار الخلل الإنتاجي إلى مجموعة العقبات التي تؤثر في مسار التحول الديمقراطي.

و لعل ما ذكره الدكتور علي الكواري ينطبق بصورة أو بأخرى على ما جرى و يجري في البحرين إلا أننا لا نستطيع الإنكار بأن التطورات التي حدثت على الساحة المحلية و بالتحديد منذ تولي الأمير الشيخ حمد بن عيسى أمور الحكم في البحرين عام ١٩٩٩ هي أمور إيجابية تعزز المسيرة الديمقراطية و تضع الأسس للمشاركة السياسية في البحرين. و بالرغم من تأكيدنا أن المشاركة السياسية هي جزء هام من العملية الديمقراطية و لكنها ليست كل العملية الديمقراطية. الديمقراطية يجب أن تتوافر في المدرسة و البيت و المجتمع و من خلال الانتخابات المحلية. هناك قوانين يجب التخلص منها و إبدالها بأخرى تناسب الوضع الجديد مثل قانون الجمعيات، وقوانين يتوجب سنها كقانون الأحوال الشخصية الذي تطالب به كافة المشتغلات بالعمل النسائي كي تتم المساواة بين الجنسين.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

و تبقى تساؤلات عديدة تطرح في الشارع البحريني اليوم دون جواب. أول تلك التساؤلات يتعلق بالانتخابات البلدية التي سبق الإعلان عنها عام ١٩٩٩ و لكن لم يجر الخوض فيها منذ ذلك التاريخ سواء في الصحافة أم على لسان المسئولين. و تأتي أهمية تلك الانتخابات المحلية كونها الأساس في ممارسة الناس لحقوقهم في المشاركة اليومية لشئون حياتهم. و ثانيها موضوع البطالة الذي أشبع مناقشة و اتخذت بعض الخطوات للحد منها مؤقتاً و لكن دون حل جذري. علماً بأن عدد الخريجين من الجامعات و المدارس الصناعية و الثانوية يتضاعف سنوياً. و الحل في نظري يأتي عبر تصحيح مسار التعليم و إعادة النظر في المناهج كي تناسب التطورات التي تحدث في العالم و أيضاً كي تتماشى مع متطلبات سوق العمل. و ثالثها تساؤل يتعلق بصعوبة التغيير بنفس الأدوات و الأشخاص الذين تسببوا فيما حدث في الماضي. وتبقى القضية الإيجابية الوحيدة ثقة الناس في الأمير و في الوعود التي عاهد فيها الشعب على السير قدماً لتنفيذها و أهمها إجراء الانتخابات التشريعية و إصلاح القضاء و إنشاء المحكمة الدستورية و غيرها من الإصلاحات سواء كانت في المجال الاقتصادي و ما تمليه متطلبات العولمة و الدخول في منظمة التجارة العالمية او في مجالات قانونية و تربوية و ثقافية و غيرها من متطلبات المرحلة الحالية.

****

منيرة احمد فخرو
البحرين

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

٢-١٤ تعقيب الدكتورة موزة عبيد غباش

تعقيب على دراسة
"نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية
في
أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"

لا شك أن هنالك العديد من البوادر الطيبة بدأت تظهر على الساحة الخليجية كغيرها من مناطق العالم العربي التي تأثرت بالانغلاق السياسي والتعتيم الديمقراطي بجميع مظاهره الوطنية والشعبية، وذلك تأسيساً لرؤى جديدة ناحية مزيد من الحوارات الديمقراطية والانفراج السياسي.

لكن، في سبيل أن تخرج هذه البوادر الى أرض الواقع، لا بد من منحها الوقت الكافي للحلول التدريجي والتمدد الطبيعي داخل الكيانات ذات الصلة وذات المصالح المباشرة والاهتمام الحقيقي بالمصالح الوطنية الكبرى.

تتناول هذه الدراسة نقطة شديدة الأهمية والحساسية السياسية على المستويين النظري والعملي، فقد حاولت أطروحاتها التوصل الى صياغة رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هذه البلدان التي يمكن اعتبارها على التاريخ الطويل حديثة العهد نسبياً بمثل هذه الطروحات. فمعضلة البحث في هذا الموضوع غالباً ما تتسم بهروب الباحث السياسي العربي عن ملامسة الواقع والوقوف على مجريات الأمور السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية داخل المجتمع، (خوفاً من) أو ربما محاباة للنظام السياسي القائم.

وكغيرها من الدراسات التي تتناول قضاياً غاية في الدقة والحساسية، لا بد وأن الباحث قد حاول التغلب على معضلة التعريف المحدد للمفهوم بأن أكد على أن الديمقراطية "مفهوم سياسي حي ومتطور يؤثر في المجتمعات التي تجري ممارسته فيها وتؤثر قيم المجتمعات وثقافتها ومصالحها في مضمونه". وبذلك فقد أكسب المصطلح أبعاداً مرنة، يمكنها أن تستوعب في داخلها جميع التغيرات المرتبطة بوجود الأمم والشعوب والمجتمعات ذات الخلفيات الثقافية والاجتماعية والتاريخية والسياسية المتباينة. فكما أكد الباحث أيضاً، أنه لو كان هنالك شكل جامد ومضمون عقائدي ثابت لمفهوم الديمقراطية، لما استطاع

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

أن ينتشر كنظام حكم عبر القارات ويتكيف مع مختلف الثقافات دون أن ينفي عقائد المجتمعات وقيم الشعوب المختلفة، بل إن الممارسة الديمقراطية الحقة قد ساعدت على تنمية الثقافات الوطنية وأكدت على الثوابت التي تُجلّها الشعوب.

ولعل في خروج مثل هذه الدراسة المتعمقة الى النور، محاولة لتلمس آثارها وتأثيراتها وتداعياتها الإيجابية بكل تأكيد، فهي من شأنها أن تقدم إطاراً متكاملاً لرؤية متعمقة حول مدى إمكانية الإفادة من تجارب الديمقراطية في بلدان أخرى، وما يمكن أن يجنيه المواطن من ثمار مرتبطة بتكامل الجهدين الفردي والقومي. فالمواطن الذي يحس بقوة إمكانياته وبقدراته المختلفة على العطاء المبدع والمتواصل لبلاده، سيكون أكثر عطاءاً عندما يقع تحت تأثير نظام ديمقراطي يمنحه الكثير من حقوقه القومية والمواطنية ومشاركاته في الحقل السياسي والفكري بإيجابية تامة، لا تعرقل بل تتكامل مع جهود القيادات والأنظمة السياسية الكبرى؛ إذ لا تناقض بين بقاء كيان الدولة قوياً ومميزاً وبين أي اتجاه يعمل على تعزيز المساعي الديمقراطية في سبيل أن يكون للفرد حرية للممارسات الديمقراطية وله توجهاته الوطنية والقومية المخلصة.

ولا بد أن تعزيز المساعي الديمقراطية، يتوقع أن يبدأ نشوئياً ويتطور تدريجياً في المحيط العام للفرد والمجتمع. كما لا بد من تتبع مسار النشوء الديمقراطي وتطوره عبر الأجيال، بل وغرس المفاهيم الديمقراطية في الأفراد انطلاقاً من الأسرة ومروراً بالمدرسة ووسائل التنشئة الاجتماعية المتعددة. فحين نستعرض المعنى المعجمي لمفهوم التربية الديمقراطية، نجدها يقصد بها: "نظام اجتماعي يؤكد على قيمة الفرد وكرامته، وشخصيته الإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء المجتمع (أو الأسرة) في إدارة شئونه، وتتخذ المشاركة فيه أنماطاً مختلفة"(معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها) أي، فهي نظام شمولي يتضمن جميع مناحي الحياة. وربما نلاحظ أن هذه الدراسة على رغم اتساع مفاهيمها وتعدد الأبواب التي طرقها الباحث حول الموضوع، إلا أنه أغفل ناحية التنشئة الاجتماعية والتربية الديمقراطية للفرد منذ نعومة أظافره، وذلك فيما يتعلق بالخطوات الإجرائية ناحية توسيع مساحات الممارسة الديمقراطية على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات.

أما الديمقراطية في المصطلح الحديث، فتعني حرية الفرد، مشتملة على المواطنة، والحقوق والمسئوليات، من أجل النهوض بالوظائف التي يختارونها دون تفرقة، في التعليم دون النظر للخلفية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، أو العرقية، أو الجنس، واللون، وأنها تعني الحق في الحياة، والتعبير عن الرأي، والمعتقد، دون معوقات، أو تهديد، وأن تختار الشعوب مصيرها."[٣]

إن مثل هذه الطروحات غالباً لا تسلم من المواجهات والصدامات مع وجهات النظر المناوئة لما تحمله، كما أنه ينبغي ألا يتوقع القبول التام والتسليم بها بمجرد طرحها هكذا.. فهنالك العديد من التوقعات غالباً حول بقاء مثل هذه الأفكار حبيسة الجدران لفترة أطول مما نتوقع، وذلك الى حين حدوث نوع من التوازن بين أولويات الأنظمة السياسية الراهنة ومتطلبات الواقع السياسي الفعلية، أو بعبارة أخرى، الى حين تتمكن الدراسة من للتوصل الفعلي صياغة رؤى لنشوء وتعزيز وجود المساعي الديمقراطية في البيئة السياسية. ليس ذلك فحسب، بل الى حين تثبيت تلك الرؤى وحصولها على القبول التام أو النسبي بواسطة الأنظمة القائمة.

عموماً، فإن هذه الدراسة التي أعمل فيها الأخ الدكتور علي الكواري جهده وفكره، تكاد تخرج برؤى يمكن وصفها بالتكاملية والعقلانية، فهي تتبنى عدداً من المسائل الهامة والحرجة، وتتناولها في حياد تام ووفقاً لأسس منطقية وواقعية.

جاءت هذه الدراسة (رغم ضيق الفترة ما بين تقديمها كورقة وخروجها ككتيب ومحاولاتها الآن لأن تخرج دراسة كاملة تعكس وجهات النظر الأكثر حساسية في الجرأة والوضوح اللذين تفتقدهما معظم الكتابات العربية التي تتناول قضايا بهذا المستوى في دول المنطقة.

في رأي أن هذه الرؤى لو قدر لها أن تتم دراستها بشكل أعمق وإذا تم التوسع فيها في أسلوب عرضها –وقد يحتاج ذلك حتماً الى كتاب– فإنها ستخرج أكثر وضوحاً ونضجاً وفاعلية. لا أقول ذلك لأنني لمست قصوراً أو تقصيراً في أي جانب علمي أو منهجي أو ما شابه، بل أن موضوعاً كهذا يمكن أن تمتد فترة دراسته وطرحه لفترة أطول من مجرد أشهر ثلاثة أو أربعة أو حتى ثمانية. رغم ذلك، نعود للقول بأننا إذا سلمنا بنضوج هذه الطروحات في هذا الموضوع تحديداً، فليس ذلك إلا لتعدد الكتابات لنفس الباحث حول نفس الموضوع. لكن لا تزال هنالك ذات الحاجة للتوسع في تفاصيل بعض جوانب الدراسة، طالما أن الكاتب والباحث قد أشار في تقديمه الى أنها مجرد قراءة أولية مبنية على مناقشات سابقة حول الموضوع. فهي إذن، تعتبر محاولة ناجحة الى مدى بعيد كمدخل منطقي ناحية تعزيز المساعي الديمقراطية في المنطقة.

---

٣ (*Democracy,Microsoft Encarta, 1998 Encycolopedia*)(د. فاطمة نذر، التنشئة الديمقراطية كما يدركها الوالدين والأبناء في الأسرة الكويتية: دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية جامعة الكويت حول "الديمقراطية والتربية في الكويت والوطن العربي" نوفمبر ١٩٩٩، ص١٣)

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

فالدراسة، إذن تتعرض لحالة واقعة في الفكر السياسي الخليجي، كجزء من الفكر السياسي العربي ككل، وهي حالة الانكفاء والذوبان التدريجي أمام المتغيرات العالمية، وما نشهده من تراجع لمصطلح الديمقراطية ومسميات المجتمع المدني والممارسات الديمقراطية عامة.

لقد نالت العديد من النواحي قدراً كبيراً من الاهتمام والتركيز بين ثنايا هذه الدراسة القيمة، إلا أن هنالك بعض النواحي القليلة الأخرى ما زالت بحاجة الى البحث والتوسع فيها أكثر. فالواضح أن الباحث لديه الكثير والعديد من الرؤى بشأن هذا الموضوع الشائك والمتشعب، واضح جداً –كذلك– أن هنالك أفكار أخرى لم تجد طريقها الى الخروج بعد.. فالعناوين مضغوطة جداً ولم يجد معظمها المساحة الكافية من النقاش والعرض التفصيلي.

الواقع أن الباحث قد اجتهد –بما لا يدع مجالاً للشك– في سبيل أن تخرج الدراسة بصورة دقيقة وغير مربكة إطلاقاً. وحتى على صعيد التدقيق اللغوي والمطبعي، نجدها تكاد تخلو تماماً من مثل تلك الأخطاء، اللهم إلا بعض الهفوات المطبعية الطفيفة جداً كأن نجد في الفصل الأول (مفهوم الديمقراطية المعاصرة) – فقرة٣ سطر٤: كلمة تعاريفاتهم، وكأنما كان القصد كلمة "تعريفاتهم" بدون هذه الألف الزائدة كحرف ثالث.

مجمل القول أن الكمال لله تعالى وحده، وأن هذا جهداً مقدراً ندعو الله التوفيق وأن تكون هذه الدراسة بالفعل خطوة عملية نحو صياغة رؤية مستقبلية في سبيل تعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار الخليج، وغيرها من البلدان العربية ممن لم تبادر أصلاً بتبني أي سياسات ديمقراطية واضحة، أو تلك التي أخفقت في تجاربها الديمقراطية على مر العهود. ومحاولة الإفادة قدر الإمكان من التجارب الديمقراطية التي حققت نجاحات ملموسة على صعيد الأفراد والمجتمعات والتنظيمات والمؤسسات والتوجهات الثقافية والفكرية والسياسية في شتى صورها وتداعياتها.

د. موزة غباش
الإمارات

مـلاحـــق

١- مناقشات منتدى التنمية للدراسة الاولية المقدمة للقاء السنوي .

٢- محاضـرة نـادي العروبـة: مـداخل مرحليـة لتعزيـز الديمقراطيـة فـي البحرين

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الملحق (١) مناقشات منتدى التنمية

فيما يلي نص المناقشات التي جرت في اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية المنعقد في دبي بالإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١-٢ فبراير ٢٠٠١ .

الجلسة الرابعة :

نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

رئيس الجلسة : الدكتور أحمد بشارة

١- رئيس الجلسة: محدثنا اليوم هو الدكتور علي الكواري، ويعمل حاليا منسقا مشاركا في مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية ومقره مدينة أكسفورد بإنجلترا .
هذا المشروع يسعى إلى إجراء الدراسات والبحوث حول موضوع الديمقراطية في الدول العربية المختلفة .
ويقدم المتحدث ورقة اليوم بعنوان ؛نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية . »

٢- علي الكواري : (قُدّم عرضاً شفهياً للورقة وتم التركيز على الفصل الخامس من الدراسة الواردة في هذا الكتاب والمتعلق بتنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولا حاجة هنا بأيراد نص التقديم ونكتفي بما ورد حوله من تعقيب ومناقشة في الاجتماع.
٣- الرئيس: وفقا لبرنامج العمل، عندنا معقب رئيسي هو الدكتور عبدالخالق عبدالله فليتفضل .

٤- عبدالخالق عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

في الحقيقة، لم تجر العادة على وجود تعقيب أو معقبين على الأوراق في لقاءاتنا السابقة، لكن ربما هذه الحالة استثنائية، ربما لهذه الورقة، وأيضا جاء هذا التعقيب بناء على تفاهم ودي بيني وبين معد الورقة .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

إن الورقة تستحق منكم قراءة متأنية وننتظر الكتاب الكبير عندما يصدر .

ورقة الدكتور شاملة وغنية، وسمت أمورا كثيرة بمسمياتها وركزت على نقاط مهمة جدا ، وذكرتني بورقة للدكتور علي قدمها قبل أكثر من ٢٠ سنة، وهي ورقة ؛استراتيجيات التنمية البديلة في منطقة الخليج العربى**، ووجدت أنه كيف انتقل من هم إلى هم، قبل ٢٠ سنة كان الشغل الشاغل للدكتور علي، وربما الشغل الشاغل لنا جميعا في هذه المنطقة، هو التنمية، فكانت التنمية هي الأولوية للدكتور علي، كما كانت هي الأولوية بالنسبة إلى الكثير منا، ربما الأكاديميين والمهتمين، التنمية كانت هي الشغل الشاغل.

الدكتور علي كان منغمسا ومنهمكا ككثيرين منا، كل الانغماس وكل الانهماك، في مسألة التنمية، اليوم هو منغمس ومنهمك كما أننا منغمسون ومنهمكون في قضية الديمقراطية، لحظتان تاريخيتان، وورقة الدكتور علي قبل ٢٠ سنة جسدت محاولاتنا جميعا واهتمامنا جميعا بالهم التنموي، والورقة التي قدمها الآن هي بنفس الشاكلة، يقدم ورقة غنية ثمينة في نفس الاتجاه، يدعونا لأن نفكر، أن نرصد اللحظة القائمة حاليا ، وهي لحظة الديمقراطية .

ورقة الدكتور علي كانت مرجعية بالفعل، إلى يومنا هذا أي واحد منا يكتب عن التنمية في الخليج، أول ورقة يرجع إليها من ناحية المفهوم، من حيث تأصيل الاستراتيجيات، ومن غير ذلك، يرجع إلى ورقة الدكتور علي، وأعتقد نفس الحالة هذه الورقة التي قدمها الآن حول الديمقراطية والكتاب الذي سيصدره، أتوقع أن تكون هذه الورقة ورقة مرجعية بنفس القدر.

إن ما جعلني أتذكر الورقتين، المسألة التالية :

إننا بعد ٢٠ سنة من الحديث عن التنمية ومن طرح استراتيجيات للتنمية، ومن التفكير في التنمية، التنمية لم تتحقق، التنمية اليوم، عصية، أكثر مما كانت سنة ١٩٨٣، عندما طرحت ورقة الاستراتيجيات، سؤالي أن نأخذ الموضوع بمقارنة، هل بعد ٢٠ سنة من التنمية كلما اقتربنا منها شبرا ، ابتعدت عنا مترا ، هل مصير الديمقراطية بعد ٢٠ سنة سيكون نفس مصير التنمية؟ يجب علينا جميعا أن نتفكر في هذا الأمر، التنمية ماذا حصل لها بعد ٢٠ سنة؟ وماذا يمكن أن يحصل لها بعد ٢٠ سنة من الآن؟ أرجو بعد ٢٠ سنة ألا نقول إن جهدك هذا، وهذه الورقة، وهذه الرؤية ضاعت مثل ما ضاعت الورقة الأولى، لأن تلك الورقة وجهت إلى الحكومات ولكن مع الأسف ما من حكومة أخذت بتلك الورقة، هذا سؤال للمستقبل، وأجدني مهتما أن أقول هذا الكلام، وهذا التشابه لأن الدكتور علي صاحب رؤية.

** انظر: علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٥.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الشيء الآخر، إنني قبل أسبوعين حصلت على ورقة كانت على الإنترنت، ورقة تقرير خبراء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، ورقة تحت عنوان ؛الاتجاهات العالمية عام ٢٠١٥«، السؤال المركزي في هذه الورقة هو، كيف سيكون عليه العالم عام ٢٠١٥ من وجهة نظر ١٠٠ من خب--راء ال- CIA تقريبا ؟ ينظرون إلى العالم، إلى أمريكا وأوروبا، وكذلك إلى المنطقة العربية، هذه الورقة تقول بالحرف الواحد إن المنطقة العربية ستكون سنة ٢٠١٥ أسوأ حالا مما هي عليه اليوم، هذا باختصار، أسوأ حالا على كل المستويات، وخاصة على المستوى الديمقراطي، بعد ١٥ سنة حسب تقرير خبراء ال- CIAالمنطقة لن تكون ديمقراطية، الحكومات ستعرقل كل الحركات الديمقراطية، وستكون أكثر تطرفا وأكثر امتلاء بالإرهابيين، وأكثر امتلاء بالمتطرفين، ومتعثرة، وغير قادرة على إحداث الإصلاح السياسي، وغير ذلك، هذه ورقة أخرى، من المهم جدا الاطلاع عليها، وليس لتصديقها، وإنما لمجرد التفكير المستقبلي في شأن الديمقراطية.

هذا على صعيد طرح بعض التساؤلات القلقة.

الآن على الصعيد التفاؤلي، القوميون العرب، على مدى ثلاثة عقود ماضية، كانوا ضد الديمقراطية، إن كان على صعيد الوطن العربي أو في الخليج العربي، كانت نظرتهم للديمقراطية متدنية، كان التركيز على التنمية، والوحدة وتحرير فلسطين وما إلى ذلك، فالديمقراطية كانت مهمشة، الماركسيون العرب كانوا يعادون الديمقراطية والحريات الشخصية من منطلق عقائدي، وارتباطهم بالاتحاد السوفييتي.

الإسلاميون أيضا كانوا يعادون الديمقراطية خلال العقود الثلاثة الماضية، كانوا يعادون الديمقراطية من منطلق أنها غربية وليبرالية، وتحرر وتفسخ وما إلى ذلك.

الحكومات العربية كانت أيضا تعارض الديمقراطية والحرية، كان هذا خلال العقود الثلاثة الماضية، الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، وحتى التسعينيات، الوضع في نظري تغير على هذه المستويات الأربعة، وهنا مصدر بعض التفاؤل، هناك في الجسم القومي العربي، شريحة مهمة جدا تقول الديمقراطية أولا ، والمدخل للوحدة العربية لابد من الديمقراطية، وفيه تنظير ومؤتمرات، وما إلى ذلك، ففيه جزء كبير من التيار القومي العربي الذي كان معارضا للديمقراطية، يتجه نحو الليبرالية، جزء كبير من التيار الماركسي على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد العربي، بدأ يتجه نحو الليبرالية، ونحو الأخذ بحقوق الإنسان، وما إلى ذلك، بعدما تعلموا درس الاتحاد السوفييتي، فإن القوميين والماركسيين، هناك شريحة مهمة وليس كلها يتجهون نحو هذا الاتجاه.

الإسلاميون أيضا شريحة مستنيرة ومهمة، تتجلى في ذلك الاتجاه (راشد الغنوش، ومدرسة كبيرة جدا ،

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

المدرسة الإيرانية الآن: خاتمي، محمد حسين فضل الله، واجتهادات كثيرة) أيضا في التيار الإسلامي هناك من يرى الآن أن الليبرالية والحرية والديمقراطية صارت مسلمات ولا تتعارض مع الإسلام.
في الحكومات العربية، بدايات بذور أيضا نحو هذا التوجه، بعد الحكم الاستبدادي، وبعد الاستبدادية والتفرد، هناك مجموعة من الدول العربية خاصة الملكية منها، الأردن والمغرب، وربما الكويت، وبعض الأقطار أيضا تتجه نحو هذا التوجه.
إذا هذا الاتجاه صحيح، وإذا كانت هذه القراءة صحيحة، هناك تلاق بين القوميين، الماركسيين، الإسلاميين والحكومة، لأول مرة في تاريخنا ربما حول نقطة وحيدة هي نقطة الليبرالية، نقطة الحرية، نقطة المشاركة، نقطة المؤسسات، إذا كانت هذه القراءة صحيحة، فربما من حقنا أن نقول إن هناك بعض الأمل، وربما جاءت ورقة الدكتور علي لتقول لنا نعم، لابد من تأسيس منتدى للديمقراطية خليجي، وربما يكون دورنا لتشخيص اللحظة القائمة وتشخيص اللحظة القائمة هي أهم مهمة من مهماتنا، وأنا أثني جدا على ورقة الدكتور علي لأنها دائما تطرح الفكر العملي وليس الفكر النظري، أن تشخص وتخرج بخلاصة، والخلاصة هي تشكيل منتدى للحوار، منتدى للتنمية، والآن هناك منتدى للديمقراطية، وأثني كثيرا على هذا الاقتراح، هذه ورقة في غاية الأهمية، وتضعنا أمام تحد لفهم اللحظة القائمة، ولكن أكثر من هذا، لكي نتفق جميعا ربما على ضرورة تأسيس منتدى للديمقراطية خليجي.
وشكرا.

٥ أحمد سيف بالحصا

شكرا سعادة الرئيس، أتناول ما أشارت إليه ورقة الدكتور علي الكواري، والحقيقة هي ورقة ثمينة، لكن لفت نظري كذلك من تعقيب الدكتور عبدالخالق، عملية أنه قبل ٢٠ سنة كانت ورقة تتعلق بالتنمية والآن الورقة تتعلق بالديمقراطية.
فسؤالي التالي هو :كيف نربط حاجة التنمية إلى الديمقراطية؟ يمكن يغلب علي نمط تفكير القطاع الخاص كرجل أتعامل في الإدارة الخاصة، وأفكر دائما بنمط التفكير الخاص وليست الإدارة العامة، فأقول إن التنمية الاقتصادية أو التنمية الشاملة، وأي تنمية محتاجة لإدارة، والإدارة لابد أن تكون على مستوى متطلبات التنمية، فهناك تنمية حصلت خلال ٢٠ سنة، بل تجاوزت التنمية مراحل نظم الحكم

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الموجودة عندنا في كثير من مناطقنا حاليا ، ونحن محتاجون إلى تطوير للشكل الإداري لإدارة مجتمعاتنا، باعتبار أن الديمقراطية هي وسيلة من وسائل التنظيم الإداري في نظام الحكم، ونظام الإدارة في مجتمعاتنا العربية.

هنا الموضوع يطرح علينا أن نفكر في طريقة ربط التنمية في مجتمعاتنا الخليجية مع متطلبات التحضير في الإدارة الحكومية، وبالتالي لتكون الديمقراطية هي إحدى الوسائل التي يمكن أن نستخلص منها الإدارة الحديثة في إدارة المجتمعات، هذه نقطة مدخل في هذا الموضوع.

النقطة الثانية، أن الورقة أشارت إلى مواضيع أصبحت مشتركة حاليا ، تطرح على مستوى مجلس التعاون الخليجي، وتطرح على مستوى مؤتمرات القمم الخليجية، وهي عملية المواطنة، والأمن الوطني، وعملية الخلل السكاني إلى آخره.

أنا أرى أننا كمجموعة في هذا المنتدى، لا نريد أن نكون نحن في واد ، وما يحدث فعليا على الواقع في واد آخر.

قيادات الدول الخليجية حاليا ، تبني مؤسسات خليجية وتوقع اتفاقيات، وتطرح مشاريع وقرارات، هذه تتعلق بحياة كل واحد منا في مجتمعاتنا الخليجية، فأين نحن في هذا المنتدى، من الأحداث التي تحدث على المستوى الخليجي الرسمي؟ هذه نقطة كذلك أنا أعتبرها من أهم المواضيع التي يجب التفكير فيها على مستوى المنتدى، سواء في هذا اللقاء أو في لقاءات قادمة، يجب أن تخصص لدراسة هذا الموضوع ,إما أن نكون مع أو نغير أو نكيف أنفسنا أو نعمل أي شيء من أجل عدم تجاهل الوضع القائم حاليا وما يحدث.

وكذلك أشير هنا إلى أن عملية السلطات الرسمية، تلتقي بشكل دوري على مختلف المسؤوليات أو الدرجات، كذلك هناك هيئات أهلية تلتقي، لكن مع الأسف على المستوى الرياضي فقط، الاتحادات الرياضية منظمة بشكل جيد جدا ، يعقد اجتماع على مستوى الوزراء، وعلى مستوى رؤساء اللجان الأولمبية، وهناك لجنة فنية، هناك لجنة تنظيمية لكل نوع من الألعاب، نحن في دولة الإمارات عندنا فوق ١١٠ جمعيات نفع عام وجمعية مهنية، لماذا لا يكون لها إطار على المستوى الخليجي حتى تلتقي هذه الجمعيات في تخصص أكثر، الاجتماعيون، المعلمون، الحقوقيون، كل هذه الجمعيات؟ أنا أتصور، لو فكرنا في هذا الموضوع يمكن أن نخلق إطارا ، لأن الجمعيات هذه تمثل القطاع الأهلي، القطاع المجتمعي، قطاع الشعب في مؤسساته، وتمارس الديمقراطية على مستواها الانتخابي بشكل أو بآخر، لماذا لا نفكر نحن كذلك في أن نستفيد من هذه الحركة؟ لا يكفي أن نلتقي ونتداول ونطرح أوراقا ،

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

يجب أن نفكر في الآليات التي يجب أن نصل إليها، فأنا في اعتقادي، هناك شيء نلتقي فيه مع القيادات حاليا ، عملية المواطنة الخليجية، مع أن المواطنة على مستوى كل دولة ربما كانت أحيانا غير موجودة، لكن نطرح حاليا المواطنة على مستوى الخليج.

قضية التركيبة السكانية، نحن كذلك نؤيد هذه العملية، لأن هذه تمشي في الاتجاه الصحيح الذي يعطي للمواطنة مكانة في المجتمع، وبالتالي يصبح له قوة اجتماعية وقوة مؤثرة على اتخاذ القرار فيما بعد.

عملية الأمن، نحن معهم في الأمن، ولكن يجب أن يكون الأمن للجميع وليس للسلطات فقط.

فهناك عدة أمور رأيت أن أدخلها في هذا الموضوع تستحق الوقفة وتستحق التفكير في كيفية الوصول إليها.

كذلك أريد أن أشير إلى أننا محتاجون، بعد لقاءاتنا هذه، أن يكون عندنا شيء من الآلية في تحريك ما نطرحه بشكل أو بآخر، حسب المساحة المتروكة لنا في هذا الكلام، وما يطرح حاليا في الورقة، هناك أفكار جديدة.

وشكرا.

٦- رسول الجشي

بداية أود أن أشكر الدكتور علي، على هذه الورقة القيمة الشاملة التي هي أقرب إلى الدراسة بالنسبة إلى الوضع الديمقراطي في المنطقة، منها إلى إعداد ورقة لاجتماع كهذا، فكما ذكر الدكتور عبدالله، إن موضوعا كهذا يستحق أن يدرس من جوانب كثيرة.

الذي أريد أن أقوله، أن التعليقات قد تكون شاحبة نتيجة أن الدكتور علي لم يترك شيئا لم يتطرق إليه، هناك بعض النقاط التي ربما أجد تعليقا عليها، لكنها ليست ذات أهمية لتطرح، ولكن أرجع إلى ما ذكرته صباحا باعتبار أن العنوان يقول "رؤية مستقبلية للديمقراطية"، لذلك يجب أن تكون كل القضايا التي نطرحها الآن واضحة في أذهاننا، كي تكون قاعدة لما سنقبل عليه في المستقبل، ونحن نطمح يوما أن تكون لدينا ديمقراطية في قطر أو آخر في الخليج.

ومن هنا تأتي أهمية إيجاد مفهوم للديمقراطية قبل أن نتحدث في التفاصيل.

ذكرت على سبيل المثال صباحا ، عندما تكلم الدكتور عبدالحميد، عن موضوع أساسي هو الشورى والديمقراطية، ولا أريد أن أعيد الكرة، ولكن يجب أن يكون واضحا في أذهاننا أن هناك فرقا كبيرا بين الشورى والديمقراطية، في غياب دساتير، نحن هنا في مأزق، أنه لا توجد دساتير على ضوئها

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

نستطيع أن نحدد طبيعة الديمقراطية، قد يقر الدستور مسألة أن يسمى التجمع مجلس شورى عوضا عن أن يسمى برلمانا أو مجلسا وطنيا ، إذا كان هذا مجلس الشورى ينظمه ويسير أعماله نظام دستوري صحيح، فليكن، فالتسمية ليست مشكلة، ولكننا الآن أمام مأزق، هذا المأزق يجرني إلى نقطة ثانية أيضا للأسف الشديد، الدكتور عبدالحميد صباحا أكد عليها، وهي المجلسان، هو يرى المجلسين، ويعتقد أن المجلسين ليس للشعب ولكنه للسلطة، وهذه الخطورة، عندما يكون لدينا مجلسان، فالسلطات عندما تصر على المجلسين، لا تصر، هذا الاتجاه العام لأنهم لا يغيرون ما في أنفسهم حتى نغير ما في أنفسنا، وتأتي دائما تعليقاتنا ومداخلاتنا أقرب إلى النقد منه إلى توضيح الأمور، السلطات عندما تطلب مجلسين لمصلحتها وليست لمصلحة النظام أو سير العملية الديمقراطية، كلنا نعرف أن أول من بدأ المجلسين هي إنجلترا قبل كذا سنة، ولكن كما نعلم أن الملكية عندما ضاقت ذرعا بالبرلمان لجأت إلى مجلس اللوردات ليساعد على تعديل بعض القوانين، على تصليح بعض القوانين، تهذيب بعض القوانين، منع بعض القوانين، تأجيلها... إلى آخره، وكلنا أيضا يعرف أنه مؤخرا ، قبل سنتين أو ثلاث بدأت الحركة في إنجلترا للتضييق على مجلس اللوردات بحيث يصبح مجلسا شكليا ، والكل أيضا عرف أن المركز كان بالوراثة وتوقفت العملية ليتقلص العدد تدريجيا وربما ينتهي مجلس اللوردات.

لا أريد أن أتحدث عن بقية الأنظمة التي تعمل بنظام المجلسين، ولكن في رأيي هذه قضية أساسية، وركزت عليها، والإخوان يهمهم أن يعرفوا أننا نحن في البحرين مقبلون على تجربة جديدة (من حلقت لحية جار له فليسكب الماء على لحيته) بمعنى إذا مشت التجربة هذه الجديدة في البحرين فستأتي للإخوان في الكويت لأنهم بدؤوا يزعجون الفئة الحاكمة، أو الحكومة، وقد تلجأ قطر مستقبلا ، فإذا كان العمل بهذه الصورة فليكن، عندنا مجلس ومجلس آخر يعطل المجلس، وفي الإمارات... الخ.

هذا الموضوع أساسا ، يجب أن نطرحه من دون تحفظ، نحن الآن أمام ميثاق، يوم ٤ في الشهر القادم سيكون هناك تصويت، والتصويت هو لا أو نعم، توافق أو لا توافق، نحن بداية لا تعليق ولا مانع أن يكون هذا الميثاق، فالميثاق بشكله العام شيء جيد، فيه بين دفتيه قضايا كثيرة طرحت وأتصور أنها جيدة، لا نبتعد كثيرا عن النصوص الدستورية، معظمها مأخوذ من النصوص الدستورية نصا ، كما جاءت في الدستور.

النقطة التي بعض الإخوان يهمهم أن يعرفوا عنها، هي أن الميثاق لا يجب الدستور ولا يطغى على الدستور، وبالعكس، فيه تأكيد أن الدستور هو فوق الميثاق، وهذه نقطة أساسية حاولت لجنة الصياغة أن تؤكدها .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

النقطتان الأساسيتان في الموضوع، هي تغيير الاسم إلى ملكية، وتحويل المجلس الواحد إلى مجلسين. بالنسبة إلى الملكية، بالطبع تحصيل حاصل، فكل واحد له وجهة نظره، ولكن بالنهاية، فلتكن، مملكة البحرين على رغم حجمها الصغير، وما عندي تعليق على هذا الموضوع.

النقطة المهمة هي المجلسان، حاولت اللجنة أثناء لجنة الصياغة من خلال اتصالات كثيفة يومية بعد كل اجتماع، أن تجد صيغة واضحة للعلاقة بين المجلسين، ولم تستطع أن تصل إلى هذه الصيغة، أي أنه حتى يومنا هذا غير واضح ما هي العلاقة بين المجلسين، المجلس المنتخب والمجلس المعين، هنا الإشكال الكبير، والحكومة في النهاية كي تخرج بالعملية وبسرعة كما تعلمون، كل ما عقد من جلسات هي ست جلسات فقط لدراسة ميثاق، وهذه في حد ذاتها اختصار للزمن، وشيء جيد لأن الوقت له قيمة، لكن في هذه النقطة لم يصلوا إلى حل واتخذوا قرارا في النهاية غير معلن، ولكنه كما علم أحد الإخوان، كان ضمن مضابط جلسات الصياغة، أن تشكل لجنة من أربعة أشخاص، شخص من الأردن وشخص من مصر وشخص من المغرب وشخص من إنجلترا، واختاروا هذه البلدان الأربعة باعتبار أنها تمر بتجربة المجلسين، قلنا فليكن، لا بأس، طلبنا أن تجتمع اللجنة وتعلن رأيها في الموضوع، فطلع القرار أن يصير تصويت قبل أن نعرف ما هو تفسير هذه اللجنة، وهنا الخطورة، وإلى اليوم صبحا تسأل التليفونات ماذا يقول الشعب؟ وهل يقولون نعم أم لا؟ هل يذهب إلى صناديق الاقتراع أم لا يذهب؟ نحن في حيص بيص، قد نكون نحن اليوم في حيص بيص، ولكن لا أستبعد أن تكونوا جميعا يوما ما في نفس هذا الحيص والبيص، وبما أننا نتحدث في مستقبل الديمقراطية، فلا بأس من طرحه. وشكرا.

٧- ناصر الصانع

أبدأ كلامي بقصة بريدة في السعودية (أراد رجل أن يجمع تبرعات لأفغانستان، فقام رجل لا يريد أن يدفع، فقال: ما هي أفغانستان؟ فأجابه بلد مسلمين، فقال: أفغانستان وباكستان وتركستان و... ما هي بلاد إسلام، الإسلام في العرب، وليس في العرب، في الحجاز، وليس في الحجاز، في نجد، وليس في نجد، في بريدة، وليس في كل بريدة في فريقنا هذا، وليس فيه كله، في عائلتنا، وليس في عائلتنا، هنا.....).

أخاف أن هذا النموذج يتكرر عندنا في الديمقراطية، إما أنا وإما الباقي كله غلط.

مشكلتنا التي نعيشها في الكويت، أنك إذا طرحت طرحا في النهج الديمقراطي، ممنوع عليك ذلك الطرح، نحن لا نريد أن تكون مثل موضوع بريدة.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

يا جماعة، نحن بدأنا بالعمل بمنظمات المجتمع المدني، قالوا أبدا هذه يجب أن تغلقوها، لأنه مع إغلاق نادي الاستقلال تلك السنة، يجب إغلاق كل جمعياتكم، قلنا افتحوا نادي الاستقلال وأعطوا تراخيص للنادي وغيره، ما مشكلة الجمعيات؟ قالوا ليست مرخصة؟ من يقول ذلك؟ خلاف بين الجمعيات وبين وزارة الشؤون، أنا كتيار ديمقراطي في البلد لا أقف مع السلطة وأطلب إغلاق الجمعيات على أساس انتمائها سياسيا لتيار آخر، بالعكس، إذا كنت أطرح الفكر الديمقراطي، أقول بالعكس عززوها، ادعموها وأعطونا مثلها، قالوا هذه الجمعيات امتلأت خزائنها بالأموال، يجمعونها بالتبرعات ويصرفون منها على العمل السياسي، هذا الكلام ليس له دليل، يا جماعة، في العمل الشعبي شرعية مؤسسات المجتمع المدني من أعضائها، إذا كان عملها ليس سليما لن يتبرع لها أعضاؤها بالمال، فأنت لا تدخل بين الأعضاء وجمعيتهم، هذا الفكر الديمقراطي الذي نتكلم عنه، ضرب جمعيات فقط لأنها ليست من بريدة.

موضوع دعم الحكومة للتيار الإسلامي، الحكومة تقف مع التيار الليبرالي في مواقف كثيرة تغمض العين عنه، فيجب أن نكون منصفين، الجو الذي نتكلم عنه اليوم، أو نطلع جميعا بروح واحدة، في شأن يهمنا كلنا، هذه القضية الرئيسية، لكن إذا أنا أتعارك مع الآخر، فلن تنتهي معاركنا، فكما قال الدكتور علي، يجب أن نتجاوز هذه الأمور، الآن السلطة واقفة وفتحت الأبواب والتسهيلات للتيار الإسلامي، لا بأس، عندما استجوب أحد الوزراء من أبناء الأسرة الحاكمة، وقف التيار الليبرالي مع الوزير، والتيار الإسلامي وقف ضده، كيف نفسر هذا، من الذي وقف مع الوزراء ومع الحكومة؟ ومن تحت رعاية الحكومة؟ ما تسمية ذلك؟ لأن الحكومة يوما تقف مع هذا ويوما مع ذاك، تعالوا إلى انتخابات اللجان في مجلس الأمة، تجد الأوراق مختلطة، الحكومة تتبنى من هنا أو من هناك.

على موضوع الجمعيات، وغيرها، التجمع الوطني الديمقراطي، التجمع صيغة تنظيمية، أراد لها مجموعة من الإخوة والأخوات أن يشكلوا تنظيما سياسيا ، أو تنظيما في الكويت يسمح له بعقد اجتماعاته وتعلن أسماؤه ويعلن برنامجه، لم يقل لهم أحد لا، لم يقل لهم أحد إن السلطة أعطت لكم تسهيلات أكثر من غيركم، فدعونا نقبل هذه الآليات حتى نقدر على أن نتحرك، وألا نكون مأسورين في موضوع بريدة، التجمع الوطني الديمقراطي هو التجمع الوحيد الذي قدر أن يرشح وزيرين في الحكومة الحالية، ولم يقل أحد لا، الناس تعترض على الأسماء، هذا أكيد، لكن ر شح وزيران في الحكومة المستقلة.

نأمل في تثبيت المبادئ الرئيسية في عملنا، حاليا الاتجاه الليبرالي يحظى برعاية حكومية، فوسائل الإعلام في الكويت عندنا، أولها برنامج يوسف الجاسم الذي هو محسوب شئنا أم أبينا على التيار

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الليبرالي، تدعم حرية الرأي، تدعم مؤسسات المجتمع المدني، تدعم استقلالية القضاء، تدعم سيادة القوانين.

إذا قدرنا على أن نتفق على هذه المبادئ، نقدر أن نتقدم للأمام، لكن إذا كان التيار الفلاني نشط في الآلية التي عندي، وأخذ مواقع، أبدأ أهدم كل آلية وكل بيت، أعتقد هذا هو الخطر، يقول الدكتور شملان العيسى اليوم صباحا ، أين أنتم من حماية الحريات الصحفية؟ أعتقد أنه يوم عطلوا إحدى الصحف التي ما تعتبرها إسلامية؟ صحيفة السياسة، بل أحيانا تكون شديدة على التيار الإسلامي، لم يتقدم في مجلس الأمة بقانون يحرم تعطيل الصحف إلا بحكم قضائي، إلا التيار الإسلامي، لكن هل أحد يثبت؟ هل أحد يذكرها له ?لم يحدث ذلك، لكن، هنا نثير هذه المسائل لأننا ننسى، الأحداث لا توثق من قبل أطراف محايدة، الأحداث يعلق عليها هنا وهناك وتضيع، فأنا مع الدعوة التي طرحها اليوم الدكتور علي.

عندي اقتراح محدد أود تداوله معكم، تقدمت في مجلس الأمة عندنا بالكويت باقتراحك، وهو إنشاء مركز الكويت لثقافة الديمقراطية، على أن يكون ملحقا بمجلس الأمة، أحد أجهزة مجلس الأمة، ومن خلال نفوذ مجلس الأمة في الاعتمادات المالية، والسلطة الجيدة التي تتوفر لهذه المؤسسة، يمكن أن ينشأ هذا المركز، ويوفر مجموعة من الباحثين والدراسات لترصد التجارب التي تدور حولها وتضع مؤشرات، وهذا الاقتراح وقع عليه كثير من الإخوان، وأتمنى إذا كان معنا بعض الإخوان من مجلس الأمة أن يساعدونا، استجابة لهذه الورقة القيمة للدكتور الكواري، على أن ننجز لنا، على الأقل، شيئا بدلا من مجرد سوالف، دعونا نخطو خطوة واحدة، مركز يعد دراسات، يرصد الظواهر... ينبه إلى تجاوزات، ينبه إلى عمل يصير في الدول الأخرى، ومثل هذا المركز، إذا عجزنا أن نوفر له وقفا ماليا ، أعتقد أنه سيكون أحسن آلية إذا قدرنا على إقناع إخواننا في مجلس الأمة بتبنيه، وبالتالي يكون عندنا مؤسسة حقيقية.

في نهاية كلمتي، صارت لي فرصة مع الإخوان في مجلس الأمة أوائل التسعينيات،أعتقد في سنة ١٩٩٣ كنت عضو لجنة الشؤون الخارجية، وكانت لنا جولة على زعماء الخليج، كان الهدف من الجولة شكر رؤساء الدول على الموقف من الاحتلال بشكل عام، كل الحكام الذين لقيناهم، ما نتكلم عن الديمقراطية، فقد أخذنا قرارا قبل بدء الجولة بألا نظهر أمام الحكام بأننا نسوق للديمقراطية، لأن في ذلك حساسية، فكنا نسكت، لكنهم يفتحون الموضوع، وأذكر عن أحد الحكام، قال لنا (رياح الديمقراطية هبت، والحاكم الذي ما يتعامل معها سيخسر كثيرا) وهذا الحاكم اليوم بدأت آليات

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الديمقراطية في بلده، وهكذا...
أعتقد أنها قضية مهمة أن نتعامل معها بجدية، ولا يكفي تسليط الضوء عليها، لأننا ننجح، إذا قدرنا أن نضيع لبنة في مثل هذا المسار .
وشكرا .

٨- عبدالرحمن الحمود

عندي نقطتان للبحث :
النقطة الأولى: من هم أصحاب المصلحة في الديمقراطية؟ يقول الدكتور علي بأن جميع الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة وغير المتعدية على حقوق الآخرين، أصحاب مصلحة في الديمقراطية، هذا كمبدأ عام، وبما أن الناس الذين ليس عندهم هذه القناعة، إما أنهم لم يفكروا في إمكانية التكامل بين الشورى والديمقراطية، أو أنهم لم يتبينوا إنجاز المجتمعات الديمقراطية، أعتقد أن هذا الكلام فيه نوع من المجاملة، وفيه نوع من التفضيل، القوى التي تقف ضد الديمقراطية عندها أطروحتها، وعندها قناعتها، وعندها فتاويها التي تقول بأن الديمقراطية تصل إلى مرحلة بعيدة عن الفكر، وبالتالي الشورى هي النظام الإسلامي المقرر، والتعامل مع الديمقراطية إن وجد تعامل لاستغلال وضع قائم، فلا أعتقد أن الموضوع هو قضية عدم معرفة فقط، وبأن كل هؤلاء هم أصحاب مصلحة، أعتقد أن الذي يجب أن نركز عليه من هو المؤمن، أو الجماعات المؤمنة بالنهج الديمقراطي؟
النقطة الثانية: التي وردت في معوقات التحول الديمقراطي، يتكلم الدكتور علي عن أصحاب المصالح الأجنبية، فأنا أطرح تساؤلا ، مع دخولنا في الألفية الثالثة، مع قرب العولمة وتحفز الشركات الأجنبية والبنوك الأجنبية للدخول إلى المنطقة، ألا تعتقد دكتور علي بأن هذه المصالح الآن بدأت تبحث عن الأمان، وعن الاستقرار الدستوري، والقانوني، وبالتالي من الخطورة بمكان أن تدخل إلى مجتمعات تتصف بالديكتاتورية، وأن من مصلحتها أن يكون هناك مجتمعات قائمة على الديمقراطية؟
وشكرا .

٩- عبد الله النيباري

شكرا أخي الرئيس، أعتقد أن ورقة الدكتور علي لاشك ورقة قيمة، يمكن أن تصلح أجندة للعمل الفكري السياسي في المرحلة القادمة، لبلورة مفاهيم حول الديمقراطية فكرا وتنظيما ، وبطبيعة الحال أهمية الفكر والتوافق على مفاهيم محددة، ليس التعاون الديمقراطي، وحتى نتجنب موضوع صدور القوانين

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

التي تسمح بممارسة العمل، نقول النضال أو الكفاح الديمقراطي، يعني العمل من أجل تحقيق المكاسب الديمقراطية مهم جدا ، وأقول إن الوضع الذي آلت إليه الأوضاع في منطقة الخليج أو في المنطقة العربية، هو لاشك نتيجة لعدم النضج الفكري، فكان هناك بالنسبة إلى التيار القومي، التيار اليساري، الماركسي، تبني شعارات، مما حد من المراحل والوصول إلى المجتمع المثالي كما تتصوره هذه الجماعات، من دون تمعن ودراسة في الوضع الاجتماعي الذي يمكن أن يسمح به أو التطور الذي يمكن أن يسمح به الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

والآن في نظرة مراجعة، لاشك في أننا كلنا، عندما ننظر إلى ما كان موجودا بالعراق أو سورية أو مصر، الحقيقة نشعر بالندم، لأنه كانت هناك تجارب ديمقراطية ومكاسب ديمقراطية، وحريات وأنظمة فيها قمع، لكن أخف من القمع الحالي، لكن واضح أن النخب التي يمكن أن نسميها الإصلاحية أو التقدمية كانت تلعب دورا فاعلا ، هي شبيهة بمجلس الأمة في الكويت في السبعينيات، القلة هي التي تضع الأجندة وتضع البرنامج، وهي الدافع للحركة، فطبعا من الثورة في مصر للآن، كإعادة للتجربة، وجدنا أن التضحية بتلك التجارب التي كان ممكنا تطويرها لو كان هناك فكر ناضج، لو كان هناك دراسة، كان يمكن توصلنا إلى شيء، أيضا في الخليج، تعرضنا لمثل هذا الشيء، أيضا نتيجة لعدم النضج الفكري، منها على سبيل المثال، في فترة من الفترات، لجأنا إلى الكفاح المسلح لتغيير الأوضاع، وتجربة عمان، وأيضا اليمن الجنوبية هي واحدة من ذلك، وما حصل في اليمن الجنوبي نتيجة لمحاولة فرض أو استنباط شيء من الفكر اليساري الماركسي على المنطقة، دون أن يكون هناك الواقع الاجتماعي الذي تنبثق منه التجارب الاشتراكية واليسارية في الغرب علينا، فلذلك أهمية موضوع الفكر، والذي حصل لنا كلنا انجذاب دون مراعاة للواقع الذي نعيش فيه، وبعضنا شارك فيه بشكل بسيط، على سبيل المثال، القوميون العرب أو البعثيون أو الشيوعيون، كان من الممكن، لو أن هذه التنظيمات كان لها منظور ديمقراطي، وكان لها دراسة وتفهم للواقع الاجتماعي، ومتطلبات التطور بنضج فكري، بالتأكيد أعتقد أنه كان يمكن – على الأقل – أن يوجد عندنا الآن تنظيمات شعبية قوية وفاعلة مثلما هي في المغرب مثلا ، صحيح مازال الملك هو صاحب السلطة الرئيسية في الدستور، لكن هناك المؤسسات الشعبية التي يطمح أن تحصل عندنا، تحمل بذور وإمكانية النضال والكفاح وتكون فاعلة في التطور الديمقراطي. في المشرق، حدثت عندنا قفزة كبيرة جدا من دون مراعاة للواقع، لذلك فإن موضوع الحوار الفكري والتفاعل الفكري مهم جدا ، لكن هذا الأمر ليس كافيا طبعا ، فكما قال الدكتور عبدالخالق، هل سننتظر عشرين سنة لنقول بعدها، ما لون الديمقراطية؟ ما تطبقت.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

إشارة إلى أن الدكتور عبدالخالق قال إن التيارات السياسية قوميين وبعثيين وماركسيين في العقود الثلاثة الماضية كانوا ضد الديمقراطية، أقول لا، الحقيقة في أواخر السبعينات وبداية الثمانينيات، أعتقد حدث تحول عند اليساريين وعند القوميين وكافة التيارات، باتجاه الشعور بأن الديمقراطية هي السبيل، وكتابات المفكرين المنتمين إلى هذه التيارات ذكرت ذلك، وأذكر عبدالخالق بالمؤتمر الذي عقد في قبرص سنة ١٩٨٢•، بدأنا موضوع المسيرة الديمقراطية، أو العودة إلى استئناف المسيرة الديمقراطية كبديل عن النهج الثوري الذي كانت تطرحه الفئات القومية واليسارية، الذي هو أولا قيام المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وأيضا التوافق على قيام جمعيات، جمعية العلوم السياسية، جمعية البحوث الاقتصادية، ففيه توجه منذ تلك الفترة، لكن فيه إشكالية في المنطقة عندنا وفي المنطقة العربية، وقد يكون هناك ترابط بينها.

البيات الذي سماه الدكتور عبدالخالق في الكفاح الشعبي أو الديمقراطي أو الإصلاحي، سمه ما شئت، يعني بياتا في الحركة الشعبية في أي اتجاه يذكر، في حين أننا نرى أن العالم كله يتحرك من سوق كوريا إلى أندونيسيا، أمريكا اللاتينية، إلا المنطقة العربية وأجزاء من أفريقيا هي التي فيها جمود وثبات. السؤال هو، ما هي أسباب خمود الحركة الشعبية في فترة العقود الثلاثة، فيما عدا التيار الإسلامي؟ الحقيقة أنه، في عهود اليسار والتيار القومي، كان هناك حركة شعبية نشطة. الآن في فترة سيطرة التيار الإسلامي، نرى أن الحركة الشعبية خاملة إلى حد كبير في اتجاه الأهداف الوطنية.

فيما يطرحه الدكتور ناصر الصانع، الموضوع العلاقة والنظرة، أعتقد أن هذه إحدى إشكاليات الصراع، كل واحد يتآمر على الآخر، يلغي الآخر، إنه إحدى إشكالياتنا.

الدكتور ناصر أظهر الإخوان في الحركة الإسلامية مساكين وحمائم ولاشك أن هناك مناوشات وصراعا وهجوما من الطرفين، أنا أتذكر بعد تحرير الكويت وبعد إعلان المنبر الديمقراطي كعمل علني، تبعته قيام الحركة الدستورية الإسلامية، أتذكر مع أحمد الديين رحنا لهم وهنأناهم من منطلق مبدأ أن نشوء تنظيمات سياسية شيء جيد، وهذا الشيء أيضا من قبل المنبر الديمقراطي الذي أنتمي إليه، حصل نفس الشيء عندما نشأ التجمع الديمقراطي، باعتبار أن نشوء التنظيمات هو الأفضل، وهذا الذي نحتاج إليه، لأن أحد المشاكل التي عندنا، بعدما نتوصل إلى تحقيق مكاسب معينة، وجود دستور وانتخابات، نجد المشكلة مستمرة كما هو حاصل في الكويت، مشكلة عدم الاستفادة من الحريات أو من الإطار الديمقراطي، نحن لا نستغل هذه الوسائل، فهناك الصراع بين التيارات، والنزعة الفردية الاستقلالية، دون تفكير في الانخراط في تجمعات أو كتب، التي هي يمكن أن تحرك عجلة التقدم، لا يمكن لأفراد وحدهم

• انظر: ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٣.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

في الكويت تحقيق أهداف، فنحن كما هو الحال في المنطقة، لكن الكويت نموذج فيه نزعة للاستقلالية، المستقلون، كل واحد يريد بنفسه، وموضوع الانتخابات والكسب الانتخابي أيضا يشجع على ذلك، هذه مشكلة، لا يمكن من دون فكر، من دون تنظيم من دون عمل جماعي، لا يمكن تحريك عملية التقدم.

الآن أعود إلى موقف الإخوان الإسلاميين من الحريات، كان هناك في الفترة الأخيرة تناد بين المجموعات – نحن نستعمل تعابير لأنه لا توجد تعابير دقيقة أفضل، لما نقول إسلاميون لأنه لا يوجد تعبير أدق، حين نقول ليبراليون لأنه لا يوجد تعبير أدق... دعونا نقل التجمعات الإصلاحية أو الليبرالية أو الديمقراطية بين مجموعات، في اجتماع من الاجتماعات طرحت فكرة لماذا هناك شعور عند جماعات في الكويت الديمقراطية والإصلاحية، بأن يكون لها إطار تنظيمي تحالفي، وصار اللقاء وكتبت ورقة وكذا، طبعا المفروض أن المعايير تطبق على الجميع، تطبق على هذا، لأنهم يستبشرون بهذا الشيء، لأنه عمل جماعي يسهل العلاقات، يسهل الحوار، يسهل الوصول إلى التحالف يسهل الوصول إلى توافق عملي وفكري.

فيقول الكاتب ؛منذ تحرير الكويت من الغزو العراقي الآثم والتجمعات الليبرالية الغربية واليسارية تسعى بكل ما أوتيت من قوة لتجميع صفوفها وتشكيل اتحاد يربطها ضد القوى الإسلامية التي سحبت منها البساط في جميع المجالس الشعبية، فالتفت فلول القوميين العرب الذين آلمهم سقوط المعسكر الشيوعي الاشتراكي، وابتعاد الناس عن الاشتراكية التي يؤمنون بها، مع فلول التجمع الوطني الناصري الذي انفصل عن القوميين العرب في السبعينيات، لكي يشكلوا ما سمي بالمنبر الديمقراطي، شعرت القوى الليبرالية واليسارية بأن نداءاتها المتكررة لوحدة الصف وتنسيق العمل قد باءت بالفشل، وأن التجمعات الإسلامية تكسب كل يوم موقفا جديدا ، وتبين لتلك القوى ضعف موقفها ولاسيما في اللعب على وتر التناقضات بين أطراف السلطة«.

هذا المنهج المعادي للقوى الأخرى في الصراع، الانطباع العام أن هذا هو خط الإسلاميين ضد الآخرين، حتى لا يقول ناصر الصانع نحن عملنا واعملوا كذا وكذا وكذا .وشكرا .

١٠– عبدالمحسن تقي مظفر

أعتقد أولا أن ورقة الدكتور علي الكواري تصلح كورقة منهاج للفكر الديمقراطي وتأصيله، وورقة عمل لتطوير الديمقراطية في هذه المنطقة.

وتحتاج الورقة، كما قال هو إلى المزيد من الإضافات والتعديلات والتحسينات فيها، ولكنها بوضعها

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الحالي تصلح كورقة بداية لورقة فكر ديمقراطي، وورقة منهاج عمل لتطوير الديمقراطية في هذه المنطقة، فله الشكر الجزيل على ذلك، وأرجو له التوفيق في إكمال هذه الرسالة السامية، وأتمنى أن نحصل على الكتاب الشامل لهذا الموضوع، ونحن في انتظار ذلك.

هناك ملاحظتان فيما جاء في هذه الورقة:

بالنسبة إلى الضغوط الأجنبية وكونها عائقا في تيسير الوضع الديمقراطي في هذه المنطقة، فأنا أيضا كما قال أخي عبدالرحمن الحمود، عندي بعض الشكوك حول دقة هذه المعلومة، الكلام من الناحية النظرية يبدو سليما بالتحليل النظري، المفروض أن المصالح الأجنبية لا يوافقها توفر نوع من الديمقراطية في هذه المنطقة، لأن هذا النوع من الديمقراطية يمكن أن يحدد مصالحها، لكن، هل هذا الكلام مسنود بواقع تاريخي عملي؟ أعتقد على الأقل في تجربة الكويت العكس هو الصحيح، نحن في مرحلة من المراحل بعد التحرير مباشرة، كنا نستند إلى ضغوط أجنبية لمصلحة الديمقراطية في الكويت، وهذه حقيقة بشهادة كثيرين جدا من بينهم السيد رئيس الجلسة.

النقطة الثانية في قضية تداول السلطة، تداول السلطة هي مرحلة متقدمة جدا من مراحل الديمقراطية، إذا لم تكن قضية تداول السلطة متوفرة الآن في الأنظمة الديمقراطية الحالية، فلا يجب أن يصيبنا هذا بالإحباط واليأس، لأن تداول السلطة يتطلب أصلا وجود أحزاب، وأحزاب لها برامج وتأتي إلى البرلمان أو المجلس عن طريق طرح برامجها أمام الناس، ويتم اختيارها عن طريق هذه البرامج، واقع الحال هو وصول معظم الناس حتى لو كانوا منعمين إلى فئات أو تيارات حزبية أو مجموعات حزبية، هو انتقاء شخصي، هو الاختيار على أساس شخصي وليس على أساس برنامج معلن نتفق معه أو نختلف معه بحيث عندما يطرح هذا الحزب البرنامج، ويصل إلى نسبة عالية في البرلمان، يحق له أن يكون له دور أساسي في تشكيل السلطة التنفيذية.

النقطة الثالثة هي ملاحظة هامشية على الوضع في إيران، أعتقد أن الإشارة دائما إلى إيران عن الوضع الديمقراطي أو التفاؤل بالوضع الإيراني، هو تفاؤل خادع لأنه أصلا الثورة في إيران قامت من قبل مجموعات من كل الفئات الشعبية في إيران، بعد مرحلة وجيزة جدا من نجاح الثورة، استولت مجموعة واحدة متزمتة على زمام الأمور في هذه الدولة، وصار هناك صراع شديد جدا في البداية عند وضع الدستور، كان هناك صراع على تسمية إيران، هل هي جمهورية إيران الديمقراطية، أم جمهورية إيران الإسلامية، وتغلب الجانب الإسلامي، وألغيت كلمة الديمقراطية من الدستور.

مع أن المفروض أن النظام قائم على الإسلام لا يميز بين الناس على أساس العنصر أو الجنس، هم

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

وضعوا من بين شروط رئاسة الجمهورية أن يكون إيراني الأصل من الأب والأم، وهذا فيه تناقض بين الفكر الإسلامي النقي، اختيار قائد في دولة إسلامية، وبين التمزق العنصري أو الجنسي (العرقي)، فالإشارة إلى التجربة الإيرانية بتفاؤل شديد، أعتقد أنها إشارة مرفوضة من بدايتها، لأنه من البداية الجماعة التي استولت على السلطة – وهي ما تزال في السلطة إلى الآن – هي جماعة لا تؤمن بالديمقراطية إلا إذا كانت هذه الديمقراطية توصلها إلى السلطة كما هو الوضع الحالي.

وشكرا.

١١- عبدالوهاب الهارون

أثني على الإطراء الذي حصل عليه، كاتب هذه الورقة القيمة، وبالفعل أنا شخصيا استمتعت بقراءتها، لكن الحقيقة استوقفني ما استوقف الإخوان ممن سبقوني، حينما تكلم عن العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي، وحددها فقط في أربعة عوامل، وأعتقد أنها أكثر من ذلك بكثير، ولكن لنأخذ فقط ما ذكره، بأن ضخامة مصالح الأسر الحاكمة، وتفاقم الخلل السكاني، وبالتالي الخلل الإنتاجي، وعدم التوافق على مفهوم الديمقراطية، وغياب العمل بها، وأيضا ضخامة المصالح الأجنبية، وحددها (نفطية – تجارية – مالية) دون إعطاء أية مؤشرات أو أمثلة على هذه المصالح الأجنبية التي تقف عقبة في طريق التحولات الديمقراطية، لكن قد يكون هذا صحيحا في مرحلة تاريخية واحدة، وهو ما قرأناه ونقرؤه في التاريخ بأن من أسباب فشل المجلس سنة ١٩٣٨ هو تصديه لثلاثة أشياء:

أولا : أخلى جميع صلاحيات الأمير، وتقريبا همش الأمير بالكامل.

ثانيا : طلب إعادة النظر في عقود الامتيازات النفطية (وهنا تدخلت الشركات النفطية).

ثالثا : الوقوف ضد الفساد في المجتمع وعلى الأخص في قضية شركة التحميل والتنزيل.

وكانت هذه الأسباب الثلاثة، فتضافرت القوى الأجنبية ممثلة بشركات النفط، وقوى الفساد الداخلية، مع الأمير الذي فقد صلاحياته، فكلها تعاونت على إجهاض أول عملية ديمقراطية في الكويت، أو أول عمل مؤسسي مبني على دستور حقيقي سنة ١٩٣٨، لكن أن نأتي بهذه الدراسة الجيدة، ونضع هذا السبب من أسباب معوقات الديمقراطية، أعتقد أن هذا يحتاج إلى إعادة نظر، لأني أعتقد أن السبب الذي يعيق الديمقراطية أو يحد من التحول الديمقراطي، والذي أتمنى أن يكون موجودا ، ليس هذا النص، وهو نص التواجد الأجنبي أو على الأقل المصالح الأجنبية، لأن المصالح الأجنبية يمكن العكس صحيح، الديمقراطية تمهد لها الاستقرار لمصالحها، الديمقراطية توجد المؤسسات القانونية، ووجود القضاء العادل، والفصل بين السلطات، وهذا كله، يساعد على استقرار العمل المالي والتجاري

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

وحتى الامتيازات، إن كانت نفطية وغير ذلك.
لكن أعتقد، الذي يفترض أن يوضع في هذه الورقة، هو قوى الفساد التي فعلا تقف أمام هذا التحول، ولازلنا نعاني في الكويت من هذه القوة، قوة قوية جدا لديها صحف يومية تكتب، وأقلام مستمرة على شكل أعمدة، صحفيون يكتبون لتقويض الديمقراطية، والعمل بكل ما يملكون لتحريض السلطة ضد البرلمان بأي شكل من الأشكال، أعتقد هذه القوة الصعبة التي نواجهها والتي تحتاج إلى وقوف، وأعتقد أن أخانا الكريم الدكتور علي يركز على هذا الجانب، وهذا جانب مهم جدا ، لأننا نوثق تاريخيا وتحليليا للتحولات الديمقراطية في المنطقة، فأعتقد أن هذا الموضوع مهم جدا .
وشكرا .

١٢- عيسى الغانم

شكرا ، أحب أن أبدأ بتقرير المخابرات الأمريكية الذي أشار إليه الدكتور عبدالخالق، أريد أن أرجع لاستنتاجاتهم النهائية في مستقبل المنطقة، أن واحدا من الأسباب الرئيسية، هو عدم وجود فرص حقيقية لتنمية الديمقراطية، وهذه أساسا واحدة من الفرضيات التي يفترضونها في هذه الاستنتاجات التي توصلوا إليها، وهذا طبعا قد يكون صحيحا ، لكن في الأخير هو في يدنا كشعوب يمكن تغييرها، إن هذه الفرضيات تتغير، هي في الأخير جهود تعتمد على أفراد، وعلى جماعات.
في تقديري، تاريخيا وحتى اللحظات الراهنة، لمست اتجاها من قبلنا جميعا ، ومن قبل السلطات حاليا ، إلى لوم الضحية الذي هو الشعب نفسه، وعندما نتكلم في موضوع على سبيل المثال، توفر البيئة الاجتماعية، وأن الشعب بطبيعته قد لا يكون مهيأ، أو تاريخيا له ظروف لا تساعد على نشأة القيم الديمقراطية، هذه كلها أمور بحاجة إلى مراجعة، قد تكون هناك دراسات علمية تم الاستناد إليها، فالاستنتاجات في الحقيقة لم أتبينها.
لكن في تقديري، شعوبنا، تاريخيا وللوقت الحاضر، لم تكن في يوم من الأيام متفقة، أو قبلت بهذا الوضع، يعني قبولها أو سكوتها في فترة من الفترات، المد والجزر الذي مرت فيه كانت نتيجة للظروف المحيطة، وتطرق لها الدكتور علي في الورقة أيضا .
في تقديري من دون أن نرى العملية الأساسية في المجتمع، والهدف الأساسي الموجه إليها، يمكن أيضا الخطورة تستمر في المستقبل في موضوع الصراع حول المكسب هذا.
العملية الأساسية في مجتمعنا، أن هناك فئة تحاول أن تستحوذ على المال العام، على الثروة، والحقيقة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

جميع العمليات الأخرى sub processes تعمل أساسا للإبقاء على العملية الأساسية أو للهدف الأساسي، تكلم البعض عن أن الحكام بدؤوا يفتحون قصة الحديث عن الديمقراطية، لكن هي واحدة من محاولات الالتفاف على العملية الأصلية.

الأخ علي المناعي، صباحا تكلم عن موضوع التعليم، هذا جزء من لوم الضحية، أو الانسحاب من الخدمات العامة، انسحاب الحكومات من الخدمات العامة، قضية الخصخصة، أعتقد أن هناك شيئا اسمه تشجيع القطاع الخاص، ليس عندهم نية لتشجيع القطاع الخاص، عندهم نية الانسحاب من دور الدولة الذي تبنوه على مدى السنوات الماضية، نتيجة الظروف الاقتصادية التي استجدت والموارد إلى آخره... والآن بدأ طرح الموضوع وأن هناك فشلا في التعليم، أرسل عيالك إلى مدارس خاصة، وبدأ هجوم على الجامعات التي هم أيضا تخرجوا منها، يقولون إنها لم تعد تنفع.

الحقيقة، في تقديري أن هذه العمليات كلها، التي يتحدثون فيها بما فيها أيضا المحاولات التي يتكلمون فيها، توجد عندنا حريات عامة، ويوجد إعلام، كل هذه تخدم الهدف النهائي، وهو إطالة عمر هذه الفئة، نية استنزاف الثروة، فإن لم يكن هناك وعي بهذه العملية، يمكن أن نظل ٢٠ سنة نجد أنفسنا في نفس المكان، لكن تبقى العملية في الأخير مسؤولية فردية على الأشخاص بأنه ينتظر منهم تضحيات في تنظيم أنفسهم وتنظيم الجهود مقابل التنظيم الآخر، إنهم منظمون في كل ما يقومون فيه بوعي، وهذا طرح في الورقة، ولكن في تقديري، يمكن أن تكون الأولوية للتنظيم على المستويات المحلية، وهذا هو التحدي على مستوى كل قطر خليجي.

شعوبنا عندها استعداد كبير، إذا وجهت التوجيه الصحيح، إنه تقدم لكن كثير من الجهود تؤدي إلى تشويش فكر المواطن، يجب أن يكون لنا دور في هذا الموضوع، يكون دورنا إيجابيا ؟

المخرج مخرج تقليدي، بمعنى ضرورة وجود تنظيمات موازية تخلق بيئة جديدة للتوازن بين السلطة وبين الشعب، وألا تظل مجرد أمان وفي غرف. وشكرا.

١٣- ناصر القعود

في الواقع ورقة الدكتور علي ورقة قيمة بما فيها من طرح عملي للعمل نحو تأصيل وترسيخ المشاركة الشعبية في دول مجلس التعاون، والسعي إلى ذلك الهدف وفق برنامج متدرج وعمل متأن وعدم القفز على الواقع، وذلك مهم في أي عملية جادة للإصلاح السياسي، ينبغي أن ننطلق من الواقع، ووفق منهج متدرج، ومن ثم تأتي أهمية تقييم الواقع وعدم التقليل من أي تطور تجاه المشاركة الشعبية.

وهنا أود أن أشير إلى نقطة كنت أود التعليق عليها هذا الصباح. فورقة الدكتور عبدالحميد الأنصاري

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

تعرضت بإيجاز إلى تجربة المملكة العربية السعودية في الشورى، مع أنها أول تجربة شورية في المنطقة، فمجلس الشورى الأول في المملكة تأسس عام (١٣٤٧ هـ) (١٩٢٥/١٩٢٦م)، وكان ذلك المجلس فاعلا في بداية عمله، وله سنت الأنظمة والتشريعات، كما أن تعديل نظام مجلس الشورى في عام ١٩٩٢ يعد نقلة نوعية تجاه مزيد من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

النقطة الثانية، تعرضت ورقة الدكتور علي، للمشاركة الشعبية في كل دولة، وعلى مستوى دول المجلس مجتمعة، ونادى بإيجاد جمعيات خليجية للمهنيين على مستوى دول المجلس.

وهنا أود أن أوضح أن جمعيات الاقتصاد في دول المجلس حاولت عمل ذلك، وجرت اتصالات من جمعيات الاقتصاديين في دول المجلس من أجل ذلك، وانتهى الأمر إلى مشاركة الاقتصاديين في كل دولة من دول المجلس في اللقاءات السنوية لكل جمعية.

وهناك محاولة في الأمانة العامة لمجلس التعاون لوضع مشروع نظام لجمعيات النفع العام في دول المجلس، بغية تسهيل إنشاء جمعيات خليجية للأكاديميين والمهنيين وزيادة التواصل بينهم، وتعميق التكامل بين دول المجلس.

وشكرا.

١٤- عبدالحميد الأنصاري

شكرا سيدي الرئيس، لاشك أن الورقة جيدة واستمتعت بقراءتها، الملاحظة سبقني إليها الإخوة، لكن من باب التأكيد.

فيما يتعلق بالمعوقات، الدكتور علي ذكر بعض المعوقات وهي صحيحة، لكن في رأيي أن المعوقات أعمق من ذلك، قد تكون هذه مظاهر، ولكن هناك عوامل أكثر عمقا من هذا.

مسألة مصالح الحكام، والمصالح الأجنبية، والخلل السكاني، وعدم التوافق على مفهوم للديمقراطية، هذه عوامل تحتمل النقاش والجدلية، مصالح الحكام يمكن أن ينازعك بعضهم في هذا ,إن من مصلحة الحكام الاستقرار وثبات الكرسي، وإن الديمقراطية صمام أمان للحاكم قبل المحكوم، يأمن الانقلابات والثورات، يؤمن نفسه أكثر، في دول كثيرة، لماذا وقفت مصالح بعض الحكام عقبة؟ بنت نظمها الديمقراطية، طبعا دائما الحاكم يريد مصلحته، لكن لأي مدى تكون مصالح الحكام هي عقبة؟ في لحظات تاريخية كانت مصالح الحكام إيجابية، كانت مع التوجه الديمقراطي، وساندت قرارات تقدمية معينة، هذا يحتاج نوعا من التوثيق ونوعا من المعالجة.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

بالنسبة أيضا إلى المصالح الأجنبية، المصالح الأجنبية أيضا عامل متغير، قد يكون في فترة من الفترات التاريخية، لكن قد تقتضي المصالح الأجنبية – كما هو في صور كثيرة الآن – تشجيع الاتجاه الديمقراطي في دول معينة.

المصالح الأجنبية، والقوى الكبرى في جميع الدول الأخرى لم تمنع دولا كثيرة من بناء نظامها الديمقراطي، وجود المصالح الأجنبية أيضا يجب تحديد حجمها، فلا يجب أن تكون بهذه الصورة.

هذا يذكرنا بالمقولة التي كانت سائدة في الستينيات والسبعينيات، أن المصالح الأجنبية ضد الوحدة العربية، ضد التجمع، ضد كذا، أيضا ثبت أن ذلك ليس على إطلاقه، المصالح تقتضي أحيانا أن تؤيد التوحد، قضية المصالح هذه قضية أخرى.

أيضا مسألة الخلل السكاني أو الإنتاجي، وما يتعلق بالاقتصاد الريعي، هناك دول أيضا لا تشتكي من خلل سكاني، ولا اقتصاد ريعي، ومع ذلك ليس هناك أي مظهر من مظاهر الديمقراطية فيها.

أريد عندما نأتي إلى المعوقات أن تكون بطريقة أكثر دقة وأكثر تعمقا ، المعوقات الحقيقية كثيرة، لا أريد أن أستطرد في هذه، والإخوان قد ذكروا معوقات تتعلق بالتربية، ومعوقات تتعلق بالثقافة، ومعوقات في أمور عديدة، كل ما أريد أن أقوله هو أننا وصلنا إلى أن أخشى أخي العربي أكثر مما أخشى الأجنبي.

الآن عندما يأتي هذا المثقف الذي ينادي بالديمقراطية ويناضل في سبيل الديمقراطية، عندما يتبوأ مركزا ويكون هو أشد عداء لزملائه من السلطان، بماذا نفسر ذلك؟ أركز على العامل الداخلي أكثر من العامل الخارجي، نحن ربما بقايا باقية من الفكر القومي، الذي تربينا عليه تضخيم العامل الخارجي، مشاكلنا كلها من الخارج، أعتقد أن الكثيرين بدؤوا يراجعون هذه المقولة ويبدو أن العملية صعبة علينا، عندما تناولت المعوقات كانت هذه النظرة مازالت هي المحورية.

أيضا هناك مسألة الإمكانات، التوجه العالمي لدعم الديمقراطية، وأشرت إليه إشارة جيدة، ينبغي أن نبتعد عن شبهة الاختراق الخارجي حتى لا تستخدم من قبل رجال الترويج، القيم والمصالح والعقائد المتعارضة، وطبعا في التمويل والتأييد الخارجي، هناك هواجس ومازالت الهواجس ضد الآخر بارزة في هذا، هذا مركز ابن خلدون حين أغلقوه وحاكموا رئيسه، كان من أبرز الأشياء أن هناك تمويلا خارجيا ، نحن نريد أن نكون على حذر أيضا ، لا نترك مجالا خاصة مادام بحثا علميا ، أعتقد أن الشعب هو الذي سيحكم على هذه الجهة أو هذا المركز، إذا كان هذا يخدم الخارج أو لا يخدم الخارج، أما أن

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

نقول إن هذا يأخذ تمويلا خارجيا ، يكون هذا منهم، أيضا نريد أن نتخلص من النغمة الاتهامية والنغمة التآمرية التي كانت سائدة في فترة من الفترات.

أرجع إلى ما ذكره الأخ رسول، أيضا عنده هواجس من فكرة المجلسين وأنها ستكون في مصلحة الحكام، لماذا لا تكون في مصلحة الشعوب، ودول كثيرة وشعوب كثيرة عندهم مجلسان، لماذا هذا الهاجس؟ لماذا دائما نقدم الأسوأ أو السيئ؟ قد تكون هناك تجارب، لكن أيضا لماذا لا نأمل في الأفضل؟ هذا يذكرني بمنهج سد الذرائع عند الفقهاء، يهدمون حقا ثابتا لأنه قد يستغل، لا تعطي المرأة حقوقها لأنها قد تستغل، أعتقد أن هذا منهج ثبت عقمه، فكرة المجلسين مطبقة في كثير من الدول، وتدرسها بسلبياتها وإيجابياتها، وليس بالضرورة أنها تكون فكرة لخدمة السلطان.

أيضا تكرر الحديث عن أن الديمقراطية مفهوم غربي والشورى مختلفة، الديمقراطية كنظام كشكل كمؤسسات كصياغة غربية، نعم، لكن كمفهوم كجوهر، إرث إنساني مشترك، فطرة إنسانية، والشورى ترادفها في هذا، حق الإنسان أن يقرر مصير بلده، الحق أن يكون له رأي، عندما أكدت أن يكون هناك توافق بين مفهوم الشورى والديمقراطية أقصد أنه هو هذا الإرث الإنساني المشترك، النزعة الفطرية في الإنسان، أن يعبر عن رأيه وأن يكون له رأي في مصيره ومصير وطنه.

لماذا لا تترسخ الديمقراطية رغم التجارب؟ الحقيقة هذا السؤال يتردد كثيرا ، نحن نعرف أن في الإسلام تجربة للشورى، استغرقت حوالي ٣٠ سنة، ثم صار انقلاب وغابت الشورى ١٣٠٠ سنة أو أكثر، حتى إذا جئنا في العصر الحديث – ونتيجة الصدمة – نبحث عن موروثاتنا ونعيد إحياء مفهوم الشورى بالاستعانة بالأشكال الغربية، يبدو أن الديمقراطية لا تترسخ إلا بمرور عدة أجيال، لا يكفي ٣٠ سنة ولا... ، لابد أن تبقى حتى تصمد ولا يعبث بها الحكام عند أي اختلاف، يبدو أنها بحاجة إلى فترة زمنية يتربى عليها الناس، لأن الضمان الأكبر في ألا يعبث بالديمقراطية ولا تلغى، هم الناس، وحتى الناس يتربون على الديمقراطية، لابد أن تكون هناك فترة زمنية كافية لتربية جيل.

وشكرا.

١٥ – يوسف الجاسم

شكرا الأخ الرئيس، لا أستطيع أن أتجاوز التقدير لهذا البحث القيم للدكتور علي الكواري.

أولا : بالنسبة إلى البرنامج التليفزيوني الذي أشار إليه الدكتور ناصر الصانع، بكل تقدير، فأنا حريص في البرنامج هذا وبرامجي الأخرى خلال ٢٧ سنة أن أمثل جميع الأطراف وخاصة التيار الديني لكي لا

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

يقال إني منحاز، وأنا سعيد بأنه إذا كانت هناك نافذة إعلامية بيدي، وأنا مؤمن بالتعددية ومؤمن بإفساح المجال للرأي والرأي الآخر، أن أمثل جميع وجهات النظر، وأرجو أن تكون هذه نقطة لمثل برنامجي وليس عليها .

ثانيا : أعتقد أن الحالة الكويتية لا بأس أن نقلناها اليوم إلى هذا المنتدى الطيب بهذ الوجوه الطيبة، ولكن كمية وجرعة الاختلاف بيننا الكويتيين، التي نقلناها مع إخواننا الأعزاء من دول الخليج، أعتقد قد تكون مستقبلا نقطة تنفير، أعتقد أن هناك أحد الإخوان تململ لأننا ننقل خلافاتنا التي نعايشها كل يوم بالكويت، ونضيع وقت الإخوان فيها، فما بالك بالساحة الشعبية الخليجية أو لدى الحكام، الذي يقولون إن الفيروس الكويتي لا يصلنا، لكن أنا أنظر إلى الحالة الكويتية بمنظور آخر، أقول إننا بالكويت، ولله الحمد، تجاوزنا مرحلة المطالبة بالديمقراطية، إلى مرحلة الاختلاف فيما بيننا، عن كيف نمارس الديمقراطية؟ وكيف نختلف فيما بيننا كمجموعات سياسية على كيفية الممارسة، وهذه حالة جيدة، وفرصة أن أقول كمواطن كويتي سعيد جدا بأن تكون تجربة بلدي في الديمقراطية تجربة سلمية وفي غاية السلمية، أعتقد أنه لا يذكر أي أحد من الإخوان أنه من أول مجلس أمة سنة ١٩٦٢ وحتى الآن، لم تطلق رصاصة بين ناخب وناخب، أو مرشح ومرشح، على الرغم من تعمق الخلافات في الانتخابات من قبلية وطائفية وحتى فكرية، إلا أنها تعتبر خلافا سلميا ، فنحن نمارس ترف وجود الديمقراطية التي نتمنى أن توجد في الساحات الخليجية، لكن ليس لدرجة أن ننفر الناس من طريقتنا.

البحث رائع وقيم والدكتور عبدالخالق عبدالله في تعقيبه بالفعل كأنه قرأ تفكيري في نقطة معينة كنت قاصدا إياها في التعليق، وهي قصة هل سوف ننتظر بعد ٢٠ سنة أو ٢٥ سنة لكي تتطبق أفكار الدكتور علي الكواري؟ ما أريد إضافته، أن هناك ظرفا تاريخيا يجب على المثقفين وعلى هذا المنتدى وغيره من منتديات، أن يستثمروه لمصلحة شعوب الخليج، الظرف التاريخي يقول بالتلاقي بين الأطراف كما قال الدكتور عبدالخالق، حول الديمقراطية سواء حكام في الخليج أو غيرهم، الظرف التاريخي يقول إنه بعد تحرير الكويت وقبل تحرير الكويت حدثت في الولايات المتحدة تساؤلات، من ستحرر؟ هل ستحرر نظاما وشعبا ديمقراطيا ؟ أم تحرر نظاما ديكتاتوريا ؟ وحتى عودة مجلس الأمة بعد التحرير لم تكن بتقديري برغبة عارمة من نظام الحكم، إنما كان للضغط الدولي أيضا أثر، أيضا الضغط الدولي له أثر في إيجاد المجالس الشورية كما نعرف في باقي دول الخليج، يعني أنا اهتممت بالشأن العام، تخرجت من الجامعة من ٣٠ سنة ومهتم بالشأن العام ٢٠ سنة، والمنتدى صار له ٢٠ سنة – للأمانة – وأنا قريب من كل إخواننا أعضاء المنتدى، ومشتغل بالشأن العام، إعلاميا وصحفيا وغيره،

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

ما دريت عن المنتدى، إلى أن التقيت بهذه الوجوه الطيبة في أول اجتماع هذه المرة، يعني بالنسبة إلي وأنا مهتم شيء مجهول، أين دراساتهم؟ أين مخرجاتهم؟ الدكتور علي الكواري وضع أصبعه فعلا على ما نتمناه... يا جماعة إذا كان منتدانا هذا منتدى صار له ٢٠ سنة يجتمع وينتهي بكتب جميلة، فسوف يتحول بعد ٢٠ سنة إلى منتدى حكماء، ستكون أعماركم ٧٠ سنة و٨٠ سنة وما تدرون كيف تخاطبون العالم، النقاط التي وضعها الدكتور علي وهي النقاط العملية للتفعيل، أعتقد أن هذه النقاط التي يجب أن نشتغل عليها الآن، ليس في كل مدار نجتمع لنتحدث في قضية معينة، هو اقترح منتدى الحوار، أنا أقترح ؛منتدى الديمقراطية«، ويكون منتدى متفرعا يجتمع أربع خمس ست مرات أثناء السنة حول الديمقراطية، منتدى المرأة، منتدى التنمية الاقتصادية وغيرها... لكن نحن نتكلم عن الديمقراطية، كنت أتمنى على الدكتور عبدالعزيز السلطان مثلا أن ياليت أرى وراء هذا الصف شبابا عمره ٢٠ سنة أو١٨ سنة، كل واحد يتبنى شابا من بلده عمره ٢٠ سنة أو ١٨ سنة، من الثانوية العامة فيسمعون فقط هذه الحوارات لزرعنا بذرة في الشارع، أتمنى أن يدعى من أبناء الأسرة الحاكمة فيسمعون هذه الحوارات، أبحاث المنتدى تطلع WEB على الإنترنت للمنتدى، الكل يقرأ ما يفكر فيه المنتدى وما يبحثه، يجب أن تكون عندنا آليات لاستغلال الظرف التاريخي، بحث الحكام، حث الصحافة، حث وسائل الإعلام، حث المنظمات غير الحكومية في الساحة الخليجية للمطالبة بالمشاركة الشعبية والديمقراطية، لا نتركها لأمزجة الحكام، مع تقديري الكامل لها، أنا قرأت تصريحا وجميعكم قرأتموه، مقابلة صحفية بالسياسة لأحد قادة دول الخليج سنة ١٩٨٨، يقول إن هذه الديمقراطية شيء من الغرب ومرفوض ولا يمكن أن تبقى، نفس الدولة الآن، بعد وفاة الحاكم، تعمل لإيجاد دستور ومجلس منتخب، فإذا نحن نتركها للحكام وأمزجتهم فلن نصل إلى نتيجة، يجب أن نحثهم وفقا للآليات التي طرحها الدكتور علي. وشكرا.

١٦- علي موسى

أعتقد أن أول نقطة مطلوبة لإنجاز مثل هذا المشروع المهم، هي تأصيل فكري للمنهاج الديمقراطي في المنطقة، وعلى وجه التحديد تأكيد للكافة أنه ليس سعيا لتطبيق قسري لنموذج غربي يهدف إلى تغيير بنية المجتمع وقيمه ضد إرادة المجتمع.

أيضا إنه منهاج يمكن أن تتعايش في إطاره نماذج فكرية عدة، العقبة التي يمكن أن تواجهنا ,هي محاولة نفي الآخر وإقصائه، وأن الإسلاميين بالضرورة ضد الديمقراطية، وأن الليبراليين ليسوا مسلمين،

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

وهذا نفي خطير جدا ، ولا يمكن أن يصير هناك أي تطور أو نقلة ديمقراطية في إطار جو من هذا النوع.

سأضع مقياسا صغيرا لنرى إذا تقدمنا في خلال بضع سنين أو بضعة عقود، المفروض، مثلما هناك ديمقراطيون مسيحيون كحزب، يمكن أن نرى تنظيما اسمه الديمقراطيون المسلمون أو المسلمون الديمقراطيون في أي مكان ليس فقط في المنطقة عندنا – تأكيدا بأن الديمقراطية يمكن أن تقوم على قيم، مثل المسيحية وربما اليهودية أو أي دين ثان ، أعتقد أنه يمكن أن يقوم فكر ديمقراطي على القيم الإسلامية.

النقطة الثالثة، وهي رئيسية، قيلت بأكثر من شكل هي توعية أصحاب المصلحة، وهم الشعب بأن المصلحة تقتضي وجود الديمقراطية باعتبارها حامية للاستقرار، وشرطا أساسيا لتحقيق التنمية في المنطقة، وهذا ليس فقط من ناحية الدعاية، أو مجرد شعارات أو كنايات لكن ترجمة لمبادئ أساسية في الديمقراطية، أعتقد أننا كلنا متفقون عليها، وهي الحريات والمساواة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، وما إلى ذلك، وترجمتها إلى واقع يومي معايش من قبل الناس بالقدر الممكن تدريجيا , وكلنا اتفقنا على أن الديمقراطية لا تكتفي فقط بالشكل الانتخابي ووجود برلمانات منتخبة، وإن كان هذا شرطا أساسيا ، لكن لا يجب أن لا تقتصر عليه.

أنا آسف من الإخوان الذين ينزعجون من تكرار التجربة الكويتية، لكن عندنا تجربة قطعت شوطا ، أنجزت وفيها مخاطر وفيها أخطاء، منها على سبيل المثال، بدأت مخاطر المال في إجهاض الديمقراطية، في استخدام المال في تكفير الناس بالنموذج أو المنهاج الديمقراطي، وهذا في كل النماذج فلا يجوز أن نلصقها فقط بالكويت، أو لأننا مجتمع في أول سلم التطور الحضاري، على سبيل المثال في أمريكا أحد أولويات العمل الوطني هو إصلاح تمويل الحملات الانتخابية، بمعنى آخر تحديد دور المال في الحياة السياسية، فإنه معروف ما تأثيره.

نحن في الكويت، كالعادة اكتفينا بالاستنكار، وكل واحد راح إلى بيته ومشى، بينما المال مازال شغالا، علينا ألا ننكر أيضا أنه كما أن هناك اعتداء صارخا وفاضحا على المال العام، ونجحنا في إيقافه، أيضا هناك تربح وتكسب وفساد سياسي من الموقع السياسي نفسه، الواحد حين يدفع مليونا ليصل إلى مجلس الأمة، هل هذا عمل خير؟ أم يتوقع أن يأخذ مردودا مثله وأكثر منه. هذا دليل واضح، يجب ألا يتردد الفكر في معرفة أن هناك، مثل أي نموذج بشري، من يحاول أن يستغله بعكس ما هو موجود، وطبعا توسيع القاعدة الشعبية، سواء من أصحاب المصلحة أو المساهمين في العملية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

السياسية والديمقراطية، شرط أساسي، لأن هذا أيضا يحمي الديمقراطية.
وكما قال الإخوان إن قلة عدد المساهمين يشجع الذين يرغبون في الاعتداء على هذه التجربة على الإقدام عليها.
هناك خطر آخر مررنا فيه من مدعي الديمقراطية، أو الذين يعتقدون أن الديمقراطية امتياز لهم فقط، وأن هذا احتكار وأن الآخرين ليسوا أكفاء ليمارسوا الديمقراطية؟ وأن الديمقراطية لهم فقط، أعتقد أن هذا أخطر شيء لأنه يخلق حالة عداء، عندما يحتكر أحد الديمقراطية لنفسه، في ذلك نفي للآخر، وهذا أيضا يستغل في ضرب الديمقراطية، الديمقراطية مفروض أنها مبنية على حوار، على لقاء مع وجود حالات اختلاف أو تباين في وجهات النظر والفكر السياسي.
وشكرا.

١٧- عبدالجليل الغربللي

ورد على لسان الدكتور علي أن الديمقراطية دون تداول السلطة تتحول إلى حرية وليس ديمقراطية، وأضيف إلى ذلك أن تداول السلطة للأحزاب السياسية دون برامج هو عبث.
فتداول السلطة لها شروط فإن لم تتوفر تلك الشروط فلا جدوى منها أي من ذلك التداول.
ونقصد بالشروط توفر رؤية واضحة لمعالجة الصعوبات والقضايا الملحة للمجتمعات العربية، وعليه فلا يتوفر للأحزاب المتواجدة على الساحة العربية شروط موضوعية تؤهلها لتداول السلطة، لأنها أحزاب قائمة إما على أيديولوجيات وشعارات أو على مبادئ عامة دون مضمون حقيقي، ولا تمتلك تلك الأحزاب رؤية واضحة في التصدي للقضايا الحرجة في مجتمعاتها.
لذلك هناك حاجة لتأطير شروط تداول السلطة للأحزاب السياسية، ولا يكفي أن نقول أن تملك تلك الأحزاب البرامج فحسب، ولكن نمضي لنعرف ونقف طويلا أمام هذه البرامج فنقول: البرامج هي فرز علمي للسياسات التنموية وخياراتها... وهي كذلك تعمل على الغوص إلى جذور المشاكل والقضايا البنيوية في المجتمع، وتعمل على وضع تصور واضح لكيفية مواجهتها ومعالجة تلك المشاكل بشكل تدريجي ومرحلي، والغوص إلى جذور القضايا، لا تقتصر على جانب دون الآخر، ويكفي أن نقول إن النظرة الشمولية تهدف لسحب فئات المجتمع وطبقاته وأعراقه وطوائفه لمجرى نهر التنمية، حيث تضمن آلية عمل تلك الأحزاب السياسية مجتمعة، على القضاء على التشرذم والفئوية البغيضة والتعصب الطائفي أو القبلي أو الديني، وتتوحد جهودها في ترجمة أهدافها إلى واقع على الأرض.
لذلك، تسعى برامج الأحزاب السياسية في عملها بتوفير مساحة واسعة من الحرية لتتمكن من بلورة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الحلول لمشاكل المجتمع البنيوية، تسمح لنشطاء سياسيين بصياغة البرامج الفنية، وتبني الإجراءات العادلة والمناسبة بحيث تعكس البرامج الكيفية التي معها، يمكن معالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية بشكل موضوعي وعلمي، لا أن تقفز فوق تلك المشاكل، أو أن تلتف حولها وتتجاهلها وتتبنى المواقف المدغدغة لمشاعر الجماهير، دون مضمون عملي وواقعي وعلمي لتلك المواقف.

ويسمح لهؤلاء السياسيين، بتكوين وتأسيس أحزاب يجمعها تحقيق أهداف البرامج، وتتباين تلك البرامج (فكل برنامج يتبنى سياسة مالية أو نقدية مختلفة عن البرنامج الآخر على سبيل المثال) ويترك للناس الحرية في الانضمام إلى هذا الحزب أو ذاك تبعا لرؤيتهم في ترجيح هذا البرنامج أو ذاك، وعليه فالحزب السياسي سيتمكن من اجتذاب أعضائه بخلفيات متباينة (إسلامية أو علمانية أو ليبرالية) ولكن هذه الخلفيات لن يكون لها انعكاسات سلبية لتباين الانتماءات، وحرية كل فرد في الاعتقاد، لأن الجميع ستتوحد جهودهم في تحقيق أهداف الحزب وبرنامجه وتتطلب هذه الرؤية أن تسن التشريعات المناسبة للمزيد من الشفافية في عرض الحقائق، بحيث تتمكن تلك الأحزاب من أن تستقي المعلومات من مصدرها ولا يحجر عليها في الوصول إلى أي معلومة يمكن أن تفيد تلك الأحزاب في صياغة برامجها، تستقيها من مراكز ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، وكلما كانت السياسات مبنية على حقائق وأرقام وتحليل موضوعي وتشخيص علمي للمشكلة أمكن لتلك الأحزاب وعلى أساس من تلك البرامج اجتذاب قواعدها الشعبية من كافة الفئات والطوائف دون تمييز، وستكون قناعة فئات الشعب بهذا البرنامج أو ذاك هي المحك الرئيسي في وصول هذا الحزب أو ذاك إلى سدة الحكم، لا الشعارات والمواقف الأيديولوجية أيا كان مصدرها.

إن من شأن هذه الديمقراطية المستهدفة التي نحلم بها والتي لا وجود حقيقيا لها على الساحة العربية من أقصاها إلى أدناها، ما هي إلا حلم لجيلنا من أحلام اليقظة، لا بأس من إخراجه على السطح كأمل من الآمال التي يمكن للجيل القادم أن يحققه، نقول إنها ستتمكن من ترجمة الديمقراطية إلى واقع جديد، وتسمح أن يكون لتداول السلطة بين الأحزاب معنى حقيقي ويكون تكريسا واقعيا لمقولة الحل في الديمقراطية.

وهناك نتيجتان لهذا التأطير الموضوعي للديمقراطية وتداول السلطة:

الأولى: أن قواعد اللعبة كما شرحتها، لن تجعل هناك مكانا لأي صاحب أيديولوجية لأن يصل إلى سدة الحكم نتيجة للشعارات التي يرفعها، لأن الناس ستلتف حول البرنامج العلمي والموضوعي لتحل مشاكلها، ونكون بذلك نخطو خطوات متقدمة لتصفية الساحة من الآثار السلبية ومن سياسة نفي

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الآخرين، وستختفي شعارات التيارين العلماني والإسلامي، لأن تلك الشعارات والمصادمات ؛لن توكل خبز« وستضطر التجمعات السياسية لمخاطبة وحل مشاكل المجتمع، ولن تكون هناك مساحة للتكفير والتكفير المضاد كما هو الوضع البائس الحالي، وخصوصا أن الأحزاب السياسية ستضم مختلف الفئات، ولكنها لن تكون حاكمة لعمل الحزب وتطلعاته، أي أن الخلفية الإسلامية أو الليبرالية لن تكون مرجعية في عمل الحزب، لأن عمل الحزب يحكمه البرنامج، وهذا البرنامج هو وسيلته الوحيدة في الوصول إلى السلطة.

الثانية: نتيجة لحجم العمل والمسؤوليات الملقاة على الأحزاب، لن تتحمل الساحة السياسية أكثر من حزبين أو ثلاثة بالكثير، لكي تتمكن الأحزاب من الاعتماد على أعضائها التقنيين والمهنيين في معالجة أوضاع المجتمع الرئيسية، فالبرنامج وخطة الحزب سيشارك في إعدادها جيش من هؤلاء كل في تخصصه لكي تتكامل سياسات الحزب عندما يصل إلى سدة الحكم، وتتولد قناعة عند الناخب بأن هذا الحزب أصلح للبلد من ذاك.

لذلك فإن العمل السياسي سيتحول إلى جهد حقيقي وصادق في معالجة مشاكل المجتمع وقضاياه الرئيسية، ولن يكون ترفا محضا لكل من هب ودب يعمل على تكوين حزب يخوض فيه الانتخابات، وعندما يصل يقع في حيص بيص، ولا يعرف رأسه من رجليه، فينساق وراء الجهاز البيروقراطي، فبدلا من أن يحكم هذا الجهاز ويقود الناس، ينقاد وراء أمراض المجتمع وتكون ممارساته ردود أفعال، بدلا من أخذ المبادرة في القيادة سواء لقوى الشعب أو الجهاز البيروقراطي.

وشكرا.

١٨- عبدالملك الحمر

بسم الله الرحمن الرحيم، سأحاول سيدي الرئيس وسيدي المنسق أن يكون هناك بعض التساؤلات بقصد بناء بعض التوجهات لتداولاتنا صباح اليوم ومساء اليوم، وأبدأ بتساؤل عن الدكتور علي الكواري الذي حظي بكثير من المديح، وهو يستحق، هل هو سلفي أم تحرري أم مستقل أم محايد؟ هذا للأهمية، لأن المدح الذي أجمعت عليه الغالبية، فما هو التوجه في أعضاء هذا المنتدى والمشاركين في هذه الندوة.

النقطة الثانية، هيكلية الديمقراطية التي ننشدها، ومجملها في شرائح خمس، وأبتدئ بأن هذه الشرائح الخمس قد ترد على تساؤل سأله الدكتور عبدالجليل الغربللي اليوم، لماذا تعثرت الديمقراطية في دول الخليج، لأن بين هذه الشرائح الخمس تنافرا أو عدم اتصال وتواصل، وعدم وجود نظرة شمولية، هذه

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

الخمس من دون ترتيب.

الشريحة الأولى: الرأي العام، والرأي العام كما تعلمون يتأثر بعوامل داخلية وأخرى خارجية، وخلال العقدين الماضيين كانت هناك مؤثرات، فقد غلبت المؤثرات الخارجية – سواء كانت عسكرية أو صناعية، أو تقنية – على المؤثرات الداخلية، أو كذلك الخلخلة السكانية، وجود العناصر البشرية الأجنبية التي تكاد تحكم منطقة الخليج، هذا الرأي العام لم نبحث في دوره في هيكلية الديمقراطية، وكما تعلمون اليوم نعيش في عصر فيه إعلام بلا حدود، وتنفق على هذا الإعلام عشرات المليارات من الدولارات لاستثمارها لاحتواء هذا الرأي العام الذي لم يعد رأيا محليا ، هل تريد لهذا الرأي العام أن يكون كذلك؟ ديمقراطيا أم لا؟

الشريحة الثانية: أشرنا أكثر من مرة إلى مسألة الشعب ومسأل كيف نحسن من البنية الاجتماعية، ولعلنا من خلال هذه البنية الاجتماعية أن نسمع صوت الأمة، بمعنى آخر... أن نفتح كل أقنية الحوار بين فئات الشعب، ولعلي أشير إشارة خفيفة إلى أهمية دور المنتدى في أن يسمع الشعب – وفيه الخير الكثير – صوته.

فمثلا ما هو دورنا في المنتدى في محاربة الطائفية، كثيرا في هذا الملتقى والملتقيات السابقة ما يذكرون البحرين كنموذج للتصارع أو الصراع الطائفي، وأنا حسب علمي أن هناك صراعات طائفية خبيثة تمتد إلى خارج البحرين، ومنها مثلا مناطق معينة في المملكة العربية السعودية، لكن لكي نحصل على صوت الأمة نظيفا ، ماذا عملنا لمحاربة الطائفية؟ نشكو كما اشتكى البعض صباح اليوم ومنهم جاسم السعدون من إشكالية إدارة التنمية.

ماذا عملنا لمحاربة الفساد بين طبقات الشعب المختلفة وتوعية الطبقات المختلفة عن إشكالية الفساد المحلي والدولي؟

وكذا ينطبق الأمر مرة أخرى على مدار الخلخلة السكانية، وانعدام الرؤية العقلانية الواقعية للمواطنين الخليجيين.

الشريحة الثالثة: وهي ذات قوى متصاعدة وذات فاعلية في الانتخابات الدولية، أمريكا أو غيرها، هم رجال الأعمال أو التجار الذين نعرفهم في دول الخليج، ولهم ثقلهم الاقتصادي الذي بدأ يفوق منذ منتصف الثمانينيات ثقل الحكومات المحلية، وقد أشار الأخ علي ومن قبله إلى قوة رأس المال، وتأثير رأس المال في القرارات السياسية الديمقراطية، وهل وقعنا في حسباننا في شيء من التوازن من رجال الأعمال، وتعلمون أن التوجه في اقتصاديات السوق الحر وهو ما نسميه الرأسمالية الجديدة، هو

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

التقليص – عن طريق الخصخصة – لدور الحكام أو السلطات القانونية، ومضاعفة سلطات رجال الأعمال، حتى يبدو أن الحكم سيؤول إليهم، أي حكم رجال الأعمال.

الشريحة الرابعة: هي موضوع المفكرين، وهناك في ورقة الأخ عبدالمالك التميمي إشارة إلى عدد من التيارات الفكرية، وأعتقد أن للعلماء – أيا كان التفسير لذلك – وللمفكرين خاصة، دورا كبيرا في استخدام ضغوط تيارات فكرية تصب في الديمقراطية المنشودة، هنا هي القاعدة العلمية العلمانية، ما هو دور المنتدى في تعزيز دور المفكرين في القرار السياسي.

الشريحة الخامسة: هي موضوع الحكام وهذا ما ورد في الصفحة ٢٤ من ورقة وبحث الدكتور علي الكواري.

هذه الشرائح الخمس، أعتقد أنها تحتاج إلى مزيد من البحث والتكامل فيما بينها، ونحن نتوجه إلى بناء الديمقراطية، أو ما يسمى التربية الديمقراطية، أو البنية الاجتماعية بصورة عامة.

النقطة الثالثة، عن المعوقات التي أسميها (العفية) للديمقراطية، وبالإضافة إلى ما أشار إليه الدكتور علي الكواري، هناك نوع من المعوقات العفية، هو إشكالية غلبت الشخصانية حتى في اجتماعات المنتدى، وكذلك تركيزنا التفكيري أو الفكري على الفطرية، وفي رأيي الشخصي، ما لم نتغلب على الشخصانية، ونتجاوز الفطرية، فستبقى هذه المعوقات العفية حجر عثرة أمام مسيرتنا الديمقراطية.

النقطة الأخيرة، كنا بين كفتين منذ عهد ليس بالقريب بين البدوقراطية وبين الديمقراطية الغربية، وأشرنا إلى ما أشرنا إليه، ولم يكتمل في هذا المفهوم، طرح ديمقراطية الشورى، والبعض ينظر إليها نظرة شبه حقيقية، وكما أراها، الديمقراطية مجموعة نظام مؤسسات وآليات متجددة هي الثوابت.

وأشكر السيد الرئيس على صبره على ذلك وأقول كم ديمقراطيا منا في هذا المنتدى؟

١٩– الرئيس: الكلمة الأخيرة للأخ الباحث الدكتور علي خليفة الكواري

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

ملحق (٢)

مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين*

الدكتور علي خليفة الكواري •

الدوحة: ٢٠٠١/٧/١٠

دخلت البحرين منذ شهر نوفمبر ٢٠٠٠ حقبة جديدة ،واخذ أميرها منعطفا آمنا باتجاه الديمقراطية . وقد عبر الميثاق الوطني عن توجهات سموه وبرنامجه السياسي(١) . كما حسمت نتيجة التصويت علي الميثاق قبل طرحه للاستفتاء . وكان ذلك اثر لقاء الأمير مع عدد من وجوه المعارضة البحرينية بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠١، بعد أن صرح عبد الوهاب حسين – علي اثر الاجتماع – بأن أمير البحرين أكد للاجتماع أن " المهمات التشريعية ستكون للمجلس المنتخب فيما سيكون المجلس المعين للمشورة والرأي " ، وان سموه قد أكد أيضا علي أن " دستور العام ١٩٧٣ لن يمس " "والتغيير سيكون بموجب الآليات الواردة فيه" (٢) .

وكان هذا التأكيد و ما سبقه وتلاه من عودة المبعدين وإطلاق سراح المسجونين هو ما تتطلع إليه الحركة الاهليه المطالبة بعودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣ (٣) ، والذي عطلت بعض مواده منذ عام ١٩٧٥. وبذلك تم التوافق بين أهل البحرين أميرا وحكومة وشعبا وفق ميثاق الشرف هذا علي تجديد البيعة ، وطي صفحة الماضي ، والعودة إلى ما سبق أن تعاقدوا عليه من دستور وضعته جمعية تأسيسية منتخبة، واقره سمو أمير البحرين –آنذاك– وعملت بموجبه حكومتها .

وفي ضوء هذه القراءة ومن منطلق الحب للبحرين وأهله جميعا ، أطرح للمناقشة مداخل استراتيجية متاحة لأهل البحرين حتى يتم الانتقال إلى الديمقراطية وتتحقق ممارستها علي ارض الواقع خلال مرحلة انتقالية تغطي عقدا من الزمن إلي ٢٠١٠ .

إن أهل البحرين مهيأون حضاريا وموضوعيا ونفسيا ومصلحيا لبدء عملية تحول ديمقراطي رائد في المنطقة، إذا تم التعاون علي المستويين الرسمي والأهلي من ناحية والتعاون الأهلي من ناحية أخري ، علي تحري المداخل الإستراتيجية والعمل المشترك من اجل تحقيقها . وهذه المداخل يمكن إجمالها في التالي :

•*في الأصل ورقة أعدت لندوة حوار حول " رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون " عقدت في البحرين بدعوة من نادي العروبة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

أولا: تعديل الدستور وفقا لأحكامه ثانيا: تجسيد الحركة الديمقراطية في تجمع دستوري ، ثالثا: تكريس الاندماج الوطني في تنظيمات المجتمع المدني، رابعا: تنمية مصادر ووسائل المشاركة السياسية، خامسا: تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها.

أولا: تعديل الدستور وفقا لأحكامه

في تقديري المتواضع أن أول المداخل الاستراتيجية لتكريس مبادرة سمو أمير البحرين هذه وإضافتها إلى مبادرة عبد الله سالم الرائدة في المنطقة (٤) ، يتمثل في إجراء التعديلات الدستورية وفق المادة (١٠٤) من الدستور. لقد توافق أهل البحرين في ميثاق العمل الوطني علي إجراء تعديلين دستوريين .أولهما:" تعديل التسمية الرسمية لدولة البحرين بناء علي الطريقة التي يقرها سمو الأمير وشعبه ". وثانيهما: " استحداث نظام المجلسين، بحيث يكون الأول منتخبا " (٠٠٠)" "يتولى المهام التشريعية ، إلى جانب مجلس يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تطلبه الشورى من علم " ، كما جاء في الميثاق (٥) . وهذان التعديلان ليس ثمة خلاف عليهما من حيث المبدأ بين أهل البحرين ، ومن السهل والمناسب إجراؤهما وفق المادة (١٠٤) من الدستور بعد عودة العمل بالدستور،وانتخاب المجلس التشريعي.وفي هذا الإجراء تأسيس سليم للديمقراطية باعتبارها تعاقدا مجتمعيا متجددا، وتكريس للشرعية الدستورية التعاقدية التي يمثلها دستور البحرين لعام ١٩٧٣.

كما أن تعديل الدستور وفق آليات الدستور ، فيه ضمان منطقي لضرورة التوافق في المستقبل بين المجلس التشريعي المنتخب وسمو الأمير علي أي تعديل دستوري، لأن تعديل الدستور من خارج الأحكام الدستورية يفتح مجال الطعن الدستوري ويضر باستقرار الممارسة الديمقراطية وتطويرها في المستقبل.

وحسب تقديري المتواضع ، هناك أيضا حكمة ديمقراطية في هذين التعديلين، إذا تم أجراءهما وفقا للمادة (١٠٤) من الدستور. فإذا كان المجلس الاستشاري سوف يتكون من أهل الرأي وأصحاب الاختصاص ومن أصحاب المكانة الاجتماعية ورموز المجتمع المدني وأصحاب الدور الوطني المتميز، فإنه قد يفتح المجال للتداول المتأني للخيارات الوطنية إذا أحسن طرح تلك الخيارات علي المجلس الاستشاري لسماع مختلف الآراء و الاجتهادات و مواصلة مناقشتها أيضا في الصحافة والمنتديات والجمعيات المهنية المختصة قبل أن تطرح تلك الخيارات علي التصويت في المجلس التشريعي المنتخب أو يتخذ فيها قرار حكومي ملزم . ففكرة توسيع دائرة الحوار وأخذ المشورة والاستماع إلى أراء أصحاب

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

الخبرة و أصحاب الحكمة، تمثل انتقالا مرغوبا يتحقق بموجبه الوصول إلى مرحلة الديمقراطية التداولية (٦) ، القائمة علي توضيح وجهات النظر قبل التصويت علي الخيارات الوطنية والقرارات العامة. هذا بالطبع إلى جانب الديمقراطية الإجرائية التي تتمثل في التصويت ،الذي هو شرط لازم في الديمقراطية ولكنه ليس شرطا كافيا لسلامة الممارسة الديمقراطية . فالشفافية و الوضوح وسماع الآراء وأخذ مختلف المصالح في الاعتبار هي السبيل إلى ضبط سلطة التشريع والتنفيذ ، برأي عام تتم بلورته من خلال الحوار الهادئ المتأني وتتضح بموجبه المصلحة، التي هي أولى بالرعاية من وجهة نظر الملزمين بالقرارات والخيارات التي تتخذها السلطة التنفيذية أو التشريعية المنتخبة. وهذا حسب تقديري مما يمكن لمبدأ الشورى أن يضيفه لتقويم الممارسة الديمقراطية والارتقاء بها .

ولعل ضعف التداول المتأني وانعدام الحوار حول الخيارات الوطنية في تجارب الانفتاح السياسي العربية ، هو الأمر الذي يحول دون ارتقاء تلك التجارب إلى مرتبة الممارسة الديمقراطية الحقة حيث تقتصر تلك التجارب علي شكل الديمقراطية دون مضمونها لكثرة ما تستخدم التعديلات الدستورية وتسن القوانين المستعجلة وفق ما تمليه رغبة السلطة الحاكمة في احتكار الحكم وضمان عدم تداول السلطة وعدم السماح للممارسة أن ترتقي إلى مرتبة الديمقراطية،باعتبار الديمقراطية مشاركة سياسية فعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات من قبل الملزمين بها(٧) .

وكذلك فإن تعديل مسمي الدولة من دولة البحرين إلى مملكة البحرين كما يتوقع المراقبون ، وتعديل مسمي الأمير إلى ملك قد يكون فيهما مضمون ديمقراطي إلى جانب أنهما إجراء مقبول وليس هناك من يعترض عليهما . والمضمون الديمقراطي لهذا التعديل يتمثل في تكريس فكرة الملكية الدستورية التي تملك ولا تحكم. وهذا قد يساعد علي تجنب العرف الذي أخذت به الممارسة السياسية الكويتية، بالرغم من اختلاف ذلك مع روح دستور الكويت لعام ١٩٦٢م (٨) والمادة (٥٦) التي تنص علي أن " يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء ، بعد المشاورات التقليدية". ولقد أدى هذا التساهل مع روح الدستور ونصه إلى نشوء عرف أدخل الكويت في مصيدة المجاملات والاعتبارات الشخصية، الأمر الذي أدى إلى استمرار تولي ولي العهد منصب رئيس الوزراء، ولم يتغير شخصه منذ حوالي ربع قرن من الزمان بصرف النظر عن أداء الوزارة. وقد أصبح ذلك العرف مصدر أزمة ليس بين مجلس الأمة والحكومة فقط بل داخل الأسرة الحاكمة والنخب الكويتية الأخرى.

ولعل تكريس المضمون الديمقراطي للملكية الدستورية في البحرين يحميها من نشوء عرف يحول دون تداول السلطة التنفيذية التي تمثلها الوزارة ، كما يحول دون استمرار التمييز بين وزارات السيادة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

وغيرها من الوزارات واحتكار الأولي لأفراد الآسر الحاكمة كما هو الأمر الآن في دول المنطقة . أن تكريس مفهوم الملكية الدستورية في البحرين قد يفتح الآفاق إلى الاقتداء – من حيث الشكل فقط وليس المضمون – بالتجربة الملكية في الأردن والمغرب حيث لا يوجد احتكار من حيث المبدأ لرئاسة الوزراء أو وزارات السادة. وإذا علمنا أن الأمير في البحرين –كما هو في الكويت– رأس السلطة التنفيذية التي يتولاها مع مجلس الوزراء وفقا لنص المادة (٣٢ فقرة "ب") من الدستور، فإن تداول السلطة علي مستوي رئيس الوزراء والوزراء عامة لا يخل بالتوافق الذي عبر عنه دستور البحرين –وكذلك الكويت –عندما تم إقرار الدستورين وتم الانتقال إلى الديمقراطية .

ثانيا: تجسيد الحركة الديمقراطية في تجمع دستوري

شهدت البحرين عبر عقد التسعينيات الأخير، حركة ديمقراطية عبرت عنها العرائض الداعية إلى عودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣ وما ارتبط بها من نشاطات داخل البحرين وخارجها (٩) . وقد توافق الداعون إلي عودة الديمقراطية عبر تياراتهم الفكرية وانتماءاتهم العقائدية وطوائفهم من سنة وشيعة، على عودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣. وهي الدعوة التي استجاب لها سمو أمير البحرين وكرسها بميثاق العمل الوطني.

واليوم فإن علي تلك الحركة الديمقراطية أن تؤطر نفسها وأن تعمل علي تفعيل مطالبها من خلال إنشاء تجمع دستوري، غرضه تفعيل الدستور ووضع مبادئه وأحكامه موضع التطبيق، من خلال التوعية السياسية وتنمية رأي عام مستنير يرتكز علي مجتمع مدني فاعل، ومن خلال العمل البرلماني الموحد الذي يتيح لهذا التجمع فرص التشريع والمسألة والرقابة علي أداء السلطة التنفيذية والمال العام . بل إن إنشاء هذا التجمع الدستوري بين أطراف الحركة الديمقراطية هو اليوم ضرورة لدرء الأخطار التي بدأت تظهر علي المستوي الأهلي. ويذكر منصور الجمري ثلاثة أخطار علي المستوي الأهلي أصبحت تهدد وحدة الحركة الديمقراطية في البحرين. أولها: ظهور جماعات واتجاهات كانت غائبة في فترة التسعينيات. ثانيها: تفرق المجتمع علي أساس طائفي أو اوإثني أو حزبي. وثالثها: ظهور التعاضديات وأصحاب المصلحة والواسطة بدلا من نمو مجتمع مدني يقوم علي أسس وطنية.

ومن هنا فإن الحركة الديمقراطية عليها أن تتوحد في تجمع دستوري حتى يتم إرساء نظام الحكم الديمقراطي علي الأقل ، وفي تقديري أن الدعوة إلي هذا التجمع الدستوري يمكن أن تبدأ من خلال لجنة تحضيرية تضم الثلاثمائة شخصية الذين وقعوا علي العريضة الأولى عام ١٩٩٢(١٠) ، ربما إضافة إلي

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

شخصيات العريضة النسائية لعام ١٩٩٥ التي وقعت عليها ٣٢٣ شخصية نسائية بحرينية (١١) . كما يمكن أن يضاف إلي الهيئة التأسيسية لهذا التجمع شخصيات بحرينية اخري إضافة إلي الذين نشطوا في إطار الحركة الدستورية في الداخال والخارج طوال العقد الأخير . أما عضوية هذا التجمع فإنها يجب أن تكون مفتوحة لكل البحرينيين الذين يلتزمون بتفعيل الدستور ووضع مبادئه موضع التنفيذ. ويمكن أن يشكل الموقعون علي العريضة الشعبية البالغين خمسة وعشرين ألفا ، نواة العضوية علي أن ينضم إليهم كل حائز لشرط العضوية علي قاعدة المواطنة دون تمييز.

وغني عن القول أن نجاح هذا التجمع الدستوري في تحقيق أغراضه واداء المهام المرحلية الملقاة علي عاتقه يتطلب أن يكون ديمقراطي الإدارة ، وتكون العلاقات ديمقراطية أيضا بين أطرافه وبينهم وفيما بين الدولة والمجتمع ، الأمر الذي يسمح بنموه واستقرار وببروز تيارات داخليه فيه – ربما أعضاء في جماعات وجمعيات قائمة– باعتبار ذلك التجمع صوره مصغرة للمجتمع السياسي الديمقراطي الذي تربط أطرافه– أفرادا وجماعات– قواسم مشتركة دون أن تلغي التنافس المشروع للمصالح وتنوع الاتجاهات واختلاف الآراء الذي لا يفسد للتوافق قضية . فهو تجمع أقرب إلى الحركة أو الجبهة والتحالف السياسي في النظم الديمقراطية في مواجهة أحزاب وتكتلات أخري لا تشارك أطرافه قواسمهم المشتركة ولا تعمل مثلهم مرحليا لتحقيق نفس الأهداف .

لقد علمتنا التجارب والإحباطات ، أن الانتقال إلى الشرعية وفق دستور ديمقراطي شرط لازم لعملية التحول الديمقراطي، ولكنه شرط غير كاف لاستقرار الديمقراطية وبدء عملية التحول الديمقراطي الشاقة والمستمرة والتي تتطلب استمرار وجود إرادة سياسية ونمو رأي عام مستنير ومجتمع مدني فاعل باتجاه تحويل الديمقراطية من مجرد توافق سياسي إجرائي إلى قيمة إجتماعية ومعيار أخلاقي تخضع ممارستها لعملية الضبط الاجتماعي كما هي اليوم في المجتمعات الديمقراطية.

وقد فشل مجرد الانتقال إلى الحياة الدستورية في كثير من التجارب بصورة عامة ، وفي التجارب العربية علي وجه الخصوص ، نتيجة التمزق الذي يصيب الحركة الديمقراطية بمجرد الانتقال . و نتيجة اعتقاد كل حزب أو حركة أو تيار أو شخصية أن الديمقراطية قد تحققت وآن آوان قطاف ثمارها. فيتحول حلفاء الأمس إلى أعداء منغمسين في التنافس غير الشريف علي المواقع والمناصب و المكاسب قبل أن يحين آوانها ، فتذهب ريحهم ويضعف الطلب الديمقراطي الفعال الذي وضعوه كحركة علي السلطة عندما كانوا متحالفين في حركة ديمقراطية ذات مطالب دستورية محددة.

والحق أن هناك فرقا شاسعا بين مجرد الانتقال الديمقراطي وبين إرساء الممارسة الديمقراطية

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

علي الأرض . كما أن هناك نضالا شاقا مطلوبا علي المستوي الرسمي وفي المنظمات الأهلية وفيما بينها لتكريس الممارسة الديمقراطية . هذا إضافة إلى ممارسة الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع حتى تطبق الديمقراطية علي الأرض ، وتصبح ممارسة حقيقية في الحياة السياسية علي مستوي الدولة والمجتمع بشكل عام.

وفي البحرين حسب تقديري ، هناك حاجة إلى عقد أو عقدين من الزمن علي الأقل لتفعيل الدستور . فمبادئ الدستور الديمقراطي الخمسة– في البحرين وفي غيرها – المتمثلة في مواطنة متساوية والشعب مصدر السلطات ولا سيادة لفرد ولا لقلة علي الشعب،إلي ما يلي ذلك من مبادئ عدم الجمع بين السلطات ، وكفالة الحريات العامة وضمانات ممارساتها، وسيطرة أحكام القانون، وأخيرا وليس آخرا مبدأ تداول السلطة وما أدراك ما تداول السلطة....كلها مطلوب وضعها تدريجيا وفي سياق نضال ديمقراطي شاق موضع التطبيق.

ومن هنا فإن الحركة الديمقراطية في البحرين عبر العقد الماضي والحركة الوطنية فيما سبقه من عقود ، مطالبة أن تبدع صيغة تنظيمية مناسبة تسمح لها بالعمل المشترك من أجل تفعيل دستور ١٩٧٣ بعد عودة العمل به. وعلي القوى و التيارات الأهلية التي تؤمن بالديمقراطية باعتبارها منهجا يحقق مشاركة سياسية فعالة ويسمح بإدارة أوجه التعارض في المصالح واختلاف الاجتهادات والآراء سلميا ، أن تلتقي مرحليا– لمدة عقد من الزمان علي الأقل – حول برنامج عمل يمثل قواسم مشتركة وحدا أدني يتم بمقتضاها تفعيل الدستور ونمو مصادر المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين جميعا و إتاحة وسائلها الفعالة.

ثالثا: تكريس الاندماج الوطني في تنظيمات المجتمع المدني

من الحقائق المعروفة في البحرين ، تنوع سكانها ما بين شيعة وسنة وإلي حد أقل جماعات إثنية ، إضافة إلي وضوح معالم التميز الاجتماعي والاقتصادي بين الشعب والأسرة الحاكمة عبر تاريخ البحرين الحديث. ومثل هذا التنوع لا تكاد تخلو منه دولة من الدول العربية بل دول العالم أجمع. وحتى يبقي هذا التنوع في إطار الإيجابية وإغناء الحياة السياسية في المجتمع والدولة ، فإن الدول الديمقراطية تتخذ من الإجراءات الدستورية والقانونية والسياسية و الاجتماعية والاقتصادية ما يكرس الوحدة الوطنية ويعزز عملية الاندماج الوطني علي قاعدة المواطنة.

وعلى أهل البحرين أن ينتبهوا إلي حقيقة التنوع الذي يوجد في المجتمع ، كما أن عليهم دراسة أسباب الاستقطاب الطائفي – من أجل معالجتها والحد منها – و هو استقطاب يبرز في وقت الأزمات

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

والتوترات الكبرى وتبدو فيه الدولة منقسمة الي أقلية سنية يتمتع بعض أفرادها بامتيازات سياسية وفرص اقتصادية أكثر مما هو متاح لمعظم الأغلبية الشيعية. الأمر الذي يجعل من الأخيرة في بعض الأحيان تبرز بأنها معارضة و أن معارضتها تعود لأسباب طائفية.

ومن هنا فإن تعزيز عملية الاندماج الوطني عامة تتطلب تنمية مجتمع مدني علي أساس غير مناطقي ولا طائفي . وهذا الهدف الوطني العظيم يتحقق بالوعي ، ويتكرس بتحقيق المساواة علي قاعدة المواطنة – علي المستويين الرسمي و الأهلي – ، الذي يضعف حاجة المواطن إلي التضامنيات من طائفية وقبلية ومناطقية وكل أشكال الإنتماءات التي يكتسبها الإنسان بحكم الوراثة والولادة في طائفة أو قبيلة أو منطقة معينة. ويكون ذلك من خلال تشجيع قيام التنظيمات الطوعية التي يتكون منها المجتمع المدني الحديث مقارنة بالمجتمع الأهلي التقليدي الذي تغلب على الروابط فيه الاعتبارات الوراثية.

وقد اتخذت بعض الدول التي تعاني من مسألة الاستقطاب الإثني أو العرقي أو الديني أو الطائفي– حفاظا علي وحدتها الوطنية– سياسات وسنت قوانين تحد من قيام تنظيمات المجتمع المدني الحديث علي أساس وراثي وتشجع قيامها علي الاعتبار الطوعي و الرابطة الوطنية ، الذي يجب أن تعكسه عضوية تنظيمات المجتمع المدني ، كما يجب أن تعكسه أهداف تلك التنظيمات التي يشترط أن تكون أغراضها ذات توجه وطني عام في مجال تخصصها السياسي أو النقابي أو المهني أو الفكري أو الثقافي والاجتماعي .

ويمكن للبحرين – علي المستوي الرسمي والأهلي – التثقيف و التوعية بمخاطر تأسيس منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمامات العامة والنطاق الواسع ، علي أساس طائفي أو قبلي. كما يمكن للتشريع أن يقوم بدور موجه وضابط ورادع لمنظمات المجتمع المدني في هذا الصدد . وذلك من خلال التشجيع علي ان تبتعد عن صفة الطائفية والقبلية الضيقة من خلال اشتراطات العضوية المتنوعة –من مختلف مناطق البحرين – وتبني الأهداف التي تبتعد عن شبهة الطائفية أو القبلية.

رابعا: تنمية مصادر ووسائل المشاركة السياسية

يتطلب أمر مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات العامة و التأثير علي الخيارات الوطنية، امتلاك مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة . وهذا يتطلب في البحرين وخلال عقد من الزمن العمل من أجل حصول المواطن علي كامل حقوقه الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التي يكفلها دستور البحرين لعام ١٩٧٣ في الباب الثاني (المقومات الأساسية للمجتمع) . وكذلك حصوله علي حقوقه السياسية المتعلقة بحرية التعبير و التنظيم وامتلاك وسائلهما من تنظيمات المجتمع المدني ومن وسائل

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

إعلام واتصال وثقافة أهلية حرة ونزيهة. وهذه الحريات ووسائلها يكفلها الدستور أيضا في بابه الثالث (الحقوق والوجبات العامة) .

إن الحق الدستوري للمواطن في المشاركة السياسية شرط لازم ولكنه ليس كافيا لتحقيق ممارسة المواطن للمشاركة السياسية الفعالة التي تؤدي إلي تأثيره علي القرارات العامة الملزمة له و المساهمة في تحديد الخيارات التي يتوقف عليها حاضره ومستقبله ومصير مجتمعه . أن المواطن لا بد أن يمتلك مصادر المشاركة السياسية من حق العمل والضمان الاجتماعي وحماية الأسرة ورعايتها إلي جانب إلزامية التعليم ومجانيته والرعاية الصحية والمسكن الملائم ، في إطار تكافؤ الفرص بين المواطنين وفي ظل العدالة الاجتماعية وخضوع الملكية والثروة العامة والخاصة لاعتبارات أداء الوظيفة الاجتماعية ، وذلك من خلال توظيفهما لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة ذات الوجه الإنساني.

وكذلك تتطلب مشاركة المواطن بشكل فعال في الحياة السياسية وممارسة الديمقراطية علي الأرض ، تصاعد نسبة انخراط المواطنين في حركات سياسية ديمقراطية الإدارة ، إلي جانب جمعيات ثقافية ومهنية ونقابات، إضافة إلى سائر أشكال تنظيمات المجتمع المدني . كما يتطلب ذلك أيضا تنمية إمكانية حصول المواطنين علي المعلومات البديلة من مصادرها الأصلية حتى يتمكنوا من المشاركة ، عن علم في اتخاذ أو التأثير علي اتخاذ القرارات العامة والخيارات الوطنية الملزمة لهم . إن ذلك التأثير لا يتحقق بدون الحصول علي المعلومات الصحيحة ، وتوفر مصادر المشاركة السياسية من حقوق اقتصادية واجتماعية و ثقافية للمواطن وقيام مجتمع مدني فاعل ونمو رأي عام مستنير، يستند علي منظومة من مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني ، وتتاح له وسائل إعلامية حرة ونزيهة رسمية وأهلية تحيطه بالمعلومات و تزوده بالآراء والتحليلات .

من هنا تأتي أهمية هدف "تنمية مصادر ووسائل المشاركة السياسية" ، في العقد الأول من عودة العمل بالدستور وتأسيس الديمقراطية في البحرين في ضوء توجهات الأمير ، باعتبار ذلك مدخلا إستراتيجيا لوضع الديمقراطية موضع التطبيق علي أرض الواقع ، وعدم بقائها نصوصا دستوريه وحقوقا قانونية مع وقف التنفيذ ، كما نشاهد ذلك في اغلب الدول العربية التي تدعي بالديمقراطية وصلا دون إن تؤكد على تنمية مصادر ووسائل المشاركة السياسية ، بل تعمل جهدها لإعاقة الممارسة الديمقراطية ومنع الانفتاح السياسي والانتقال إلي الديمقراطية والحياة الدستورية من أن يؤتيا ثمراتهما وأن يصلا إلي عمليه تحول ديمقراطي مستقرة بفضل اتساع نطاق امتلاك المواطنين لمصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

ونمو قدرة تلك المصادر والوسائل بما يؤكد دور المواطن في الحياة السياسية ويفعل مشاركته في الشؤون العامة .

خامسا: تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها

إن تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها حتى تصبح الديمقراطية قيمة ومعيارا أخلاقيا في المجتمع ، ليست فقط مدخلا استراتيجيا لمدة عقد من الزمن ، وإنما هي مهمة قد تحتاج إلي قرن أو اكثر حتى تستقر الديمقراطية في ضمير الفرد وتنعكس على سلوكه وتصبح قيمة ثقافية ومعيارا أخلاقيا تخضع للضبط الاجتماعي مثل أي قيمة يجلها المجتمع ولا يرضى بالعبث بها .

والديمقراطية في المجتمعات العربية ، التي مازالت قطاعات كبيرة من الجماهير فيها تنتظر قدوم " العادل المستبد " وحيث تلقى فكرة " إنما العاجز من لا يستبد " قبولا ويتفشى الاستبداد في الحياة السياسية على المستوى الرسمي والأهلي وفي الأسرة والمدرسة ومكان العمل ، تحتاج إلي تأصيل يؤكد على تصالح الديمقراطية مع ثوابت المجتمع ويؤكد انتماءها إلى قيم العدل والأنصاف والمساواة التي يجلها المجتمع وينشدها الناس . كما تحتاج إلي غرس ونشر ثقافتها من خلال توظيف نظام التربية والتعليم و أجهزة الثقافة الأعلام والاتصال ومن خلال منابر الوعظ و الإرشاد . هذا إضافة إلى تكريس ممارستها في الحياة السياسية علي مستوي الدولة وفي تنظيمات المجتمع المدني وفي البيت والمدرسة.

ومن هنا فإن علي مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني والأهلي عامة وأصحاب الفكر ورجال التربية والأعلام ونسائهما ، إضافة إلي أهل المكانة الرسمية والدينية والاجتماعية في البحرين وخلال العقد القادم أن يلتفتوا إلي أهمية تنمية الثقافة الديمقراطية والعمل علي نشرها باعتبار ذلك مدخلا إستراتيجيا لاستقرار الممارسة الديمقراطية في البحرين وتأسيسها في الثقافة حتى تبدأ عملية التحول الديمقراطي المستمرة .

وحسب اعتقادي المتواضع ، هناك مهمتان رئيسيتان في جهود تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها. أولاهما: مقاربة إشكاليات الديمقراطية وعلي الأخص احتمالات تعارضها مع الإسلام وثانيتهما: توسيع قاعدة أصحاب المصلحة قي الديمقراطية من خلال تضييق الخناق علي الفساد والإفساد والحد من المصالح غير المشروعة وكشفها، والتعويض مرحليا وبشكل مؤقت علي أصحاب المصالح التي تقف مصالحهم التي اكتسبوها ورتبوا أمور حياتهم عليها، عائقا أمام الممارسة الديمقراطية علي ارض الواقع . لعل هذين الإجرائين يوسعان من قاعدة أصحاب المصلحة في الديمقراطية بعد أن يخففا من سوء الفهم

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

وسوء الظن ويحدا من تأثير سوء القصد علي حد قول أحد الأصدقاء ، عندما تسود الشفافية ويتم نشر المعلومات المتعلقة بالمال العام و يصبح من الممكن اتضاح الأمور علي حقيقتها .

****

هذه خمسة مداخل استراتيجية لتعزيز الديمقراطية في البحرين بعد العودة المنتظرة للعمل بالدستور ، أطرحها للحوار وهي لا تعدو أن تكون تفكيرا بصوت مسموع بين مهتمين ومعنيين بانتقال البحرين الديمقراطي الذي جعل التقاءنا في نادي العروبة ممكنا، نناقش فيه جهود أبناء المنطقة في تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول مجلس التعاون ، و نتطرق – برحابة صدر – إلي المداخل الإستراتيجية لتعزيز الديمقراطية في البحرين الحبيبة.

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢/١٠/٢٠٠١)

ملاحظات ومصادر

(١) اللجنة الوطنية العليا لأعداد ميثاق العمل الوطني ، ميثاق العمل الوطني ، الأيام ، المنامة ٢٠٠١.

(٢) جريدة الراية ،الدوحة –قطر في ٢٠٠١/٢/١٣ ص(١٥) .

(٣) يوسف قزما خوري ، الدساتير في العالم العربي ،دار الحمراء ، بيروت ١٩٨٩. ص ٩٧-١٠٦ .

(٤) احمد على دبين ، ولادة ودستور الكويت ، دار قرطاس للنشر ، الكويت طبعة ثانية ،١٩٩٩. ص٦.

(٥) اللجنة الوطنية العليا لإعداد ميثاق العمل الوطني ، مصدر سابق ص٣٠ .

(٦) Amy Gutmanm and, Dennis Thompson, Democracy and Disagreement, Harvard University press, Cambridge Massachushs, Second printing , 1997 p. 199-229 .

(٧) علي خليفة الكواري ، رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية المستقبل العربي، بيروت العدد ٢٦٨ (٢٠٠١/٥) ص٧-٠٣٣

(٨) أحمد علي الديين ، مرجع سابق ، ص ١٧-١٩ و٣٠- ٣١.

(٩) أحمد الشملان وآخرون ، الحركة الدستورية ، دار الوحدة الوطنية ، البحرين ١٩٩٧ .

(١٠) نفس المصدر ص ١٥-١٦

(١١) نفس المصدر ص٢٥-٣٨ .

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)

مسودة أولية لا يجوز نشرها كليا أو جزئيا بأي شكل من الأشكال (٢٠٠١/١٠/٢)